

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دَلَالَةُ النَّحْوِ

شَرْحٌ

هُدَايَةُ النَّحْوِ

نَاصِحَةٌ

كُتِبَتْ خَاتَمَ مُحَمَّدِيَّةٍ مُلْتَانِ

أَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَيْئًا وَهُوَ عَلِيمٌ ذِكْرًا
 وَيُؤْتِي الْمَالَ مَن يَشَاءُ وَيُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ
 وَهُوَ عَلِيمٌ ذِكْرًا

رَأْيَةُ النَّحْوِ

شرح

هُدَايَةُ النَّحْوِ

ناشر

كتب خانہ مجیدیہ، ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام + وشهد صدرنا بالادراك
 قواعد علم الاحراب لا صلاح الكلام + وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
 بجزائل النوال وبداية الانعام + وامتدنا على وفق حكمه بالقدرة المرسومة بصفا
 الكمال والاجرام + فجزء يا عظم اسمه وشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا
 حرف الاجرام الذي تغرد بانشاره شكال في الارحام + وتوحش بابداحه روح الجحشا
 وتقدس عن ادراك الابصار والادهام + وتنزه عن اشباه الاشباح الاجرام
 ثم افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه صم الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة
 وعلى له واصحابه مصابير الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في الفص
 منظر ياعلم قواعد كافية + ومقاصد عالية + محتوية على فوائد وافية + وقرائن باهية
 مفتقرة الى الدلائل لما فيه من المسائل + والى الاغلال + لما فيه من الاشكال حاوية
 ان اذكر له شرحا يبين مراداته + ويكشف مكنوناته + ويجل تركيباته + ويتعالى بعبارة
 رائقة + والفاظ شائقة + وبدلائل واسعة + وجمل باهرة + ويتجاشع عن شبه التكلف
 والاعتساف + ويتشاعب عن سيرة العدل الانصاف + خاويا عن الايجاز الخجل
 بالمراد + سالك سلك الاقتضاد + هاديا للعباد + الى سبيل الرشاد جاثيا بالمراد بلاهاد
 قاضيا بالحرمات على اهل العناد + وسميته بداية الهداية ومن الله نسأل ان يزرنا الفهم
 الداية + ويعصمنا من الجهل والغواية + ويهدينا طريق الصواب + ويحينا عن الرقع والاضراب
 انه على ذلك قد يربو + وبالاجابة جدير + وهو حسب دفع النصير + واليه المرجع واليه المصير
قال الشيخ رحمه الله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** صدر مختصره بالبسطة **بِسْمِ اللَّهِ**
 في بداية امرة وتعمد ليعرفه طريق الرشاد + ويسلكه سنن السداد + واقتل بكلام الله
 المستفهم بها واتباعا محمديا عليه الصلاة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يقدر عليه
 ببسمله الرحمن الرحيم فهو قطع رواء ابوداود وابن ماجه وعلا ما روى عن علي رضي الله
 تعالى عنه كلمة بسم الله فابتقة للمرتوق ومسئلة للوعود + وعجته لنشره

تفسير

على

تفسير

بسم الله الرحمن الرحيم

وشفاء لما في الصدر + وامان يوم النشور + واقترافا بما وقع عليه فان السلف الخلف
 رحمة الله تعالى فانهم فتحوا كتبهم كذلك ثم الباء منعلقة بحذف وهو الفاعل هو
 الأولى لا صالته في العمل أو شبهه أي بسم الله اشروع وهو المناسب ههنا وكذا
 من سافر يقول عند ارادة السفر والحلول منه بسم الله ارعول بسم الله احل من
 قرأ يقول عند فصد القراءة بسم الله اقرأ ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
 بسم الله اكل وكذلك كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة وأما ضمير الخذف
 متأخرا رومًا للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فنقد بيه يقتضيه
 الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِينُ وَاَمَّا تَقْدِيمُ الْفِعْلِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اِقْرَأْ يَا سَمِيرَتُكَ فَانَّهُ اَوَّلُ مَا انزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ
 الْاَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ اَهْمًا لِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وَاَسْمَا حَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي الْعِبَارَةِ وَالْكَتَابَةِ لِكَثْرَةِ
 الْاِسْتِعْمَالِ وَلَمْ تَحْذَفْ فِي اِقْرَأْ يَا سَمِيرَتُكَ فِي الْكَتَابَةِ لِقَلَّتْهُ وَاَمَّا حَذْفُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 وَاِنَّهُ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ فَلَمَوْافَقَةُ الْمُصْحَفِ وَاَسْمَا لَمْ تَحْذَفْ فِي يَا سَمِيرَتُكَ لَعَدَمِ
 الْمَوْافَقَةِ لِانَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْافَقَةِ اَنْ تَكُونَ الْبِسْمَلَةُ تَامَةً وَاَوْقَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بِسْمِ اللّٰهِ عَجْرًا
 وَهَمْزُهَا مِنْ حَذْفِهَا مَعَ اَنْهَا غَيْرُ تَامَةٍ فَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ الْكَثْرَةِ لَانَ الَّذِينَ يَرْكَبُونَ فِي الْفَلَكِ
 يَقُولُونَ فِي كُلِّ مَجْرٍ وَيَكْتَبُونَهُ فِي كُلِّ مَنَاعٍ وَاَمَّا اُدْرَجَ لِقَوْلِ الْاِسْمِ لِدَفْعِ الْاَلْتِبَابِ لِلنَّسَمِ
 اَوَّلَ التَّنْبِيهِ عَلٰى اَنْ التَّبْرُكَ يَصِلُ لِكُلِّ اِسْمٍ وَاَمَّا اخْتِيَارُ تَقْدِيمِ الْجَلَالَةِ لِانَّهُ اسْمُ الَّذِي
 الْاَتْرَى اَنْكَ تَصْرِفُهُ وَلَا تَصِفُ بِهِ وَاَعْدَادُ صِفَاتٍ ثُمَّ اخْتِيَارُ تَقْدِيمِ الرَّحْمٰنِ عَلَى الرَّحِیْمِ
 وَاِنْ كَانَ فِيهِ مِنْ مَبَالِغَةٍ مَا لَيْسَ فِي الرَّحِیْمِ فَعَلَانَ اَبْلَغُ مِنَ الْفَعِيلِ الْفَعِيلُ اَبْلَغُ
 مِنَ الْفَاعِلِ لِانَّ رَاحًا يُقَالُ لِمَنْ رَجِمَ مَرَّةً وَالرَّحِیْمُ مَنْ يَكْرَهُ هَذَا مِنْهُ وَالرَّحْمٰنُ مَنْ لَا مَهْمَاةَ
 فِي ذَلِكَ مِنْهُ فَلِذَلِكَ قَالُوا يَا رَحْمٰنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَا رَحِیْمَ الدُّنْيَا وَالْقِيَامِ التَّرْتِیْبُ
 الْاَدْنَى اِلَى الْاَعْلَى عَلٰى اَنْهُ كَلِمَةُ الذَّاتِ حَيْثُ لَا يَطْلُقُ الْاَعْلَى اِلَّا عَلَى اَنْهُ تَعَالَى جَلَّ جَلالُ الرَّحِیْمِ
 وَهَمَا اسْمَانِ مُسْتَنْقَاتَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَهِيَ رَادَةٌ الْخَيْرِ فِي حَقِّ الْغَيْرِ وَيُرَادُ الْاِحْسَانُ
 وَالْاِنْعَامُ وَالْاِفْضَالُ وَمَا يَشْبَهُهَا ثُمَّ قَوْلُهُ بِسْمِ اللّٰهِ عَجْرًا بِالْبَاءِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ لِحَلِّ
 عَلٰى اَنْهُ مَفْعُولٌ وَحَالٌ وَيَجُوزُ اَنْ يَكُونَ مَرْفُوعٌ لِحَلِّ عَلٰى اَنْهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ بِحَذْفِ
 اِيَّ اِبْتِدَاءِ حَاصِلِ بِسْمِ اللّٰهِ وَلَفْظِ اللّٰهِ عَجْرًا بِالْاَضَافَةِ وَالرَّحْمٰنِ وَالرَّحِیْمِ عَجْرًا

له فيكون امره
 على ان على الله سبحانه
 وتقدیر الامر
 اول من تقدم
 في الخبر والذوق
 انما يتصور
 في غاية الكمال
 هو في اكل فلا
 د امر فيض
 فانه الخلق على
 غيره ايضا

بالوصفیه الحمد لله رب العالمین هو جزء من قرآن الحکیم جاء به فی تفتیه حقیق
 توجیه اول تفوهاً به لیتین به فی اول امره اذ لیس شیء مما یتیمن به
 افضل من القران والثانی عملاً بکتاب الله العزیز فانه مستغفر اولاً بالتسمیه
 وثانیاً بالتحمید والثالث امتثالاً بحديث نبیه علیه الصلوة والسلام هو کل امر
 ذی بال لا یبدأ به بالحمد لله فهو اقطع رداء الورد اود وابن ماجه وابوعوانه وما قبل
 من ان هذا وحديث التسمیه متعارضین ظاهر الان حدیث التسمیه یقتضی
 البدایة بها وهذا الحدیث یقتضی البدایة بالحمد والبدایة بالشیء مستغیل
 فمدفوع بان المراد بالبدایة بكل منهما تصدیراً المقصود وهو لیس بمستغیل
 وانما المستغیل التلقظ بكل منهما ابتداءً من غیر ان یتقدم کلامه علیه علی ان لا یامر ان
 رحمه الله تعالی ذکر ان المراد بالحمد لله الذی فی قوله علیه الصلوة والسلام لا یبدأ به
 بالحمد لله ذکر الله تعالی بدلیل ما جاء فی رده ایه اخرى کل امر ذی بال لم یبدأ به بذكره
 تعالی الحدیث وحینئذ لا تعارض من هذا ظهر جواب ما قبل ایضاً من ان کل واحد من
 التسمیه والحمد امر ذی بال کذلک فوجب ان یبدأ التسمیه بتسمیه لکرمی والحمد بحمد
 اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر فی الحدیث هو کلام المقصود وبالشرع فیه من قول
 فعل قطعاً للتسلسل الرابع تحرر عن مخالفة المصنفین فانهم صدقوا ومصنفاتهم
 بالتسمیه وثانیاً بالتحمید والخامس ان ذلك اقتباس هو من صنعة البدیع وهو یؤید
 شیء من القران او الحدیث او من کلام البلغاء لا علی انه منه والسادس ان هذا الجزء الشریف
 مشتمل علی الحمد لله الذی هو رأس الشکر والتابع جواب عن سؤال لیسأل لیسأل الحمد
 علی المدح والشکر والتابع قدسه والتاسع اظهار العظمتة وکبریة
 والعاشر ایضاً حالها وصل الیها من نعمائه والحادی عشر استنباط لما وهب له
 من الاثمة اذ الحمد رأس الشکر والشکر تزیید للنعمه والثانی عشر ابتغاء الحمد وقوله
 ثم الحمد هو الوصف بالجسیل علی جهة التفضیل لا علی جهة الاستهزاء والا فلهذا لا یجوز
 للاستغراق ای کل فرد من افراد الحمد ثابت لله ولیس هی کما زعمت المعتزلة والمجسّمون
 بالابتداء وخبره لله والعدول عن الجملة الفعلیه الی الاسمیه للدلالة علی عدم الحمد وثبانه
 وقدم ذکر الحمد علی ذکر الله لانه ان المقام مقام الحمد ان کان ذکر الله اهم نظراً

منه

لا
 لا فیه فی الظاهر
 معاً من الحمد
 اذ لکن الحمد
 مبدأً والحمد

خبره واه
 فی الابتداء
 التفضیل بغير
 الحمد فی الجملة

التبیین

الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتي والذاتي
 ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان لا يؤثر لا نقول معنى البلاغة
 مطابقة الكلام مقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية فرج العارضى والله اسم
 للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا اختص الحمد بهذا
 الاسم والانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ما سواه ولا انه
 لو ذكر غيره من الصفات لا وهم ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى
 ولا انه اراد التشبيه على الاستحقاقين الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب الكلام
 ولا انه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ اولى بالذات
 الموافق لكلامه تعالى وحد يث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق
 على الاحرف الذين ذهبوا الى اشتقاقه بعضهم قالوا انه من آية ياله بكسر العين
 في الماضي وفهيا في القابراى سكن وبعضهم قالوا عن وله يوله اى غير بعضهم قالوا
 من تاله يتاله اى تضرع وبعضهم قالوا من كاله يلوع اى احتجب ومراعاة
 هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فليسكون المخلق اليه واما الثانى
 فلتحسينه في كنه عظيمنة واما الثالث فلتضرعهم اليه واما الرابع فلانه يجتنب عن
 ادراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك يقال رب فهورب كما يقال
 نعمتهم فهوهم ذهب جمهور شارحى الكشاف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقل الى
 اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الاصل عدل
 النقل اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فان قلت صيغة
 مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسليم اصل رب ربى
 على وزن فخذ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الخبز ثم ادغم ومن تأمل
 في قوله فهورب بالالف بعد قوله رب برب جزم بما ذكرنا وكان المعنى قوله تعارب العباد
 على الاضافة الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه ربيا كما للعلمين لا يخرجهم
 شئ من ملكوته وربوبيته فالقول بان صفة مشبهة فاسد في الكشاف
 يجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه
 جمهور المفسرين وذكره المتأخرون في تصانيفهم ورؤ ايضا بان اطلاق المصدر على

اسم الفاعل والمفعول مجازاً اتفاقاً وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير للمجازون
 قريبة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حملها على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضاً
 فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداءً والمربى غذاء
 والغافر انتهاءً واسم الله الاعظم وقيل الرب المصير من رب الاديب اى امير
 وقيل الدائم من رب السموات اى دامت المطرفه مصير امورنا والدائم
 ما فاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غيره تعالى الا عند الاضافة
 كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غيره والعالم اسم لما يُعَلَّمُ به كالمخبر
 اسم لما يُنخَلُّ به والتابع لما يُتَّبَعُ به ثم غلب فيما يُعَلَّمُ به الصائم وهو كل باسوة من الجواهر
 والاعراض انما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي للدلالة على معنى العلم
 وغلب الواو على غيره وقيل اسم لذوى العلم من الثقليين فلا اشكال في جمعه
 حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع مُتَّقٍ وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
 وقاه فالتقى فقاؤها واؤها فاذا اينيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاءً و
 ادغمت في التاء الاخرى فقلت اتقى الوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من يقى نفسه
 من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة
 الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
 يعنى لما توهم من قول الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطى لجميع العالم كما هو فهم فذره بقوله
 والعاقبة للمتقين اى خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ارف
 التحييد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه
 عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكم امانات احد ما اذ ذكرتم كونتم معي هذا فسما
 قوله تعالى ورفعتك ذكركم ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عبادي في تبليغ الحكم
 فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمدته تعالى صلي عليه لانه اراد تكميل
 الشاء عليه تعالى فان الشاء على نبيه ثناءً عليه في الحقيقة واستمداً منه صلى الله تعالى عليه والى
 وسلم في هذا الامر تنبيهاً على ان هذا التأليف من تأليفات اهل الاسلام لان الصلوة
 عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من
 تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش

والطیر تسبیح قبیل ازید ههنا للمعنی العام وهو ایصال الخیر الی الغیر فان قلت
الصلوة بمعنی الدعاء واستعمال بکلمة علی یفید الدعاء بمعنی الشکر لا یجوز ذلک
ههنا قلنا ذلک اذا کان لفظ الدعاء صریحاً ولا کذلک ههنا وانما قدم اسم الذات
فی الحمد اخری فی الصلوة للدلالة علی ان المختص بالاشتقاق الذی هو الله تعالی علی ان
سلوک طریق الاجال والتفصیل من شعب بلاغة واکال فلفظ الصلوة منقلبة
عن الواو وحقیقاً ان ینکتب الصلوة بالالف لکنها تکتب بالواو تخفیفاً وانما کتب قوله تعالی
هُم عَلَی صَلَاتِهِمْ یُحَافِظُونَ بالالف فی بعض المصاحف تبايعاً لمصاحف السلف والربو
بمعنی المرسل لانه فعول بمعنی المفعول وهو من الانبیاء من جمع المجرزات والکتاب المنزل علیه
والنبی من اوحی الیه سواء نزل علیه لکتاب اوله ینزل والانبیاء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بیان للرسول ومعناه الاخری هو
البلیغ فی کونه محمداً قبیل یجوز ان ینسب تسمیة النبی صلی الله تعالی علیه وسلم
ثبوت هذا المعنی فی ذاته والاله ال الرجل ذریته واهل بیته وقبیل قومه ذال الله
علیه السلام منبوعه فی التقوی كما قال صلی الله تعالی علیه واله وسلم ان کل
مؤمن تقی ولهذا لم یتعرض بذكر الاصحاب لدخولهم فی الال بهذا المعنی علی
هذا لو ذکر الاصحاب بعد الال لکان ذکرهم تخصیصاً بعد التعمیر والال یجئ بمعنی
النفس نحو ال مؤتی وال هاتون ای نفسها وانما ذکر الال فی الصلوة لقوله علیه
السلام اذا صلیتموا علی فعموا اراد بالتعمیر الصلوة علی الال وخص استعمال
الالی بالاشراف کالملوک ونظائرهم اجمعین جاء بالناکید علی الروافض حیث
خصوا بعض العیابة بالصلوة دون بعض اخر لغلوهم فی محبة الال علی الخوارج فاعلم کلاً
معاندين بالال فلم یصلوا علیه اما بعد کلمة اما تضمنت معنی الشرطية قبل ان
الاصل فی قوله اما زید فمتعلق بها ینکن من شیء فزید منطلق اسقط الجمله الشرطية
ونابت منابتها اما کما نابت کلمة نعم مناب أفعل فی جواب من قال لك افعل کذا
ولتضمیرها معنی الشرط لزمها الفاء ^{الکلمة} ولتضمیرها معنی لا یبطلها فعل ولا یلیها
الا الاسم ینوجه علیه قوله تعالی واما ان کان من المقربین ولجیب بان المبتدأ ههنا محذوف
ای اما المتوفی وقال لرضی اللادرا قامة جزء من الجزء ومقام الشرط سواء کان اسماً

نحو اما زید فنطلق اولاً کالایة المدتودة ویستعمل اما فی الكلام لتفصیل الاجمال
 وهی الاكثر کقولک جاء فی القوم اما زید فاکرمته واما عمر فاهنته واما بشر
 فامرنت عنه وقد یستعمل للاستیناف من خیران یسبقه اجمال کاما المذکورة
 فی اوائل الکتب وقیل اول من تکلم بهذه الکلمة وفضل بها بین الکلامیز داود علیه
 السلام وهما المراد بفصل الخطاب بقوله نقا وایکة الحکمة وفضل الخطای عند
 شریح والشعبي وبعده من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة المبنیة
 علی الضم وکلیها احوال ثلث احوال تفرقت وکلیها مع جعلها مبنیة فی معرفة فیها وترکیبها
 مع جعلها منویة وهی مبنیة فیها والعامل فی بعد ههنا کلمة اما فانها
 تنیابنها عن الفعل فعمل فی الظروف فهذه مختصر ای هذا الکتاب الذی صنفه
 کتاب مختصر هذا التقدير اذ اقامت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف
 وان كانت فی اول شرع تكون الاشارة حیث ان الی ما فی خاطر لانه تصنیف فی خاطره ان
 یصنف کتاباً صنفه کذا وکذا امثل قوله تعالی واذ قال ابراهیم رب اجعل هذا بلداً
 ائماً فانه علیه السلام اشار الی الکعبة قبل بنائها لانه تصور ههنا فی قلبه ما من
 شأنها ان ینسب کذا او کذا او المختصر هو کلام قلیل المبانی کثیر المعانی والرسالة انما
 تطلق علی الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط ای محفوظ من الحشو والتطویل
 فی الظروف مستقر علی الفرع علی الوصفیة لقوله مختصر سیاق تفسیر النسخی من
 حیث اللغة والعرف جمعت فیه ای فی المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النسخ
 ولم یقل مهماته مع انه اخصر کان فی اقامة المظهر مقام المضمیر بزيادة التکرر الی هذا
 والمرقات المقاصد وهو مفعول به جمعت والنصب فیه تابع للجنس کما فی مسلمات علی
 ترتیب الکافیة متعلق بقوله جمعت والکافیة اسم کتاب الشیخ ابن الحاکم فی النسخ
 وانما اثر ترتیب الکافیة لجمع مختصر لاشتماله علی ترتیب یقتضیه الطبع السلیم
 والذوق المستقیم واقفاً علی منهاج التعلیم اذ علی منوال الارشاد هادياً الی سبیل
 الرشاد لاهل الاسترشاد ائماً بالمراد لاهل الارشاد هادياً علی فوائده جليلة جامعاً
 لنکات غریبة نفیسة خاویاً عن ایرادات واسولة ویه یحصل الحظ للمبتدئ والفضل
 للمنتهی او ارادة ان ینسب کتابه ککتاب الکافیة فی الترتیب جاء ان یجعل الله تعالی

مشرفاً بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشافق والمفارج
 اذ كثير ما يعتبر الشبه في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
 فهو منهم او ليسوا من كل من يهتم بشان الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له علة
 وقوة حيث لم يسر بتفصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
 والترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المصطلين بعد
 ان يحصل هذا المختصر مستغنياً عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شرحها
 او ترغيباً به للمبتدئين اذ ذكر حجب الكافية في قلوبهم حكاهم يرتاد الى
 هذا المختصر اشتمل على ترتيبها جده الكتاب الكافية او اجابة للمسئول فان قد سمعت عن
 بعض المشافق انه قد سأل بعض الواردين على ابو حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان
 يجمع مختصراً على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بدين بيان
 الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع في اكثر المواضع اغلبها ولا اكثر
 حكم الكل فلا يرجع ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجدنا بعض
 للمواضع غير اقم ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذون او مصدر ا
 على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس يوقعتها كاذبة ذو
 هل ترى كعروق باقية وحينئذ يحتفل ان يكون قوله على ترتيب الكافية مضمون
 المحل على انه حال من ههنا النحوي والمعنى جمعت فيه ههنا النحوي حال كونه مشتقاً على
 ترتيب فصول الكافية اي وضعها ويحتفل انه صفة للمختصر المعنى فهذا مختصر
 محفوظ ثابت في النحوي مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية او الكافية
 والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستشهادي قوله
 على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مجابياً ومفصلاً
 ان كانا بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء التوكيد في قوله
 جمعت وان كانا بفتح الواو على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحذوف في فيه
 واما جعل مختصراً مجزئاً ومفصلاً... لان ارباب التداين رحمهم الله تعالى قد استوفوا في
 جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمناً وتبركاً حيث جعلوا انصافهم كتباً واولياً وفضلاً
 كما جاء سوراً وآيات وقد جرت عادتهم يجعلون الكتب اشمل من الاسواب و

الابواب اشمل علی القصول ومع ذلك التیمن والتبرک فیہ فالایض عن مصیحة التعليم
 والتعلم فی طی کل کتاب نشاط و فی شرع کل باب فصل انبساط ولهذه المصلحة
 جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ وامیال بعبارة متعلق بقوله
 جمعت والعبارة فی اللغة تفسیرا لرؤیا يقال عبثتها عبادة ای فسرتها وكذا اعبرتها
 وعبثت عن فلان اذا تكلمت عنده ویسمى الالفاظ الثلاثة علی المعانی عبارة ای
 تفسیرهما فی الضمیر الذی هو مستور كما ان المعبر مفسرها هو مستور وهو عاقبة
 الرؤیا لانها تكلم عما فی الضمیر واضحة صفة عبارة ای لا عبارة معقدة لا یفهم المعنی
 الا بصعوبة مع ایراد الامثلة من اضافة المصل الی المفعول الامثلة جمع مثال
 كالائمة جمع امام وهو ما ینكر لا یصاح القاعدة والشاهد ما ینكر لا نبات القاعدة
 فیراخص من المثال لان كل ما یصل شاهدها یصل مثلا من غیر عكس لان النبات
 لا یتیسر بكل كلام بل لا بد من كونه مقدما به بان ینكون من التزییل او من الخش
 او كلام من یوتق بعمر بینه بخلاف الا یصاح فانه لا یحتاج الی ذلك فی جمیع مسائلها
 متعلق بالایراد والمسائل جمع مسئلة اصلها مسئلة ینسكون السین وفتح الهزرة
 حدث حركة الهزرة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهزرة فنقل حركتها الی ما قبلها كما
 ان الملائكة جمع ملك اصله ملائكة من الالوكة وهی الرسالة فاحل كما فی مسئلة و
 زید التاء فی الملائكة التاكید تانیث الجمع المراد من المسائل القواعد الضمیر
 المجرور فی مسائلها راجع الی المختص تانیثه مبني علی تاویل الرسالة وادعاء ایراد الامثلة
 فی جمیع المسائل محمول علی الاعلی الا فلم یؤرد امثلة بعض المسائل فلم ینتقم
 ذلك من غیر تعرض للادلة جمع دلیل كالاخنة جمع جنین ودلیل الشی ما یعرف به
 ذلك الشی والقیاس ان ینكر لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة لا القلة
 وجمابه انه یجوز استعارة احد اللفظین مكان الآخر كما فی قوله تعالی ثلثة قروء
 مكان افراجه والعلل جمع علة كالمجموع همة والدلیل العلة لفظان مترادفان
 وایراد الالفاظ المترادفة فی الخطبة غیر عزیز فانها ما یطلب فی التوكید وتحسین
 الالفاظ فان قلت کیف ینتقم هذا فانه قد تعرض الشیخ رحمه الله تعالی للادلة فی
 بعض المواضع كما استتقت علیه بعد قلنا هذا ایض محمول علی الاعمر الاعلی فلا یرد

والعبارة فی اللغة الخ

مقتدا الشاهد ما ینكر الخ

والاعلی الاعلی
الاشتمال

بالسئلة جمع
مسائل
الذليل والعملة

ما ذكرت لثلاثيوش اي المختصرة هن المبتدى عن فهم المسائل ان كان ليشوش
على الصيغة المبني للفاعل فذهن المبتدى منصوب على انه مفعول به ان كان على
الصيغة المبني للمفعول فذهن المبتدى مرفوع على انه مفعول فالرسيم فاعل واللام
في قوله لثلاثيوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة بتعليل للجمع
نظراً الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد الخوي على وجه
يتيسر به على المتكلم المبتدى ولا يشوشه على فهم مسائله لقصور فهمه وقد مضاهته
بان جعله ذابواب و فصول و ذكرت فيه عبارة واضحة و اوردت فيه امثلة المسائل
و تركت فيه ادلة لثلاثيوش هن المبتدى عن فهم المسائل الذي هو المقصود
الاصلي لان هذه الامور مزيدة للتشويش موجبة لتغير النشاط والانسباط
ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمي قارى
هذا المختصر مبتدئاً لان هذا المختصر لا يقرأه الا من هو مبتدئ في علم الخوي شارح فيه
وسميته اي المختصر هداية الخوي يقال سميته كذا او سميته بكذا جاء ان هذا الله تعالى
به الطالبين تعليل لقوله سميته الهداية اي جاء ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى
اسمه تصم و جهاه هذه التسمية بان يجعل سبباً للهداية للذين يطلبون الخوفان على
كل شئ قد يروى بالاجابة جديراً لا يروى راجحاً ولا يجيب اهل فيكون تسمية المختصر بالهداية
من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه اما
نحريتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى هداية الصراط المستقيم
وقد جاءت باللام كقوله تعالى هداية الصراط المستقيم او بالي كقوله تعالى هداية الصراط
الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة المرصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة
في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى و رتبته اي
المختصرة الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء
الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وتلته اشياء بتوفيق الملك
العزيز العلام بحيث ان يكون الباء متعلقة بقوله جمعت ويحتمل ان تكون متعلقة
بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقاً لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام
وتعديته بالياء اما تسامح او تضمين بمعنى التثريب والمملك المالك والعزير

هذا المختصر

الترتيب
التوفيق
الترتيب

الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين
 ان يذكرها وقبل للشروع في المقصود تعريف النور ليكون الطالب على بصيرة في
 طلبه ويكون بحيث يتبين بهذا التعريف عنده ما يريد عليهن مسائل الفن فيطلبها
 يد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يعبد عن مطلوبه بالاشتغال به
 وان يذكرها الغرض من تحصيل النور ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفرغه
 بما يعرض عن مشقة التحصيل وان يذكرها الكلمة والكلام لكي ينما موضوعي
 النور ويستقون هذه الامور مقدمة ذكرها المصنف للاقتدار بهم
اما المقدم وفي المبادئ التي يجب تقديمها اي تقديم تلك المبادئ على
 المقصود وهو مسائل الفن لتوقف المسائل اي لتوقف الشروع في المسائل على
 بصيرة عليها اي على تلك المبادئ فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه
 وله خبرة في شروعه اذ تصورها كمن اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف
 اماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه
 يكون في الشروع راجلا وعلى العشاء راكبا ثم المقدمه مأخوذة من مقدمه الجيش
 للجاعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمه العلم انما تطلق على معان
 مخصوصة وهي معرفة حده العلم وغاياته وموضوعه وكان الشروع في المسائل انما
 يتوقف عليها حقيقة واما على الفاظ التي عليها فلا وما ترى من التوقف عليها فانما
 هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من غير الالفاظ لم يحتم
 اليها اصلا ومقدمة الكتاب يطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قد تمت
 امام المقصود لا يرتبها وبينها واستفاد بها فيه فيكون بينها تباين فلا يصدق احدهما
 على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة اما المعان
 المختصة بالمبادئ الفاظ مخصوصة او على العكس ويحمل التوقف في
 قوله لتوقف المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول على التوقف
 الحقيقي على التقدير الثاني وما ذكرنا ان دفع ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف
 والمطروف ههنا وذا غير جائز قال العلامة التفتازاني في شرح الشمسية اما ما ذهب
 اليه اشارون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لا مكان

اللفية نظمه
 اوله وسكون
 الفن المعينة
 في طلبه
 ولا يقضي
 والمطلوب
 مولوى محمد
 في هذا الحسب
 سلمه
 له حشره
 انما انما
 دونه و
 على شدة
 مولوى غلام

الشرع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امر اضبطا يقتضيه الاقتصار
على ما ذكره وفيها اى في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسيأتي
معناه بعيدا هذا ثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التطاق بين المرفوع
والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مرفوع قلت التطاق بينهما ثابت معناه
وذا نزل منزلة التطاق اللفظي والمعنوي ونظيرة من وجه قوله تعالى او الطفل
الذین لم یظہروا ثم الفصل الاول من تلك الفصول الثلثة في بيان تعريف الفصول
والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه وهما الكلمة والكلام كما فرغ
تعداد الفصول شرح في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطر
يقال فصلت الثياب اذا قطعتها وفي الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم الفصل
هما فصل لا يتون وهما وصل يتون لان الاعراب بعد لعقد والتركيب الفصول
في اللغة القصد يقال نحوته ونخبته وههنا هو قصد سميت كلام العرب بلحق من
ليس من اهل اللغة ياهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ
رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل
في اللغة ما يتبنى عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع ما يتبنى على غيره
ويسند تحقق الفرع اليه في الصناعة عبارة من امور كلية منطبقه على ما تحتها من الجزئيات
ويراد فيها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه
لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يثبت لك العلم عنها ولما كان
قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اردت بما يخرج سوى الحدود ومخرجه بقوله ثم
بما اى بتلك الاصول احوال واخر الكلام الثلث من الاسم والفعل والحرف فاعدا
الخروج الصرف ويقول من حيث الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان عادتهم
جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في
الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة في الاحوال لان المراد بالاحوال
المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء في قوله علم باصول لانه يقال
علم وعلم قال الله تعالى فانه يعلم السر وأخفى والم يعلم بان الله يرى او ضمنه
معنى الاحاطة فاقى بصلتها فالاتقال الى الصلة للضمين وقوله من الاعراب

ينطق

عن

علم الصنف

والبناء بيان للاحوال وكيفية تركيب بعضها اي بعض الكلم مع بعض اخر وهو معرفة بانها معطوفة على الاصول والمراد بكيفية التركيب تقدير بعض الكلم على بعض رعانية ما يكون من الهيئات واعتراض على هذا التعريف بانه لا يخاف ان يكون المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحوياً لانه لم يتيسر له معرفة جميع الاحوال ان لا يكون المدون نحوياً بل بعضها او معرفة بعضها فيلزم ان يكون العالم بعشرة مسائل نحوياً لانه حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه ليس بنحوي في العرف وان اريد معرفة جميع الاحوال المدونة يلزم انه اذا جاء نحوياً ودون احوال اخرى ان لا يكون النحوي السابق نحوياً لانه لم يكن باحثاً عن جميع الاحوال المدونة فان قلت نحوي كل زمان يجب عليه المعرفة بالاحوال المدونة في زمانه فحينئذ لا يقدر في كونه نحوياً ان يحق نحوياً اخر ويدون احوالاً اخر فقلت يلزم ان لا يكون النحوي السابق نحوياً في هذا الزمان مع انه نحوي فيه على انه لو دون شخصاً في زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك نحوياً ما لم يعلم تلك الاحوال لم يبحث عنها والمحال المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتل بها على معرفة جميع الاحوال او يراى بالاستغراق العرفي لجميع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعريف علم النحوي في الفائدة المقصودة منه فقال والغرض منه اي من علم النحوي انه بين الغرض ما يصلح الفعل عن الفاعل لاجل صيغته الذهن اي وقابته وهو من اضافة المصدر الى المفعول وقد عرفت معنى الذهن عن الخطأ اللفظي الواقع في كلام العرب في تقييد الخطأ باللفظي احترازاً عن الخطأ الصرفي والمعنوي والفكري فان الصيانة عن الاول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علم المعاني والبيان وعن الثالث غرض علم الميزان واد كان الغرض من النحوي الفائدة منه هو العصمة عن الخطأ كالأعراب والامتناد منه على فهم نظم القران والحديث والفقه وبه يتيسر الارتقاء الى علم البيان ويحصل الاقتدار على البيئات والتقوى على التاويلات فكان شرف العلوم شرف العلم بشرف المعلم منه وغايته واقرّب العربية فائدة وارحبها عائدة وارحبها معياراً واسناها عظمتة ومقدراً واد كان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب لا سبيل الى معرفة دقائقها من الكتاب

احوال الصناعات

والسنة الآتية ولا يتم الواجب الآتية وما كان مقدرا للمكلف فهو اجبا له ولو لم يكن
واجبا لكان واجب الترتك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك الشرط ورتبت الفرجعة للغة
والنصريف وقبل الفقه والحديث والتفسيره أو لم يتسلسل لغوامير المؤمنين على بن
ابي طالب رضوانه تعالى عنه وهو لا يعمل شيئا الا وهو بقرب به الى الله تعالى ما روى
عن ابي الاسود الدؤلي وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضوان الله تعالى عنهما
انه سمع رجلا يقول ان الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر فذكر ذلك عليه فقال له
هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضوانه تعالى عنه وقال فخر بن اصنع
ميرانا للعرب ليقرهوا به لسانهم فقال له علي رضوانه تعالى عنه اقصد نحوه ومن هذا
سمي هذا العلم بالفخوسمي بعلم الاعراب ايضا لان له تعلقا بالاعراب نحو قوله
فبتنا ول للعرب وللبنى وقال ابو القاسم الزجاجي في ما يوجد ثنا ابو جعفر محمد بن
رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي
سعيد بن سليمان الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال عن جدك
ابي الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضوانه تعالى عنه فرائته
مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال لي سمعت بيلدكوهذا الحنافة قد
ان اصنع كتابا في العربية فقلت ان فعلت هذا اجنبتنا والقيت فينا هذه اللغة ثم
ايتته بعد ثلث فالتفت الي صحيفه فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة
اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المستحق والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف
ما انبأ عن معني ليس باسم ولا فعل ثم قال هذا ما تتبعته فرغ فيه واقوع لك اعلم يا ابا الياس
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضموم وشئ ليس بظاهر ولا مضموم انما يتفاضل العلماء في معرفة
ما ليس بظاهر ولا مضموم قال ابو الاسود فجمعت منه شيئا وعرضته عليه كان عن ذلك
حروف النصب فذكرت منها ان وان وليكت ولعل وكان ولم اذكر لكن يقال لتركها
فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها لانها منها وحكى عن امرأة دخلت
على معاوية في زمن عثمان رضوانه تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي بالافا استقير
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضوانه تعالى عنه فامر ابي الاسود بوضع النص
نصف باب الاضائة ثم قالت له ابنته يا ابي ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفها

له قال ابن السكيت
الدول في بني حنيفة
وينسب اليه في دون
والدليل في حديث
الفتيس ينسب اليه
دليل الاصل في
داول من اسس
الفتح على ربه
من الاله
عن الرازي
وهي من
من ائمة والى هذا
نسب ابو الاسود
الذي في
ابو الاسود
فقلت الهنئة
يا حسين انك
وكنت الال
مما
فلا رسول
محمدا

فقال لها ما نحررت بها قالت انما التعجب عن حسنها فقال لها احسن السماء بالفتح
فصنف باي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو بناؤه واخذ منهم ابواسحق
المصري وعيسى الثقفي وابوعمر بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة
الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فان الكسائي اخذ منه الغراء منه ابو العباس
ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش قطرب منه محمد
المقلب بالمبرد ومنه ابواسحق الزجاج وابوبكر السراج ومحمد الكسائي ومنهم
ابو علي النسفي وابوسعيد السدي في وعلي الرمان ومنه ابو علي الفارسي ومنه
ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يأت بعد
من يعجابه ولما فرغ الشيخ رحمه الله تعالى عن الفصل الاول في بيان تعريف النحو
والغرض منه اخذ في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهو الكلمة والكلام
لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذا هو
عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم في
الكلمة والكلام موضوع هذا العلم ويجوز ان يكون الموضوع متعديا عند اشتراكه في امر
يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كاصول الشرعية الاربعة فانها موضوع علم
اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا منظر الحكم شرعي كذلك
الكلمة والكلام لا تشتركا في كون كل واحد منها لفظا موضوعا المعنى على ان الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو احد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى
نوعيه ثم لتما كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم
الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدا على ذكر الكلام قصدا على
الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة اللام فيها لتعريف الجنس لتعيين
الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهية
المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلحة كونها
للعهد باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتد
لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون لها معنى يفيد في هذا الفن سوى هذا الماهية
حتى يجعل فردا من افرادها والتناء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف

توارة قصدا للنحو
الموافقة الذاتية
العوارض الذاتية
التي لا تطلق من
للتشاكل حالها
لذا اذا وجد في
لا يوافق من الذاتية
فالكلمة والكلام
في الاعراب والبناء
والاعراب لا يفتي
الكلام الى ان يربط
الجزء من الكلام
مقاما على المقام
الكلمة اذا حمل
لا يلاحظ لوضع
اذا قام مقام الفرد
تكالبت الكلمة على
بالنقد من الكلام
نظام الدين ابو

الجنس هو بیان الماهیة وهی واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للجمع فهو
 عارض ولا ینافیہ ناء الوحده ثم اعلم ان اللغویین اختلفوا فی الکلمة یدون التاء ام جنس
 ام جمع قد ذهب بعضهم الی انه جنس لجمع کثیر وثمره مستندة بان احکام المفردات
 تجری علیها من تدکیر وصفه کقولہ تعالیٰ الیَّ یصعدُ الکلمُ الطیبُ ولو کان جمعا
 لوجب تأنیث الطیب بناء علی ان کل جمع مؤنث فان قلت ما کان التاء فارقة بینه
 و بین واحد و یجوز ان یدکر و یثانث فلا ینکون تدکیر و وصف الکلم لیل املی کونه
 جنسا و الحال انه من الاسماء الیة لا فارق بینهما و بین واحدھا الا التاء قلنا ان هذا
 الضابطه ثابتة فی الجنس لا فی الجمع الحقیقی وما ذکر فی بعض لکتاب من قولهم کل
 جمع ینصرف بینه و بین واحد بالفاء بین کرویوث فان المراد بالجمع هنالك الجنس المستعمل
 فی معنی الجمع بدلیل تمثیلهم بنحو المثل و انه لیس بجمع حقیقی و من عجیب تصغیرة
 علی کلیم و لو کان جمعا لوجب ردة الی واحدة فی التصغیر فقیل کلیمه لان التصغیر
 یرد الی اشیاء الی اصولھا غالباً و من جعله تميزاً للنحو خمسة عشر کلاماً و لو کان جمعا لما
 تميزاً للنحو لکان تميزاً لا ینکون الا مفردة فاعلم انه جنس لجمع و انما لم یقع
 الکلم علی الكلمة و الکلمتین بحسب الاستعمال لا بحسب لوضع و ذهب بعضهم
 الی انه جمع مستندة بان الکلم لا یقع فی الاستعمال الاعلی الثالث فصاعداً و الایة
 محمولة علی حذف المضاف و التقدير الیه یصعد بعض الکلم الطیب اذا الصاعد الی
 الحضرة الالهیة هو المقبول من الکلم کل كلمة و القول یجوز تصغیرة علی کلیم و
 جعله تميزاً للنحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل یقال عندنا فی التصغیر
 کلیمه و فی التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذکره مجرّد عن التاء عنایة الی الجنس فیتناول
 الحرد و غیره من المركبات مطلقاً الی المفرد حتى لو ذکره بالتاء لکان التاء مجردة
 عن معنی الوحده و المطابقة غیر جائرة ههنا لکون اللفظ مصدراً و هو لا یطابق
 التأنیث و المثنی و الجمع و لو عنی به معنی الوصفیة علی انه اخصر ما هو بالتاء
 اللفظ فی الاصل مصدر بمعنی الرمی مطلقاً یقال لفظت الریح الدریق او یجمع
 الرمی من الفرم یقال لفظت الکلام و لفظت بالکلام و اختلف عباراتهم فی المعنی المصطلح
 علی اللفظ فقیل هو صفة یعمد علی الخارج من حرف فصاعداً و قیل ما ینلفظ به الانسان

حقیقه کان او حکماً هملاً کان او موضوعاً مفرداً کان او مرکباً اما اللفاظ الحقیقیة ففیها
 و غیره و قال و کرم من ولاد ما اشبهها و اما اللفاظ الحکمیة فهو الضامراً المستکنة لانه ما وضع
 بآثارها اللفاظ و انما عرّف عنها باللفاظ خارجیة مستغنیاً لها من نحو هوانت و انا یجری علیها
 احکام اللفاظ الحقیقیة من وقوعها بحکماً علیها مؤکدة و مبدلاً منها ان كانت
 ما یتلفظ به الانسان حکماً و اما الخذف فهو من جملة اللفاظ الحقیقیة فانها بما
 یتلفظ به الانسان فی بعض الصور والمراد بما یتلفظ به الانسان ما یمکن ان یتلفظ به
 فیصدق هذا الحد علی کلمات الله تعالی و کلمات الملائكة و المجن و اصوات
 الحیوانات لانها ما یمکن ان یتلفظ به الانسان و صنع الوضع فی اللغة جعل الشئ
 فی حیز فكان الواضع بتعیینة یجعل للمعنی فی حیز الشئ و فی الاصطلاح تعین
 الشئ لثبوتی اخر متبوی اطلاق المخصّص او اخص به فیه المخصّص له سواء کان
 من الکلام او غیره کعقد الاصابع او مثاله و لئما کان الوضع متضمناً للفظ
 فذکره بعد الوضع لا یفید الا بتجرید عنه لمعنی الجار و الجر و مفعول به باللام
 و انما وصف اللفظ بهذا الجملة الفعلیة احترازاً عن المحرفات و الاصوات
 و المهملات و ما یدلک بالعقل فانها ما وضعت لمعنی و کن اعن حروف التهجی فانها
 لم توضع الا لغرض التركیب و الغرض من شئ غیر معنی ذلك الشئ لان المعنی ما یفید
 عن اللفظ او یفهم به لا ما لاجله اللفظ و عرض التركیب یمکان ان یفید بحروف التهجی
 او یفهم به فلا معنی لها اذا عرفت ذلك فنقول المعنی لغةً اما مخفف معنی الشئ
 اسم مفعول من عفی یعنی اذا قصد تم خفف یحذف احدى الیائین و تبدل
 الکرسة بالفقوة التي هی اخف الحركات و قلب الیاء الاخری الفاء ای الکرسة لفظ
 وضع لمقصود و اما اسم مکان علی زنة مفعول ای المقصد فانه اذا وضع لفظ المعنی
 کان ذلك المعنی موضع المقصد اما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع
 المفوظ و نظیره هذا الدرهم ضرباً لا یرای مضموناً و اصطلاحاً ما یقصد من اللفظ
 مفرد والمراد بالمعنی المفرد ما لا ینقسم لفظ علیها بان لا یمکن ان یفید لفظاً کلاً علی جزءه
 ولا یجوز المفرد ههنا علی البسیط ای فالیس بمرکب حتی یخرج الفعل من حیث ان معنی
 مرکب من الخدث الزمان فان قبیل کون المضارع کلمة بناء علی انه فعل و هو من اقسام

فقد وضع علی
 الجمل و اجتزأ به عن
 المبدأ و الاطلاق اللفظی
 بالبدل و جمل من الوضع
 و التصبیح علی اللفظ
 مع قوله متى اطلق
 انما قال اطلق زامن
 مما ولو لم یکن علی
 احسن فقط اشارت الی
 ان الموضوع منقسم
 علی تسبیب احدها
 اللفظ الموضوع كما
 تشیر الیه قوله
 فیهما اللفظ كاللغة
 و اما اللفظ الذي
 یفید فان الیاء یكون
 الطرف و المفعول
 بیته لان الیاء من
 یفید ان الیاء من
 الیاء من الیاء من
 الیاء من الیاء من
 الیاء من الیاء من

مضموناً بین مقادیر الواحد ان الثاني یهدى العلاقة و المناسبة فانهم مولوی محمد نظام الدین

الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة والتمتع على
الحال الاستقبال والباقي على الحد قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير اخلة فيه لما ان بعضهم جعلها ما ملئت في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجا
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد الفاعل المطلق
لما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل المعرب الذي
هو اسم المبنى الذي هو اسم ثم قوله مفرد احترز به عن نحو قائمة فانه مركب
على الصيغة للدلالة قاتر على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو ما
يجوز على انه صفة معنوية واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
من ضمير وضع واطرح على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فلانه بغيره
ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بغيره
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضمير التمجيد والامر
ليس كذلك لان اتصفا المعنى بالا فزاد والتركيب بعدا لوضع واقا على الثاني فلا ريب
مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذ كر مقدا على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة
وخصه لما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقع واصفين لشيء واحد واما
على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبة للمعروف
ان الشيء اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعل حالا
من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبة فعلا للاشتباه فمفرد يكون صالحا
لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وباله صلاحية الوصفية له
صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره بجنبة واجيب عن
الاول بان يصار هنا الى المجاز كما يبطا اليه في قوله تعالى ارقب اعصر خمر
اذ نظم القرآن يستدعي ان يقول عنبا الا انه سماه خمر باعتبار ما يؤول اليه
وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والمجهر على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنبة المفعول مع
صلاحية لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكر هذه الحال بجنبة لفاعل واما

لفظ

لوجب

فلنا لوجوبه فانك عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل قد وجت
 القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بها المعنى الا بحاجز او
 الحقيقة الحق وايضاً ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة محضة ممنوع لا مستلزمه اما
 تقدير الحال على المجرور وتأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك ممنوع فيمنع
 مفرد حالاً لقوله معناه فتعين كونه حالاً عن ضمير وضع وعند التعيين ما يجوز
 يوجب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء حالاً
 يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فحق وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى
 ذكرها بعد ذكر الوضع كما وضع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة
 للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فيعد ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما
 وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يذكر الدلالة فهنا اكتفاء بذكرها
 في تعريف كل نوع الكلمة وهي اى الكلمة بحسب مفهوماً مضمراً في ثلثة اقسام
 فلا يرد ما يقال ضميرى ان كان عائداً الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم كما
 بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسميه وان كان عائداً اليها
 باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تانيته اسماً ما يجوز بانه بدل
 او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى لعدم احتياجه الى الحد وفتلاً
 الاخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك اما تقدم الاسم على الفعل كونه مستغنياً
 عن الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم
 والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
 لا فتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلاً في افادة المعنى بنفسه
 خبي مفتقر الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل
 مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يقتصر اصلاً وما يفتقر فرعاً والاصل مفتقر
 على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة مضمراً في الاقسام الثلاثة لا تقا
 اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائداً الى الكلمة وهو اسم
 ان وقوله ان لا تدل بتأويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
 دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو

حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضربت قلنا الكلام محمول على حدث المصنوع
 إما من الاسم أى لأن حالها إما عدم دلالتها أو دلالتها أو من الخبر أى لأنها إما ذات
 عدم دلالتها أو دلالتها على معنى مجرد وقد يراى كفى في نفسها صفة بمعنى
 أما ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقا
 بقوله ان لا تدل وكلمة في بعض الباء أى ان لا تدل على معنى بنفسها الا بقدم ضمنية
 وهو أى القسم الذى لا يدل على معنى في نفس الحرف قد وه في وجه المحصر مع انه
 اخر في التقسيم لانه في اللغة الطرف كما سياتى في ذكره مرة في طرف الانتهاء اخرى
 في طرف الابتداء وخص في ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير الى تأخير في المرتبة وقد
 في وجه المحصر فى البيان عن القريب اولاً ثم عن محى والعدم مقدم
 على الوجود اولاً ووجه الممكنات مسبوق بالعدم اولاً ان هذا القسم من الكلمة غير
 منقسم واولئك أى الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد يقترن معناها أى
 الكلمة بحسب لوضع بأحد الازمنة الثلاثة أى الماضي والحال والاستقبال هو أى
 القسم الذى يدل على معنى في نفسه واقترن معناها بأحد الازمنة الثلاثة الفعل
 قد مر الفعل على الاسم ههنا وان كان اخره عنه في التقسيم لان تعريف الفعل جوى
 وتعريف الاسم عدوى والاعتداء تعرف بملكانها او تدل على الكلمة على معنى في نفسها و
 الحال انه لم يقترن معناها أى معنى الكلمة بحسب لوضع به أى بأحد الازمنة الثلاثة
 وهو أى القسم الذى يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناها به الاسم انما قيدنا
 اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب لوضع لما سيجى واعتراض ههنا بان هذا
 الدليل لا يجزى من ان يكون عقلياً او نقلياً فان كان عقلياً لا سبيل اليه لانه
 العقل لا يحكم بالحصرات القسم الاول يحتمل التقسيم عقلاً اذ العقل لا يابى
 ان ينقسم غير الدال الى المقترن بأحد الازمنة الثلاثة والى غير المقترن بأحد وكذا
 كل قسم من قسمي القسم الثانى يحتمل التقسيم عقلاً اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن
 بالزمان الى الزمان الماضى والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضى ان ينقسم الى
 القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى مستقبل الدنيا والاخرة
 وكذا غير المقترن لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهى

وان كان نقلياً لا سبيل اليه ايضاً لان الدليل النقلى ما يكون منقولاً من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجةً واجيب بان هذا الدليل عقلى ومقدّماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجرنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما مادّ دل على معنى في نفسه قاً ثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقتضى باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما ما لا يقتضى باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرية بين النقى والاثبات فيقتضى الحصر الا لزم لا تنقاع النقيضين واجتماعهما وكل منها متعذر عقلاً والدليل العقلى لا يلبس ان يكون مقدّماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجريبية على ما عرف في علم الميزان فخذ الاسم الفاء في جواب شرط محذوف اى اذا بينا دليل المحصر فخذ الاسم هوى في اللغة المنع ستمى به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد منها المبرح والجماع المانع وهو يعبر الحد الرسم فان قيل قد علمت حد ذلك اقسام الثلاثة بدليل المحصر فاعادتها يوجب لتكرار قيل ذلك على وجه الاتزام وهذا على المطابقة كلمة موصفاً بقوله تدل على معنى جنس يشمل الحدود وغيرها وخروج بقوله في نفسه هو صفة معنى اى معنى حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون مدلولها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصله متحققاً فيها فهو بما يكون مدلولها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقاً بقوله تدل وفي معنى الباء اى تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مر وخروج بقوله غير مقتضى باحد الازمنة الثلاثة الفعل وكلمة غير انما مرور بانه صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتزان المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لثلاث يتوجه عليه النقص باسمى الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمراً الان او غداً وزيد مضرب غلاماً الان او غداً لان اقتزانها بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعارض الاستعمال واما نحو الصبوح والغبوق فانه مقتضى بطلان الزمان لا بزمان معين فلا يكون

فخرج

عن ابن
ابن
بالتفصيل
انما هو
نقد

الاسماء حق الماضي والحال والاستقبال بيان لازمة الثلاثة والحال امانت فيه في زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه كرجلي وعلمه خبر مبتدأ محذوف اي هو كرجل علمنا ذكر المثلين للاسم ايضاً لان الاول من الاعيان والجمث والثاني من المعاني والاحداث ولذا قال كرجل وعلمه لم يقبل كعلم ورجل ولما كان حلاً لاسم لا ينفخ كثيراً من المبتدئين المتعلمين ولا يترجي فهم منهم لكونه خامساً غاية الغرض لتوقفه على معرفة اللفظ في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد ان يبين بعض علامات الاسم ليفيد معرفة الاسم وامتياره عن اخويه لمن لا يرجي منه فهم الحد زيادة معرفة لمن يرجي منهم فان الشئ كما يعرف مجرداً كذلك يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامته اي علامة الاسم حقيقة او حكماً فلا يريد نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ونحو عيسى ان ضربت زيدا وزعموا مظنة الكذب وجسق همس فان الخبر عنه في الامثلة الثلاثة الاول وان كان فعلاً حقيقة وفي المثال الرابع ليس بكلمة حقيقة بل في تاويل الاسم فان الاول ما اول بهذا القول والثاني يضربك زيدا والثالث بلفظ زعموا والرابع بهذا اللفظ وانه لم يقبل خاصته لسكته موجودة في لفظ علامته ومفردة في لفظ خاصته وهي ان الدلالة على وجود الشئ مأخوذة في مفهوم العلامة دون الخاصية وان كان احدهما مستلماً للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة العلامات لان العلاقة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع صحة الاخبار عنه وبه اي صحة كون الشئ محذراً عنه وصحة كون الشئ محذراً به صحة كونه محذراً عنه واما صحة كون الشئ محذراً به مع عدم صحة كونه محذراً عنه في ليست علامته الاسمي كما سيأتي نحو زيد قائم واما يختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يجوز الا عن لفظه الدال على الذات في نفسه مطابقة والفعل الحرف ليس كذلك ما ذكر في بعض شروح الكافية من انه انما يختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابداً مسنداً فقط قلنا مسنداً اليه لزم خلاف وضعه فقيه نوع تام لان الاختصاص عبارة عن وجوده في الاسم وانتقائه في زاوية من الفعل الحرف فهو كما ينفرد ليدل على انتقاء الاسماء اليه الحرف فلا يكون دليلاً على الاختصاص فكأنه دليل على بعض المصطلح وللإضافة كغلام زيد المراد

غيره
منه
يا لفظه
تسبباً
دخولاً
في
ان الاصاح

العلاقة
الخاصة

له المراد
عامة التحقيق
تصحيحاً
١١٦٦
في كلام
غلام رسول مرحوم

بالاضافة مهن تكون الشئ مضافا بتقدیر حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انما هو
 للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لا يحتاج
 هذا الزائد لقادته بدونها ولا يجوز اضافة للتخفيف ايضا لانها انما هي مجرد التنوين او ما يقع
 مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضيف للتخفيف وانما قيدنا
 الاضافة بقولنا بتقدیر حرف الجر لئلا يشك بقولنا مرت بزياد فان مرت مصدري
 زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا بتقدیر امر المر اطلاق الاضافة ولم يقيدها بتقدیر حرف الجر
 ان القيد مما لا بد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدیر حرف الجر
 فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
 حاجته الى التعريف لكونه خبرا وحقق ان يكون نكرة ليفيد الخطاب فان قيل حصول
 الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
 داخلية في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويوثقون احد هما بحرف الاخر
 واما الحرف فليس له معنى مستقل يصح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف وانما
 قال دخل لام التعريف احدنا من احسن سائر اللامات كلامه لا ابتداء لام الجواب لام الامر
 حينئذ حلت على لام التعريف اللام الزائدة للتعيين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد
 بما عجز الفاظها بلا معانيها بل اني بها مع ارادة معانيها الا فرادية الزائدة على التعريف
 اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشئ على نفسه وجوابه
 ان ما ذكرت من ان الحروف تزداد مع ارادة معانيها الا فرادية فلذلك اختار البعض لسانا
 الى انها عند الزيادة تجرد عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني واعلم ان
 العناية اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
 هنة الوصل لتعذر الابتداء بالسكان وذهب الخليل الى انها ال مثل هل ذهب
 المبرد الى انها هي الهنة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين هنة
 الاستغناء ولتساكن المختار عند المصنف ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام الجر
 بالرفع عطف على الدخول وبالجزم على اللام ويراد بالدخول اعتم منه ومن اللحق
 وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليس اداخلين على الاول انما انقض
 بالاسم لكونه علم المضاف اليه المنفرد به فيه نظر لان الرفع نصب ايضا علما انما

فائدة ونعم
 ما قاله النحوي
 حرف تعريف
 ان يزدخيل
 ويبين نرد

والمفعولية المختصين بالاسم مع انها ليسا مختصين به ولذا لا تسلم لاختصاص المضاف اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقم مضافا اليه وهي ليست باسم الجواب عن الاول ان الرفع والنصب علما القاطنية والمفعولية في الاسماء مطلقا مجزا الجزر فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليه نحو **يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَرَى** ما اول بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقيا واحكاما وقيل انما اختص الجزر بالاسم لكونه اثر جزر الجزر المختص به وفيه ايضا نظرا لان اختصاص المضاف لا يوجب اختصاصا لا تزلان ان المصدرية ولن تختص بالالفعل مع ان اثرها هو النصب خارج مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للامر مؤثرات شق كالنصب **اذا اذا كان له مؤثر خاص فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجزر مؤثر سوى حرف الجزر والتنوين اذ بها ما عدل تنوين الترنم لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان تنوين الترنم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجي امثلتها في فضل التنوين وانما اختص غير تنوين الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضائها الاقطعا عما بعدها واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متناهيين فان قلت نون التأكيد الجزر تقتضيه لا نقضا مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتأكيد الفعل ان كانت من ممتنا فلا يعتد الفعل به الفصلا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضى الاختصاص لان المراد ان يلحق بالاسم ما يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع الحرف الحرف فكانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما التمكن او للعوض عن المضاف اليه وللفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء والافعال او للمقابلة بنون جمع المذكور وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم يقال ان التنوين قد يلحق بالاسم نحو سيبويه وهو ليس اسم فكيف يكون مختصا بالاسم نانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة به بالاسم حقة حكما والتثنية والجمع والتصغير انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تأكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع**

سبويه يربط
اولين مذهب
ان
نحو
الاصول
اوسط دان
مولد
علامه رسول
مروحي
عادل لطف

ولو قال وعلامته صحته كونه محكوماً عليه او صحته الاستناد اليه لو يخرج الى
حل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال لما توجه من قوله علامته صحته
الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوجه ما يعلم به خبرته في
جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه لهذا اضمار المبتدأ في الذكر
واما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفخ ههنا لانه وقع
من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرورات وهذا من حيث انها
من المخائص والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول فالرسم فاعلة لا لا فاعلة
المحسنة ليس شئ منها محكوماً عليه انما ذكره جذب لفاعل لشدة الاتصال بجزء مما
بعضهم فاعلا ويسمى اى الاسم اسما لسموية اى علوة على قسيميه يشير الى ان
الختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو التسمو بكسر التاء وسكون
العين ومعناه العلوة الارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاقه من نحو تسمى
واسماء ويترجم ثم حذف الواو التي هي لام الكلمة الاصل ونقلت حركة السين الى ما قبلها
ثم اني ههنا الوصل زحما في لفظ الاسم فسق به لذلك حيث يسمى اى يعول على قسيمه
وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولا يرفع المسمى بخلاف قسيميه
وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وشم بكسر التاء وسكون العين ومعناه العلاء
وسمى به لانه علامة على سماه ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت همزة الوصل
عوضاً عنها وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسمى وشم سمي
واصل اشما او سماء واصل سمي و سيم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
ولهذا اخبرنا المصنف عنه وقال ردة اعليه لا كونه وسماع على المعنى اى لا يسمى
لكونه علامة على السمي كما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل
وعلامته فقال وحده الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى هو
جنس يشمل الحد ودغاية وقوله في نفسها اى في نفس الكلمة يخرج الحد
قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قلنا
ان ما اقتزن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجه الاحد في المشي

سما

ولانه مقترن بواحد في كل وضع وان الاشتراك الغلبة الرضع او يتعدى والمراد
 بالاقتران ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ينتقص الحد بالافعال التي لم يقترن
 معناها بزمان مثل نِعْمَ وَعَسَى ان عدم اقترانها بزمان انما هو بخلاف استعمال الهمزة في الوضع
 كضرب مثال للفعل لما مضى ويضرب مثال للحال واضرب مثال للاستقبال وعلامته
 اى علامته الفعل ان لا يجر الاخبار به اى كون الشيء مخبرا به لا عنه اى لا يجر الاخبار عنه
 او كون الشئ مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم حصة الاخبار عنه شرط يكون حصة
 الاخبار به علامة للفعل كما ان حصة الاخبار عنه شرط يكون حصة الاخبار به علامة
 للاسم فالاصل ان حصة الاخبار به على قسمين احدهما ما يكون مع حصة الاخبار عنه
 وثانيها ما يكون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل
 كما سبقت الاشارة اليه وجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التأكيد
 لانه محكوم به وقد وضع الفعل على التنكير ودخول قد وانما اختصت بالفعل لانها انما
 تستعمل لتقريب المتأخر الى الحال نحو قد قامت الصلاة او لتقليل المضارع نحو كذبنا
 قد يصدق او لتحقيقه نحو قد يعلم الله المعوقين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل
 والسبب وسوف وانما اختصنا بالفعل لانها وضعت للدلالة على الاستقبال الوضع
 وذلك لا يكون الا في الفعل وانما قيدنا بالاستقبال بالوضع احتراز عن زيد ضارب هذا
 وانما ذكر السبب معر فانيا باللام لان المراد سبب معروف وهى سبب الاستقبال لا سبب
 الاستقبال نحو استغفر الله ولا سبب التحقيق نحو ساطع السبب القول نحو استغفر الله
 ولا سبب اصابة الشئ على صفة نحو استجابة ولا سبب الوقف بعد كاف المؤنث نحو
 هذا السبب سبب المسكنة نحو اكرمته كما انما قدم السبب على سبب الدلالة على الاستقبال
 القريب دلالة سوف على الاستقبال البعيد الجزم نحو لم يفعل لما يفعل ليفعل
 ولا يفعل ان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لانها من ثمره به هو الجزم
 فكل الاثر وذلك لان الجزم انما وضع لنفي الفعل كالم وما وطلب الفعل كلام الامر
 او النهى عن الفعل كلام النهى او لتعلق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه الاعمال
 لا يتصور الا في الفعل والتصرف اى تصرف الفعل فاللام يدل عن المضاف اليه
 الى الماضى اى الى صيغ الماضى والمضارع وكونه امرا وهما ولم يقل والامر النهى لانها

بالوضع

السبب

یستقر جان من المضارع فلا يكون التصرف اليها بل يكون التصرف الى المضارع ثم
يستقر جان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت بضم ضربا وانما تختص
الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضامرات الفاعلين فلا تلحق الا بما له فاعل لقال
انما يكون للفعل والفروعه وحضت فروعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحزرا
عن لزوم تساوي الفروع والاصل وحقق البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فمن بالتعبير اليق واجد واتصال التاء الساكنة نحو ضربت قيد التاء بالساكنة
احترازاً عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت هذا التاء بالفعل لانهما
على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل هو الفعل والمخقت بالصق لانها مستغنية
عن هذا التاء بما لحقها من تام التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
مكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا حرج من اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانما انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نوني التانيث بها
الخفيفة والثقيلة سميتهما بانهما تقيدان تأكيداً حصول الفعل المطلوب وجاخصاً
بالفعل انما وضعنا تأكيد الامر المضارع اذا كان فيه طلبان كل هذا خراس
الفعل قد امر البحث في حد الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام ولما كان
من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر النهي لا يستفهم الشرط
والجزاء احتاج الى بيان معناها بما يعبرها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به
لان تلك الافعال تكون محكوماً بها وتكون مخبراً بها ولو قال وعلامته ان يصح كونه
محكوماً به او يصح اسناده الى شئ ولا يسند اليه لكان اولى لم يجتزى الى محل الاخبار به
على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحي فعلاً باسمه اصله وهو المصدر
وانما كان الفعل سماً للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدلالة باسمه جزء من لونه واعتراضه بها بان
ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسر الهمزة
اسم بفتح الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلاً بفتح الفاء

لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومُنِعَ من الفعل بكسرها
 فهو لا يكون مصدراً لتضمنه ذلك وانما تضمنته من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء
 لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجب بان الفعل بكسرها قد جاء اطلاقاً على الصلة
 وعلى الحاصل به ايضاً كما اذكر في التوضيح في بحث الحُسن والقبح عند بيان المقدرات
 الاربعة وقوله يسمى فعلاً باسم اصله يشير الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه البصريون
 من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ من بيان حد الفعل عاملاً
 شرع في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل
 على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحد
 وغيره وخروج بقوله في غيرها الا اسم الفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله
 الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى
 متعلق لا يد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناها
 الابتداء هي اي كلمة من لا تدل على اي ابتداء الا بعدد كوما منه الابتداء كالصبر والكوفة
 مثلاً كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعدد كوما البصرة التي
 يكون منها الابتداء واعتراض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها
 الا بعدد كومتعلقاتها واجيب عن بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على
 معناه الا فرادى ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق
 شرطاً في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارة
 وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة المشار اليه المعادلاتها تدل
 على معانيها بحسب الوضع ان خرجت عن الاستقلال بحسب استعمال وعلامته اي علامة
 الحد ان لا يبعد الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تعبير به
 تخصيص لما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن هو المطلوب الاصل والمقصود
 بالذات هو الحرف المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما
 يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد الاستقلال بها
 على الفوائد توهم منه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لا الاستقلال
 بما يفيد حيث والا حذر عنه اجري فعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد لذلك اتفقوا بتقدمه

استقلال

علاماتها ووجوه تسمياتها شرح في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرفي او اكثر
او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهلاً او موضوعاً ولم يوضع مصدقاً في العجم
اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصيرها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعارة
المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يقال اجطيت عطاء مع انه في الاصل لما يعطى
في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول الحد ودغیره من المعملات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الخبر
الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والاشياء والباء في قوله بالاسناد للسياحة
اي تضمننا حاصلها بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للاصاق اي تضمننا ملصقاً
بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركيب مع انه المشهور المصطلح عليه في الكلام الذي
لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركيب لم يدخل في حد الكلام الذي
احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستترة
لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام من تركيب
من كلمتين كثيرة فوق اثنتين ولو قال تركيب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من تركيب
ما هو مركب من كلمتين لفظاً بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول اية كلمتين او اكثر
واجيب عن الاول بان المستترة عند هم في حكم الملفوظ حقيقة فيجب التركيب بينهما
ومن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسنادية المصدرية
انما كلمتان او ما يجري مجرىهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضته فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
وذكر في بعض الحواشي ان تضمن على تركيب لانه اخصر الاستثناء عن صلة من
واحتياج تركيب اليها وعمود بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظاً الافراد والتركيب
والاولى التلغظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابلته
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب اعلو ان النجاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة كما ذهب

تضمن
 ۱۳
 ۱۴

نقيدا

صاحب المفصل واللباب الى انها متراد فان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب
 ان ذلك فانها قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيدا به بكونه
 مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فيقيده الاسناد في
 تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجملة الخبرية
 الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام ووقع في بعض شروحه الكافية ان المراد
 بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند
 الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرعا في تعريف الاسناد
 لاحتياج معرفة الكلام اليه الاسناد نسبة احدى الكلمتين اى ضم احدهما الكلمتين
 او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اى النسبة
 المخاطب فائدة تامة تعبر السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفأنة
 اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة تعبر السكوت عليها اى لو سكت المتكلم
 عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى المقصود في باب لفائدة فدخل
 اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي ليسكت على مضمونها
 المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المقيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قائم زيد فائدة اذا
 قلت ذلك اذنت للمخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
 واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا
 للمسد اليه او المسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب
 زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الى غيره لك من المقصود
 كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ اخر مثل انتظار المسد اليه
 والمسند عند ذكر المسد اليه فقط او بالعكس ليس الا انتظار الذي في مثل ضرب زيد
 مثل هذا لا انتظار فعلم ان الفاء في جواب شرط محذوف اى اذا كان الاستا مخزا
 في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين
 التركيبين من اسمين اى بكلمة من دون في كما اني به غير لانه اظهر الانسيب المتكلم
 قدام هذا التركيب على تركيب الفعل الاسم لان جزئيه يستحقان التقدير نحو زيد قائم
 ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدام

الفعل على الاسم لان تقدير الفعل نسبه بصدده ببيان الجملة الفعلية نحو قازبا
ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وبينبغي ان يعلم ان الكلام
لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل اسم لانه
لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل سماء الافعال ناقصة فاعلها كان
التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم الكلمة
رة اعلى من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلاثة تراكيب كما استتقف عليه في نحوياً
زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف تعريف
الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المستند
والمستند اليه معاً اي جميعاً قال في القاموس تقول كذا معاً اي جميعاً وهو منصوب
على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه يتعلق بما وقع حالاً من مفعول
ماله يسمى فاعله اذ لا يوجد المستند المستند اليه كما تناول واحداً منهما مع صاحبه
عنده في غيرها اي في غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مستنداً اليه الا بالكلام
منها اي من المستند والمستند اليه لان الاسناد ما خرد في تعريفه هو يقف على المستند
والمستند اليه قوله لا بد اذ لا فراق للكلام منها من قولهم بده بيده بد اي فرق و
التبديد التفریق وتبديداي تفرق او لا عوض للكلام منها من البد وهو العوض
ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمعنى اعني بد قول البغداديين حيث تجاز
لا طالعاً جلاباً بترك تنوين الاسم المطول جراً له مجرماً المصنوعاً كما جرى مجراه في
الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع مما اعطيت كما عطف
لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعاً للمضاف مثل
لا خير من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بيني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه
عند وفا وهو الخبر للمبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منها خبر مبتدأ محذوف اي البتة
للتخي منها وهذه الجملة للسببية البتة لاجلها من الاعراب لانهما مستانفة لفظاً
ويجوز ان يكون منها متعلقاً بما دل عليه لا بد اي لا يبيد منها اذ كان الكلام محضراً
في التركيبين المذكورين فان قيل قد توفض ما ذكر من انحصار الكلام فيها بالنداء
بالمنادي نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم

عوض بمرجعه و
عوض اعراب

مع انه قسم من الكلام فينتقض الحصر والنقض اذا اضيف الى الاجسام يراد ابطال
 تاليفها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطوب هو منها هو حصر
 الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء للثة في نحو يا زيد قائم مقام ادعو
 اطلب لان تقدير يا زيدا دعوى زيد او اطلب وهو اي كل واحد من ادعو واطلب الفعل
 واذا كان كذلك فلا نقض عليه للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر كذا
 يحصل من تركيب الفعل الاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب الحرف الاسم
 كما ذهب اليه المبرد فان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يادون زيد قلنا
 ان الكلام يتم بدين زيد وذكر زيد كذا كما اثر المفاهيم نحو ضربت زيدا او زيدا
 زيدا واذا فرغنا من المقدمة فلنشعر في الاقسام الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف
 فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم

للماضى ههنا قلت ذلك على الغالب وقد روي الماضي ايضاً فلا يريد ما ذكرت والله
 الموفق لا تمام امر خلقه والمعين على اصلاحه شين نعم فهو يوفقنا تمام عند امر
 الذي اشهر فيه يعيننا على اصلاحه وآنما ذكر الخب معاً فاللام ليفيد حصر
 المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفوق ولا معين سواء
 كما جاء في التنزيل حكايته عن شعيب عليه السلام وما تو فيني ايا الله عليه توكلت
 وَاِيَّهٖ اٰنَبْتُ **القسام الاول** في الاسم قد مر تعريفه اي تعريف الاسم كذا بعض
 علاماته في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم ينقسم انفساً الكلي الى الجزئيات الى المعرب
 وهو ما خذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والاظهار منه قوله عليه الصلوة
 والسلام الشيب تعرب عن نفسها اي نقصه وقول الشاعر
 وَاِنِّي لَا كُفُّ عَن قَدْوٍ وَرَبِّغِيهَا وَأَعْرَبُ حَيًّا نَا اَنَا فَاصْح

والثاني ازالة الفساد والالتباس من قوله عربت معدته اذا فسدت فيكون الهنزة
 للسلب فالمعرب بالمعنى الاول طرف اي محل اظهار المعاني والثاني اسم مفعول اي مزال
 فسادك والتباسه باظهار المعاني المعنوية علياً في خفاها فساداً والتباساً والمبني
 هو ما خذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعد الاختلاف
 والمبني كذلك واصله مَبْنُوِيٌّ عَلَى صيغة اسم المفعول من بَنَى بِنْيٌ فاجتمعت

له قوله كذا
 النحوي على صيغة
 من الكناية والقدر
 امرأة عجوبة
 الشاعر اعرب على
 صيغة التكميل
 الامم يفتي الابانة
 والانصاح ربه
 الاستكثار فها
 القائم وامارح
 على صيغة التكميل
 المصارف

الواو والباء والسابقة منها ساكنة فابدلت ياء ثم ادغمت الياء في الياء فابدلت
 الضمة بالكسرة لمناسبة الياء كسأ في مرعى وآنما كان الاسم منحصراً في
 هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركباً مع غيره اولا فان كان مركباً مع
 لا يخلو من ان يكون مشبهاً لمبنى الاصل ولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غير
 فهو مبنى ويحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيدين للاسم ليسا قسمين لانهما يشتملان
 الاسم والاعمال المتعرف واذا كان الاسم منقسماً الى معرب ومبنى فلنذكر احكامه
 اى احكام الاسم بايين الباب الاول في بيان الاسم المعرب في الباب الثاني في بيان
 الاسم المبني وخاتمة في بيان سائر احكام الاسم ولو احقه غير الاعراب والبناء

الباب الاول في الاسم المعرب

وفيه اى في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف
 الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب الثالث في بيان اصناف الاعراب والرابع
 في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد الاول في بيان المرفوع والثاني
 في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع اما المقدّم
 ففيها فصول اربعة **فصل** في تعريف الاسم المعرب قدّمه على المبنى لكونه اصلاً
 اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو الالبا بالاعراب في به يعلم
 ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب
 واصليها الافراد وهي الافراد لا تستحق الاعراب قيل انها حكم من ذلك
 لانها لم توضع الايات تستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالفة لغرض
 الواضع فبناء المفردات وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
 مفرداً عارضياً وهو اى الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف وان كان في كونه
 في التعريفات مستنكر في اصطلاح اهل المنطق لانها لا حاطة الافراد والتعريف
 للحقيقة لا للافراد ولهذا قالوا من شرط الحد ان يستقيم على كل افراد الحد
 لوجه الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد
 على كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد
 اطلاقه مثلاً فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان المصنفين رحمهم الله تعالى

بعض صاحب
 بيان نفسة
 ومنه ان ذكر من
 عبد بنى المسألة
 بالفتوى
 من الجلساء
 والاشارة
 تله للطف
 المحبب
 لطيف الضميمة
 فابعد

لان

تأليفه حاد القلبة... من اهل الحق من الهدى غرنا فيهم ۱۱ مولوى محمد نظام الدين الكوراني

ليرتفع
المراد

لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحد وذكروا التعريفات في تصانيفهم بوقف على
 المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق تزكياتهم للتكليف واحترازا عما لا يعينهم لخصو
 صرامهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس يتناول المقصود وغيره او
 قوله ركب مع غيره فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالا صوات الاعدا
 من نحو واحد اثنان وثلاث وكالا سماء المعدودة من نحو الف ويا وثاوتنا
 وزيد وعمره وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
 هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب يتولد منهم المعاني المقتضية
 للاعراب وترد بانه اذ كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى
 المسند اليه المسند لكونها مركبين تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاهية وغيره
 من المعصولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
 التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الاعد على قول من يجعل كلا
 منهما عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب يتحقق معه العامل حينئذ
 فلا اشكال وقوله ولا يشبهه صيغة الاصل احترازا عما ركب مع غيره ويشبهه مبنى العمل
 كقولهم في قام هؤلاء فان قلت صدق هذا التعريف على ما تضمنه صيغة الاصل
 كما بين وعلى ما وقع موقعه كترال وعلى ما اضيف اليه كيو مؤنذ فان كل واحد منهما ركب
 غير ولا يشبهه صيغة الاصل قلت ازيد بقوله ولا يشبهه ولا يناسب والمناسبة تعم
 المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه ثم اضافة المبنى الى الاصل
 بيانية اي لا يشبهه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
 المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنيا اصله ولا من باب اضافة الظرف اي مبنيا
 في اصله ولا يجعل الاصل ههنا على القانون لا في كل من ذلك فسادا اظاهرا
 اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة مبنية بل اصلها مبنية
 والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضي والامر وان ثبت لهما اصل هو
 المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبنى واما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون
 الامور الثلاثة مبنية بعد اي الان واما في الثالث فلان الامور الثلاثة لا يكون
 مبنية القانون لانها لم تن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء من المبنى

يصدق

الا و بناؤه مبنی علی القاعدة فلا وجه لتخصیص هذه الامور الثلاثة
 بمبنی الاصل واجیب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع ای مبنی فی وضع
 یعنی بالنسبة الی وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنیا وهذا معنی صحیح لا فساد
 فيه قطعاً وعن الثالث بان بناءه ليس بمبنی علی القاعدة غیر مسلم بل هو مبنی علیها
 وهي ما تقر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجبا لاعراب فهو مبنی فكل من الفعل
 الماضي والامر بغير اللام والحرف بناؤها مبنی علی هذه القاعدة فيكون مبنی
 القانون وهذا اللفظ كان عامّاً في الاصل ثم غلب علی الفعل الماضي والامر بغير اللام
 والحرف والاطراد في وجه التسمية غير لازم اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
 بیان مبنی الاصل وقيد الامر بالحاضر احتراز من الامر للغائب فانه معرب بالاجماع
 واختلفوا في الامر هو مبنی ام معرب والاحكامه مبنی والحق بعضهم الجملة بمبنی
 الاصل لان الجملة من حيث انها جملة ای من حيث لم تقع موضع المفرد مبنية
 لا محل لها من الاعراب اصلاً ومنهم من جعلها من مبنیات الفرع اذ مبنی الاصل
 لا يكون له اعراب لفظاً ولا تقدیراً ولا محلاً والجملة معرب محلاً فلا يكون من مبنیات
 الاصل وقال الشيخ الرضی الجملة قبل العلمیة لا توصف بالاعراب لا بالبناء لانها
 عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام
 زيدا فقوله نحو زيد مبتدأ محذوف اعني هو وهو عائد الی الاسم المعرب
 والحامز المحرور صفة زيد تقدیرة هو ای الاسم المعرب نحو زيد لكاش في قام زيدا
 لا زيد المذکور حال كونه وحدة ای غیر مرکب مع غيره فهو حال بناوید النكرة
 والتقدير متوحد ای منفرد او مصدر اقيم مقام الحال ای ينفرد انفراداً او يكون قوله
 لا زيداً وحدة معطوفاً علی الخبر الواقع خبر مبتدأ محذوف في لعدم التركيب تغلیل لمحل محذوف في
 ای لا يكون زيدا وحدة اسماً معرباً لعدم التركيب ای لعدم كونها مركباً مع غيره
 ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذت في تعريفه فاذا انعدم الشرط
 انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بانتفاء الشرط ولا هو كاش في قام هو كاش
 لوجه الشبه ای المشابهة علی ما سيجي في بحث المبنی ای لكون هو كاش مشابهاً
 لمبنی الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذت في تعريفه

فإذا فقد الشرط فقد المشروط لأن المشروط يفقد بفقدان الشرط كما لم يعلم أن
 العرب لا يحصل الا بشرطين احدهما وجودى وهو وجود التركيب فتعرف له بقوله كل اسم
 ركب مع غيره والثانى عدوى وهو عدم المشابهة بمبینه الاصل فتعرف له بقوله لا يشبه
 مبینه الاصل ويسمى اى الاسم العرب متمكنا قال السيد قدس سره فى حاشيته
 المتوسط المتمكن هو الاسم العرب فى الاسمية من حيث الاعراب لا يمكن هو الاسم العرب
 المنصرف والمبینه يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من تعريف الاسم العرب شرع فى بيان حكمه فقال
فصل حكمه اى حكم الاسم العرب الاضافة ههنا بمعنى فى ونظيره ضرب اليوم
 اى حكمه فى الارب ان الاختلاف حكم فى العرب وبمعنى اللام والاضافة يادى
 ملابسة ونظيره وكوب الخرقاء اى حكمه لاختصاصا بالعرب بلا بسة الوفر فيه فلا يرد ما يقا
 حكم الشى هو الاثر الثابت بذات الشى واختلاف احر العرب فى العامل دون اثر
 العرب كيف يكون الاختلاف حكم العرب ان يختلف اخرة اى صفة اخرة بتقده
 المضاف والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف اخرة ايضا بصفة
 لم توحيد قبلها وصرح باختلاف اخرة فى بيان حكم العرب احترازاً عن اختلاف
 غير اخرة فانه ليس حكم العرب كاختلاف الرادى فى امرى أو النون فى ابتم تقول
 جاء فى امرؤ و ابتم و رأيت امرأ و ابتم و مررت بامرئ و ابتم باختلاف العوامل
 الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اى بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن
 اختلاف اخرة لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام العرب كاختلاف احر من الاستعمال
 فى نحو من أمتك ومن الرجل من زيد والمراد باختلاف احر بسبب اختلاف العوامل
 صلاحية ترتب اختلاف الأخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء فى يدا
 واذا قيل فى اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يعم اختلاف
 اخرة عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثانى الوجود لعلقة
 الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لا استحالته اختلافه باوجهة
 فكان من قبيل ذكر الملزوم ارادة للالزم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود المشاكلة
 قوله ان يختلف فى صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكرك لفظ بصيغة
 غيره لوقوعه فى جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة اخرة بوجود جنس العوامل

على ان يفسر بغيره
 المبرور هو معرب
 من مكانين يقال
 هذا الخبر وروايت
 ابنا وهدوت
 باليد فتبع النون
 فى الاعمال
 تنبع الراء الحقة
 فى امره والاف
 كسوة على
 حال كذا فى الصلح
 الامولى غلامه
 مرقوم

قر العوامل جمع عامل و سیاتی نقسید و آنما جمع العامل علی عوامل کان صیقة الفاعل
 ان کان صفةً یجمع علی فاعلون کناصرون و ان کان اسماً یجمع علی فواعل ککواهل
 ولما صار العوامل ههنا ولم یکن له معنی الصفة مراداً یجمع علی فواعل الامر فی العوامل
 للجنس لانه اذا اتی علی الجمع فلا یكون ههنا معهود ایجمل علی الجنس یبطل معنی الجمعية
 و بهذا اندفع ما یقال کون العوامل جمعاً و ادناه ثلثة یقتضی ان لا یتحقق المعرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل و لیس الامر کذلک اختلافاً منصوب علی انه مفعول
 مطلق لفظیاً صفة اختلافاً ای یختلف اخره اختلافاً لفظیاً و هو اعراض ان یكون حقيقة
 نحو جاء فی زید و رأیت زیداً او مررت بزید او حکماً نحو رأیت احمد و صرحت
 یا احمد فانه یختلف فیهِ اعراب العرب اختلافاً حکمیاً لان الفتحة فی حالة الجر غیر الفتحة
 فی حالة النصب لکونها نائمة عن الکسرة او یختلف اخره اختلافاً نقدياً و هو اعراض
 من ان یكون حقيقةً نحو هذا عصاً و اخذت عصاً و ضربت بعضاً او حکماً نحو جاء فی
 موسی و رأیت موسی و مررت بموسی و هذه الاربعة فیما اذا کان
 الاعراب بالحروف فالاربعة فیما اذا کان الاختلاف اللفظی حیث ان یكون
 حقيقةً نحو جاء فی ابوک و رأیت اباک و مررت بایبک او حکماً نحو رأیت مؤمنین
 و مررت بمؤمنین فانه یختلف فیهِ اعراب العرب اختلافاً لفظیاً حکماً فان الیاء فی
 حالة الجر غیر الیاء فی حالة النصب لکونه نائمة عن الکسرة و کذا الاختلاف
 التقديری حیث ان یكون حقيقةً نحو جاء فی ابن القاسم و رأیت ابا القاسم
 و مررت بابي القاسم ما حذف فیهِ الحرف لالتقاء الساکنین فان الاعراب فیهِ
 بالحروف مقدرة و قد یختلف اخره اختلافاً نقدياً حقيقةً او حکماً نحو رأیت
 مؤمنی البلد و مررت بمؤمنی البلد فانه قد یختلف اعراب العرب اختلافاً
 نقدياً حکماً و اذا عرفت ذلك فاعلم ان جمیع الاعراض المعرب بما یختلف
 اخره باختلاف العوامل و عرفه الشیخ ابن الحاجب بانه المرب الذي لم یشبه صی
 الاصل و جعل ما عرفوه به حکماً و تابعه المصرح و استدال الشیخ علی ذلك بما
 ذکر فی شرحه لکنابه الکافية حیث قال انما لم اعرف العرب بما عرفهموه المخلقة
 لانه یلزم منه تعریف الشئ بما هو خفی منه لان الغرض من تعریف العرب ان یشهد

بوجوب الدور لتوقف معرفة المحذور على معرفة الحد وذلك باطل لا يقال
 اختلاف آخر المعرب لا يتأق الا بحركتين فهو يقتضى ان لا يكون الحركة الاولى اعراباً
 لانا نقول المراد بالنسب المذكور ما ليس بتأق أى ما يكون له شئ من التأثير في المسبب
 ولا يكون له تأثير تأق فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيئاً
 من التأثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى
 وانما يكون موجبة له حين وجدتها ويمكن ان يقر الحركة الاولى بعد السكون فتكون
 مما يتم به علة الاختلاف فصدق عليها انها يختلف بها آخر المعرب لان الاسم
 حينئذ معرب اى مركب لا يشبه حينه الاصل اختلف آخره بها من السكون الى
 الحركة وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاكي
 فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شاكياً في حالة الرضاع فكذا
 ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان
 لم يكن الاسم معرباً في حالة السكون ثم قوله يختلف آخر المعرب خرج به حركة نحو
 غلامى لانه اختلف به آخر المبني لا آخر المعرب لان المضاف الى بياء المتكلم مبني قبل
 دخول العامل وانما يكون معرباً بعد تركيبه مع العامل واخره انما يكون معرباً بعد
 تركيبه مع العامل واخره انما يكون مختلفاً عند الاضافة وهو ساقية على التركيب
 مع العامل بظهور ذلك تخبر في جاء في غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم تصنيفه
 فكان المختلف هذه الحركة هو آخر المبني البتة واعتراض على هذا التعريف بالاعراب
 والمعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشيء بما يساويه باطل وانما جعل
 الاعراب في آخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
 متأخر من الموصوف كالضممة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء الثلاثة
 ان كانت بالتاء يطلق على الحركات سواء كانت بنائية او غيرها اعرابية كانت
 او غيرها كضممة وعد لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير الاعرابية وان كانت
 مجردة عن التاء فلا تكون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا تطلق الا على
 الحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية ولا على غيرها
 من غير الاخره اعراب الاسماء اى الاسم المعرب ثلاثة انواع وذلك لان المعاني التي وضعت

لظهور

الدوال

الاعراب للدلالة عليها ثلثة الفاعلية والمفعولية والاحتمالية فيكون الاعراب الدال
عليها ايضاً ثلثة تكون الدال على حسب المدلول اي على قدرة والا لزم الاشتراك
لو كان الدال اقل من المدلول والترادف لو كان الدال اكثر من المدلول
وكلاهما خلاف الاصل واما سمي اعراب العرب انواعاً واعراب الميضة القابلاً ان كل واحد
من الرفع والنصب والحجر آل على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعاً
كانت الدال عليها انواعاً ايضاً بخلاف اعراب الميضة كالنظم الفتح والكسرة ان كل واحد
منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القابلاً رفع مجرد وعلى البدلية او فروع على
الخبرية مبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجرد ذلك واما سمي الرفع رفعاً لارتفاع
الشفة السفلى عند التلفظ به لارتفاع مرتبته من اخويه لكونه علماً لما هو عن الكلام
واما سمي النصب نصيباً لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به لانه نصيب الفضلة
اي يفتحها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام واما سمي الحجر لان عامله حجر الفعل
الى الاسم ولان الشفة السفلى يغير الى السفلى عند التلفظ به ثم لما فرغ من بيان الاعراب
اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة العرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه
كما عرف وجريان ذكره في حكمه واما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على
حصول الاعراب او على المعنى المقتض للاعراب فقال العامل ما به رفع ونصب وحجر
اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى اختاره المصنوع ومنهم
من ذهب الى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتض للاعراب اختاره الشيخ ابن القاسم
في الكافية واعترض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل
الفعل وليس بمانع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايضاً يتقوم به المعنى المقتض للاعراب
واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقص من
عامل الفعل عن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد لانه ليس بسبب
بل هو شرط اولانه سبب قريب لحصول المعنى المقتض للاعراب بخلاف العامل
فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتض فيكون العامل شيئاً بعيداً
فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراد منه الجمالة
في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا

ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سبباً بعيداً ههنا ومنهم من ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل لعامل الاسم والفعل واورج عليه بانه ان اطلق الوجه لمخصوص يترشح الترادف في نحو يا زيد ويا افاضة في يا غلام لانها توجب ان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انها ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب فالابان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة بالتكافؤ العوامل وان اريد وجه مخصوص من المقنضى يا باه آخر الكلمة اذا المقنض صفة قائمه بتام كلمة لا باخرها وايضاً يخرج عامل الفعل لانعدام المقنض فيه فيكون تعريفه من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل وواجب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقنض وللشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقنض اهم من الاعراب مفهوماً وان لم يصدق الآ عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه بعيد عليه انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام هو الشبه لفظاً ومعنى واستعمالاً على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه المختلف من الرفع والنصب الجزم قلنا للشبه ثلاثة احوال اقربها ان يقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل ادناها ان لم يقع موقعه حتى نفى قوى الاحوال يقتضى الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضى النصب الذي هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضى ما هو اضعف وهو الجزم والشبه وان كان واحداً تكن له احوال مختلفة يقتضى كل منها ما هو انسب بتلك الحال وحمل الاعراب لفظياً كان او تقديرياً من اسمى المحل الكائن من الاسماء المعرب هو الحرف الاخير عالم يقل الاخيرة لان لفظ الاخير بين كروية وتوت ونخصيص المحل بالاسم لانه بحيث عن احوال الاسم لا يفحل الاعراب من الفعل المضارع ايضاً هو الحرف الاخير ثم ضمير الفصل هذا للحصر اي هو الحرف الاخير لا غير جاء به فعاً التوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية الجمع المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرف الاخير لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف اخير بل الحرف الاخير هو ما قبل النون ولما بين المعرب الاعراب والعامل وحمل الاعراب ذكر لجميع ذلك مثلاً قصد الايضاح

الامر فقال مثال الكل ای كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتقدير
والذي يسوق دخول الفاء الترتيب وضعت للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب
ذكر المفسر تامر مبدءا بتأويل اللفظ وقوله عامل خيرة وزيد معرب في الضمة اعراب
والدال حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
معرب من كلام العرب مقتصر اعلى قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرح
في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع لوصفا
الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه وقع في ذهن السامع
العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم بالمعرفة لان المتعلق بهن المفعول
امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسباً
لهذا المقام ولم يقل اقرء لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه اي الشاكر يعرب
شي في كلام العرب الا الاسم المتمكن قد مره لا صالته في الاعراب قيد الاسم بالتمكن
لان من الاسم ما لم يكن متمكناً لم يكن معرباً والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً هذا المرئ يصل به نون التاكيد
ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بذكره في بحث الفعل وسبق
حكمه اي حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بيان حكم الاسم المعرب شرح في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل في اصناف**
اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقاً ولما كان
الرفع قد يحصل بالضمه لفظاً او تقديراً او قد يحصل بالواو او قد يحصل بالكاف كذلك
وكذا النصب تارة يكون بالفتحة لفظاً او تقديراً وتارة يكون بالكسرة وتارة يكون بالالف
كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً او ربما يوجد بالياء كذلك الاسماء
تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
الجزء قسم المصم باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتخذ احوالها في الاصناف
بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل الاكثر قدمه على التقديري فقال
الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها لانه

له اعراب عايقه انما لم يقبل فيهم ١١ مولوي غلام رسول محمد

اصل من وجهين أحدهما كونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
 بالحروف خلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثلث واصل الاعراب ان يكون
 بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا اقدم المفرد
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم لكون اعراب
 الاصل بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو
 خلاف الاصل انما اقدم المفرد المنصرف على المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على
 الجمع طبعاً فقد مه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون الرفع بالضم والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد بين كرويراد به ما يقابل
 الجملة كما سياتى في بحث التميز وقد بين كرويراد به ما يقابل المضاف والمضارع
 له كما سيجمع في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضاف والمشبه به
 مثل يا عبداً لله ويا طالعاً جميلاً وقد بين كرويراد به ما يقابل المثني والجمع
 وهو المراد به ههنا وأورد عليه بان كلاً والاسماء الستة مفردات مع انها
 ليست بمرتبة بالحركات الثلث التامة وآجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعنى ما لا يكون مثني ولا جمعاً ولا ملحقاتها وكلاً والاسماء الستة
 ملحقة بالمثني لمشابهتهما اياً في الدلالة على الامرين مع وجود حرف يصلح للاعراب
 في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرداً الفظا ومعنى حتى يرد عليه
 ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالابن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه لانه لا يتناول
 امرين في معنئ المثني فلواريد بالمفرد ذلك لور ان يكون الاضافيات معرفة بالحركات
 الثلث لما ان التنصيص على الشئ في الروايات يوجب نفي الحكم عما عدل الامر مجزئاً
 المنصرف قيماً المفرد بالمنصرف احترازاً عن المفرد الغير المنصرف فان جرة بالفتحة
 كما سيجمع الصحيح فيها احترازاً عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
 وهوى الصحيح عند النحاة جمع ناج كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم في
 علم النحو وانما قال هذا احترازاً عن الصحيح عند الصريين وهو الا يكون في مقابلة
 فائه وعينه ولا مدحرف علة وتضعيف وهنزة مثل الضرب اختلفوا في السالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً

قد بين كرويراد به

ليست بمرتبة

مطلق

اذا استأمر عند هذا القائل ما عرف الصحيح والصحيح فاليس بمقابلة فانه وعينه ولا
 حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس انها شرط خلوة من التضعيف
 والهنزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرها فيها وقوله وهو
 فلا يكون في مقابلة فائه وعينه وكلامه الذي يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلهما
 لا ينافي في الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختلف الفاء والعين واللام للميزان
 حتى يكون فيه شيء من حروف الشفعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
 ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلاً
 معناه فعل المضرب ضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اولي لثلايرد عليه بمثل عمل وسمع ومنع فان قلت ما وجه
 اختصاص الميزان بالثلاثي ولم لم يكن رباعياً او خماسياً قلت انه لو كان رباعياً
 او خماسياً لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثياً لم يكن
 وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم سهل من
 الحدوث ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في انها احسن من ادعاء حذفها في فان قلت
 لم يقدم الفاء ثم العين ولم يعكس قلت التكنة في ان الفاء اخف من الشفعة وهي مقدمة
 على غيرها ثم لخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرف والثقل في طرف فلم يكن
 معتدلاً فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي الحصول الاعتدال في الوزن
 ما لا يكون في لخره هذا يدل على انه لو كان في اوله ووسطه حرف علة لا ينافي
 الصحيح عند الحاجة واما عرفوا الصحيح بذلك لان مجتمهم يقع عن اخرها لكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو او ياء الا في الاسماء اللانزمية
 ويجمعها لفظ واي وانشأ سميت هذه الحروف بحرف العلة لكثرة تغيرها من حال الى
 حال مثل العليل المتغير المزاج وبحرف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة
 بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو اخف الضمة والياء
 اخف الكسرة والالف اخف الفتحة اي مناسبات لهن وبحرف لين تكونها ضعيفة لانها
 بمنزلة النفس لذا لا يجهل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلاثة اصلية كانت اذ كانت
 ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة فاقبلها موافقة لها تسمى حرف

النفس

المدّة مدّة
مدّة مدّة

المدّة ایضاً فالالف لئلا سکونها وانفتاح ما قبلها حرف مدّة ولین دائماً واما الواو
والیاء فتکونان تارة حرفی مدّة ولین وتکونان تارة حرفی لین ولا مدّة واما ان کانتا
محرکتین فلا یکونان حرفی لین ولا مدّة بل هما بمنزلة الحرف الصغیر نحو یسیر عد
کزید مثال للمفرد المنصرف الصغیر والمجاری مجری الصغیر معطوف علی قوله الصغیر
وهو ما یکون فی آخره واو اویاء ما قبلها ساکن کد لو وظبی مثالان للمجاری مجری
الصغیر واما کان هذا جارياً مجری الصغیر ولاحقاً فاما لان حرف العلة یجعل السکون
لا یتثقل علیها الحركة لمعارضة خفة السکون ثقل الحركة ولان حرف العلة یجعل السکون
مثلاً بعد سکون فی الوقوع بعد استراحة اللسان ولا یتثقل علیه الحركة بعد السکون
یعنی فی ابتداء التلفظ ایه حرکتی كانت لقوة المتکلم فی الابتداء لان هذه الحركة
تقع علیها بعد استراحة اللسان فیحتمل کل حرکتی نحو وصول ویسیر ودقابة ونحو
ذلك وبعاء السکون لا یتثقل علیها الحركة ایه حرکتی كانت ویختص هذا الصنف لیساً
بالجمع المكسر وصف الجمع بامکسر احترازاً عن الجمع التام بالالف التاء الواو والنون
او بالیاء والنون المنصرف صفة ثانیة للجمع واحتراز به عن الجمع لمکسر غیر المنصرف
کرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثلاً للکل قال تقول جاء فی زید ودو
ظبی ورجال فی الرفع ورأیت زیداً ودولاً وظبیا ورجالاً فی النصب ومرت زیداً ودو
ظبی ورجال فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالمحركات الثلث شرع فی بیان ما یعرب
بمحرکتین وجمیل فیها الفتحیة علی الکسرة فقال التانی ای الصنف التانی من تلك الاصناف
ان یکون الرفع بالضمه والنصب والجر بالکسرة ویختص به هذا الصنف لجمع المؤنث
السالم قدّمه علی غیر المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غیر المنصرف ینتجح الی التطویل لانه لیس له
یزول عنه ثم قوله السالم بالجر علی انه صفة الجمع لاصفة المؤنث کما ینتبادر من کون
السلامة صفة للمفرد لانه الاصطلاح جرى علی وصف الجمع بالسلامة وان كانت
السلامة حال مفردة وما هو باعرف من الموصوف لان المضاف الی فی اللام اوضح
من المعارف له حکم المضاف الیه تعریفه مثل تعریف المضاف الیه هذا عند سیبویه
واما عند المبرد فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیه لانه ینکسب
التعریف من المضاف الیه فتحو الظریف فی قولک رايت غلام الرجل الظریف بدل

فیه

صفة

عند المبرود وصفه عند سيبويه فكذلك السالم على مذهب سيبويه كالمبرود وإنما وصف
جمع المؤنث بالسالم احترازاً عن الجمع المكسر كحرف في جمع حراء فان اعرابه بالحركات
الثلاث وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذوات من غير لفظه
كما ضمَّ التوالت الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بأنه يدخل فيه نحو سنين
وشين وقلائن وأرضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج عنه
سجلات وسفر جلات من جموع المذكور وأجيب عنه بأن المراد به صيغة جمع
المؤنث على حذف المضاف فيبتدأ اول نحو سجلات وسفر جلات لانه على صيغة
جمع المؤنث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثنين لانه على صيغة جمع المذكور السالم
اصطلاحاً أو بان المراد جمع المؤنث وما على صيغة محذف المعطوف وحذفه مع
العطف غير غريب في كلامهم وإنما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان
يجاب بان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم الجواز في ذلك
فيه نحو سجلات ويخرج عنه نحو سنين وإنما يقبل بالجمع بالالف وتاء الجمع
يشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من الجموع وإنما
جعلت الفتحه تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم
وقد جعلنا الفتحه فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذا لك لئلا يلزم
مزية للفرع على الاصل والمزوية يكون الاعراب بالحركات محتالة ضرورة لعدم
ما يصلح للاعراب في آخره من الحروف ولان الاعراب بالحروف في الجموع صام
اصلاً اي معتبراً مستقلاً فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل
الدليل الذي يدل على اصالة الاعراب هو كونه حقيقاً والآ على المعاني المعنوية
على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة ^{الحركات} والتموضع الاعراب للدلالة عليها بالاصطلاح
مخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني ^{الاصطلاح}
الدلالة على الحركات فالو او تدل على الفتحه لكونها اخت الفتحه من حيث
انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل على الفتحه لكونها اخت الفتحه من حيث
انها تحصل باشباع الفتحه والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة من حيث انها
تحصل باشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود

لفظ
جمع ذوات
غير لفظه

محتالة

لمکن

بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية
 والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره ظنا ان هذا الدليل في الجمع متروك
 بدليل اخر اقوى منه وهوان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع
 غير ملائم كتعليق الدال على عنق الخنزير فكانت الفرعية في الجمع المكنة الاعراب
 بالحروف دليلا ماخوذا او الدليل المذكور الدال على اصاله الاعراب بالحركات
 متروك والمتروك كالمعدم فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف وكل
 هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك
 فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف الاعراب
 بالحركات فكان فرعا وعطاء الحركة التي اقتضت فيه الدليل الحرف خطأ مرتبة الارفع من الية
 نعليق الدال على عنق الخنزير الذي غير ملائم سخرية بلا تكمير تقول هن مسلمات في الفتح
 ورايت مسلمات في النصب ومررت بمسلمات في الجرح ثم لما وقع الفراهج ما يعرب بحر كتين
 وحل فيه الفتح على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحل فيه الكسرة على الفتح فقط
 الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضم والنصب بالجرب بالفتحة
 ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير الجارى عليه حكم الانصاف واكتفى فيه
 بالفتحة في حالة النصب والجرب لما سياتى عند بيان حكمه كما تقول جاء في احمد في
 الرفع ورايت احمد في النصب ومررت باحمد في الجرح ولما فرغ من بيان ما يعرب
 بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع
 من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف الجرب بالياء ويختص هذا
 الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها
 بالحركات نحو جاءني اخي ورايت اخي ومررت باخي مضافة حال بعد
 حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات نحو جاءني اخي ورايت اخا
 ومررت باخي الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معرفة
 اعرابا فانقدر يراها نحو جاءني اخي ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء هنا
 بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مخرج عن قوله مكبرة لانها اما احترز بقيد الاضافة
 عن حالات الافراد ويقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم

بعد محروف صالحة للاعراب في واخرها في هاتين الحالتين وهذه هلته موجبة
 في حالة كونها مكبرة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره
 كذا كقيد كونها مكبرة وهي اى الاسماء الستة ابوك واخاك وهنوك وهن عبا
 عن الشئ المستنكر الذي يستشتم ذكره من العورة والفعل القبيح وجموك بكسر
 الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحمر ابو الزوج او عصيته على حساب الاختلاف
 فلا يجوز اضافته الا الى المرأة وهذه الاربعة منقوصة واويات يدل عليه ابوان ابوان
 وهنوان وحموان واصلها ابو واخوه ونو وحمو وفوك اصله قوة على وزن فعل
 بفتح الفاء وسكون العين وفوك اجوف واوى لامة هاء اذ اصله قوة فخذ
 الهاء نسيان قلبت الواو ميلا لانه لو لم يقلب لدارا لعراب على العين كما
 في بيدم فيجب قلبها الفالفتح كما وانفتح ما قبلها فيبقى المرب على حرف واحد
 عند التقاء الساكنين ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم وغيرها يزول هلته قليلا
 هو حرف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال قوة وذو مال
 وهو ليف مقرون بالواوين اذ اصله ذو و اضافة الى اسم الجنس لان اضافة
 الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف
 لشابهتها بالمشي في الدلالة على الامرين وان كان العمل بالشبه
 لو وجد ما يصلح للاعراب في واخرها واحتراض بان اعراب هذه الاسماء الستة هذه
 بالحروف الثلاثة جائز واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه يتقضى بذا فان اعرابه
 بالحروف واجب ان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما احده من الاسماء
 الخمسة جائزا واجبا لهما قد تعرب بالحركات الثلاث لفظا كما نقول هذا ابك ورايت
 ابك ومردت يا بلك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بالامكان العام عما قم
 هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء بالامكان العام اى عدم اعرابها
 بهذا الحروف غير لازم واما اعرابها فيجوز للزوم كما في ذو ويجوز عدمه كما في غير نقول
 جاء في الحروف في الرفع ورايت اخاك في النصب ومردت يا خيك في الجر وكن البواقى اى
 مثل مثال الاخر المذكور امثلة البواقى من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الاسماء
 التي تعرب بالحروف الثلاثة شرع في بيان الاسماء التي تعرب بحرفين ورفها بالالف

فقال الخامس اى الصنف الخامس من تلك الاثنان يكون الرفع بالالف والنصب بالجر
 بالياء المفتوح ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بالمتن وكلا وكذا وكلتا ولم يرد كره
 اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغيب عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان
 مع انه فرع اثنتان واجيب بان الاصل هو ان يذكرا الفرع لكن لما كان الفرعية
 يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك
 ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم الثبوت كحكم المذكر وايضا لما
 كان اثنتان واثنتان على صورة المتن وليس بتثنتين حقيقة ذكرهما
 على حدة لانه فمهما اثنتان حقيقة قال الكوفيون الالف في كلا وكلتا
 للتثنية ولزم حذف نونها للزوم الاضافة قالوا اصلها كل المفيد للاحاطة
 في الواحد ورجع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
 نصبا وجرادليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
 الى مضمراى مضمرا كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
 ح حكم عصا نحو جاء في كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
 وكانوا يعبرونه مضافا الى مظهر ايضا اعرابا لثنية وذكر صاحب المغني ان بعض
 العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
 كلا بالحرف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
 مثنى فلفظه يقتضى اعراب بالحركات ومعناه يقتضى اعراب بالحروف
 فروي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روي جانب
 اللفظ الذى هو الاصل واعررب بالحركات التى هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديرها
 لان لفرع الالف يسقط لا لتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمرا الذى هو الفرع روي
 جانب معناه الذى هو الفرع واعررب بالحروف التى هي الفرع نحو جاء في كلاهما
 ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلها قيد كون اعرابه بالحروف باضافة الى مضمرا
 وفيه محتم لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثنى المعنى لانها لكونها من الاضافات
 تدل على امرين كالمثنية ولم يعمل فيها بالاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضمرا
 فعلم ان كونه مثنى المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلثة في الاحوال كلها واثنتان

لا

ليدل

واثنان مرفوعان لانها معطوفان علی قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
اذا التقدير ويختص بالمتن وما الحق به هو كلا واثنان واثنان وهذا التأويل يتأتى
فی قوله عشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف علی قوله واثنان بالرفع بانه
خبر مبتدأ محذوف اذا التقدير هناك ويختص بجمع المذكور السالم والحق به هو الواو
عشرون تقول جاء فی الرجلان كلاهما واثنان واثنان فی الرفع ورايت الرجلین
كلیها واثنین واثنین فی النصب مررت بالرجلین کلیها واثنین واثنین فی الجر
ثم لما فرغ عن بیان الاسماء التي تعرب بالحرفین ورفعها بالالف اخذ فی بیان الاسماء
التي تعرب بالحرفین ورفعها بالواو فقال السادس ای النصف السادس من تلك
الاصناف ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها والنصب بالجاء بالياء المكسرة
ما قبلها ويختص ای هذا النصف بجمع المذكور السالم احترز به عن الجمع المكسر حوارجا
ولا يدهمنا من تقديرمضاف ای صيغة جمع المذكور ليدخل فيه نحو سنين وثبیر وقایم
لانها جمع المؤنثات ويخرج عندهم نحو بهلات وسفر جلات او من تقديرمعطوف
ای جمع المذكور السالم وما على صيغة فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عندهم نحو بهلات
ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون علی عموم الجاز فيندرج فيه نحو
سنين ويخرج عندهم نحو بهلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف فی هذا الحكم
هو جمع المذكور السالم والواو هو جمع ذو من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وحده فی
اخره او قبلها ضمة ولم يوجد فی كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه فی معرض التغير
فلم يعبأ به او نقول لئلا كان الواو فيه مقام الضمة صارت كأنها ضمة
لاواو وكذا الا يرد مثل كفوفانه اسم فی اخره او قبلها ضمة لان واو غير اصلية
بل هي منقلبة عن الهزة اذا صل كفوف وكفوف والمنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة
وعشرون مع اخواتها ای مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من الثلاثين
الی تسعين اذا المراد بالاخت المثال وهي افسر لاخت فی قوله تعالى كلما
دخلت امة لعنت اخوتها وانما افراد الواو عشرون من اخواته بالذكواتها اليسا
يد اخلين فی الجمع المذكور السالم لان المراد بجمع المذكور السالم اسم مرفوع النحوی بالجر
واو اوياء ونون مفتوحة وظاهر ان الواو عشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جمع

عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين ووجب
اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ووجب ان يقال عشرون
بفتح العين والشين وايضا يدل على عدم معين ولا تعين في الجمع فلا يكون عشرون جمعا
وانما عدل في المثني وجمع المذكر السالم ولحققتها عن الحركات الى الحروف مع كون
الحركات اخف لتكثيرها لان المثني يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع كذا التكثير
لحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات
فاعطى الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للنصب بينها عند الاضافة
فعمل على الجر لكونها اعرابي القصدات وقيل تجر لما حمل على النصب في غير المنصرب جعلت
الالف رفع المثني لحقتها سبقة على الجمع نقول جاء في مسلم وعشرون والواحد في رفع
ورأيت مسلمين وعشرين وأولى ما لي في النصب ومردت بمسلمين وعشرين وأولى
ما لي في الجر واصل خطاب عام لكل من يصح ان يخاطب به فإرثا كان او سامعا او ناظرا
من عند نفسه حاضر كان او غائبا زمانا او مكانا على سبيل المبتدأ لهذا التوسيع للرفع
على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسوة ابدأ النصب على الظروف في الاحوال الثلثة لانها ليست
عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل في اعراب عن الساكنين ان يحركوا بالكسرة نون جمع السكاة
مفتوحة ابدأ في الاحوال الثلث للفرق بينها وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم
فلان اخف منه وانما قال ونون جمع السكاة احتراز عن نون جمع التفسير فانه ليس كذلك
بل يكون مضموماً ومكسورا ايضا نحو شياطين وهما اي نون التثنية ونون جمع السلامة
تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيهما انما زيدت عوضا عن
الحركة والتثنية كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون
عوضا عن الحركة تثبتت في موضع وهو في الالف اللام نحو الزيدان والزيدان نظرا
الى انهما عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرا الى انهما عوض
عن التثنية نحو جاء في علاما زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمون
مصحرا نظير لسقوط نون الجمع عندها وكما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرح في
بيان الاعراب التقديري وموضع تقديرا لاعراب على ما ذكر في هذا المختصر الكافية
اربعة موضعا منها ما تعدر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصود والثاني

جوهرا

البديل

المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استنتقل تلفظ الاعراب فيه احد ما الاسم المنقوص والثاني جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف بالفتحة في حالة الجز وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب لفظا لا تقديرا غاية الامرات اعراضها جار على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع تلك الاضافات ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة ولم يبتدئ بالكسر ويختص اي هذا الصنف بالمقصود وهو اللفظ المقصود ما اي اسم معرب في اخره الف مقصودة في الامور دة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او معدومة كاجتماع الساكنين كعصا بالتونين وانا تعذر الاعراب في الاسم المقصود لفظا لوجود الالف في اخره وهو لا يحتل شيئا من الحركات لانها لو احتلت الحركة صارت هزئة ولا يكون الفاء لقا مثل ان يقول لا نسلم وجه الالف في عصا لوجب سقوطه باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة اللفظ لا في ظاهره واما في حالة التنكين فنقد رومن ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجز كما في يد ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصود اي ويختص هذا الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا وجمع مؤنث سالما واما تعذر الاعراب في اسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل الياء اسنق الكسر قبل جمع الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول الالف اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي وجوده فوجب تقديره اذ لو اعراب حينئذ بالحركة لفظا لكان ممنوعا من تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب متاثلين في حالة الجز وهو ما فاعرب بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو من ذهب لمصر والشيم ابن ابيج وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجز لفظا لان يمكن ان يجعل كثره جرا كما جعل الف التثنية واول الجمع رفعا كما جعل الفاعلية واجيب بانه يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية واول الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي

لا يفتح
بن
لوجيز

وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
 اما تراجه بالبين لا صافته الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما يجيء
 عن هذا ففيه كلام طويل مدكوره في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
 بعضهم الى ان مثل غلامى ليس بعرب ولا يجهل لتوسط الحرف الاخر كما في قوله
 والبناء من صفات الآخر والجراب عنه ان توسط الآخر يوجب نفاء الاعراب
 البناء بالحرف الاخر التوسط ولا يوجب نفاء هما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
 في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاء في عصا وقل
 في الرفع ورايت عصا وغلماى في النصب ومررت بعصا وغلماى في الجر فما فرغ عن
 بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال
 الثامن اى الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب
 بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمنقوص هو اى المنقوص
 ما اى اسم معرب يكون في اخره ياء ما قبلها مكسوة كقارض وانما استنتقل الاعراب
 في الاسم المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لثقلها على الياء بخلاف حالة النصب
 فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصله لا مانع للنصب لثقله تقول جاء في قارض
 في الرفع ورايت قارصيا في النصب ومررت بقارض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما
 يعرب بالحركات تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع
 اى الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بالجر
 بالياء لفظا ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى الياء المتكلم
 تقول جاء في مسلمى تقديرة مسلمى بجمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة
 فقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
 فصار مسلمى ورايت مسلمى في النصب ومررت بمسلمى في الجر وانما استنتقل
 الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع ان حالة الرفع
 فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدغما فلما لم يكن الواو
 لفظا قد ضرورة واما نصبه حرة فلفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة وبها لا عام لا يخرج
 الحرف عن حقيقته اذا المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

على جواب سوال
 مثل تقديره
 ما هو

تحریر عرض مرهنا بان تلفظ اعرابیه نحو مسلوق قبل الاعلال مستثقل و بعد متعذر
 و كذلك عصا فان اعرابیه قبل الاعلال مستثقل و بعد متعذر هذا ظاهر فلم یجعل
 عصا من المتعذر و مسلوق من المستثقل و اجیب بان اعراب عصا قبل الاعلال بالکسر
 و ثقلها یوجب ابدال حرف فلما قلبت الواو الفاعتذر لان الالف لا یضمحل شیئا من
 الحركات فالتعذیر فی عصا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا یوجب تقدیرها قبل
 ابدال حرفها بحرف اخر فعمل مما تعذر الاعراب فیه و اما نحو مسلوق فاعرابیه قبل
 الاعلال بالحروف و ثقله یوجب تقدیره فالتقدیر فی مثله للاستثقال لا للتعذر
 فاتعم الفرق بینهما فان قیل ثقل الحركة فی نحو قاض یوجب الاسکان و تقدیر الحركة
 فلا یجوز قولک و ثقلها یوجب ابدال الحرف لا الاسکان قلنا کانه ارید بالثقل
 الثقل المعهود و هو الثقل الحاصل بتحرک حرف العلة و انفتاح ما قبلها و کسرها
 فلا یلزم ذلك قال بعض النحویین قد یکون الاعراب بالحرف تقدیرا لکسره
 التثلیث كما فی جمع المذکر السالم المضاف الی المعرف باللام و فی الاسماء الستة المضافة
 الی المعرف باللام نحو جاء فی مسلوق القوم و رایت مسلوق القوم مررت بمسلس القوم و نحو
 جاء فی ابوالقاسم و رایت ابوالقاسم و مررت بابی القاسم و قد یکون الرفع بتقدیر
 الالف كما فی المنه المضاف الی المعرف باللام نحو جاء فی علاما الرجل و قد ذکر
 العلامة التفتازانی رح هذین الصنفین فی کتابه الموسوم بالارشاد و المعرف ببلتفت
 ایها لیکونه امرأا رضیا بواسطه کلمة مستقلة بخلاف یاء المتکلم لعدا استقلالها
 اللان و تحرکت التجوی ذکر المنصرف و غیر المنصرف فی فصول اصناف الاعراب
 اراد ان یعرف کل واحد منها و ان یتبین حکمه لتبیین من الاسم المعرب یا یرب
 بالتونین و ما یرب بدون التونین و قال **فصل** الاسم المعرب علی ضربین لهما وجوه

فقال

منصرف اما مجرد علی انه بدل و هو الاول لعدم حاجته الی الحد و ف او مرفوع
 علی انه خبر مبتدأ محذوف و هو مشتق من الصرف فان تأثیره بالصرف
 عن حالته الاصلیة بالترکیب اکثر من تأثیر غیر المنصرف حتی کانه بالقیاس الیه
 لا ینصرف لانه ینصرف بالتونین و الکسرة بخلاف غیر المنصرف و قیل جاء الصرف
 بمعنی الزیادة و المنصرف یشتمل علی الزیادة من الکسرة و التونین او زیادة التکن

وَاثْمًا قَدْ مَنَّ الْمُنْصَرَفُ عَلَى غَيْرِهِ لِأَصَالَتِهِ وَكَثْرَتِهِ وَهُوَ أَيُّ الْمُنْصَرَفِ مَا أَيُّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ
 لَيْسَ فِيهِ سَبَبَانِ وَلَا وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ الَّتِي
 يَأْتِي ذِكْرُهَا عَنْ قَرِيبٍ وَأَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ عَدْوِيٌّ مِنْ حَقِّ التَّعْرِيفِ
 أَنْ يَكُونَ وَجُودُ يَأْتِي مَعْرِفَةً وَالْمَعْرِفَةُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجُودًا يَأْتِي الْمَعْدُومَ
 لَا يَصِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا لَأَنَّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ كَيْفَ يَعْرِفُ غَيْرَهُ إِذَا
 وَجُودَهُ سَبَبٌ لَوْجُودِ الْمَعْرُوفِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْرِفَةُ وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّعْرِيفِ
 التَّمْيِيزَ وَهُوَ بِالْمَعْدُومِ مُمْكِنٌ وَيَسْتَقِي أَيُّ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِ الْمُنْصَرَفِ الْمُمْكِنِ مَا قَلْنَا وَحَكْمَهُ
 أَيُّ حَكْمِ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِ الْمُنْصَرَفِ أَنْ يَدْخُلَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَهِيَ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَمْعُ الْكَاثِمَةُ
 مَعَ التَّنْوِينِ لَعَدَمِ شَبَهِهِ بِالْفِعْلِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ مُنْصَرَفٌ وَهُوَ أَيُّ غَيْرِ
 الْمُنْصَرَفِ مَا أَيُّ اسْمٍ مَعْرُوبٍ فِيهِ سَبَبَانِ كَأَنَّ مِنْهَا أَيُّ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ
 أَوْ وَاحِدًا كَأَنَّ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا أَيُّ مَقَامِ السَّبَبَيْنِ وَهُوَ الْجَمْعُ التَّائِيثُ بِالْأَنْفِ وَالْقَصُورَةُ
 وَالْمُدْرُجَةُ وَالْمُرَادُ بِوَجُودِ السَّبَبَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنْ الْأَسْبَابِ التَّسْعَةِ أَعْمٌ
 مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا فَلَا يَرُدُّ مَا هُوَ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ لِلْمَوَازِنَةِ كَسَرَادِيلٍ فَإِنَّ الْجَمْعِيَّةَ
 فِيهِ تَأْتِي مَقَامَ السَّبَبَيْنِ مَوْجُودَةً حَكْمًا وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ أَنْ جُعِلَ مَسَبِّبٌ
 السَّبَبِيَّانِ الْفَرْعِيَّةُ يَشْكَلُ بِأَنَّ الْفَرْعِيَّةَ تَحْصُلُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ فَكَانَ السَّبَبُ الْآخِرُ
 زَائِدًا الْأَطَاثِلُ تَحْتَهُ أَنْ جُعِلَ مَسَبِّبًا مَنَعَ الصَّرْفَ يَشْكَلُ بِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفَ لِمَرَّةٍ
 وَتَوَارِدَ السَّبَبِيَّانِ عَلَى مَسَبِّبٍ وَاحِدٍ بَاطِلٌ أَجِيبُ بِأَنَّ أَحَدَ السَّبَبِيَّانِ يَكْفِي لِحَصُولِ
 الْفَرْعِيَّةِ جَمْعِيَّةً وَاحِدَةً وَالْمَطْلُوبُ هُوَ ثَبُوتُ الْفَرْعِيَّةِ جَمْعِيَّةً حَتَّى يَتَحَقَّقَ الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ
 وَالْفَرْعِيَّةُ جَمْعِيَّةً لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِسَبَبِيَّانٍ يَوْجِبُ أَحَدًا الْفَرْعِيَّةَ جَمْعِيَّةً وَالْآخَرَ جَمْعِيَّةً أُخْرَى
 وَيَعْبُرُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَسَبِّبَ مَنَعَ الصَّرْفِ أَمَا يَتَقَدَّرُ بِمُضَافِ أَيِّ جُزْءِ السَّبَبِ أَوْ يَتَقَدَّرُ بِرُفْعِهِ
 أَيُّ سَبَبِيَّانٍ نَاقِصَانِ وَأَمَّا الْمَنْعُ هُوَ تَوَارِدُ السَّبَبِيَّانِ التَّامِّينِ لَأَنَّ قَاصِدِينَ الَّذِينَ
 يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءَ السَّبَبِ نَعْمَ لَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ بِسَبَبِيَّانٍ لَمَنَّ الصَّرْفُ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ
 الشَّيْءِ بِأَيْسَارٍ وَيَهْ أَلْفَهُمْ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ التَّعْرِيفَ لَفْظِيًّا ثُمَّ أَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا الْحَرْجِ بِمُجْمَعِهِ
 وَسَلْسَلٍ وَمَسَالِمَاتٍ حَالِ كَوْنِهَا عِلْمًا لِلْمَعْنَى فَاتَّهَا مِنْصَرَفَاتٌ مَعَ وَجُودِ السَّبَبِيَّانِ
 أَوْ وَاحِدٍ يَقُومُ مَقَامَهُمَا فِيهَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ سَبَبِيَّانٍ مَعْتَبَرَانِ وَلَا يَجُزُّ تَبَدُّلُ

السببان او واحد يقوم مقامها فيها ولا بد من بيان وجه عدم اعتبار السببان
 او واحد يقوم مقامها فيما ذكر اما الاول فنقول لم يعتد في نحو هذا احد السببان
 فكان الحقة المعارضة نقل احد السببان على ما سياتي وكذلك الجملة في مثل
 لم يعتد رعاية للتناسب للمصوح في الكلام واما نحو مسلمات فقد قيل ان التانيث
 فيه غير معتبر لخلو عن التاء لفظاً وتقديراً اما خلوه عن التاء لفظاً فلان تاءها
 ليست للتانيث لان التاء التي كانت لحض التانيث سقطت التاء فيه جمع الموثث
 لا للتانيث ولذلك لا تتقلب في حالة الوقف هاءً واما خلوه عن التاء تقديراً فلان
 اختصاص هذا التاء بجمع الموثث ياتي تقديراً للتاء فيها تكونها مخصوصاً بجمع الموثث
 وما يكون مخصوصاً بجمع الموثث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث لها
 والاولى ان يقال انما لم يعتد السببان في نحو مسلمات حال كونهما رعاية للحالة
 الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصراع عما يعرف به للتقدم وغير المنصر
 وهما يعتزل عند الجر والتنوين لان الحكم باعتزال الجر والتنوين يتوقف على
 التصرف فلو عرف غير المنصر به لزما الدر كما عرفت في العرب وانت خير بالله
 يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للحاجة كما نضرهم هناك بان يقال ان اعتزال الجر
 والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصر فلا يلزم الدر وقال
 الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة مقتصرة في ان الاسماء منصرة وما غير منصرة
 وتفسير كل واحد من القسمين ما ينبغي للحصر وذلك لانهم فسروا المنصر بأنه الذي
 يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل فسروا غير المنصر بأنه الذي
 يعتزل عنه الجر والتنوين تشبه الفعل ويجزأ بالفتحة موضع الجر وعلى هذا التقسيم
 كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المدن كونه لا تدخل الحركات فلا يكون
 منصراً ولا يعتزل عنه الجر ولا يجزأ بالفتحة فلا يكون غير منصراً وهكذا جميع العرب
 بالحرف وجمع الموثث لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يردوا الحصر انما اوردوها من كلام
 ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال
 ابو الفتح ينبغي ان يحمل قول النحويين العرب على نوعين منصرة وغير منصرة على
 بالحركات لفظاً او تقديراً وهو بعض اقسام العرب ليخرج عن العرب بالحركات

يبقى

ابو البقاء

باحدا هم لما ذکر الاسباب التسعة فی تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف
 الاجمالي یجمل بالغرض امد ان یبینها مفصلة فقال الاسباب التسعة اللامعة
 ای الاسباب التسعة التي سبق ذکرها هذا الجوع العدل والوصف والتأنيث والمعزة
 والجمعة والجمع والتزکيم الالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد لحن بعضهم
 هذه الاسباب التسعة ما شابه بالالف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدتان في
 اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف أرطى وقبعتى فان الالف
 في أرطى ذیة للالحاق وليست للتأنيث والدلیل علیه نحو ارطاة فلو كانت للتأنيث
 كالف قبعتى لم یجز ارطاة كالم یجز حبات لاجتماع علامتى التأنيث والالف
 في قبعتى ليست للتأنيث لقولهم قبعتات فلو كانت للتأنيث لما لحقه
 تأنيث اخرى كما ذکره للالحاق لزیادتها على الغایة وهو الخامس اذ ليس الأصل
 سداسی فیلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بنائها فعلى هذا يكون الاسباب عشرة
 وقال بعضهم هو احد عشر زاد على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمر وقال
 بعضهم ثلاث عشرة زاد لزوم التأنيث وتكرار الجمع وحكمة ای حکم غیر المنصرف فالاضافة مجتمعة
 في او بادى ملائمة اذ المراد حکم جمع السببين او واحد يقوم مقامها ان لا يدخله الكسرة
 والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وخبرها ما بعد ويكون
 ای غیر المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما اتى بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق
 اصناف الاعراب ليجمع بين الحكيم فانه اقرب ضبطا وانما لم یقل ان لا يدخله الجر لان
 غیر المنصرف هو روي كان جرة بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى
 ان منع الكسرة فصدى لا يتبع والظاهر انه يتبع كما هو من ذهب الاكثرين لان المنع
 لمشابهة الفعول مراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر تمنع ايضا تکمیل رعية
 الشبه والتكمیل تابع والدلیل علیه عودة حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضميمة
 ترفع وجرها فقط فلو كان منعه قسدا يالعا في قوله فتعثر ثم فتوى في ترفعة ما هو
 الشافعي حذره لقصد الضرورة اليه قد استدل على تبعية الكسرة في السقوط لانه
 مما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى یحذف المنع الضم لم یسقط وانما منع التنوين
 لرعاية اصل الشبه جعل منع الكسرة ميلا للشبه لان تنوين التكن ممنوع من الفعل نوعا

وکنذا

وجنساً لما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعاً عن الفعل فجنسه اعرف بالحركة غير ممنوع عنه
 ولكن اوجه الكسرة يدخل على الفعل مثل قول الحق بخلاف صفة التنوين واما التنوين
 التي تعرفه قلة ما يدخلان الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون للثقيلة وان
 جنس التنوين فهو لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئاً من الافعال لا يدخل
 عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين المنفوخة تنوين التمكن فلا يلزم مثل جمل غير هذا
 من جعله غير منصرف لبقاها التنوين فقد يؤولان تنوينه لو يكن للممكن بل هو
 عن الحركة او الحرف واما ملع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه
 بالفرحيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة انه فرع الاسم
 بجهتين لا فتقاره الى الفاعل اشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاحراب
 المختص بالاسم هو الجوز ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه اختلافهما
 هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه نحو قلنا وجه ذلك ان الاسم
 قلما يدخل عن التنوين والحرف فاختر بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء والفتحة
 عندهما ليظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعها واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة
 والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضاً مع انه
 ليس بمنع لعدم دخول التنوين والحرف واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
 يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى باعادة التعريف فيكون لها من القوة
 ما ليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتبر ان مقويين لجهة الاسمية لا خيرها
 ثم لما بين الاسباب التسعة مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها
 شرح في بيان ذلك فقال ما العدل كلمة اما لتفصيل ما اجماع قدّم تحقيقاً في
 الكتاب واما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
 الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اعم عرف
 في هذا المختصر في موضعه واما مستغن عن التعريف لاشتهارها بين المتعلمين
 او خص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
 الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراج من صيغته
 الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذا العبارة

والتغيرا بنا وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه أو أجز الحرف في أصل الاسم
 كيد ودمر فإن المادة فيها غير باقية وذكر في بعض الحواشيان الترخيم ليس يخرج
 الاسم من صيغة إلى صيغة أخرى إذ قولنا يا حاراً ليس بصيغة أخرى للمخارج بل هو
 بعض الصيغة والصيغة واحدة غير أنه حذف بعضها للتخفيف ولا بد للمعدل من
 صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر إذ ليس للاسم المصغر
 صيغتان خرج من أحدهما إلى الأخرى حتى يصدق عليه أنه خرج من صيغة
 الأصلية إلى صيغة أخرى وأما صيغة المكبر فليست بصيغة أصلية للمصغر
 من حيث أن التصغير يستفاد منها وإن كانت أصل صيغة المصغر من حيث
 أن صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فإنها أصل صيغة الأمر
 وليست بصيغة أصلية لصيغة الأمر إذ لا يستفاد معناها منها وصيغة الشيء
 ما يستفاد هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة إلى الأمر ولا صيغة المكبر
 بالنسبة إلى المصغر كذلك فصيغة المكبر وإن كانت أصل صيغة المصغر بناءً
 فليست بصيغة أصلية للمصغر فلا يصدق عليه أنه خرج من صيغة أصلية فإن قلت يصدق
 هذا التعريف على التغيرات التصريفية مطلقاً سواء كانت قياسية أو غير قياسية
 قلنا المراد من إخراج الاسم عن صيغته الأصلية لإخراج غير تصريفية وهو ما يجب عنه في
 النحوي بقربينة أن المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم بأصطلاحه فيخرج عنه التغيرات
 التصريفية مطلقاً تحقيقاً مما مفعول مطلق وحذف عامله خفة دلالة عليه إذ كل
 مصل يدل على فعله أو مضاف إليه تقدير أو المضاف محذوف أي تغيير تحقيق
 محذوف المضاف وإقبح المضاف إليه مقامه وإعرب بأعرابه أو صفة مصدر
 محذوف أي تغييراً محققاً أي لم يقدر لضرورة منع الصرف أو لضرورة البناء
 أو لتبع الأخرات أو تقدير أعطف على قوله تحقيقاً وهو ما قدّر لضرورة منع الصرف
 كما في عمر والتحقيق البناء كما في حضار وطمار ولتبع الأخرات كما في نظام ولا يجمع مع
 وزن الفعل باعتبار خلاف أوزانها لأن أوزان العدل محصورة بالاستفراء في سنة
 وهي فعَّالٌ كثلثٌ ومفعَّلٌ كثلثتٌ وفعلٌ كعمرٌ وأخرٌ وفعلٌ كأمسٌ وفعلٌ كسبحرٌ
 وفعلٌ كقظامٍ وليس شيء من هذه الأوزان على وزن الفعل فثبت أن العدل لا يجمع

ما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذا القاعدة ان للعدل عنه اذا كان معرفة
 يوجب ان المعدول ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام قيل من
 نخر من وتعرف غير لا زمر كما في نخر و امس المعدولين عنهما لان تعريف امس ليس
 لتعريفه لام التعريف ولهذا ثبت في نخر للعلمية ولذلك امتنع من الصرف و امتنع
 كل واحد منهما في نخر لا اعراب والوصفية و جتمه فانه معدول عن جتمه بضم الجيم
 وسكون الميم او عن جماعي اوجها و اب لانه جمع جنعا و جتمعا ان كانت صفة كان
 حقا ان يجمع على فعل كجتمه آء على خبره ان كانت اسما محضا كان حقا ان يجمع
 في التكرير على فعالي وفي العميم على فعلا و اب كعمراء على محاربي او محاروات لما
 جعل على فعل بضم الفاء و فتر العين ثبت انه معدول عن احد اذكرنا ويلزم عليه
 جمع الجمع الشاذة كانبب و اقوس لان القياس فيها انثيا و اقواس كاعرف اللاحق
 مطلقا و اوتيا كان اويائيا لا يجمع على فعل فينبغي ان يكونا معصولين عما هو القياس
 فيها و اجيب بانها ليسا على اوزان مشهولة فيعملان على الشذوذ لا العدل فالوصف
 ارجح العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث
 و مثلث ثم ارجح الوصف بذكر التانيث لانها مشتقان في
 الانقسام الى ضقى و عارضى و التاثير للوضقى منها دون العارضى فان الوصف لما
 كان مؤثرا اذا كان وضعيا و كذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثاب
 ثم ارجح التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم ارجح المعرفة بذكر العجمة لان
 شرطها التعريف العلق و ايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا و العجمة في
 ساكن الوسط ذكر المعرفة و العجمة بعد ذكر التانيث تنميما للتانيث بذكره ثم لفظ
 ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة و المعرفة شرع في الجمع
 لمشأهته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم ارجح الجمع بذكر التانيث لانهما
 في كونها فوعين للمفرح ثم ارجح التركيب بذكر الالف و النون لان ما فيه الالف و النون
 الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة و بين المرزب عليه
 ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لخواه بالذکر ضرورة و اذا عرفت ذلك
 فنقول لوصف في عرف الخاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه جاء بمعنى

فخر المصنف
 بغيره اول
 كسرة و تشديد
 جون صحاح
 بجمع معدولا

الوصف
 الاوزان المشهولة جمع

الاسم على ذات باعتبار معناه هو المقصود هذا هو المعنى به هنا فلا يجتمع مع العلمية
 اصلا وضرعيا كان الوصف او عارضا لكونها متضادين لما ان الوصف يقتضى العم
 والعلمية يقتضى الخصوص شرطه اى شرط تأثير الوصف في منع الصرف وهى في
 اللغة العلاقة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه الركن مما يقوم به
 الشيء ويفيد بدنه والغرض اعم منها اطلاق على الشرط والركن جميعا ان يكون مصفا
 في اصل الوضوع اى الاصل لذى هو الوضوع فلاضافة بيانية لا يطرى عليه الوصفية
 بعد الوضوع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا فيه او اذاعنه
 وينبغى ان يشترط ايضاً بان لا يكون وضعا في العلم عند سيبويه وان يكون زائلا
 بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل الوضوع فاستعملوا رقم
 كل واحد منها غير منصرف وان صار اى الاسود والارقم اسمين للحيية في الاستعمال اذ
 الاسود اسم للحيية المتصفة بالستود والحيية مطلقا مفهوما خرج عن الوصفية
 لكن لم يخرج عنها بالكلية لانه قد اعتبر في مفهوما الاتصاف وكذلك حال ارقم
 فانه اسم للحيية التي فيها سواد وبياض كالحيية مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب اما لهما
 في الوصفية تغليل لقول غير منصرف يعنى انما كان اسود وارقم غير منصرفين
 لكونهما اصليين في الوصفية لانها موضوعان للصفة في الاصل ثم صار اعليهما
 بعد الوضوع فكانا غالين في الاسمية فلا يخرجهما علمية الاسمية العارضية في الاستعمال
 عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصل فان قلت كيف
 يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء
 في الانق الحية الاسودة قلنا لا عبرة بقوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء عند
 بالاعتبار الذي به امتنع من الصرف واسود امتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصل
 وهو هذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن
 سواد وانما يقبل التاء باعتبار علمية الاسمية العارضية وهو هذا الاعتبار غير متنع
 من الصرف واربع كائن في مرت بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن
 الفعل لعدم الاصل في الوصفية تغليل لقول غير منصرف يعنى انما كان اربع ههنا
 منصرفا لعدم اصلته في الوصفية لانه من اسماء العدد وهى موضوعية بغير الوصفية

كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز
 اي صرف ذلك المعنوي ونزكه اي تركه صرفه كمنه فانه يجوز صرفه لاجل الخفة التي
 معارضة الخفة احد السببين الذين هما في هند فيمتنع تأثيرة ويجوز تركه لوجود السبب
 فيه وهما العلمية والتأنيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيرة وكذلك
 كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة
 بهذا الامور تكون في غاية الخفة وهونقا واما احد السببين الذين فيها فلم يبق كسبب
 واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط
 لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة
 على الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلاثة
 عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسنا
 العجمة ثقيل على العرب والآي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي
 يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلاثة يستلزم وجوبا
 هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور الثلاثة اعني الزيادة على
 الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط
 وجوب التأثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب
 سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزوا بامتناع الثلاثي الساكن الاوسط
 عن الصرف وان سمي به مذكر زيبب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتأنيث
 المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيرة وهو الزيادة على الثلاثة وسقرفانه
 غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات النازح التأنيث المعنوي مع وجود
 شرط وجوب تأثيرة وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم
 اعتبار التحريك وجعل سقرفانه في جاز صرفه ونزكه وياك وجود فانها غير منصرفين
 للعلمية لفرينين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيرة وهو العجمة و
 التأنيث الحاصل بالالف المقصور كحيلي بالالف المرددة كحمره ومنتع صرفها
 البتة اني بالبتة دفعا لتقوم من توهم في امتناع التأنيث بالالف عن الصرف لان نقل
 السببين ظاهرا وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحدا

العجم

بقوله لان الالف تقوم مقام السببين الا صوب ان يقول لان التانيث بالالف
 الخ لان السبب القائم مقام السببين هو التانيث لا الف التانيث ولزومه في لزوم
 التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة لزوما لا ينفك عنها مجال فكأنهما
 تانيثان فللزومه يقوم مقام السببين واما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم
 مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعمدتها في الاصل لا يبلغ حد الف
 التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه في الاصل اشياء
 بالياتين على وزن الضياء فخذت احكام الياتين تخفيفا اذ اصل شئ شئ الشيء
 وهذا عدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
 هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشيء بعينه الا انه لما جرى في الكلام
 ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ للمعرفة ايضا فلا يعتبر منها اي من المعرفة في منع المصروف
 ويجتمع مع غير الوصف في سببتيه الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعاني
 في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضما
 الى احدها معنى وما سوى العلمية غير ما منع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم
 فلان المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانها مبنيان وباب غير المنصرف من المعرفة
 واما تعريف المعرفة بلام التعريف والمضما الى احدها فلانها يجعلان غير المنصرف
 منصرفا وفي حكم المنصرف على اختلاف القولين فيما جرى ان لا يجعلوا المنصرف غير
 منصرف واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية غير
 ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كآية
 تانيث اي معتبر في منع الصرف قائلان آية تمتنع من الصرف للتانيث والتعريف
 الا بهامى وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
 التوكيد كما في اجمع معتبرا في منع الصرف قائلان بانه غير منصرف
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع توكيدا للمعارف بلا علامة
 التعريف ولم يلبثت المصروف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية في التعريف
 المعتبرا في منع الصرف لان المختار عندنا وهو مذهب الجمهور وتجتزم مع غير الوصف
 العجمة اما العجمة هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلفت

و
 ٢

في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل
 والزائد انما يعلو ذلك باشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه
 فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب منها ترك الضم في
 اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الضم والجوز في كلمة كصير ج هو واجتمع في الماء
 والحصن ومنها تبع الراء للنون نحو رجب ومنها اجتماع القاف والجيم فانها لم يجتمع في العربية
 الا في القيم وهو الجهل ومنها تبع الراء المعجمة للدال المهملة نحو صيد ومنها ان يكون فيها حرف
 العربية كالكاف والجيم الماء والجيم الراء ثم اعتبر ابو علي شبه العجمة ايضا كما سجد علماء فانه
 غير منصرف عند العلمية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير
 كما ان الاعجمي لا يشبه العربي بشرطه اي شرط تانير العجمة في منع الضم وذهب الزعمش
 الى انه شرط تختم تاثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في قولنا الامرين
 ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لا عتورت العرب على
 احكامهم كما اعتدوا على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف العجمة
 عند ذلك فتصير من جنس لغتهم لم يكن مانعا من الضم والاعتراض منها بان هذا
 ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعلماء سواء وجد علما في العرب
 او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما
 في العجم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب بعد النقل قبل
 استعماله جنسا يد فوج بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون علما في حقيقة
 او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما
 وزائدا على ثلاثة احرف كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود الزيادة
 فيه وكذا ابرهام وابرهام من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشطين فيهما او ثلثيا
 منحرك الاوسط كشر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير منصرف للعجمة العلمية
 مع وجود تحريك الاوسط فيه اما اشتراط الزيادة على ثلاثة احرف او تحريك الاوسط
 مع العلمية في العجمة لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة
 ومن شأنها ان تقارض احدا لسببين فتاخر تاثيره لا يقيم قد اختلفت
 العجمة مع فقدان هذا الشرط في ما وجد كما عرفت فلم يكن معتبرة ههنا بدون

هذا الشرط لا بنا نقول اعتبار الجهة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتها
 ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سبباً مستقلاً فلجام
 اذا سمي به رجل منصرف هذا تفریع على الشرط الاول فيكون لجام منصرف بالعدم
 العلمية في العجة اى لعدم كونها علماً في العجة ونوح منصرف هذا تفریع على الشرط الثاني
 فيكون نوح منصرفاً لسكونه الاوسط اى لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تحرك الاوسط
 انما يؤثر في العجة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب اليقال
 الجوهري حيث قال ولو ط اسم نبي منصرف مع العجة والتعريف ذهب سيبويه
 واكثر النحاة الى ان تحرك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادة مستعلاً
 ولا علامة العجي حتى يستد مسدّها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
 اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
 وصالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولو ط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
 واما موسى فان كان اسماً للنبي عليه السلام فعين منصرف للتعريف والعجة وان كان
 للخدمة التي يخلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الق التانيث وان تكررت
 صرفت وزنها فعلم من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال السكاكي
 هي مفعول من ماس يماس اذا تجتذ وعيس في العربية فعل من عيس وهو البياض
 فيكون الفعل التانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للاحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
 معرفة ويحتمل ان يكون اعجمياً فلا ينصرف للتعريف والعجة قال الجوهري
 عيس بن مرير عراقي او شرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت
 العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء
 ولم يجوزة البصريون ويا جوج ان اخذ من اجت النار اى التهمت ضر ومن لم يشتق
 لم يصرفه وذكروا من جعل اعجمياً فظاهر ومن يشتق من زكرت بطن الصبي اذا
 امتلأ فهزنته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع للراديه فهنا معناه الوصف
 لا معناه الاسم الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كما معرفة مشتركا بين الاسم
 والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال اذ في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة
 اذ تقدير او اما نحو مد اضى فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض انما

منه

وَأَمَّا الْجَمْعُ هُوَ يَدَائِنُ وَهُوَ لَفْظٌ آخَرٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْاِحْتِزَانِ عِنْدَ فِشْرَطِهِ أَي شَرْطِ تَأْثِيرِ
 الْجَمْعِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ وَهُوَ كَالظَّهْرِ وَمَا قَبِيلَانِ شَرْطُهُ قِيَامُهُ مَقَامَ السَّبْعِينَ فِيهِ
 عَنِ الْقَصْدِ أَنْ يَكُونَ أَي الْجَمْعُ عَلَى صِبْغَةٍ مَنْتَهَى الْجَمْعُ أَي عَلَى صِبْغَةٍ اِنْتِهَاءِ الْجَمْعِ
 فَإِنَّ الْمُنْتَهَى مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ وَقَدْ اضْيَفَ إِلَى فَاعِلِهِ اَعْنَى الْجَمْعِ وَالصِبْغَةُ هِيَ الْهَيْئَةُ الَّتِي
 مِنْ مَجْمُوعِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَهُوَ أَي الْجَمْعُ الَّذِي يُسَمَّى صِبْغَةً مَنْتَهَى
 الْجَمْعِ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ صِبْغَةٍ مَنْتَهَى الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَعْدَ لَفِ الْجَمْعِ حَرْفَانِ
 مَتَحَرِّكَانِ كَسَاجِدٍ وَحَرْفٍ مَشْدَدٍ أَوَّلُهُمَا مَدْغَمٌ فِي الثَّانِي كَدَابَاتٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ كَحَرْفِ
 أَوْسَطِهَا سَاكِنٌ كَصَائِبٍ سِوَاهُ جَمْعٍ مَرَّةً كَالْمَثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَرَّتَيْنِ كَالْجَمْعِ الْكَلْبِ
 جَمْعُ كَلْبٍ وَأَنَا عَيْرٌ جَمْعُ أَنْعَامٍ جَمْعُ نَعْمٍ غَيْرُ قَابِلٍ لِلِهَاءِ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنْ خَيْرٌ لِيَكُونَ
 الْأَوَّلُ أَوْ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنْ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَالجَمَلَةُ حَالِيَةٌ
 أَي وَذَلِكَ الْجَمْعُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلِهَاءِ وَالْمَرَادُ بِالِهَاءِ تَاءُ التَّانِيثِ أَي غَيْرُ قَابِلٍ لِتَاءِ التَّانِيثِ
 وَأَمَّا أَطْلُقُ عَلَيْهَا الْهَاءَ لِأَنَّهَا تُصِيرُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ هَاءً فَلَا يَشْكَلُ بِهَا فَوَارَةٌ وَاحِدًا
 فَارْتَهَنَ ثُمَّ فَرَعَ عَلَى الشَّرْطِ الثَّانِي قَوْلُهُ فِصْيَا قِلَّةٌ وَفَرَارِيثٌ وَمَا أَشْبَهَهُمَا كَانَ عَلَى
 صِبْغَةٍ مَنْتَهَى الْجَمْعِ قَابِلًا لِلِهَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَنْصُوفٌ لِقَبُولِهِ الْهَاءَ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعُ
 قَبُولُهَا الْهَاءَ يُصِيرُ مِثْلَهَا بِالْمَفْرُوعِ فِي الرَّثَةِ فَإِنَّ صِيَا قِلَّةً وَفَرَارِيثٌ يُشْبَهُانِ الْكِرَاهِيَةَ
 وَالطَّوَاعِيَةَ فِي الرَّثَةِ فَيَدْخُلُ فِي قُوَّةِ جَمْعِيَّتِهِ فَيُتَوَرَّفُ لَا يَقُومُ مَقَامَ السَّبْعِينَ وَلِذَا اشْتَرَطَ
 كَوْنَهُ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِهَاءِ فَإِنَّ قَبْلَ هَذَا التَّاءِ زَائِدَةٌ فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا قِلَّةً نَعْمَ لَكِنْ لَهَا التَّرْتِيبُ فِي تَغْيِيرِ
 الْأَوْرَاقِ وَأَمَّا لَمْ يُوْرِدْ مِثْلًا لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ مِنْ نَحْوِ جَالٍ وَجُرْمٌ كَتَفَاءً بِاشْتِرَاكِ
 امْتِلَاقِهِ وَهُوَ أَي هَذَا الْجَمْعُ أَيْضًا مَنْصُوبٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ يَقْرَأُ أَيْضًا أَي جَمْعٌ جَوًّا
 وَالمَعْنَى جَزْءُ الْكَلَامِ رَجْعًا إِلَى أَنَّ الْجَمْعَ كَالتَّانِيثِ بِالْأَلْفِ قَائِمٌ مَقَامَ السَّبْعِينَ الْجَمْعِيَّةِ
 وَلِزَوْفِهَا وَأَمْتِنَاعِ أَنْ يَجْمَعَ ذَلِكَ الْجَمْعُ مَرَّةً أُخْرَى جَمْعُ التَّكْسِيرِ يَعْنِي أَنْ كَوْنَهُ جَمْعًا مِمَّا لَمْ يَسْبَبْ
 وَاحِدًا وَكَوْنَهُ عَلَى صِبْغَةٍ مَنْتَهَى الْجَمْعِ أَي عَلَى صِبْغَةٍ لَمْ يَكُنْ صِبْغَةً جَمْعُ السَّلَامَةِ فَيَمْتَنَعُ
 أَنْ يَجْمَعَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَرَّةً أُخْرَى مِمَّا لَمْ يَسْبَبْ أُخْرَى فَكَانَ فِيهِ سَبَبَانِ فَقَامَ مَقَامَهُمَا
 بِذَلِكَ عِنْدَ الْمُصَرِّحِ لِأَنَّهُ اخْتَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النُّحَاةِ مِنْ أَنَّهَا أَمْتِنَاعٌ جَمْعُ جَمْعٍ
 التَّكْسِيرِ مَرَّةً أُخْرَى صَبْغَةً مِمَّا لَمْ يَسْبَبْ أُخْرَى فَيَعْنِي أَنَّكَ لَا تَرَالِ تَجْمَعُ إِلَى أَنْ يَنْتَهَى إِلَى

النعم

تحقيق لفظ ايضا

التركيب

غاية

هذا المثال فلما انتهى جمع التكميل الذي هو مغير للصيغة عند سمي بصيغة منتهى
الجمع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع صواحب جمع صاحبة على صلواتها فانه
لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرط لتكون صيغته موصوفة بالزوم والصيانة
عن قبول التغير من التكميل والتصغير لثبوت وقيل انما قام الجمع مقام السبب
لفوته حيث لا نظيره في الاحاد واليه قال الزنجشيري حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها من لذة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع في اخرى جمع
التكميل يشبه الاعجمي انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع شبه الاعجمي وقيل لما لم يبق له نظير في
الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع شبه الاعجمي ما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجس بصرته وضاربه اذا سمي بها فان كل واحد
مركب من اسو حرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلان نحو بنت نصر فشرط
اي شرط تاثير التركيب في منع الضم ان يكون علما لا انه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب اما يكون مؤثرا لمنع الضم اذا كان لازما ولا يتحقق كونه
لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون علما وقيل ليحقق السبب الاخر وفيه نظر لانه
عليه ان لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم الا شتر
فجعل اشتراط العلية في التركيب هذا دون اخواته تخوفا على انه اذا سمي مؤثرا
ببعلبك لزم ان لا يكون السبب الاخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضادا لكانتها تصير غير المنصرف منصرفا او في
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسنادنا انما اشترط عدم كونه باضادا
لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الضم مما
يتفرغ عليه لم يجز ان يصح عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيويه
او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحترار عن الاسنادى احتراز عنهما من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علما مبني
على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتا
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيويه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين خروج به مثل

خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال وقد يجاب عن نحو سيبويه وخمسة عشر علماً بأنه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعد لا من ان ذلك من باب المبيّنات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصحح بكونها مبنية اصلاً فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعليك فانه غير منصرف للعلمية والتركيب لانه مركب من نعل و بك والبعل اسم صنم واليك اسم كسرى جعلاً علماً بلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علماً فانه قد اريد بين جزئيه نسبة في الاصل واذا كان شرطاً للتركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضاً فتولا اسناد فعبد الله منصرف لكون تركيبه باضاً ومعدى كغير منصرف لوجود التركيب فيه بلا اضافة ولا اسناد مع العلمية وشاب قرانها مبني لكون تركيبه بلا اسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قران اي صغيرتان ويقال شاب قرانها اي ابضت صغيرتاها سميت بك لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتا اختلفت الفحاة في انهما يؤثران في منع الصرف بمثابة الف التائيت امر بالمشاهدة فذهب البصريون الى انهما يؤثران في منع الصرف بمشاهدة الف التائيت في مثل خراء من حيث كونهما زيدا معاً وبعيها بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التائيت عليها واستوائهما في الزنة وبقائهما في التصغير واختلف صيغة المذكر والمؤنث فيها وكون الاول منها الف والعلية للامتناع على الاصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانهما من الحروف الزائده حرفي هويت السان اولاً لانهما زائدتان في الكلمة وليسنا اصليتين فيها وهذه الكوفيت الى انهما يؤثران في منع الصرف بالذات من غير نظر الى شيء اخر لان للزيد فرع على المزيد عليه ثم اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كاللف التائيت ام لا فمنهم من قال نعم فمنهم من قال لا ومن المشبهون المشبهين ان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم لا سم قد يقع على ما يقابل الفعل الحرف وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المثل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرطه اي شرط تاثير الالف والنون في الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انهما سبب واحداً ان يكون علماً ليتحقق مشابهنهما باللف التائيت حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهما

الالف والنون الزائدتان

ان اوزان مختلفة

نحوي سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانها اسمان علمان غير منصرتين
 للعلمية والالف النون الزائدتين وانما اوزار مثلين ليعلم اوزانه مختلفة فحمران مكسولاً
 وعثمان مضمي الفاء وينبغي ان يوزر مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوه في الاسماء
 واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم
 بنت في البداية منصرفة لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله
 اسم بنت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم بنت خبر اول منصرف
 خبر اخر له ومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم بنت منصرفا
 عنه ان حال من المبتدأ وقد صرح بجواز ابن مالك ولاخبار عليه لفظا ومعنى وعلى ان حال
 من ضمير منصرف وانما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذف في ما
 لم يكن وقوعه نادر وكان النصب بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم التزم شئ منها
 لا يتصور ههنا وان كانت اى الالف والنون الزائدتان في صفة فشرط في منع الصرف
 ان لا يكون مؤنثه اى مؤنث ذلك الوصف فعلا تة ليتحقق مشابهاتهما المذكور
 بالالف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرفة للوصف والالف والنون
 الزائدتين مع انتفاء سكرانة ولم يوزر في الصفة الامثالا واحدا وهو مفتوح الفالات
 مضموم الفاء من الصفا كمر يان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسول
 الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الصفة بان لا يكون
 مؤنثه فعلا تة فتد مان منصرف لوجود تد يان تة هذا اذا كان المراد بالندمان الذمير
 وهو المعاشرة اما اذا كان المراد به النادمر وهو المضطرب فمؤنثه تد هي كانه تة فيكون
 غير منصرف اتفاقا وكن احسان ان جعل من الحسن بمعنى خربي ينصرف لانه
 على وزن فعال وان جعل من الحسن لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل
 اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لجزر الاختصاص
 بل يراد بهما مجرد النسبة فلا يرد ما يقال الا فائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه ان يشرط تاثير
 وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى ما
 فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو فرب
 بالتحقيق والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشم على صيغة الماضي المعروف

وزن الفعل

التشهير فانها وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فها غير منصرفين للتعريف
وزن الفعل اذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا مجزئين
عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين واما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه
لو سمي بنحو ضرب معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمر الثقفي
ولا يوجد شئ من اوزان الافعال في الاسم الا منقولاً عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
كما عن العجمة الى العربي كسَلَّم وهو اسم لبنت المقدس بقم وهو اسم جنس للنبت
التي يصعبه لو سمي بهما امتناعا من الصرف للتعريف ووزن الفعل لا للتعريف والعجمة
لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها وان لم يختص اي
وزن الفعل به اي بدل ذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن
الفعل احدى حروف المضارعة اي الحروف التي تصادف الماضي بزيادة ماضرا نحو اوحى و
انين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول الحرف
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما اعموم
وخصوم من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه
وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والا هم يجوز ان يكون طرفا للاخص
واما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف لاختصاصه به او وجه حرف من
حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت فالحكمة
في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر
ان يجعل الوزن الخاص سببا لثلا يفتقر الى شرط تاثير مع ان الفرعية لا تظهر الا
فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فاله مزيد
نسبة بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلك قصدا الى غاية المناسبة بين الاسباب كون
كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فاله مزيد نسبة بالآخر
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فاله مزيد نسبة في القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
مقصود جزا التميز المعاني غاية التمييز ولا يدخلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل
الهادي التاء بالوضع فلا يورد نحو اسود باعتبار دخول التاء في تائنه اذ دخول التاء فيه
انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس ضعيف ان يكون مؤثرا على سواه والى

هذا سبقت الإشارة في بحث الوضع وإنما اشترط عدم دخول التاء في هذه الصور
 لو وزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل
 لاختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابقتها بالفعل كاحمد يشكر تغلب نرجس
 وأما قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس فلا يشكل به لانه غير علم حينئذ فان
 قلت ان نرجس لفظ اعجمي فبأي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النجاة يجعلون
 اللفظ المنقول الى الغنم في زيادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربي لذلك
 قالوا النون في نرجس ائدة قصدًا بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقليل نرجس بخلاف
 ما سمي رجل بنهشل فانه لم ينبع من الصر لانه يوجد في الاسم فعله مثل جمعها
 فلا يكون نونه زائدة وإذا كان عدم دخول الهاء شرطاً في الصورة الأخيرة لوزن الفعل
 فيعمل هو الجمل القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل والوصف كاصلي
 لدخول الهاء في اثنا كقولهم اي العرب للناقة القوي على العمل والسير ناقة يعمل
 الا اذا سمي رجل ببعل كان غير منصرف لانه غير قابل للهاء حينئذ واعلم ان الاوزان
 على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس فقل صرد وابل علق وضلع جمل
 والرابع ما عدل فعلل والحاسي باجمعة التسمية به لا يؤثر الثاني ان يكون مشتركاً
 بين الاسم والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر نحو ضرب وعلد طفق ودحرج
 وضارب مر وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به عند عيسى بن عمر الثقفي والثالث
 المختص بالفعل كشم وضرب وجرب وانطق والحمر والحار واظم واشتوشن
 واجلود واسلقت واخرنجم واشتعر ولا عبدة بدئل لانه بينة مشبهة بابن عرس
 والرابع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر يزيد ويغلب حكم هذا القسم
 حكماً المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ عن بيان اسباب منع الصر اخذ في
 بيان ما يزيل تأثير هذه الاسباب بزواله فقال اعلم ان كل ما يسم غير منصرف
 شرط فيه العلمية وهو المئنت بالتاء والمعنوي والحجمة والتزكيك الاسم الذي فيه
 الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اي التعريف العلمي واجتمع سبب
 مؤثر مع سبب واحد مع سبب آخر فقط هو من اسما الافعال بمعنى انت وكثيلاً
 ما يصدر بالفاء ترتيباً للفظ كانه جزء بشرط محذوف اي اذ لم يشترط العلمية في الاسم

الغیر المنصّر واجتمعت مع شیب خرفیه بالسببیه فقط ای فأنته من ان تشتطها
 وهی ای ذلك الاسم الغیر المنصّر الذی لم یشتط فیہ العلمیه اجتمعت مع سبب
 اخر فقط هو العلم المعدل ووزن الفعل بأن العلمیه اجتمعت معها مؤثره حیث
 عمر العدل والعلمیه واحد لوزن الفعل والعلمیه مع انهما لیست بشرط فیها حیث
 امتنع ثلث وأحمر بدون العلمیه ثم احتزرا بما ذکروه عن مثل مساجد حراء علی
 اذا ستمی بها فان العلمیه فیها لیست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الضمان
 هو لاجل الجمع الا قصه وللزوم التائید لان الدال علی الجمعیة والتائید امر لفظی
 یتحقق بعد العلمیه وقبلیها وأختلف النحاة فی تأثیر العلمیه مع العدل فی اسم غیر منصّر
 قبل العلمیه کثلث ومثلث فذهب اکثر النحاة الی انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد
 الوصف بالعلمیه وذهب جماعته الی اعتبار العدل الاصل واختاره الشیخ الرضی الخنار
 سیبویه منصرف أخر وجمع وأخواته اعلاماً والکوفیون صرفوها ولا خلاف فی تأثیر
 العلمیه مع العدل وانما الخلاف فی زوال العدل بزوال الوصف اذا نکر بان
 یؤول العلم بالمسما به او بالصفة المشتهر مسماها بما فیدخل علیها ینقض بالنکران
 مثل ربّ وحبیب ان یعلم ان المراد بالتکبیر هنا التکبیر الایها فی اذ بالتا ویل لا یصیر
 نکره حقیقه اذ النکره الحقیقیة ما وضع لغیر معین لا یرید به غیر معین محاراض
 ذلك الاسم الذی شرط فیہ العلمیه اذ اجتمعت فیہ سبب اخر عند تکبیره وهذا
 الاطلاق انما یکون مختاراً للمصنف والشیخ ابن الحاجب الآقا لانه انفقوا علی امتناع
 ان فعل التفضیل المستعمل من اذ انکر بعد التسمیة وخلاف سیبویه الاخفش فی
 مثل امر بعد التکبیر مشهوراً ما فی القسم الاول ای اما حصول الصرف عند التکبیر
 فی الاسم الذی یشتط فیہ العلمیه فلبقاء الاسم ای ذلك الاسم بلا سبب ای بلا سبب مؤثر
 لانعدام الشرط عند عدل الشرط فلا یبقی فیہ سبب اما فی القسم الثانی ای اما حصول
 الصرف عند التکبیر فی الاسم الذی لم یشتط فیہ العلمیه ویكون فیہ سبباً محضاً
 فلبقاء ای ذلك الاسم علی سبب واحد وهو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد یمنع
 الصرف ثم اشار الی امثلة القسمین تعریفاً وتکبیراً بقوله نقول فی مثال المومنین
 بالتاء جاء فی طلحة بلا تنوین وعند صرفه بالتکبیر طلحة اخر بالتنوین ای واحد

مسمى بطحّة و قس على هذا امثلة التائيت المعنوی والجمعة والتركيب والالف
 والنون الزائدتین في الاسم و تقول في مثال العلم المعدل جاء في عمر
 بلا تنوين وعند صرفه بالتكدير عمر آخر بالتنوين ای واحد مسمى بعمر في العلم مع
 وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتكدير احمد آخر ای واحد مسمى باحد
 هذا في العلم الماويل بالمشي بـ مثال العلم الماويل بالصفة المشتهر مسماه به نحو
 حاتم لقيته ای رب جواد لقيته وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل
 السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف الى الاسم الغير
 المنصرف الى اسم اخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحد كمثال الغير
 المنصرف الذي اضيف فدخله الكسرة ومررت بالاحد مثال لغير المنصرف الذي دخل
 الالف واللام قد دخله الكسرة وانما دخلت الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او دخول
 الالف واللام عليها لانها من معظمات خواص الاسم لكونها يقويان هيئة الاسمية بعيدا
 عن مشاهة الفعل فيضعف تأثير شبيهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بان الاسماء نحو
 حرف الجر من معظمات علامات الاسم ايضاً كما صرحوا فمما وجه اختصاص هذين
 العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون من معظمات العلامات
 لكونها مؤثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكون اقوى معظمات خواص الاسم مجازاً ساثر
 علامات الاسم المعظمة فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
 مكسوراً حينئذ لان الكسر ما يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
 ساقط باللام الاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبعه الكسر في السقوط وفيه نظر لان منع الضم منه
 على الاضافة واللام لا ترى انهم جعلوا الاضافة في نحو اخرج بيت الله معاقبة للتنوين المقدمة
 لمنع الصرف دون التنوين المملوطة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف كما معاقبة
 للتنوين المملوطة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا لحد التنوين دون غيره من اللام
 والاضافة فاذا كان سقوط لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسر في السقوط
 ايضاً تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة والان ليشترع في بيان ثلاثة مقاصد هي المرفوعة
 والمنصوبات والمجذورات وقد سبقت الاشارة في قوله المقدمة عند فصل الحكم واعرابه
 ثلاثة انوار فتم نصيب جزأى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجذورة الا انه

المقصد
الاول في
المرفوعات

اراد ان يبيّن كل مقصد من المقاصد الثلاثة باستيفاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قد هما على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب لا سنادي لتحقيق الجملة بما
 وكون ما سواها فضلا وانما اتى بصيغة الجمع لمرات بصيغة المفرد لان حد المرفوع هو
 سنتلو عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهان ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل
 قد فرغ ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد لكنها في الجرورات المجرى المشاكن
 وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وهم هنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع مرفوعة
 لانه صفة الاسم وهو مذكرا لا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف التاء يجمع صفة المذكور
 الذي لا يعقل بما ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات والمرفوع في عرف النحاة
 ما اشتمل على علم الفاعلية اى علامتها وهي الرفع الواو والالف نحو جاء في زيد واو اوزر
 سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيتناول الاعراب اللفظ والتقدير في اللفظ
 يشتمل عليها دون المحل اذ الاعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء في هؤلاء
 مرفوعا ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة
 فان قلت قول المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد جيت المطابقة بين
 الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسند
 الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذ اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيها
 بالباء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالا فعال لا نهض يقولون

الرجال فعلموا او فعلت والمسلمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول

ما لم يستمر فاعلا المبتدأ والخبر وخبران ولخوانها واسم كان ولخوانتها واسم ولا المشبهتين
 بليس وخبر لا ينفى الجنس ثم ما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها

شرح في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل** الفاعل قد مره

على سائر المرفوعات لان المختار عنده ما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل
 المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشده
 في باب الركنية حيث لا يسوغ حذفه الا بسد شيء مسدده ولان رفعه لا ينضم
 بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف

لكونه معنويًا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ لانه
 باقي علم ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تأخير عن الفعل لانه حكيم
 عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا ولانه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل
 واحد ليس الا كل اسم حقيقة او حكما لينتاول مثل سرفاني ان تقوم قبله اي قبل ذلك
 الاسم فعل اراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة كما اصطلاح النحوي لفظ
 قام فيدخل فيه فاعل المصدر وينغم قوله او صفة ثم احترز بقوله قبله فعل عن نحو
 زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعد وان اسندا اليه فهو مبتدأ لفاعل فذ هيا الكوفون
 انه لا فرق في الاستناد بين قولهم قام زيد زيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا
 حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقدير الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
 البصريون الى ان الفعل عند تقدير الاسم عليه يكون مسندا الى ضمير الاسم وهو ضمير
 جميعا مسندا ان الى الاسم فالفعل لم يكن مسندا الى الاسم فلا اسم ليس بفاعل بل هو
 مبتدأ في لا حاجة الى الاحتراز عند في تعريف الفاعل بقيد لتقدير ايضا لانه خرج عنه
 بقيد سناد الفعل اليه الا انه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لا سناد الفعل اليه
 ظاهرا كما توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء حقيقة
 احتجوا الى قيد تقدير الفعل في تعريف الفاعل احتراز اعنه او صفة كما هو الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
 بعد الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو خلفك ابوه لان الرفع في الحقيقة هو
 المقدّم او اسم الفاعل المقدّم لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتبيين الحقيقي
 وكلمة او للتريد والتشكيك فلا يلا يبر ذكرها فيه قلت هي ههنا
 للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعروف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعل
 اسندا اليه وعلى الثاني ما يكون قبله صفة اسندا اليه اسندا اي الفعل او الصفة اليه
 اي الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوف بالمر
 والبدال بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
 اخراجها وهما المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقربية ذكر
 التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة الربط

فيجرح ثبوت شئ لشئ يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك او وقوع النسبة ^{او ادراك}
 عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الاستثناء تحقيقاً او نقدياً فقولنا لم يقم ^{به}
 سلباً لو وقع لا سلباً لا سناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير الاستناد
 فلا يجرح تناول الحد فاعل النظم والشروط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر هو ان المراد
 بالاسناد اهم من ان يكون بالاجاب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت
 بالاسناد كلمة على في قوله على معني ان اى الفعل والصفة قام به اى بذل الاسم
 لا على معني انه وقع عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب
 زيد على صيغة المبتدأ للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا
 اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسنادا ليه يكن على معني ان وقع
 عليه قائم به فيكون مفعول مالم يسم فاعله ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا التقيد
 من جعل مفعول مالم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمضرب والشخص ابن الحاجب ومن
 جعله اخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه توكيد كالتحشيش وشخص عبد القاهر جلا
 فيه نحو مات زيد طال عمره وكان الموت والطول قائم بفاعله ان لم يكن صادرا
 عنه لانه عرض وكل عرض قائم بعرضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فاعل
 اسنادا ليه زيد ضارب ابوه عمر مثال للفاعل الذي قبله صفة اسنادات اليه
 وما ضرب زيد عمر مثال للفاعل الذي قبله فعل اسنادا ليه بسبب الوقوع وكل فعل
 لازما كان او متعديا لا بد له اى لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
 مفعول صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الامر فوعا الزيادة التقرير مظهر صفة
 ثانية الفاعل كذهب زيداً ومضم عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد
 ذهب وان كان اى الفعل متعديا كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمر فان كان
 الفاعل اى فاعل الفعل مظهرا او حدا للفعل بدا اى سواء كان الفاعل مشتقا
 او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وان كان اى الفاعل مضمرا او حدا
 الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وشق اى الفعل للمشتق اى مشتق فاعله المضم
 نحو الزيد ان ضربا ويجمع اى الفعل للجمع اى جمع فاعله المضم نحو الزيدان ضربون
 كان اى الفاعل مؤنثا حقيقيا احترز به عما اذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقى فانه ليس

كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهى المؤنث الحقيقي ما اى مؤنث اذ كلمة ما عبارة
 عنه بازاء اى بمقابلته ذكر من الحيوان للجار والمجر وظرف مستقر واتم صفة
 لذكراى ذكر كائن فى جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظا او لم يكن
 وانها قال من الحيوان احتراز عن الانثى من المخل لان بازائه ذكر امها وتانيثه
 غير حقيقى والمراد بالذكور ههنا خلاف الانثى لا قبيل الرجال كما مر فى الاناس وناقته
 فى الابل اذ بازاءها رجل وبغيره وكذا النفساء والحبل و اتان وعناق انت الفعل
 جزاء الشرط ابدأ اى مظهرا كان الفاعل او مضمرا او قوله ان لم تفصل بتنى بين الفاعل
 والفعل متعلق بقوله انت الفعل نحو قامت هند فى المظهر وهند قامت فى المضم
 وانما انت الفعل ابدأ عند كون الفاعل مؤنثا حقيقيا لان تانيث الفاعل يسمى الى تانيث
 الفعل اما فى المضمرة مطلقا اى سواء كان مؤنثا حقيقيا او غيره فلشدة الامتزاج
 واما فى المظهر المؤنث الحقيقي فللغة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقى لقصور
 فى الامتزاج وقصور فى التانيث لانه ليس بحقيقى فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية
 بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجوه ووجه
 لانه يكون تانيثا من حيث اللفظ ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث
 الفعل كما يجب بثلاثة شروط الاول ان يكون الفعل متصفا والثانى ان يكون للمؤنث
 الحقيقى من الاناسى الثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول حتى لو كان الفعل
 جامدا نحو نعم الهدا وكان المؤنث الحقيقى من اليها ثم نحو اى النجدة او وقع فصل بينهما
 نحو جاء اليوم هندا يلزم ان يسمى تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامدا فى
 الاول وكون التانيث الحقيقى من اليها ثم فى الثانى ولو وقع الفعل فى الثالث فلا يجب
 تانيث الفعل ابدأ والشئ انما تعرض للشرط الاخر ولم يتعرض للشرطين الاولين
 وكان من الواجب ان يتعرض لهما ايضا وان فصلت على صيغة الماضى المعلوم للمخاطب
 لغير معنى اى من فصلت بتنى بين الفاعل والفعل فى المؤنث الحقيقى فذلك الجار
 اى يجوز لك الاختيار فى التذكير اى تذكير الفعل والتانيث اى فى تانيثه اذ لوقوع
 الفصل لا يلزم سراية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكير الفعل وتانيثه
 كما عرفت نحو ضرب اليوم هندا يدن التاء وان اشئت قلت ضربت اليوم هندا

بالتاء وكذا يجوز تذكير الفعل وتانيته في الحقيقة للضرورة قال جرير **لَقَدْ وَهَّ**
الْأُحْيِيلُ أُمُّ سَوْءٍ وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فإنه لا يجوز نون تانيث الفعل إذا
كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وإن كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اطمئن هذا الخيار
ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد إذ لم يسم الحقيقي بمثل زيداً إذا سمي به امرأة
فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد أيضاً بل يجب تانيث فعله فعلاً
للا تباين بالمدن كرسوخا قامت اليوم في الدار زيد وكذلك أي ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغيب الحقيقي وهو ما لا يكون بأداة
ذكر في الحيوان نكن الخيار فيه مطلقاً أي سواء فصلت أو لم تفصل إلا ان التذكير
بالفصل فيه حسن لأنه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل ففي غير الحقيقة أو في غوطع
اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وإن شئت قلت طلعت الشمس بدون التاء
وإنما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغيب الحقيقي لو كان الفعل مقداً على الفاعل يعني إذا
كان الفاعل مظهراً لما ذكرنا من فصول الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث
الفاعلية وقصو التانيث لعدم كونه حقيقياً إذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعد تانيث
باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سرانية الفاعل إلى الفعل بل يجوز أن يذكر فعله وإن يؤنث
عملاً بالاعتقارين وإن كان أي الفعل متلخراً عن الفاعل يعني إذا كان الفاعل مضمراً أنت
أي الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل ييسر إلى تانيث الفعل في المظهر مطلقاً الشد
الامتزاج فيجب ان يؤنث فعلاً ولا يجوز ان يذكروا الشمس طلعت بالتاء قبل عليه
ان عبارته هذه غير صحيحة إذ الفعل لا يكون متلخراً عن الفاعل كما صرح به أيضاً
حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعد من
غير صحيح لأن ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختارهما ما ذهب
إليه الكوفيون من انهم لم يفرقوا في الاستناد بين قولهم طلعت الشمس الشمس طلعت
وجعلنا في التالين فاعلاً وان كان المتأخر عند في تعريف الفاعل ما ذهب إليه البصريون
وجمع التفسير في ظاهر جمع التفسير وكان الظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقاً سواء كان جمعاً
يعقل كرجال أو جمعاً لا يعقل كرجال أياماً وجمع مؤنث كنسوة ونحوها كما لو نث أي كظاهر المؤنث المظهر
وتانيثه تقول قام الرجال بدون التاء وإن شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى

ع قوله ولا أي
خون وانما ذكر
الفصل الضمير
تعدية الأفعال
اسماء مؤنثة
إذا وأوسوء
صفتها
لحق والله أعلم

ح
ب
ب

اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب واما جاء جواز الامرين في هذا الج
 لان في تاويل الجماعة وتاينه من حيث اللفظ وعدم تاينه من حيث المعنى فجا
 جواز الامرين مهمنا عملا بالحيثيتين واما لم يجز هذا التاويل في جمع المذكر السالم
 كراهية اعتبار التاين مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم البناء
 وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدا وهو ابن قال الله تعالى
 امنت به بنوا اسرائيل وكن الجمع بالواو والنون الذم احد مؤنث كستين ايضا
 وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق
 هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذ الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وانا قلنا
 وظاهر جمع التفسير وقيدها به لان مضمرة ليس كمضمرة المؤنث لان مضمرة هنا يستلزم
 التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمرة ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكر العقاء
 نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العقاء نحو الليالي الايام
 مضت او مضين فيكون مضمرة ذلك الجمع كمضمرة المؤنث الغير الحقيقية في الحاق
 العلاء في حقوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول كونه اقوى
 الاركاب ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله يجب تقدير الفاعل
 على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم على
 الفعل الفاعل مع ان نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول
 حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقدير الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي اذ كان
 اى الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول
 لغفلان الاعراب فيها لفظا والقربة الدالة على فاعلية احدها ومفعولية الاخر فيجب
 الفاعل على المفعول دفعا للتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدا سلى
 واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب يجوز تقدير المفعول على الفاعل
 ان لم تخف اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكثرى يجيء لوجه القربة المعنوية
 فيه وهو عدم صلاحية الكثرى للفاعلية وضرب عمرا زيدا وكذا اضرب موسى العالم
 عيسى العالم ينصب العالم في الاول ورفع العالم في الثاني واكرم موسى سلى وهو
 موسى سعدى لوجه القربة اللفظية فيها وهي نصب عمرا في الاول ونصب

العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتانيته في الرابع فحينئذ
يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس
ويجوز حذف الفعل اي الرفع للفاعل حيث كانت اي وجدت قرينة دلالة على تعيين
الفعل المحذوف اذ القرينة هو ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف نحو زيد النوح خير مبتدأ محذوف مضاف الى زيد اي هو نحو زيد ورفع
زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضربت كلمة من استغناها صية مبتدأ
وضرب خيرة والجملة الاستغناء صية مقول قال وزيد الواقف في الجواب فاعل الفعل المحذوف
اي ضرب زيد المحذوف لوجه القرينة وهي ضرب المذكور في السؤال وانما لم يجعل
هذا من باب تقديم الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضربت لكونه
جملة اسمية لان تقديم الخبر يلزم حذف الجملة وتقدم الفعل يلزم حذف
شرطها والتقليل بالحذف اولي ثم وجوه القرينة شرط للمحذوف كالهلة وانما
العلة هو الايجاز والاختصار والاصل هو الاظهار ويجوز حذف الفعل والفاعل معاً
اي جميعاً وانما قال كذلك احترازاً عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب
التنزياع جمعاً وفيه ايضاً عند اكثر النحاة الا اذا سد شئ مسدده وكذلك او كل
فعل لا يظهر فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم يد العهم من بعد
فأرأوا الايتي فانه اول بان التقديم يبدء الهم ببدء اي ظهر لهم رأي ومنه ما هو
من موضوعات المؤلفين دأرو تسلسل بمعنى دار الد ورو او تسلسل للتسلسل
اي قفا ثم اعلم ان هذا المحذوف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام
اسمياً كان او فعلياً قصيراً كان او طويلاً مركباً من الفعل والفاعل او من الفعل
او جميع متعلقاته واذ عرفت هذا فنقول معنى كلام المص ويحذف الفعل والفاعل
معاً انه يجوز ذلك حيث كانت قرينة الا انه لم يصرح به لظهور انه لا معنى للمحذوف
بدون القرينة وكثيراً ما لا يصرح به بهذا كنعلم من قال أقام زيداً تقديراً نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما جعل من باب تقديم الجملة
الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقديم الجملة الاسمية وهو
المبتدأ والخبر ليكون الجواب موافقاً للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام

المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه اذا كان
 الفعل المسند اليه مجهولا نحو ضرب زيد وهو اى المفعول الذى يقام مقام
 الفاعل عند حذفه القسم الثانى في التعداد من السرفوعات
 اى من اقسامها وهو السمي بمفعول مالم يسم فاعله ولما جاء منه بيان في الفاعل المضم
 وكان باب تنازع الفعلين ما يضم فيه الفاعل ارجح فبفصل التنازع واما بيان سائر
 الاحوال المتنازع فيها فلا استطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان ارادوا بفعلين
 العاملين غير المصلدين يشمل المحققان التنازع يجرى فيها ايضاً نحو زيد معلمي
 مؤدب عمراً و بكر حكيم طبيب ابوه وانما اورد الفعل لاصالة في العمل والفرق لخل
 تحت حكم الاصل للفرعية والتنازع كما يجرى في الفعلين يجرى في الاكثر من قطري
 ايضاً كورد في الصلوة الماثورة لله مصل على محمد على آل محمد كما صليت وسلت
 وباركت ورحمت وتزجت على ابراهيم هذه الخمسة تنازعت في ابراهيم انا ذك
 الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان يكونا
 متعديين الى ثلاثة مفاعيل او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من فعل التعجب والاختلاف
 لبعضهم في الاول لعدم السماع وفي الثانى لقلة تصرف فعل التعجب انما خصصنا
 العاملين بقوانا غير المصلدين لان التنازع لا يجرى فيها اذا لم يقطع التنازع
 عند البصريين والكوفيين لانه يضم الفاعل في المصلد نحو عجبني ضربت قتل زيدا
 في اسم ظاهر صفة اسم غير مستتر لان المضم المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
 ما ضربت وما اكرمت الاياله واما المضم المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل الحكم
 بما يليه ولا يكون لكل واحد من الفعلين ان يجرى اجماله فيه بعد ما صفة ظاهر
 اى وقع بعد الفعلين وفيه احترام عن المتقدم والمتوسط لانها ملحقات بالاول
 فيستحقه هو قبل التكلم بالثانى فليس فيه مجال للتنازع فلا يكون من هذا الباب
 ثم بين الشبهة **معنى قوله** واذا تنازع الفعلان بقوله اى اراد يعنى اقتضى او توجه
 محسب المعنى كل واحد من الفعلين اى العاملين ان يعمل في ذلك الاسم اى الاسم
 الظاهر المتنازع فيه قال الفاضل الهندي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد من
 القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوى في معموله من مضم وعينه واولئك

والتنازع

فمن ای تنازع المفعولین وهو مبتدأ وخبره انما یكون على اربعة اقسام هذه الجملة
 جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسیر او للعطف فالجزء مجزئ في
 وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعد ما يجوز اعمال كل واحد منهما
 لكن الاختلاف في المختار الاول ای القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا في
 الفعلان في الفاعلية ای في فاعلية الاسم الظاهر ویاء النسبة مع البناء تفيد عن
 المصدرية ای في كونه فاعلا فقط ای لا في المفعولية والتنازع في المفعول فالرسم فاعله
 داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان
 يكون حقیقیًا او حکمیًا ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على اسم یسم
 عامله غیر شائئ ولا یجعله اعم من الحقیقی والحکمی لا یغیره نحو ضربني وكرمتني زيد
 والثاني ای القسم الثاني من الاقسام الاربع ان يتنازعا ای الفعلان في المفعولية ای
 مفعولیه الاسم الظاهر ای في كونه مفعولًا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت وكرمت زيد
 والثالث ای القسم الثالث من الاقسام الاربع ان يتنازعا ای الفعلان في الفاعلية
 والمفعولية معًا يقتضی الاول ای الفعل الاول الفاعل والثاني ای الفعل الثاني المفعول
 نحو ضربني وكرمتني و الرابع ای القسم الرابع من الاقسام الاربع عكسه ای عكس الثالث
 الاقتضاء بان يقتضی الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت وكرمتني و اعلم ان في
 هذه الاقسام ای الاقسام الاربعه يجوز اعمال الفعل الاول اعمال الفعل الثاني عند البتة
 والكوفيين جميعًا خلافاً منصوب على انه مفعول مطلق ای يجازى القول بالجواز خلافاً
 للفرق في الصلة الاولى وهي ان يتنازعا ای الفعلان في الفاعلية وفي الصلة الثالثة وهي
 ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقتضی الاول الفاعل والثاني المفعول ان اعمل الثانيان
 عند الفرع لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصلتين بل يجب اعمال الفعل الاول عند
 فيهما ودليله ای دليل الفرع على ذلك لزوم احد الامرین على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
 حث الفاعل ای فاعل الفعل الاول او الاضمار ای اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر ای
 قبل ذكر الفاعل وكلاهما ای حث الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطوین ای ممنوعان
 وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتشبيه الضمير باعتبار معناه لا فانه
 مفرد لفظاً ومثنى معناه كما عرفت وهي جملة حالیه بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة

عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه لاحتجاج المؤثرين
 على اثر واحد روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
 تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيد هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
 والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة
 نحو الفراء في الصوتين المدكورين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في
 صولة الجواز ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
 هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه
 ان يبين عدل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالباً
 الا في العدلين فصاعد العادة لثلاث يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العدلين
 فكانة قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
 والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز واما الاختيار اي الاختيار في اعمال اي
 منها ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحتمل اي النخاعة المنسوبة الى البصريين
 والكوفيين اي النخاعة المنسوبة الى الكوفة اذ قال اما خلاف الفراء في الضمير الاول
 والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الضمير جميعاً
 ففي الاختيار فانهم اي البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجوز اعمال الفعل
 الاول واما ابتدأ بذهب البصريين لانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً واما
 اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
 اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقل على اخذها وايضاً ان اعمال الفعل
 الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل
 في المعمول ان يتصل بعامله لان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام
 الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرءوا الكتابية حيث اعمل الثاني اذ اعمل الاول
 لقيل اقرءوا واختياراً للمفعول في الثاني عند اعمال الاول قول الشاعر شعر قطف
 كل ذي دين فوق خريمه + وعزة ممتول معة عزمها + حيث اعمل الثاني في كلام
 المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو اذ لك تقيل فوفاها واما في المصراع الثاني
 لو اذ لك تقيل معة هو غيرهما باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

والمراد بالظاهر الضمير
 اي في صفة لا في صفة
 حيث على غير من هو له
 حيث في صفة الفاعل
 وهو صفة الفاعل
 استناداً الى والصفة
 ان يكون على غير من
 هو واجب فيما اربوا
 الضمير اذ المراد على
 شريطة التقدير
 ليعبر عن الضمير
 على ان يكون
 التنازل في الضمير
 ما لو كان الضمير
 لقوله مفعول فانه لا
 اربوا الضمير في المصراع
 لانه وان كان صفة
 جرت على غير من هو له
 حيث وقدم الضمير
 وهو صفة الفاعل
 الا ان ضمير ايضا
 بشرطية النفسانية
 لان الذي يوجب الضمير
 فلا يجب فيه اربوا
 كما ان الضمير في المصراع
 الضمير المنصوب

بان ای وان الکوئین یختارون اعمال الفعل الاول مع تجویز اعمال الثاني واما اختار
الکوئینون اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق یعنی ان الفعل الاول
اسبق الطالبین واحقهما فهو الیق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني
یستلزم الاضمار قبل الذکر کذلک اعمال الاول فکان هو اولی ثم لما فرغ من بیان
ما هو المختار عند البصریین وهو اعمال الفعل الثاني اخذ فی تفصیل مذ هیهنا
وبیان کیفیتة الاعمال ثم لما جاء بتقدیر اختیار البصریین بقوله فانهم یختارون اعمال
الثانی جاء بتقدیر قوله فان عملت الثاني لیکون فی الكلام نشر علی ترتیب
الفاء والفاء للتفسیر ای فان عملت الفعل الثاني كما هو مختار البصریین فانظر
ان کان الفعل الاول یقتضی الفاعل اضمرتة ای الفاعل فی الاول ای
فی الفعل الاول علی موافقة لاسم الظاهر لواقع بین الفعلین فی الافراد والتنثیة
ولجمع والتنذیر والتانیث كما تقول فی المتروکین فی الاقتضاء نحو ضربتني واکرمتني
زید وضربانی واکرمنی الزیدان وضربنی واکرمنی الزیدون وفي النحی القیمة
الاقتضاء نحو ضربتني واکرمت زید او ضربانی واکرمت الزیدین وضربونی واکرمت
الزیدین ونحو ضربتني واکرمت هنداً وضربتانی واکرمت هندیین وضربتني
واکرمت هندیات واما اضمرة لفاعل فی الاول لان الاضمار قبل الذکر جائز فی العدة
بشرط التفسیر نحو قول هو الله احدٌ وبعمر جلاو علی تقدیر اظهاره یلزم التکرار
وهو قیمة وحذفه لا یجوز الا اذا سد شیء مسدً وقال الکسانی مجذوفه باضماره تجزأ
عن الاضمار قبل الذکر واثرا للخلاف ینظر فی مثل ضربانی واکرمنی الزید
عندهم وضربنی واکرمنی الزید ان عندة والقول بان ما ذهب الیه
الجمهور من ان حذف الفاعل لا یجوز الا اذا سد شیء مسدً غیر مستقیم فانه قد
جاء حذف الفاعل بدون سد شیء مسدً فی مواضع كقوله تعالى او اطعمهم فی يوم
ذی مسغبةً وقوله تعالى اسمعهم هممً وانصبر حيث حذف همم عن الثاني وهو
فاعل علی قول سیبویه ونحو ما فقد وما قام الا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف
اتفاقاً ونحو ضربتني واکرمموا القوم حيث حذف الفاعل هو الواو وكقولهم بدد لهم ای
رأى فانه فاعله وقد حذف كثيراً وایب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد

الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربيني واكرموني زيد وضربني
واكرمانى الزيدان وضربيني واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت
واكرموني زيداً او ضربت واكرمانى الزيدين وضربت واكرموني الزيدين وان كان الفعل
الثاني يقتضى المفعول لم يكن الفعلان اى المتنازعان من افعال القلوب يجرى فيهما في
ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اى اضماء المفعول
طبق المظاهر والثاني اى الوجه الثاني وهو الاضمار وهو الوجه المختار الاول وهو
الحذف فحوضرتى واكرمته زيداً وانما كان الاضمار مختاراً اى يكون الملفوظ
اى اللفظاً بيان الضمير مطابقاً للبراد اى موافقاً للمعنى الذى هو كونه مكرماً
للضارب الذى هو زيد ولثلاثاً يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضم
المفعول بل جذف لم يعلم ان المفعول بكر او خالداً وغيرها ولا ان اضماره ليس قبل
الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذى هو سابق على الضمير فى الفعل الثاني حكماً
فلا يجذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
واكرمت زيداً او ضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدير
وفي المتخالفين ضربتى واكرمت زيداً وضربتى واكرمت الزيدان وضربتى واكرمت
الزيدان واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيداً او ضربت و
اكرمتها الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين ضربتى واكرمته زيداً
وضربتى واكرمتها الزيدان وضربتى واكرمتهم الزيدون واما اذا كان الفعلان من افعال
القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقاً للظاهر بضم
حسينه وحسيت اياه زيداً منطلقاً فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
حسينه وحسيتها منطلقين الزيدان منطلقاً وذلك اى يجب اظهار المفعول الثاني
لان حسينه وحسيتها تتنازعا في منطلقاً واعلمت الاول وهو حسينه وجعلت الزيدان
فاعلا له ومنطلقاً مفعولاً له واضمرت المفعول الاول في حسينه واظهرت الثانى
وهو منطلقين لما نزع وهما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين وقلت حسينه
وحسيتها الزيدان منطلقاً يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب هو اى حذف
المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتضاء على احوال المفعول

فیما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت ای المفعول فلا یجوز ان تضر المفعول
 مفرد او تقول حسبت وحسبتا آیاه الزید ان منطلقاً وحینئذ ای حین اضمرت
 المفعول مفرداً الا ینکون المفعول الثانی مطابقاً للمفعول الاول وهو ما فی قولك
 حسبتا ولا یجوز ذلك لوجوب اتحادها فیما صدق علیه فی هذا الباب وتضم متنه
 معطوف علی قوله ان تضم مفرداً ای وان تضم المفعول متنه وتقول حسبت وحسبتا
 آیاهما الزید ان منطلقاً وحینئذ ای حین اضمرت المفعول متنه یلزم عن الضمیر
 المتنه الی اللفظ المفرد وهو منطلقاً الذی وقع فیہ التنازع وهذا ای حود الضمیر
 المتنی الی اللفظ المفرد ایضاً لا یجوز لوجوب التطابق بین الضمیر والمرجع الیه لا للمعجز
 الحذف ای حذف المفعول الثانی ولا ضماری اضماراً كما عرفت ذلك من
 التفصیل المذكور وجب الاظهار ای اظهار ذلك المفعول ولقائل ان یقول المشروط
 فی التنازع جواز اعمال الفعولین فیما تنازعا فیہ المتنازع فیہ هنا علی قوله منطلقاً
 لا یجوز فیہ اعمال الثانی لمخالفة المفعول الثانی والجواب ممکن بالتأویل بكل واحد منها
 وفیه بحث لانه لو جاز تأویل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار المفعول الثانی
 علی تقدیر اعمال الاول مفرداً ولا یخالف لمكان التأویل اجیب بان التأویل مخالف
 للظاهر فلا یصار الیه عند امکان الاظهار فان قلت علی تقدیر الاظهار یلزم
 التکرار وهو قبیح قلت لزوم التکرار ممنوع لاختلافها افراداً وتشبیهة نعم انما لا یجوز
 المصیر الی ما هو خلاف الظاهر مع امکان الظاهر اذ ار الکلام الصادر من المتکلم
 بین الظاهر وخلافه واما اختیار المتکلم ما هو خلاف الظاهر مع کونه قادراً علی
 التکلم بالظاهر فانه لا یجوز الا ترى انه لا یجوز التکلم بالمجاز مع القدرة علی
 التکلم بالحقیقة فیبقى ان ینکون التکلم ههنا باختم المفعول الثانی للفعل الاول
 مفرداً بتأویل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثانی ایضاً و
 اما وجوب الاظهار لکون الاضمار مفرداً علی خلاف الظاهر باعتبار الاحتیاج
 الی التأویل فمشکل وبیشکل ایضاً ان الضمیر غیر مشتق والمطابقة بین المفعولین
 فی غیر المشتق لیست بواجبة فامکن اضمار الثانی مفرداً بان یقال حسبتما
 آیاه الا ان یقال ان الضمیر عبارة عن مرجعه فلو ذکر آیاه کان ذکره کذا ذکر

منطلقا وهو مستتم فكذلك اما يثوب منابه لان الضمير ناسب فياخذ حكم
منوبه هذا عن التاويل بكل واحد في المفعول الجواز التنازع وما يذكر في
بعض الحواشي وله وجه اخر وهو ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصوره الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما اعلم
انصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظه تثنيه وافراده والا فالظاهراته
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا يتنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا بانها انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنيه والتذكير
والتأنيث لازما للمنطلق وشئ منها خيرا لا زمر بل هو افراده يعجز ان يتنضم فيصير
تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد ومثله في منطلقا حال افراده بان يطلب
احدا ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده بان يطلب الاخر ان
يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله
وهو كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما انشا الى المفعول
بلا بسمة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لا نبات البقل هو الله تعاخذ فاعل
الحقيقي واقیم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجب بان المراد بالفاعل في الحد هو
الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عندا قامت مقامه الفاعل الربيع
المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذکور غير محذوف فلا يصح القول انما
حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او لخساسته نحو شتم الخليفة
او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختيار عرض السامع نحو قتل عدوك او للاجماع كضرب
زيدا او للاختصار نحو قيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل شعر وما المال
واهل الادوات ثم ولا بد يوما ان يرد الودائع او لرعاية السبع نحو ولا احد عندنا
من تعمر نخري او لعلوم الخطاب به نحو قوله تعالى اذا بعثنا في القبور اقبور
هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقامه الفاعل في كونه مسندا اليه الفعل وشبهه

مفعول ما لم يسم فاعله

مقدّمًا عليه قوله هو تأكيد للمستتر في اقليم انما جاء بتأكيد الضمير المتصل بالمتصل
دفعًا لتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة
الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اى حكم ذلك المفعول في توحيد فعله
وتثنيته وجمعه تذكيره وتانيته على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا
المفعول مظهرًا او وجد الفعل سواء كان مثنى او مجرورًا نحو ضرب الزيدان ضرب الزيدان
على صيغة المجهول وان كان مضمراً يثنى للمثنى ويجمع للمجمع نحو الزيدان ضرباً
والزيدان ضربوا وان كان مؤنثاً حقيقياً انت الفعل مظهرًا كان او مضمراً ان لم
بينه وبين فعله نحو ضربت هنداً وهنداً ضربت وان فصلت فلك الخيار بين تذكير
فعله وتانيته نحو ضربت اليوم هنداً وضرب اليوم هنداً وكن ان كان مؤنثاً
غير حقيقى ان كان مظهرًا نحو كورت الشمس وكورت الشمس وان كان مضمراً انت
الفعل نحو اذا الشمس كورت ثم لتأخر عن بيان القسم لثاني من الرفع عا وهو مفعول
فالمرسوم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع فقال **فصل في المبتدأ والخبر**
ذكرهما معاً في فصل احد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيها انه متى
ذكر احد ما ذكر الاخر معه واما حذف احدهما فغير الاصل لكونهما مشتركين في العا
لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل في مثل قوله
وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فَانَّهُ فِي تَأْوِيلِ نَصَدَّقُكُمْ وَأَنْ تَسْمَعُوا بِالْمُعَيْدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَوْهُ
فانَّهُ فِي تَأْوِيلِ سَمَعْتُ بِالْمُعَيْدِ وَالْجُمْلَةُ الَّتِي وَقَعَتْ خَبَرًا لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْأَسْمِ
فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف
والشهير ابن الحاجب لانه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة يأوّل
بالاسم ذهب المحققون الى ان الجملة لصرافتها من غير جعلها اسمياً حكماً تقع خبراً فلم
يتناولها تعريف الخبر ايضاً يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين
او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل
الجملة بالاسم مجزئ ان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة
بقوله مجزئ ان واللفظية صفة العوامل المتطابق بينهما ثابت تقديراً اذا العوامل في
تاويل المفرد اى مجزئ ان عن جماعة العوامل اللفظية ثم احترز به عما كان به العامل

بدر
الجملة

اللفظ كاسمى ان وكان واخواتها والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظاً او معنى
لا يكون العامل مؤثراً في المعنى ان كان مؤثراً في اللفظ فيدخل فيه مجسداً رهم كان الباء فيه
زائداً غير مؤثر في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت التجريد يستلزم سبق الوجود
ولا شئ من العوامل اللفظية موجوداً في المبتدأ والخبر سابقاً فكيف يستقيم قوله هما
اسمان مجرد ان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها كما جازوا
في نزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحقار ضيق فم الزكية اى البير قولك سبحان
الذى صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي وقال بعض
الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه تجريد الاسم
عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل التجريد عن جنس العوامل حتى يؤل الى السلب الكلي
لا الى فرع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اى احداً اسمين الموصوفين
بالتجريد مسند اليه يسمى اى الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند به يسمى
اى الاسم المسند به الخبر نحو زيد قائم فانها اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه هو المبتدأ والثاني مسند به هو الخبر والعامل فيهما اى في المبتدأ
والخبر معنوي وهو اى العامل المعنوي لا ابتداء اعلم ان النجاة تختلف اذ ان العامل
في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو
الابتداء اى تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فيجوز لا ابتداء
عامل في المبتدأ والخبر قال بعضهم لا ابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وعلى هذا
القول لا يكون الخبر ما نحن فيه ذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في
الاخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فلا يكونان هما نحن فيه ايضاً وفيه
نظراً انه يلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه ان العامل ما يبيح تقدمه على معنوي فيلزم تقدم الخبر
على المبتدأ بعمل كل واحد منهما في الاخر فان كان المبتدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبتدأ
لزم تقدم الشئ على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك
الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتأخر من وجه اخر
فلا يلزم الدور ولا اختلاف الجهة اماً تقدم المبتدأ فلا تنحى المنسوب ان يكون
مع المنسوب اليه يكون فرعاً له واما تقدم خبر فلا نه مناط الفائدة والمقتضى

من الجملة فيرفع كل واحد منها صاحبه للتقدم الذي فيه ويرفعان كمثل كل من
الشرط وكلست في الآخر نحو أيتما تداخرا فالاداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط تاخر الفضلات عن العدة واصل المبتدأ اى الاولی
في المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدأ محكوماً عليه و
الحكم على الشيء انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقدير المحكوم عليه
فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان
تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكوماً عليه بانتساب الفعل اليه
فكيف يجوز تخصيصه الذي يعبر عنه محكوماً عليه بما يكون متأخراً عن كونه محكوماً
عليه اجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقدير الخبر في
حكم المخصوص قبل الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف او التخصيص في
المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيرة ينقر السامع عن استماع الخبر
فيجئ بالفرض هو الافهام وعند تقدير الحكم لا ينقر السامع عن اخر الكلام
ليصغي اليه حتى الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يجئ بالفرض
لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فتبت ان تقدير الحكم يجعل المحكوم عليه
في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص اخر ثم قوله اصل المبتدأ ان يكون معرفة
اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجمع واصل الخبر اى الاولی في الخبر وما
يقضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوماً به واصل المحكوم به
التكليف وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي ولما اختار ما ذهب اليه
جهه العناية من ان للمبتدأ يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة
بالتخصيص تصير قريباً من المعرفة لانه القياس في المحكوم عليه يتبين الاول والا
بقوله اصل المبتدأ ان يكون معرفة ودين الثاني ثانياً بقوله والنكرة اذا وصفت
جازان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبد ممن خيرا ممن مشركا فان قوله
لعبد تخصص بالوصف لان قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف المؤمن
صار مخصصاً وحصل له نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف نحو جليل قاعد
كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه

أخر عين كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ
 اذا تخصصت بوجه آخر غير الوصف فان وجوه التخصص على ما ذكره المصنف الكافية
 ستة كما استقف عليها والمراد من التخصص اعم من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال
 المذكور او حكيميا كما في المثال الاخر في نحو رجل في الدار ام امرأة فان قوله رجل مبتدأ تخصص
 بالعلم بثبوت الخبر لاجل الجنس عند المتكلم لان امر المتصلة المتعاقبة الهمزة للعلم
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاجل ما عنده فاذا كان الخبر معلوما صارا
 بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها على
 الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على المخبر عنه
 قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والآخر بعد العلم بها صفات فصلا للمبتدأ
 لانه تخصص بالصفة وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم
 لان النكرة في سياق النفي تقيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد الخصوص فكيف
 يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصص ههنا ما هو ضد العموم
 وهوان يجعل لبعض الجملة شئ ولم يكن لسائرهابيل المراد قطع الاحتمالات في المحاكم
 عليه وتقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات وتعين ان المحكوم عليه
 كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحل بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
 في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مخصصة مع انها متساوية
 في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعنيين كان
 معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعنيين كان نكرة تعين بعارض او لاحق
 لو قلت جاءني رجل وذكرت او صافا لم توجد الا في فلان لم يكن معرفة
 فاللام وضعت للتعريف فيكون المحل به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان
 الواقع في سياق نكرة مخصصة ثم هذا التمثيل على مذهب بنى تميم لان ما ولا
 المشبهتين بليس كما يعلمان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات
 لم يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وتمره خير من جارية الا ان
 النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثيرا وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت
 واخرت وما في حيز النفي فانه يستوى فيه المبتدأ والفاعل بشرط واخر

الصفات قبل العلم
 بها اخبار والآخر
 صفا للمبتدأ

ذاتاب فان قوله شرمبتداً تخصص بالصفة المقدرة اذا التقدير شرعياً هو
ذاتاب يجعل شراً بدلاً من الضمير المستكن في اهتدأ البدل من الفاعل فاعل مغنى
تم قيد لم ليفيد المحصر لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما
اهر ذاتاب الا شراً وانما ذهب الى تقدير التقدير والتأخير مع كونه وجهاً
بعيد عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله
رجل مبتدأ بتخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين كونه حكماً لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقرارة في الدار فانه محض بالصفة
وانما جهه وا في الدار رجل ولم يجوز وارجل في الدار مع انها سببان في المعنى
لثلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير الخبر
والصفة يجب ان يكون متأخراً وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ بتخصص بنسبة
الى المتكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فحذف فعله كما تحذف
افعال المصادر فيبقى سلاماً عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد
الاستمرار والادوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل الفعل يدل على الحد
هذا اذا جعل سلام مصد سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل مصد
سلمت بمعنى قلت سلمك الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان
مخصصاً بنسبته الى الفاعل الغالب اى سلم الله عليك وقد يتخصص الشكوة
بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او في معنى الاضافة نحو ضرب
لزبدا خير من ضرب لعمره و يكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
درهماً في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
من الوجوه الستة المذكورة اما هو من ذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرهان
الى انه اذا حصلت الفائدة فآخبر بآى نكرة شئت لان الغرض لا فائدة فاذا
حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه او لا ومن ثم يصح ان يقال
كوكب انقضى الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعده حصول
الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
والاخر اى اسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اى لا النكرة بل اجعل

ف
تقدير ما حقه
التأخير يوجب
المحصر

سلاماً

النكرة خيراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله وان كانا اي الاسمان معرفتين سواء كانتا متساويتين في المعرفة او لا فاجعل ايها اشئت مبتدأ والاخر خبراً يعني ايها قد مته ههنا فهو المبتدأ وايها اخرته فهو الخبر وحينئذ يجب تقدير المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبراً فيجوز تاخيره لعدم الالتباس نحو بنونا بنونا ثانياً فان قولهم بنونا ثانياً مبتدأ وثبوتاً خبره لانه لو جعل بالعكس لا نقبل المعنى لان ابناء الابناء منزلة الابناء لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ و ابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو ابوه العنا وادم ابونا وكن الهجر بنيتنا واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر في غير سبب لان الخبر يجوز اشتقاقه وجموده على الصحيح قد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفرداً لانهم اجزئ الكلام ولانه اسرع قبولا للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق و غلام رجل وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو نيا بوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول والفعليـة وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاء في فاكومته فزيد مبتدأ وان جاء في شرط واكومته جزاؤه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلصوا في وقوع الجملة الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء جميعاً لانهما بمنزلة جملة واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزاء وبعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والنهي وغيرهما من الاشياء او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارياً مجرى الظرف كالجوار والمجرى وفان مجرى مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً

عن ذات لا يكون متجدداً فلا يصح ان يقر زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة
 وأن حرف الجر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من وإلى وفي واللام والباء والكان
 وعلى وعن دون ما دونها ثم تختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر
 هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو
 الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل الظرف
 جميعاً نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو ومبتدأ
 وفي الدار خبره أعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى
 انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها
 ثلاثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين
 وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي الخبر الظرف سواء
 كان ظرف زمان او مكان او ما يجري مجراه متعلق بجملة اي بفعل ذكر او مقدر
 من الافعال العامة غالباً للدلالة عليه وهي الكون والثبوت والحضور والوجود ويجوز
 تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفاً لغواً
 لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لانه فهو يلغ عن العمل والظرف
 المتعلق بالمقدر يسمى ظرفاً مستقراً بفتح القاف اسم مفعول متعلقه بالاستقرار وان
 العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقراً الاستقرار الضمير
 فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار
 بخصوصه حتى يختص هذا الاسم عند الأكثر اي عند اكثر النحاه وهي تلك
 الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتد كبير باعتبار
 الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
 الى الجملة بلا تأويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير لبيب لان المؤنث بالثناء
 على نوعين أحدهما ما لا يكون له مذكرة كمشبهة فان مذكرة غير مستعمل اذا يقال
 شية الثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فان مذكرة مستعمل اذا يقال في المذكور قائم
 ووجب التطابق بين الضمير والمرجع اليه انما هو في النوع الثاني لاني النوع الاول
 وما نحن بصحة من النوع الاول استقراً مثلاً او حصل او ثبت تقول زيد في الدار

تقديره اى تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لان اصل الفعل الفعـ
تقديره عاملا في الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة يقدره بجملة لا بحالة فكذا اذا وقع ^{خيارا}
ولان الظرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامل فجعله فرعاً للفعل الذى
هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعاً الفرعه وانما قال عندا لا كثر لان
الاقل من الخاتمة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرده وهو اسم الفاعل فتقدير
زيد في الدار زيد مستقر في الدار لان الاصل في الخبر الا فراد وكان المحذوف
لو كان فعلا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المحذوف غير من
الضمير لا تنقله الى الظرف والقول يعرى الاسم عنه اولى من القول يعرى الفعل ^{عنه}
لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند مسند اليه فيكون كلاما وجملة
لانا نقول حتى اسم الفاعل ان لا يعمل كونه اسما واصل الاسم ان لا يعمل الا انه ^{الفعل} يشابهه
يعمل لكن لما لم يكن عمله بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله كاعمل ثم على التقديرين المذكورين
يكون في الظرف ضمير عائد الى المبتدأ انتقل من المقدر اليه مرتفعه كما تنقله بالمنقل
منه ويبدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمير في الظرف كما
في المقدر اذ لو كان لصح تقديره هو غير صحيح وجواز الابدال عنه نحو قوله تعالى ^{الوزن}
يَوْمَ يَدْعُ الْحَقُّ عَلَى كَثْرَتِ الْوِزْنِ مَبْتَدَأُ وَيَوْمَ يُدْعَى خَيْرٌ وَالْحَقُّ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي
هو مستكن في يومئذ ولا يجوز ان يكون الحق صفة للوزن للوزن الفصل بين الموضوع
والصفة بالخبر حينئذ وهو صفت ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبرا للوزن ويومئذ ^{مضمونا}
بالوزن لانه مصدع معرف بلام التعريف والمصدر المعرف بها عمله قليل اذ امرفت
ذلك فاعلم ان القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة او مفرد انما هو ^{عنه}
البصريين واما الكوفيون فالظرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يحتاج الى تقدير شئ
واختاره ابو العباس من المتأخرين ولا يد في الجملة اى في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد ^{المشتق}
والمأول به ان الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد انسا او حجر
ولذا خص الجملة بالذکر من ضمير اى عائد من الجملة رابط ليعود الى المبتدأ في ربطه
وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية
عن الربط بغيرها واذا اريد تغلفها بشئ من المبتدأ اذ في الحال فلا بد فيها من عائد رابط

یربطها به هو اعم من ان يكون ضمیرا كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مر من الامثلة وغيرها
 كاللام في لغو الرجل زيد و وضع المظهر موضع المضم كقوله تعا الحاققة فالحاققة
 وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعا قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان
 زيد عالم ومقولى زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 انا كنا نضیع اجرهم من احسن عملا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى
 ولا ضمير ههنا الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير كان من احسن
 عملا والذين امنوا وعملوا الصالحات ينتظمها معنى واحد فهذا العموم
 يربط الجملة باسما السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ
 لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر وتوقال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
 الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير
 الا ان يقال صرح بالضمير لكثرة بالنظر الى غيره من الروابط وانما الكيفية في الجملة لوان
 خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالاً لان الخاتمة في الجملة
 بعد تمام الكلام واحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فاحتج
 الى زيادة رابطة واذا تقر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبرا عن اسم ليس
 بشرط نحو زيد ان ياتني اكرم عمر فيكفي عود ضمير واحد ان كانت خبرا عن اسم بشرط نحو
 من يكرمى اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين الحكيم بعد لقول نحو قال زيد
 قائم فهو مفعول في المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم
 عود الضمير في الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة او حالاً لها اما نفس الاول او بعض منه
 ويجوز حذف اى حذف الضمير والواو ولا يجوز حذف خبره من الروابط فان كالم الخبر فلا يجوز
 لانه لا ينساق الذهن مع الحذف الى الضمير ان كان المظهر موضع المضم فلنكتة
 فانها تعقت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف
 الضمير عند وجود قرينة دالة عليه دل كلام المصراع على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت
 قرينة واكثر ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المحرور ومن اذا كان في جملة اسمية يكون
 المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
 سمع في السمن منوان بدرهم والذالك بستين اى منه فان قوله السمن مبتدأ

لانه
 اى فلا يجوز
 لنكتة ۱۲

ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ
الاول والضمير محذوف وتقديره السمن منون منه بدرهم منه في محل الرفع بانه
صفة منون وهو الذي يعجز وقومه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر السمن
ثم جرى ذكر منون بداهة بعدة علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البرنكر
بستين فان البرنكر مبتدأ والبرنكر مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الاول والبرنكر في محل
الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف وهو منه وانما حذف لانه لما ذكر
البرنكر استغنى عنه بعدة علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل
النصب بانه حال وجاز تقديره على بستين وان كان عاملا معنويًا وتقديره الحال
عليه لانه اذا كانت ظرفا لفظ الحال وهو منه ايضا جار ومجرور فاشبه
الظرف ثم الكرا اثنا عشر وسقًا والوسق ستون صاعًا والصاع اربعة امداد
والمدة المنة واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجمل التي لها محل من الاعراب مخصصة
في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه الشرط والجزء الجازم
وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب كذا الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب مخصصة في سبعة اقسام المستأنفة ويسمى ابتداءية كما نرى
الجملة التي صدرها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية نحو قوله تعالى انشر والتجويزي
الذي ينطلق اهل هذا الاثر بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للتجويزي والمجاها
القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم كقولنا ولولا ولما وكيف او جازم لم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وسرف والتابعة لما لها محل من الاعراب
وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر
ان يكون متأخرا لان بيان قلته يستلزم اصالته تاخيره فكانه قال الاصل في الخبر
ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لكونه
صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متأخرا فلا اقل من ان يكون
اولى به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متأخرا كما ان اصل المبتدأ
التقدير لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون
مقدما فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان

يكون مقدماً فإن قلت هذا دليلان يجريان في الفاعل فينبغي أن يقدم
 على الفعل أيضاً قلت إنما لم يقدم الفاعل لوجه المعنى والمقتضى إنما يعمل إذا لم يكن
 هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملاً وادعياً إلى الذكوة بعد إرادة ومرتبة
 العامل والداعى التقديم على المفعول وعلى فاعلى ليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
 وفي الدار خير مقدم ويجوز أى لا يمتنع أن يكون للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة أى متعدداً
 سواء كانت اثنين أو أكثر لأن الخبر حكم ويجوز أن يحكم على شئ بلحاً كم كثيرة كالتصفاً
 وإنما فسرها الجواز هنا بعدم الامتناع لأن تكثر الأخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
 المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر وولجب هو ما يتم المعنى بدونه نحو الخلل
 حلوا ماض والأبلق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
 للوجوب والجواز لثبنا ول القسمين وإنما قيد المبتدأ بالواحد لأنه لو لم يقيد
 به لابتدأ ذهن إلى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الأخبار للمبتدأ
 المتعدد لأنه شائع كثيراً يحتاج إلى البيان ولذا أصله والمقصود حواجر
 تكثر الأخبار للمبتدأ الواحد لأنه قليل يحتاج إلى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
 بالواحد لثلاثاً يبتدأ ذهن إلى غير ذلك ونصريحاً بالمقصود ويجوز أن يكون المبتدأ
 متعدداً والخبر واحداً نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الخلو والحامض من الطهور ولم
 يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه أقل قليلاً في الكلام فالنحو بالعدد ثم علم أن النحاة
 جعلوا المبتدأ منقسماً إلى قسمين قسم منه ما يكون مسنداً إليه لخبر مسنداً إلى ذلك المبتدأ
 كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسنداً إليه بل هو مسند إلى فاعله هو قائم مقام خبر
 المبتدأ وأما التفريد عن العوامل اللفظية فشرط فيها فالشيخ لما فرغ عن بيان القسم
 الأول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاءً للقسمين بالبيان فقال واعلم أن لهم
 أى للنحاة قسمين المبتدأ أى غير الذى مر فيما سبق وهو الذى يستحق مسنداً إليه
 ليس مسنداً إليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحتار بهذا القيد عن القسم الأول
 للمبتدأ اعلم أن القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فإنهم
 لم يجدوا فيه وجهاً من الأعراب سواً إلا ابتداءً وتأبعهم المصنف والشيخ بن الحاجب
 وقال بعضهم في توجيه رفعه أنه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو قائم الزيد أن يأت

اصله اقامان الزیدان فوضع المظهر موضع المضمیر فقال قائم الزیدان ثم اقتصر علی
احدهما تحریراً عن التکرار فصار قائم الزیدان فارتکب ذلك التکلف فراز احسن
جعل المسند مبتدأ فاقصر اذ ذلك فی بیان المبتدأ علی القسم الاول وتابعة العلاقة
المحریر بسعد الدین التفتازانی وهو ای القسم الاخر من المبتدأ صفة هو اعم من
ان تكون مشتقة کناصر ومنصور وکیر او ما یجری مجراها کالاسم المنصوب نحو
مصری فانه جار مجری المشتقة فی توافق المعنی لان نحو مصری یدل علی ان مبهمة
ما خرج مع بعض او صافها کناصر وقعت بعد حرف النفی کما ولا وان النافية نحو
ان صارب الا عمره وکوال بعد النفی لکان اخصر اشمل لان الشرط هو الاعتدال
علی النفی ون حرفه سواء کان النفی مستغداً من حرفه او ما هو بمعناه کأما قائم
الزیدان ای قائم الا الزیدان او من حرف یجری مجری حرفه نحو غیر قائم الزیدان
لانه بمنزلة قائم الزیدان نحو قائم الزیدان مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفی
فالصفة فیه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر اتماماً
الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا
خواب قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة
وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها الساد مسند الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة
خبراً او ما بعدها مبتدأ وتماماً في الصفة بوقوعها بعد حرف النفی او الاستفهام
ليحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة
لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وآنما اشترط اعتمادها على احدى
الحرفين لانها اذا اعتدت على غيرها كانت جارية على صاحبها خيراً او صفة
او حالاً فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً اي غير مضمير مستتر
بالجمل على عموم الجاز او بارادة المعنى اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى **الغيب**
انت واقائم انت لان المضمير المنفصل غير مستتر ويجزى عنه مثل قائم الزيدان
لان الصفة فيه ترفع مضمراً مستتراً فلم يكن مبتدأة بل خبراً كذا في بعض شرحه **الغيب**
ولفائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعمير ارادة المعنى اللغوي من الظاهر
ايضاً لانه ينتقض جمعاً بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمراً مستتراً كذا في القائل

فی باب التنازع نحو ضارب مکرم زید اذا عمل الثانی علی مذهب البصریین وینتقص
 متعاً بنحو قائم ابوه زید فان زیداً مبتدأ واقائم خبره مع انه یصدق علیه الحد للقسم
 الثانی من المبتدأ فلم یکن مانعاً واجیب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
 النقص او الاستفهام ان تعتمد علیہ فی العمل وفي المثال المذكور اعتمدت علی المبتدأ
 فی العمل وبان القائم فیہ مبتدأ وابوه فاعله الساد مسدّ خبره وهذه الجملة
 خبر زید فیکون اقائم قسماً ثانیاً للمبتدأ فی الجملة فلا اشکال ثم الجار والمجرور
 فی قوله بشرط ان ترفع حال من ضمیر وقعت ای صفة وقعت حال كونها متلیسة
 بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف ای ده متلیسة بشرط الجملة او معترضة نحو قائم
 فالزیدان واقامة الزیدان هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف النقص وحرف
 الاستفهام فی مبتدأة وکیست بمسندة اليها والزیدان فاعلها الساد مسدّ الخبر
 فی اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقدیره ها وهذا ان ای المثالان متلیسان
 بخلاف ما قائمان الزیدان فان الصفة فیها ترفع مضمراً مستترا عائداً الى الزیدان
 ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تشبیهها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا کان مسدّ
 الى الظاهر جب توحیداً فلا یكون الصفة الا خبراً اعلی ان اسما الرفع عند من جعلها
 مبتدأ داخله فی القسم الثانی للمبتدأ واطعدم وقوعها بعد حرف النقص او حرف الاستفهام
 فلكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فیکفی وقوعها مبتدأ وكونها مشاركة للقسم
 الاول فی كونها اسماً محذوفاً عن العامل اللفظیة كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ عن
 بیان المبتدأ والخبر شرع فی بیان خبران ولخواهرها وهو القسم الخامس من المرفوع **فصل**
 خبران ولخواهرها ای اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولكن وليت ولعل فهذه
 الحروف الداخل علی المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ ویسمى اسم ان ولخواهرها وتوقع الخبر
 ویسمى خبران ولخواهرها خبران وخبر الخواهرها وهو مسند جنس یتناول کل ما هو
 مسند کخبر المبتدأ وخبر كان وخبرها وقوله بعد دخولها ای بعد دخول الحد الحرف
 علیه فصل یخرج ما ذکرنا من الاشياء ویمعز دخولها علیه لیرها علیه لا عطاءها
 حکمها اللفظی لدخولها فلا یشکل الحد بنحو یضرب فی قولك ان زیداً یضرب الخ قائم
 یضرب فیہ من حیث انه مسند الى الخو کا لا یكون مما دخل علیه ان بالعین المذكور

خبران
ولخواهرها

بل انما دخلت بن لك المعز على الجملة اعني يضرب مع فاعله وهذا الجواب يعنى تمام اجابته
بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لاحتياجه الى تكلف يعنى
لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وعلى انه يلزم
حج استدل الك قوله بعد حوزها والى هذا اشار في القوائد الضيائية نحو ان زيد قائم فان
قائم مسند بعد حوز ان وحكمه اى وحكم خبرات واخواتها فى انفسها اى كونه مفردا
او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من وقوعه
متعدا او متوحد او مثبتا او منقيا او محذوفا او فى شرطه من وجوب العائد عنه كونه جملة
او مفردا مشتقا او فاعلا او تقديرا او تقديرنا او تقديرنا على كونه خبرا مبتدئا ولا يجوز تقديرا
اى تقديرا وان واخواتها على اسمها هذا شروع فى ما يخالف به خبرات واخواتها خبر
المبتدئ او قد ثبت المخالفة بينهما من وجهين احدهما انه لا يجوز تقديرا خبرا واخواتها
على اسمها اذ لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيد او يجوز تقديرا خبرا مبتدئا عليه كما
عرفت وانما لا يجوز تقديرا خبرات واخواتها على اسمها لكرهتهم ان يجعلوا هذه الحرف
متصرفا تصرف الافعال او تنبئها على ان عملها عمل الفعل الفرعى اذ عملها فرعى او على
القصور بينها وبين ما شبهت به من الفعل والثانى ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى
الاستفهام خبرا عن هذه الحرف فلا يقال ان ابن زيد ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدئ نحو
ابن زيد الا اذا كان ظرفا اى لا يجوز تقديرا خبرات واخواتها على اسمها فى جميع الاوقات
الا وقت كونه ظرفا فيجوز تقديرا خبرا على الاسم اذا كان معرفة نحو ان فى الدار زيد او
نحو قوله تعال انى يتساءلوا بهم ويجب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان
البيان لهم اوان من الشعر الحكمة وانما جائز تقديرا خبرا على اسمها اذا كان معرفة
لحال التوسع فى الظروف حيث اتسعوا فيها بما لم يتسعوا فى غيرها لكثرة وقوعها
كلاهم وينبغى ان يعلم ان الخبر الطرف لا يتساوى خبر المبتدئ فى التقديرات لان خبر
ان اذا كان ظرفا يتقدم تقديرا غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تأخيرها سواها
كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدئ كذلك وايضا خبرات اذا كان ظرفا مقارنا
بلام الابتداء لا يتقدم لثلا يزول صدرته نحو ان زيد الفى الدار ثم اعلم ان البصير
ذهبوا الى ارتفاع خبرات هذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ارتفاعها ارتفاعا بها ارتفاعا

اسم كان واخواتها

عند كونه خبراً للمبتدأ ولما فرغ عن بيان خبرات واخواتها شرع في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه ادرجها في الفاعل لانه على عنده وليس بلحق به وذهب بعض النحاة الى انه ملحق بالفاعل وليس يفعل لانه ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره المصنف فلم يبدل جه في الفاعل بل ذكره على حدة وهي كان وصار واصبغ وامسح واغشى وظل وبات وافت وعاد ورجع وما زال وما انفك وما برح وما فتى وما دام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتمت تدخل ايضاً على المبتدأ والخبر فتفرع المبتدأ وليسمى اسم كان واخواتها وتتصل بالخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشك الحق بانها في كان زيد يضرب لخرة نحو كان زيد قائماً فان زيداً مسند اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقديم اخبارها على اسمائها اي الافعال وقد جاء تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائماً زيداً كان لخاله صديقاً كان خيراً من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم الخبر او واحد منهما لفظياً لعل لا لتباس حينئذ بخلاف ما اذا كانا مقصودين نحو ما كان عيسى وموسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية بقريظة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال عطف على اسمائها اي ويجوز تقديم اخبارها على نفس تلك الافعال ايضاً كما يجوز في الكل تقديم اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاولى جمع الاولى وهي من كان الى اخر نحو قائماً كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من الافعال التسعة وانما جاز تقديم الاخبار على نفس الافعال لكون العاقل فعلاً وهو عامل قوي يصح تقديم معموله عليه ولا مانع يمنع تقديمه عليه ولا يجزئ ذلك اي تقديم الاخبار على نفس الافعال في ما اي في فعل يكون في اوله ما مصدرية كما في ما دام ونا فيئة كما في نظائرها وانما لم يجز تقديم الاخبار على نفس ما في اوله ما لوجوه المانع وهو كون ما مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقديم ما في حيزها

عليها لان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافا لابن كيسان
 في غير ما دام لعدم المنع معناه لتأويله اياها بالمتبذ لان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة
 كان فمعنى ما زال زيد عالما كان زيد عالما دائما واجيب بان صفة ما التي يستحق
 الصدارة كافية في منع تقدير اخبارها عليها واذ كان ذلك فلا يقال قائما ما زال
 زيد بتقدير الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفي ليس اي في تقديم خبره ليس على
 نفسه خلاف اي خلاف الحاجة فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اوله ما كونه
 بمعنى النفي امتناع تقدير معمول النفي عليه ذهب اكثر البصريين الى ان حكمه
 حكمه كان لعدم كون ما في اوله وباقى الكلام في هذه الافعال يجمع في القسم
 الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان واخوانها شرع
 في بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر
 يرتفع بهما الاسم عند الجوازين لئلا يشبه وعند بني تميم اسماهما يرتفعان
 بالابتداء وهو المسند اليه جنس يتناول لكل ما هو مسند اليه وقوله بعد خولها اي بعد
 دخول هذين الحرفين فكل اجترس به عن غيره من المسند اليه بما مر من معنى
 الدخول لا يشكك الحد بالخوة في مثل ما زيد يضرب اخوة ايض نحو ما زيدا قائما ولا حمل
 افضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ويختص بالانكسار
 ويعبر بالمعرفة والنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلثة وجوه احدها
 ان لا تدخل في المعارف بل يختص خولها بالانكرات هو قليل اي يختص بما فيها تدخل
 في المعارف والانكرات والثاني ان لا للنفي مطلقا والنفي للحال الثالث ان لا يجوز
 دخول الباء في خبرها ويجوز ذلك في خبرها ولهذا كان مشاهة ما بليس اكثر من مشاهة
 لانه اذا ليس لظن الحال ويجوز دخول الباء في خبره كذلك ثم اعلم ان لا في قوله نعم فنادوا ولا
 حيث مناص هي المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت في ربة
 وثمة للتأكيد واختلف بن لك حكما حيث اختص خولها على الاحيان ولا يكون
 من معموليها الا واحد او لم يجز ظهورها معا وهذا ما ذهب اليه الخليل وسيبويه

اسم ما ولا المشبهتين بليس

ذهبوا لا خفش الی ان لا هی الا النافیة للجنس نیة علیها التاء وحق دخولها بالاحیاء
 ایضاً وقوله حیث مناصب منصوب بها وخبره محذوف ایلات حین مناصب منصوب
 وروی عنه انها غیر عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولات كان حین مناصب
 وعندهما انه منصوب علی انه خبر واسمها محذوف ای ولات الحین حین مناصب
 یعنی لیس الحین حین مناصب قد جاء رفع الحین بعدها علی حد الخبر ای لیس
 حین مناصب موجود ثم لما فرغ عن بیان اسمها وکلام المشبهتین بلیس شرع فی بیان
 خبرها لنفی الجنس ویسمی هذا التبریة ایضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات

فصل خبرها لکائنة لنفی الجنس ای لنفی الحكم عن الجنس صفة عنه الذکر

فأتم مثلاً لنفی القیام عن جنس الرجل لنفی جنس الرجل بنفسه لك فی بعض الشرع
 هذا وان كان مسلماً نکت الشائم الكثير فی خبره ان یكون من الافعال الثماویج
 وتكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفی الوجود عن الشئ هو نفی نفس الشئ فیکون نفی الوجود
 عن الجنس هو نفی نفس الجنس فذلک قالوا لا لنفی الجنس فهذه التسمیة انما تكون بملاحظة
 حال بعض الافراد والاطراد فی وجه التسمیة به غیراً من فعله هذا لا حاجة الی ذکرها فی بعض
 لانصراف عن الظاهر ذی العبارة الصحیحیة علی ظاهرها وهو المسند جنس بیننا ولکل
 ما هو مسند قول بعد دخولها ای بعد دخول لا فصل خروج به غیر المحذوف وانظروا الی
 المحذوف دو بما مقص من معنی الدخول لا ینتقض المحذوف یضرب فی مثل الرجل یضرب یضرب
 رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا علی ان هذه ناصبة
 لاسمها الذی یليها واختلغوا فی رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول
 قول سیبویه فهذه هی مخ اسمها فی محل الرفع بالابتداء وما بعد خبر المبتدأ وقال
 الاخفش المبرد والزمخشري انه مرفوع بما ثم لما فرغ عن بیان المقصد الاول المشتمل علی
 بیان المرفوعات شرع فی بیان المقصد الثاني المشتمل علی بیان المنصوبات فقال

المقصد الثاني فی المنصوبات ذكرها عقيب المرفوعات لا شتر كما فی اللغة
 الواحد یعمل فیها نحو ضرب زيد عمراً وان المنصوب فی اللفظ قد یكون مرفوعاً علی
 وبالعكس كما فی باب المفاعلة نحو ضرب زيد عمراً ولهذا كانت الحق بالرفع
 علی المجرورات وكونها كثيرة لان كثرة الشئ المقصود بالبیان یقتضی كثرة الایهام بذكر

نفي الجنس

له ای لالت
نفي الجنس

المقصد الثاني
فی المنصوبات

ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر الشيء يوجب تقدّمه ويكون النصب خفيفا باعتبارها
 الفعلة التي هي الأصل في أعراب النصب والخفيف يعلوه على التقليل ثم واحد
 المنصوبات منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتغل على علم المفعولية هو الكاف
 والنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل آيت مسلمانا لانه منصوب مع انه غير مشتمل
 على علم المفعولية وعلى طرحة مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية هو الياء
 والحال انه غير منصوب والجواب عن كلاً من بان النصب قد يكون بصلة الجر فهو مسلمانا
 منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتغل على علم المفعولية
 بلا دخول الجار عليه المراد بالكاف النائية من باب الرفع والياء النائية من باب النصب
 فلا يرد الكاف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين لاسماء المنصوب
 اشاعرا قسما المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه المفعول له والمفعول
 معه وقد اشد الشاعرا بهذه المقاميل الخمسة بقوله **شعر**
 حمدت حمدا حامدا وحميديا + رعاية شكرة دهر امديدا
 وزاد السيرا في مفعولا سادسا مفعولا عنه نحو قوله تعا واختر موسى قومه
 اى من قومه وورد عليه بانه لو صح ذلك لصرح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت
 البيت اذا صلته دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول الملتسح آيت
 الفراق والدمرا طمعه + لى على جنب الفراق فحذف الجا والجر واصل الفعل لم يقل
 احد واسقط الزجاج المفعول معه المفعول له ادخل الاول في المفعولية الثانية في المفعول
 المطلق والحال والتبزيرو المبهتين واسمران واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب بلا التثنية
 لئلا ينجس خبره ولا المشبهتين بليس لما فرغ عن تعداد المنصوبات بشرح في تعريفاتها وتخصيص
 كل منها فقال **فصل** المفعول المطلق يسمى مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عدله
 او لعدله تقييدا بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر
 المنصوبات محمول عليها في غيرها ابتداء منها بالمفعول المطلق لانه مفعول ينصب بلا تقييد بحرف
 بخلاف المفعول به فانه تارة تقييد بالحرف فاخر عنه ثم ذكر المفعول به مقدا على المفعول به
 والمفعول له والمفعول معر حيا تتقيد بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد عن فاعله
 وجه الزوم كما في لازم النصب قد يوجد في اللفظ بلا واسطة التثنية فجاء تقدّم المفعول

بانه قوله حمدا
 مفعول مطلق
 حمدت وقوله
 مفعول به
 حامدا وحميديا
 وقوله مصدر وقوله
 مفعول الثاني
 في المصاحم الثاني
 رعاية مفعول له
 وقوله دهر امديدا
 مفعول به

مفعول به فانه
 مودى وحسب
 يقضى الحسن
 فيفقه

المفعول
 المطلق

له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افراده ثم قد مر على المفومعة التي يجب
 فيها كوالواسطة وهواي المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكماً فلا يريد مثل نزباً بمعنى
 النزاب ووجد لا بمعنى ارض ذات مجارة لانه اسم الحد حكماً وان كان اسم العين
 حقيقة اذ كل واحد منهما دعاء وفي الدعاء لم يقصد بها المعنى الحقيقي بل قصد المعنى
 المجازي وهو الاله لان الدعاء يقتضيه الفعل فاجر يا مجرى المصدر فاذا قال من علم
 تواباً ووجدلاً فكانت قال هلكت هلاكاً بالتراب الجندك بمعنى فعل من كور قبله في قول
 المصدر سواء كان من كور حقيقة نحو ضربت او حكماً نحو ضربت الرقاب في التقدير
 فاضر بواضرب الرقاب او اسماً مشتقاً على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضرباً واحترز
 به عن المصدر الذي لم يكن الفعل من كوراً قبله لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب اقم على
 زيد وعن مثل قياي في كرهت قياي لانه وان كان مصدراً والفعل المذكور قبله لانه
 ليس بمعنى ذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان قيل ان سوطاً في قولك
 ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل من كور قبله قيل اصله ضربته ضرباً
 بالسوط او ضربته ضرب سوطاً فكان بمعنى فعل من كور قبله تقدير اقال الحديثي ان كرهت
 في كرهت كراهتي ان صدت عن المتكلم بعد صدر الفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
 وان صدت عنه قبل صدر الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي يصد عنها
 هذا الفعل كراهة تلك الكراهة فهو المفعول به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق
 ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضربت ضرباً شديداً فيجب ان ينتصب كما انما عرف ليعلم
 فينتصب كما ان الفاعل انما عرف ليعلم فيرتفع قلنا انه وان كان دخلاً في التعريف لانه
 نصب غير واجب لانه انما عرف لينتصب لكن بعد ان يعلم ان قسماً منه يجب فعله اذا اقيم
 مقام الفاعل فكانت قال وهو منصوب الا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه قد
 جاء مثل هذا في المفعول به المفعول فيه كذلك في التمييز فان قسماً منه محفوض في المستثنى
 فان قسماً منه مرفوع على البدلية والفاعلية وقسماً منه مجرور كما اذا كان بعد غير سوى و
 سواء بعد حاشا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير مضمّر
 كما ذكرناه وبين كراي للمفعول المطلق للتأكيد اذ لم يكن مدلوله انما اعلى مدلول الفعل
 نحو ضربت ضرباً او بين كراي العداي الوحده او الكثرة اذا كان مدلوله العداي سولو كان

العلة مفهوماً من لفظ المصدر نحو جلست جلسة أو جلستين بفتح الجيم أي جلسة
 مرة واحدة أو مرتين أو جلست أي مرات كثيرة أو من صفة نحو حضرته ضمياً كثيراً أو
 بين كرسيين النوع إذا كان مدلوله بعض أنواع الفعل نحو جلست جلسة القاري بكسر الجيم قد يكون
 أي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائي وعلى قول
 سيديويه يجب أن يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوساً في نحو قعدت جلوساً
 منصوباً بفتح على قولها وعليه الأكثرون وبجلست المقدار على قوله ثم هذا
 التمثيل إنما يصح إذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق بالخصوص
 القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
 المطلق ومن مواضع استعماله تكون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو عامله
 ذكر هذا الكلام تنبيهاً على أن المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون مغايراً
 للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذا المغايرة إما بحسب جوهر الحرف ونحو قعدت
 جلوساً وإما بحسب الباب نحو قوله تعالى وتبثّل ليبةً تبثّلاً أو بقول امرئ
 إشارة إلى تقسيمه إخر للمفعول المطلق بذكر أحد القسمين وترك الآخر على المقايسة
 أو دفعاً لتوهم من يتوهم أن كونه للتأكيد يقتضي وجوب أن يكون بلفظ فعله
 لأن التأكيد المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون من غير لفظ المؤكّد
 أو إشعاراً بأنه ليس تابعاً لسيبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفاً له وقد يجد
 فعله أي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق إذا كان
 اسماً أيضاً لقيام قرينة أي وقعت حصول قرينة حالية أو مقالية جوازاً منصوب
 على أنه صفة مصدر محذوف أي محذوف حد فأجائز اللامحياز والاختصار مع حصول
 الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي مثل مقولك
 للمقادم أي الذي قدم من السفر خير مقدم فإن خير اسم تفضيل مخفف أخيراً لا يتخذ
 في التثنية والجمع والتأنيث تقول فلان خير الرجال وفلان خير النساء مصدرية
 إماماً باعتبار الموصوف كما بينه بقوله أي قدمت قدوماً خير مقدم ثم حذف الموصوف
 وأقيم اللفظة مقامه فأخذ حكمه أما باعتبار المضاف اليه لأن اسم التفضيل له حكم
 ماضيف اليه إنما جاز حذف الفعل مهناً بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لأن هذا

القول لا يقال إلا لمن ظهر عليه أمارات القدره ووجوباً عطف على قوله جوازاً فالمن
وقد يجذف فعله أي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوباً أي حداً فأوجباً
سماحاً نحو سقياً وشكراً أو حمداً ورعيماً أي سقاءك الله سقياً وشكرك شكراً أو حمداً حمداً
ورعاً الله رعيماً وإنما وجب حذف أفعال هذه المصادر طلباً للتخفيف لكثرة
استعمال هذه المصادر على السننهم ولوجود القرينة الدالة وهي دلالة الحال
فإن سقياً مثلاً إنما يقال لمن يسقى إن يدعى بالخير فدلت الحال على أن التقدير سقاء
الله سقياً لا يقال كيف يجب حذف هذه الأفعال وقد جاء أظهارها كما قالوا سقياً
الله سقياً وشكرك شكراً أو حمداً لا نأقول ذلك كلاماً لمحمد بن المبرك
وليس بكلام العرب بلغنى بصدده فهو كلام مهم على أن بعض النحاة قد ذهبوا إلى أن الحمد
إنما يجب إذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له
وحيث عدل لا يتجبه إلا أشكال أصلاً ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل المفعول به الجاء والخروج في الأصل** كان مفعول بال اسم فاعل للمفعول
أي الفعل الذي فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعضاً للاسم المصطلح به الضمير الجرد
راجع إلى اللام الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول في المفعول والمفعول معه
وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل أي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور إلا به نفيًا كان
أو اثباتاً ولهذا لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيداً فإن العالم زيداً تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور إلا بهما وقال بعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع المخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستلزم وجوبه
بل إمكانه وكان ليس المراد بالوقوع النسبة الإيجابية حتى يرد ما ضربت زيداً بل المراد
وقوع النسبة إجماعاً من أن يكون سلبية أو إيجابية ثم اعلم أن تعلق الفعل بالمفعول بثابتاً بغير
واسطة حرف الجر فيكون واحداً كضربت زيداً أفصاعداً كما عطيت زيداً درهماً وأعطيت
زيداً امرأاً فاضلاً وأما بواسطة حرف الجر كضربت زيداً ويسمى ظرفاً أيضاً وإن كان المفعول مع
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فإن كانا ملفوظين يظهر عمل الجاء لكونه أقرب ولا يظهر
عمل الفعل أي النصب إذا لا اسم الواحد لا يقبل إعرابين لكن يضرب نصبه في تابعه لذلك
يجوز في المعطوف الجر وهو لا جود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معناه متعدي

المفعول به

وجوبه

ان

بنفسه فتقول مرت بزید عمر وان شئت قلت وعمر بالنصب يكون التقدير جازية
عمر وان كانا مقدين كما في قولك خير بالجر لمن قال لك كيف اصبحت فالظاهر الرجاء
لان المقدركا ملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بانه وان كان الفعل ملفوظا
دون الجار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لا تنفاد ما يمنع ظهور
عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل ذهب
هشام الى انه الفاعل والفراد الى انه مجوعها والبعض الى انه الفاعلية على امر معنوي وقد
يتقدم على الفاعل كضرب عمر زيدا قد ذكره هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكره
ثانياً فالاولى ان يبدل بينها بيان مسئلة تقدير المفعول على الفعل كما فعل غير
الا ان يقال ذكره هذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول وذكرها شتة
من حيث انها من احكام الفاعل قد يحذف فعله اي عامله الناصب لانه يعلم حتى
عامله اذا كان شبه الفعل ايضاً لكن يجب ان يثبت على ان العامل لعمري المحذوف
جائزاً وفي ما اضر عامله واما في المحذوف وجوباً سماعياً وفي المنادى للندب التحذير
فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة التي على تعيين المحذوف
جوازاً اي حد فاجازاً نحو زيداً في جواب من قال من اضر ب تقديره اضر ب زيداً المحذوف
الفعل بقرينة السؤال ووجوباً عطف على قوله جازاً اي قد يحذف فعل لقيام قرينة
حذفاً واجبا في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم المحصر في اربعة مواضع قد جازى
الحذف في غيرها ايضاً كما في باب الاغراء نحو اخالك اخالك المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد
اي اعنى والمنصوب على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي اعنى الخبيث والمنصوب
على الذم نحو مرت بزيدا مسكين اي اعنى المسكين قلنا الاغراء ملحق ببا التحذير لا تحذرها
صراحة معني اعني باحد الوجه المذكورة من المدح والذم والذم ملحق بالنداء كما ان خصوصاً بين
امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مخصص بطلب الاقبال من بين امثال ذلك لان العدة
لا يقيد المحصر ما ذهب اليه الجمهور واما ذكر العدة ليضبط المذكور عند السامع
الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
به سماعي اي مقصور على السامع وقد مر على القياس كون اقل منه نحو امر ونفسه
اترك امره ونفسه المقصود اما الحذف على الفرار عن الرجل نفسه وعلى قصر اليد السنن

عنه فعلی الاول والواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف انتهى واخيراً الكرم معناه
 انتهوا یا معشر النضاری من التثلیث ای من قولکم ان الله ثالث ثلثة وایتواخیراً لکم
 وهو التوحید القرینة علی تقدیر الفعل انک اذا نھیت عن شیء ثم رجعت بما لا ینہی عنہ بل
 هو ما یؤمر به الساق الذهن الیہ نحو ایت او اقصد هذا عند سبویة ذهب لکشا الی انه
 منصرف بتقدیر یرکی لانتهاء خیر لکم ذهب لفراء الی انه صفة مصدر محذوف لانه انتهى انتهاء
 خیراً لکم وتبعض الکوفیین الی انه حال وانما اخر هذا المثال مع انه عظیم الشأن لان
 من القرآن لان له مساساً لما نحن فیه من وجه دون وجه وما ذکرنا من الکتف وها
 وسهلاً ای اتیت اهلک الا جانب ووطیت سهلاً من البلاغة اخرنا وهذا القول بقوله
 المزور والمضیف للزائر والضیف لتطیب قلبه واصابة الناس من جهته والمعنى
 انما من اهلك واتیت اهلک الا جانب وفازنی لک سهلاً لیتن راغب علیک فی منزلی
 ونقل المبرحان هذا دعاء ینصب علی المصدر تقدیره سهلت سهلاً واهلت اهلاً والبواق
 من المواضع الاربعة وهی ثلثة مواضع قیاسیة المراد من القیاس ان ینصب علی
 ضابطة کلیة یحذف الفعل حیث حصلت تلك الضابطة والثانی ای الموضع الثانی
 من تلك المواضع التي یحذف فیها حذف الفعل الناصب للمفعول بالتقدیر هو الی
 تخويف شیء عن شیء وتبعیداً عنه وفی عرف النخاعة صار اسماً لقسم من اقسام
 المفعول به وهو ما ذکره وانما كان حذف فعلاً اجباً لفقدان الفرصة فی التلفظ به
 المقام یقتضی حذفه لان هذا ینکر فیما اذا كانت البلیة مشرفة والوقت ضیق المتلفظ
 به یحتمل ان ینتلفظ الفعل وقم المحذوف فی البلیة فیحذف الفعل ینکف بذكر المحذوف
 منه وهو ای المحذوف بمفعول ای مفعول به بتقدیر اراق ونحو من احدث وبعده جانب ولو
 قال بدل قوله بتقدیر اراق وبعده لکان اولی لا یقال اتقیت زریداً من الاسد
 بمعنی فیتة فلا یخجلو قوله بتقدیر اراق عن ساحة واحترز به عن المفعول لانه لیس
 معمولاً بتقدیر اراق نحو زید فی جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدیر اضرب
 فلا ینکر ما نحن فیه نحو زیداً منصوب علی انه مفعول مطلق لو علی انه مفعول له للتقدیر
 اول ذکر مقدراً ای ذلك المفعول المحذوف نحو زیداً ما بعده من حرف جر وکلمة ما
 موصوفة او موصولة والظرف صلة او صفة لها والضمیر فی بعداً راجع الی المفعول والجملة

الثانی المحذوف

وقعت صفة لقوله معول اي ذلك المعول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعول واحتضرنه عن المعول بتقدير اراق لكن لا لتحذير مما بعد كما تقول اياك قال لمن اتقته فانه لا يكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال المعول بتقدير اراق تحذيرا مما بعد واصلا اتقتك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول في شئ واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصارت اراق نفسك الاسد فاذا حذرت اراق لصيق المقام حذف النفس لا تتفاء الضرورة وهي انما ضميرى الفاعل والمفعول ثم قلبت المتصل بالمتفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله الاسد عطف على اياك ومعنى الكلام اراق نفسك من الاسد اراق الاسد من نفسك وقد يجي منكها ايضا واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على ان الاعراب في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر وانما القسم الثاني فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرة كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاخر لا تتأخرهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاخر لان بعض النحويين جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى اذ كنت الارض كادكا وآجيب عنه بان الموجب للتحذير هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر الحذف منه على ابلغ الوجوه لان التكرار صواب او ذكر على صيغة الماضي المحذوف منه مفعول ما لم يسه فاعله ومنه متعلق بالتحذير مكررا ناسب على انه حال من الحذف منه وهذه الجملة معطوفة على ناسب تحذير او في هذا احتراز عن قولك الطريق من غير تكرر فانه لا يكون مما نحن فيه نحو الطريق الطريق مثال الحذف منه مكررا اي اراق الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي لجد ر الجدل راي اراق الصبي ان تقاه وراق الجدل ان يسقط عليك وانما كرر الحذف منه للتأكيد ثم اعلم ان تعريف التحذير يشكل بما ذكره بقوله تعالى انا لله وسقياها فان المفسر يصرح بان المنسوب على التحذير اى احذروا وانا لله وسقياها ولم يدكر الحذف منه مكررا لئلا يكرر الناقذ والسقيا فكانت هذه التعريف نوع من التحذير وهو ما يجوز وعامله لكن التعليل بعدم الفرصة في التلفظ بالعامل يستلزم وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير

الثالث ما اضمر عامله على شرطية التفسير

الا ان يجاب بان المراد من التخذير المعروف هو التخذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقرة الله
 ليس بتخذير مصطلح وانما سمى تخذيرا من حيث ان العامل المقدّر فيه حد او الثالث
 اول موضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول بما في مفعول
 ا صمى قد عاملا في اضافة واقعا على شريطة التفسير اي شرط تفسير ذلك العامل
 بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده واطراف الشريطة الى التفسير بيانها اي شرط هو
 تفسير الشريطة والشروط لفظان بمعنى واحد جمع الشرط شرط وجمع الشريطة
 شرائط والثناء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلة والثناء
 للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطريق
 فالاصناف حينئذ لا مية وانما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فانها
 اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا
 بل صار عبثا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه
 يجوز الجمع بينه وبين مفسر نحو جاء في رجل اي زيد وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
 التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المبتدأ من المفعول المفعول به ما اضمر عامله
 اعلم من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه اذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي هو
 مفعول به بعد فعل صفة وقع بعده ذلك الاسم فعمل وشبهه اي شبه الفعل واللام
 اسم الفاعل والمفعول المصدا والصفة المشبهة واسم التفضيل معنى الشبه المشابه
 كالمثال بمعنى المائل يشتمل اي يعرض ذلك الفعل وشبهه لم يصح به ههنا اكتفاء
 بذكره قريبا ونظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه الذي خبت
 لا يخرج الا نكد اي نباته فلم يصح به ههنا اكتفاء بذكره عن قريب عن ذلك الاسم اي عن
 العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضميره ذلك الاسم احتذره عما يشتمل
 بذلك الاسم نحو زيد اضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتمل
 عنه بضميره او متعلقه ولقائل ان يقول بقي التعريف لان ناقصا ايضا لانه لم يذكر
 فيه قيد وجب ذكره وهو بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ليجازي عن نحو زيد
 هل ضربته وما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كرفلا استقام او النفي

هذا العارضة موجبة في جميع النسخة ولعلها تكون في نسخة المت

الرابع المنادى

نحو زیداً اضربه فان زید الاسم منصوب بفعل محذوف مضموم وهو ضربت اذ التقدير ضربت زیداً اضربه بضمه ای یفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل بفسره وهو موصوف بقوله المذكور بعد ای بعد زید هو ضربته لیستغفل عن ذلك الاسم بضمیره وهذا الباء ای باب ناصبه عامله على شریطة التفسیر فروم كثيرة مذکورة فی المطولات ولا یلیق ذکرها بهذا المختصر الرابع ای الموضوع الرابع من المواضع التي يجب فیها حث الفعل الناصب للفعل المنادی هو اسم مدعو ای مسؤل اجابة مسأله وهو لئلا یقولهم المنادی هو المطلوب قاله لانه من باب ذکر الملزوم واردة اللازم فلا یرد نحو یا لله ایا ما نحن یا جبال ویا ارض ویا سماء فمن باب الاستعارة بالکنایة ونداءها استعارة تخيلية وطلب النداء هنا ادعائی بحرف النداء متعلق مدعو ای بواسطة حرف من حروف النداء فیها احتراز عن نحو ادعوزیداً اذ انه لیس بمدعو بحرف النداء فلا یكون منادی لفظاً نصب على التمايز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ نحو یا عبدا لله او ادعو عبدا لله یعنی ان اصل یا عبدا لله ادعو عبداً لله وانا ذی محذوف الفاعل واقیم یا مقامه واعتض ههنا بان الفعل لو كان محذوفاً ویا قائماً مقاماً لانه ان یكون الجملة الندائية خبریة وایا ما لیس كذلك وایضاً ان قیولنا ادعوزیداً یمحتمل الحکایة مع الغیر وقولنا یا زیداً لا یمحتمل ذلك فلا یكون اصل ذلك والجواب عن الاول بان تقدیر الفعل لا یستلزم كون الجملة خبریة لجزاؤه یراد بالفعل الا نشاء كما فی قولك بعث و اشتریت لكن الاولی في الافعال الا نشائیة وروى ده اعلى لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا یا زیداً ادعوك فاقیم المظهر مقام المضموم وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوك لا یمحتمل الحکایة مع غیره المخاطب فكن اما قام مقامه وانا واجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال وثلاً یلزم الجمع بین النائب والمنوب هذا ما ذهب الیه سیبویه لان ناصب المنادی عند الفعل ذهب المبدی الى ان ناصبه حرف النداء فلا یكون حیثاً ما نحن فیه حرف النداء خمسة یا وایا وهیاء وای والهزة المفتوحة وقد یحذف حرف النداء عن المنادی لفظاً لقیام قرینة على سبیل الجواز للتخفيف اذ لم یکن اسم الجنس ولا اسم الاشارة ولا مستغاثاً ولا مندوباً حیث لا یحذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قلت

ینبغی ان لا یحذف حرف النداء لانه نائب مناب ادعو و النائب لا یحذف و لانه لو حذف
 یلزم حذف النائب و المنوب جمیعاً و ذالاجوز قلت انما لا یحذف حین النائب اذا كان المنوب
 ما لا یحذف حذره كان النائب مناب الفاعل فانه لا یحذف حین الفاعل فكذا لا یحذف حین
 ما نائب منابه و اذا كان حذف المنوب جائزاً كان حذف نائبه جائزاً ایضاً كما ان نائب
 مناب الفعل فانه یحذف حذره الفعل فكذا یحذف ما نائبه و ما نحن فیه من هذا
 القبیل و ایضاً انما لا یحذف حین النائب اذا كان حذف المنوب مشروطاً بوجوه النائب
 كلام التعریف فان حذفها مشروط ببینا ینبغی ما نائبها فلو حذف النائب ایضاً للزم حذف
 لام التعریف و انه لا یحذف و اذا كان حذف المنوب غیر مشروط بوجوه النائب یحذف
 حذف نائبه كما یفعل فان حذفه غیر مشروط بوجوه المناب فیحذف نائبه كما فیما
 نحن بصدد ان نقول یحذف النائب اذا كان له نائب كما فی ضربی زیداً قائماً و ههنا
 القرینة نأشبهه نحو قوله تعالی یوسفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا ای یا یوسف بقربینة للقام
 و الاصح ان یوسف عبدانی و قیل عربی و قیه نظر لانه لو كان عربیاً كان منصرفاً
 لخلوة عن سبب سبب سبب العلمیة و قد یجاب عن هذا بان لا یحذف ان ینصرف و انما
 العلمیة عن یوسف بكسر الهمزة و فتح اللام و قد یحذف حرف النداء نحو اللهم
 لان الهمزة المشددة عوض عن حرف النداء و انما اخرجت تبرکاً باسم الله تعالی قال
 الکوفون اصله یا الله امیناً بالحاء فصدنا بالحاء یرفحفت الهمزة بعد حین الضمیر حین
 حرف النداء فانضلت الهمزة المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا و صاروا الكلمة
 واحدة و لا یلزم حذف حرف النداء منه على قوله لان الهمزة فی لیس عوضاً عن الهمزة
 لما فرغ عن تعریف المنادی شرع فی بیان اقسامه احكامه فقال اعلم ان المنادی علی قسمین
 فان كان ای المنادی مفرداً ای غیر مضاف ولا مشبیه به فاحترز به عن المضاد
 المشبیه به معرفة نعت مفرداً او خبراً آخر لكان واجب التعديل لان الحکر لا یتیم باحداً
 واحترز به عن النكرة نحو یا رجلاً لغير معین والمراد بالمعرفة ههنا اعلم من ان يكون
 معرفة قبل النداء او بعداً ولهذا ذكر تطایرین للمبني على الضم بینى ای السنادی
 المفرد وهو جزء الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قوله على الضم ان البنوة
على الضم غیر لازم بل يكون بالواو و الالف ایضاً و قوله على علامة الرفع یم حکم و الحرف

كما بينت كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء
 قال المتبردان ان هذا العلم يقتضى تنكيد لشلا يلزم اجتماع التعريفين ولا وجه ان لا
 لان المحظوظ هو اجتماع الالف التعريف لا اجتماع التعريفين وينتقص قول المتبردين
 ويا انت لتعذر تنكيد اسم الاشارة والضمير ويارجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا
 قصد به الرجل المعين ويا زيدا ويارجلان نظيران للمنادى المبني على الالف يا زيدا و
 نظير للمنادى المبني على الواو فالالف الواو فيها ليست الا عراب بل مجرد التنشية والجمع
 وانما ذكر العلم المشتهر والمجموع في التمثيل بدل اللام والمشتهر فيما بينهم ان العلم اذا
 شئ او جمع بالواو والنون لرفد لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد
 ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل
 هذا القسم من المنادى مبنيًا لمضارعة بكاف ادعوك في وقوعه موقعا وفي افراده
 وتعرفه وخطابه وانما جعل مبنيًا على الحركة وان كان الاصل في البناء السكون
 للفصل بين ما كان بناءه لازما وبين ما كان بناءه عارضا وانما كان الاصل في البناء
 السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصلة الحركة وضد ما السكون
 فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة في المغرب للحاجة اليها
 ولا حاجة للسبب اليها وانما اختير بناءه على الضم لانه لو كان بناءه على الكسر يلزم التباين
 بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسرة نحو يا غلام ولو كان
 بناءه على الفتح يلزم التباين بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح
 في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى المبني اراد ان يبين
 ما يطوع عليه ويصير به معربا فقال ويجحف اي المنادى بلام الاستغاثة
 اي بلام يدخل عليه حين الاستغاثة فالاضافة بادني ملازمة والاستغاثة من
 الغوث وهو استدعاء المظلوم احدا يرفع الظلم عنه وهو يقتضيه مدعو او مدعو اليه
 فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام في الاول مفترحة وفي الثاني
 مكسورة فرقا بينهما نحو يا زيدا اي للمسلمين وكلا اللامين يتعلقن بادعوا ويا
 النائية عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة ياء وانما جعل هذا القسم من المنادى معربا
 معاته مفرد لان اللام من حروف الجر هي غير ملغاة لا يقال انما يبلغ الجاني العرتا

والمنادی ههنا مبنی والعامل لم یظهر عمله فی المبغی لانا نقول حرف النداء یقتضی ان
یعمل فیه کان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب واما
فتحت اللام الحارة ههنا مع انها تنکسر اذا دخلت علی الاسم المظهر لان هذا المظهر
شابه المضمین من حیث وقوعه موقعه فکما ان اللام اذا دخلت علی المضمین كانت مفتوحة
غیر کونک وله فکذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمین كانت مفتوحة واما کثرة اللام الحارة
اذا دخلت علی غیر هذا المضمین فرقا بینها و بین لام التکید نحو ان لزید انما لم یفعل الامر
بالعکس علیة بجانب عملها وفتحت هذا اللام فی المضمین حیثه للاصل واما اختیر اللام من
بیز سائر الحروف للاستغناء لان المستغناء مضمین من بیز امثاله بالداء یفتح ای المنادی
بالحاق الف الی سبب الحاق الف الاستغناء به لموافقة الالف الفتح نحو یا زیداه بانصال
الهاء معه للوقف واما قد تم بیان البناء المنخفض الفتح علی النصبة لقلبه بالنسبة الی بیان النصبة
وینصب ای المنادی علی المفعول لانه ان کان مضافا لنحو یا عبد الله مثال المنادی للمضاف
او مشابها للمضاف نحو یا طالعاً جیلاً مثال المنادی المشابه للمضاف وهو کل اسم تغلق به
هو من تمام معناه وذلك اما معول للاول نحو یا خیراً من زیداً ومعطوف علی عطف
النسب علی ان ینسب الی المعطوف والمعطوف علیه اسم شئی واحد نحو یا ثلثاً وثلثین لان المجموع
اسم لعددی معین او نعت هو جملة نحو یا حافظاً لا تنس یا شاعر ایشاعر الیوم مثله الی ان یفهم
من ذات عرف + واما المنعوت بالمفرد نحو یا رجلاً صالحاً فلیس بمشابه للمضاف فی الصحیح بانه
نعت المنادی نحو یا حافظاً لا تنس من قبیل هذا المنعوت بتقدیر ان کان منعوتاً بالجملة قبل النداء
فکان مشابهاً للمضاف کالمعطوف قبل النداء لا متتام تعرف نعته لان الجملة لا تعرف بحال
فعند قصد التعریف فی المنعوت لا یدر من هذا التقدير لثلاثاً یلزم وصف للعرفه بالکثرة
بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعریف فی غیره مضطر الی علة من قبیل هذا الموصوف
حتى ینسب مشابهاً للمضاف لا مکان تعرف صفة با دخول حرف التعریف علیه کما
تقول یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل قد شرط لعمله اعتمادا علی شیء
من الاشیاء الستة المعروفة وهذا لا یعتمد علی شیء منها فکیف یعمل قلت انه معتمد علی شیء
مقدر اذا صله یا رجلاً صالحاً ولا یلزم من انما اجب باب یا رجلاً صالحاً لان
المنادی فیه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعاً جیلاً فان المنادی فیه هو

عطف الی
عامة

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف ما منع
 يوجب امتناعه في الصفة بعد اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدم فيه
 جهة التبعية الا ان الاعتداء على موصوف مقدّم معتبر عند البعض الجهم على انه
 غير معتبر ويحتمل ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش الكوفيين فانهم اجازوا جعل الاسم
 بلا اعتداد او نكرة غير معينة معطوف على قوله او مشابهاً للمضماى ينصب المنادى نكرة
 كذلك كقول الاعشى يا رجلاً خديبيك مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما اخس
 هذا القسم من المنادى على النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف على
 خلاف للمضما والمشابه له فانها خرجت عن بقيد الافراد المقدم وان كان معرفاً بالالف
 واللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايها المرأة للمؤنث بتوسط اى واية معهما والتنبيه
 بين حرف النداء المنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام
 ان يتوسط بالمبهم معهما التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يلزم
 يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايها المرأة ويا هو لام الكرام فخرج ذلك
 والتالى باطل فالشرط مثله قلت فلما خرج هذا الكلام على وجه التمثيل كما قد قيل مثلاً
 يا ايها الرجل ويا ايها المرأة فلا يروى ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم معهما التنبيه كرفعة
 اجتمع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجرام ذى اللام المقصود بالنداء على ما أتى به
 في الصيغة لخرج منه وهو اى واية واتق ايها تنبيهاً على ان المنادى ما بعدها
 وخرج اى من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول يتنقص
 هذا بان العلم اذا كان مثله او مجزئاً كان معرّفًا باللام اذا قصد نداءه كما يتوسط بالمبهم
 النداء هناك بل يجب اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان يا ايها
 الزيدان واوجب بان اللام في المثني والجمع علمين مكمل للتعريف الذي انتقص بالثنية
 والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال اللام في المثني والجمع علمين
 احد الاخرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
 فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه
 فقال ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اى بدون الضرورة ويجوز في غير المنادى
 للضرورة كقول ذى الرمة **شعر**

تا مقدم

له اى لفظها

ف العلم اذا كان مثني او مجزئاً كان معرّفًا باللام

الترخيم

ديار مية اذ في تسميتها ولا يراى مشعها عجم ولا عرب
 ثم الترخيم في اللغة الحذف والتلين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيديا ^{نقال}
 ما يقال للمنادى اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم قال في القاموس الترخيم
 من حرم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا اصارت سهل المنطق
 يقال هي خيفة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه
 بقوله هو اى الترخيم حدث في اخره اى اخر المنادى للتخفيف اى لاجل مجرد التخفيف لا لتمام
 نصري وفي وسام لغوى والمراد بالحدث في اخره هو الحدث في حالة التركيب حالة الافراد لا في
 هذا الحد على يد ريم وقاضى دايج كما نقول في مالك يا مال وفي منى يا منى وفي عثمان
 يا عثم انما ذكر ثلاثة امثلة اياما الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحدث منه حروف
 عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة ولا يكون في اخره حرف
 قبله مائة نحو مالك وقد يحدث حرفان وهذا اذا كان المنادى حدهذين القسمين كنصو
 وعتان ويحدث في اخر المنادى للرخم الضم على ان يجعل سما مستقلا بنفسه غير منبني على
 ما كان ويجعل الحذف نسيا منسيا كانه لم يحدث منه شئ والحركة الاصلية على ان يجعل
 الحذف في حكم الثابت فيقبله على ما كان وهؤلاء كثيرا نقول في مالك يا مال يا مال
 بالكثر حارث يا حارث يا ضم يا حارثيا لكثر اعلم ان كلمة يا الكاشفة من حروف النداء قد تستعمل
 في المندوب اى في الاسم الذى يندب مستمعا اى يبكي عليه اذ الندبة في اللغة من نبت
 اثبتت اذا بليت عليه وعددت محاسنه ايضا كما تستعمل في المنادى لاشراكها
 في الاختصاص يكون كل منها مدحوا وهواى المندوب المتفجع عليه اى
 يتخزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له لعل كلمة على
 ههنا عطف اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او والجار والمجرور صفة المتفجع عليه
 والباء للاصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او ولا يجوز ان يجعل السببية كان يا
 ليستا بسببين للمتفجع كما يقال يا زيدا وازيدة بزيادة الجاء في اخره لمد الصوت
 فواغضض بالمندوب اى المندوب مغضض بكلمته واوانفرد بها عن المنادى في الاصل يكون
 نصبا عليه فالباء داخل على المختص وهو لا عرف الا شهرو ويجوز ان تكون داخل على
 اى كلمة واغضض بالمندوب ولا تستعمل في غيره ويا مشتركة بين النداء

المفعول فيه

العين

المندوب الا انها تستعمل في المندوب الامم القرينية وهي الالف في آخر المندوب
لا تستعمل في الندبة من حروف التثنية سواها اما للشهرتها واما لكونها الاصل
وحكمة الاعراب والبناء مثل حكم المندوب ثم لما فرغ عن بيان المفعولية شرع في بيان المفعول
فيه فقال **فصل المفعول فيه** هو اسم ما يثبوت فيه الفعل لاداء الفعل ههنا الفعل
الغروي اعني الحدث دون الاصطلاحى الذى هو مقابل للاسم المحرف فيعم المصدا لما
الفاعل والمفعول يدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل فيه لو قال
الفعل المذكور كما قال غيره لخرج عنه مثله من الزمان والمكان بيان لما المراد بالزمان
ماله صلاحية ان يقع جوابا لمتى وبالمكان ماله صلاحية ان يقع جوابا لايين ثم الزمان
والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما نقول شرب يوم الجمعة خلفك او اعتباريين فان
المصد قد يجعل جنسًا في سعة الكلام مجازًا المضاف اقامته مقام الظروف للجناس
بينهما لانهما مدلولوا الفعل قد يجعل لايين مكانًا على ندرة فهو جلست قد مزيد
الشمس ينصب الشمس معناه جلست وقت قد مزيد في مكان بروز اثر الشمس فيسبغ
المفعول فيه ظرفًا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة في باب الساجر لوسواد الذهب بمعنى من اى الظروف التي هي الزمان الامر في
الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان
على قسمين مبهم وهو ما اى ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين نحو حد معطوف
على قوله مبهم وهو ما اى الحد وما اى ظرف له حد معين كيوم وليلة وشهر سنة
فان لكل واحد منها حد معين وكلها اى ظروف الزمان مبهما كان او محددًا ومعرفة
كان او نكرة منصوب بتقدير يرفى لانها لو كانت مفعولة يجزى لان الغاء حرف الجز غير شائع
وفي هذا اشارة الى انها لو كانت مفعولة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولها لانه غير
منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه
ذلك والجمهور على ان تقدر يرفى شرط للمفعول فيه اذا وجد لفظا كان مفعولا به
بواسطة حرف الجز لا مفعولا فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدر بقى من الزمان
والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدر يرفى انما يشترط لكون المفعول فيه منصوبا
في اللفظ والا فهو منصوب تقديرا مع وجود كلمة في ايضًا اذا التحق ان منصوب لفظ

الذي يرفى التقدير والحدوف

هو الجرد فقط حتى عطف المنصوب عليه نحو يد هبن في نجد وغور اغاثره ثم
 اعلم ان الفرق بين المقدّر والمحدوف ان المقدّر ما بقى اثره
 في اللفظ والمحدوف بخلافه والشيء استعمل احدهما مكان الاخر كما انه لم يفرق بينهما
 تقول صمت دهرًا مثال للزمان المبهم وسافرت شهرًا مثال للزمان المحدوف في
 دهر في شهر تفسير للتقدير وظرف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان على
 قسمين مبهم وهو اي المبهم منصوب ايضًا كظروف الزمان بتقدير يرفي نحو جلست
 خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله خلفك مثلًا يتناول جميع ما يقابل
 الظهر الى انقطاع الارض وكذلك البواقي من الجملة الستة وعده وهو اي المحدوف
 ما لا يكون منصوبًا بتقدير يرفي بل لا بد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار في السوق
 وفي المسجد نظير للمكان المحدوف وانما كان ظرف الزمان كلها منصوبة بتقدير
 في وما كان من ظرف المكان منصوبًا به الا ما هو مبهم منها لان المبهم من ظروف الزمان
 جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصير انتصابه بلا واسطة كالمصدر وانما المحدوف منها فيجمل
 على المبهم من الزمان لا اشتراكهما في الذات اي في الزمانية والمبهم من المكاني جمل
 على المبهم من الزمان ايضًا لا اتحادهما في الوصف وهو الايهام انما لم يجمل المكان المحدوف
 على الزمان المبهم لانها مختلفان في الذات والوصف ولم يجمل على المكان المبهم ايضًا مع
 اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يجمل على الزمان فلو حمل عليه المكان المحدوف كان بمنزلة
 الاستعارة من المستعير السؤال من الفقهاء ثم لما فرغ من بيان المفهومية شرع في بيان
 المفعول له فقال **فصل المفعول له** هو اي اسم الاجزاء لقصد تحصيله او بسببه
 وقع الفعل احترز به عما لا يقع الفعل لاجله كساثر المفاعيل والمحقات والمراد
 بالفعل ههنا الفعل للغوي وهو الحدث دون الاصطلاح فيعم المصدر واسمي
 الفاعل والمفعول المذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به عن مثل العجبي
 التاديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة الا انه غير من كونه المراد بالمدكور اعم
 من ان يكون حقيقة او حكمًا فيتناول صفة الحدوف ايضًا وينصب اي المفعول له
 بتقدير باللام لان التلطف بها يوجب جرّه وفي هذا ايام الى ان اذا تلفظت مثل جئتك
 للثمن كان مفعولًا له الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصنف ويدل عليه تعريفه هو فلا

المفعول له

اصطلاح المجرهون فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فوضرت
 تاديباً اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب
 فان التاديب لا يحصل الا بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل
 قلت لا سلم ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب الضرب سبباً لاجداث
 ووسيلة وقعدت عن الحرب جيناً اي للجين مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
 بسبب وجوه كقائه القوم انما وجد بسبب الجين قيل لو قال مكان قوله قعدت
 عن الحرب جيناً حاربت شجاعة كان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج واللام
 بالجلادة واسبب بانه اورد هذا المثال مقروناً بذكر الزجاج تنبيهاً على انه قد عد
 توفية النظر في المفعول له مكتفياً بظاهر ما لاح له من الدليل جيناً ولو كان
 شجاعاً لما قعد عنه فقيه توهين لذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصدرة
 اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديب وجين تقديره اي
 تقدير المذكور من النظيرين عند ادبته بالضرب تاديباً وجيناً بالقعود عن الحرب جيناً
 او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جين ورة قول الزجاج
 بان المضموم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
 منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال

فصل المفعول معه هو ما اي اسمين كور بعد الواو والكائنة بمعنى مع واحترز به عن
 سائر المفاعيل فانها غير من كورة بعد الواو ومصاحبة معمول الفعل اللام يتعلق بقوله
 يذكروا ومصاحبة مصدر مضمناً الى المفعول الفاعل منزولاً اي لمصاحبة واحترز به عن
 نحو زيد عمرو وخوك فان عمراً ذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا مصاحبة معمول فعل ثم للفقهاء
 اعم من ان يكون فاعلاً نحو جاء البرد والحبات وجئت انا وزيداً اي مع الحيات مع
 زيد او مفعولاً نحو كفاك وزيد ادرهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص
 او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه على
 لفظاً منصوب على انه خبر كان او على انه حال اي لفظياً او ملفوظاً او على انه تامين
 اي من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال تقدير
 قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه

المفعول معه

مفعولاً معلاً له لا مانع مع واحد منها نحو جئت انا وزيد ابا نصب على انه مفعول معه
 وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان يجوز
 العطف اي عطف ما بعد الواو على مفعول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيد ابا نصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
 تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وهذا
 على اختيار المصنف والآفة العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل
 جار على قيد وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل اي وان وجد الفعل معني اي معنويا او مجازيا
 المعنى بناء على ان قوله معني حال او تميز وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
 قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث
 لا يجز على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه العطف ولو كان
 الاصل ذهب النحوي الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما زيد وغيره
 وكلمة ما استقها مية مبتدأة ولزيد خبره وعرف عطف عليه اي اي شئ حصل لزيد
 مع عمر وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معني تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواه وذهب غير المصنف الى تزجيم النصب نحو ما لك وزيد وما شانك
 وعمر ابا نصب حدة وانما لم يجز العطف في المثالين لانهما يجوز العطف على الضمير
 المجرور اذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله
 وعمر عطفاً على الشأن قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى حينئذ ما شانك نفس عم
 والسائل يسأل عن شأنها لا عن شأن احدهما وعن نفس الاخر وانما ذكر نظيرين تنبيهاً
 على وجه الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم
 لان المعنى ما تصنع تعليلاً معلل مقدّم اي انما تعين نصيب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناها معني ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل وعلق و
 جعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمين والمستثنى من المحققا
 واعترض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول مع قرب فعل يكون باعلة
 ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع عليه فما بالهم جعلوا

المفعول له ومعناه من اصل المنصوبات والحال من الفروع ومع ان العكس هو
 الا نسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
 الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به باعتبارها
 الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
 والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانها متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذا اول حلة للفعل والثاني مضاف بمفعول في الفعل
 فتصيرها باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لتمامه عن بيان
 اصل المنصوبات وهي الفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال
فصل الحال قد مها على التميز لا ستلزامها النصب وكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان
 التميز ادخل في المنصوبات من المستثنى لا يذ لا يكون الا منصوبا او مجرزا وقد مر على
 المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى
 لا محل لها قد مها على ما سواها من خبر كان واسم وان غيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل
 مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدم خبر لا فعال الناقصة لانها عاملة فكأيت اشبه بالفعل ثم
 قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا الترتيبى للجنس ما ولا المشبهتين بليس ثم لما كان اللفظ
 لفظ الجنس قوى عملا منها فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرها ثم الحال
 في اللغة الصفة يقال كيف حالك اى صفتك قد يطلق على الزمان الذى انت فيه واخره
 هذا القسم لانه صفة اى حال ولا تتركب بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
 لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان لقرين عن لفظ
 لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احترز به عن التميز لانه يدل على بيان
 ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها
 تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا عند وقوع الفعل عليه وكيها اى الفاعل والمفعول به
 جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
 بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهى اعلم من ان تكون حقيقية او مقولة
 نحو قوله تعالى فاذا خلوا عنها خالدين اى مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثانى
 حالا مقولة وايضا هو اعلم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما نحو لا يشكر

لا

حال محقق حال مقدر حال دامة حال منتقلة

یعنی فام زید و الشمس طالعة لان الجملة الحالیة متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارنا
 بطولع الشمس ايضا هي اعم من ان يكون كالدائر ككون الفاعل موصوفاً دائماً و یسے
 دائمة منها المذكورة و من ان يكون بخلافه و یسے منتقلة والمراد بالفاعل المفعول
 ههنا اعم من ان يكونا حقیقیین او حکمیین فلا یرد نحو جئت انا وزید اکبیر ونحو ضرب
 الضرب شدیدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدر الفعل عنه فاعل حکما و الثاني
 لكون الكلام في معنى احد ثت الضرب مفعول به حکماً و کذا اقد یقع الحال عن المضاف الیه
 اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به استقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف الیه
 مقامه نحو قوله تعالی نَتَّبِعْ قُلَّةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاِیْحِبُّ اَحَدًا کُمْ اَنْ یَا کُلَّ لَحْمٍ اَحْمَرٍ
 مِیْتًا فانه لو قيل بل نتبع ابراهیم حنیفاً و کذا الوقیل ان یا کل اخیه میناً لاستقام
 المعنى فیکون المضاف الیه في حکم المضاف فیکون مفعولاً به حکماً
 نحو جاء في زید ارباباً مثال لما یدل على بیان هیئة الفاعل ضربت زیداً مشدداً
 مثال لما یدل على بیان هیئة المفعول به ولقیبت زید اربابین مثال لما یدل على بیان
 هیئة الفاعل و المفعول به جميعاً ثم لما فرغ عن بیان امثلة الحال عن الفاعل و المفعول
 به اللفظیین شرع في بیان هیئة الفاعل و المفعول به المعنویین لان الفاعل و المفعول
 اللذین یقع الحال عنهما قد یكونان لفظاً وقد یكونان معنیاً و اما ل یصح بكونهما لفظیین
 اکتفاءً بالامثلة فقال قد یكون الفاعل الذي یدل الحال على بیان هیئة معنویاً نحو
 زید في الدار قائماً مثال الحال عن الفاعل المعنوی فان عامله معنی فعل اخذ من الطرف
 اشار الیه بقوله لان معناه ای معنی قولنا زید في الدار قائماً زید استقر في الدار قائماً فیکون قائماً
 حالاً من فاعل معنوی و کسیر المراد بالمعنوی سوی کون عامله معنی الفعل الماخوذ من الطرف
 و غیره و کسیر المراد باللفظی سکا کون عامله فعلاً او من ملحقاته فهذه لا یرد ما یقال ان قائماً
 في زید في الدار قائماً حال من ضمیر مستکن في الدار ما عرف ان ضمیر الفعل ینتقل الى الطرف
 المستقر و الضمیر المستکن هو فاعل لفظی فکیف یصح ابراهه مثلاً الحال عن الفاعل المعنوی و کذا
 المفعول به ای الذي یدل الحال على بیان هیئة قد یكون معنویاً نحو هذا زید قائماً مثال الحال
 عن المفعول به المعنوی فان معناه ای معنی قولنا هذا زید قائماً المشار الیه قائماً و هو زید فیکون
 زیداً ذاً حال بتاویل اشیر الى زیداً نته على زید فهو مفعول به معنوی بواسطه حرف الجر لان

وثلثا تلتبس الحال بالصفة في مثل ايت رجلا طريفاً وقوله غالباً طر و متعلق لم هو قوله
 وذو الحال معرفة اى يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف وايت شعر
 ذو الحال تعرفاً غالباً او زماناً غالباً واما قال غالباً لان ذو الحال قد يكون نكرة فالك
 ذو الحال نكرة لان الحال اذا كانت جملة وصاحبها مفرغاً فالواجب فيها الواو لا التقدير نحو
 جاء في رجل و على كفة السيف نكرة محضتها لهما لو كانت محضتها بوصف او إضافة لو نحو اوفى
 او استغفر الا يجب التقدير نحو مرت برجل عالم قائماً ومرت بغلام رجل قائماً وكقول الشاعر شعر
 لا يركب ابن احد الى الا حجام يَوْمَ الرُّوعِ مُتَخَوِّفِ الحِجَامِ
 ونحو ما جاء في رجل الراكب وهو هل اتاك فقيس سائلاً يجب تقديم الحال عليك
 على ذي الحال وهو جزء لقوله فان كان نحو جاء في راكباً رجلاً واما وجب تقديم الحال على
 ذي الحال عند كونه نكرة لثلاث تلتبس اى الحال واما انت ضمير الحال لان الحال وثبت سماع الصفة
 في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا ايت رجلاً راكباً على تقدير تلخوثة انه حال
 او صفة اى ان راكباً حال من الرجل او صفته و على تقدير تقدمه تعين انه حال منه
 لاصفته لان الصفة لا تقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجدت
 واعتراض ههنا بل انه يلزم تقديم الحال منه مطلقاً سواء كانت النكرة
 مخصوصة بشئ من اسباب التخصيص ولم يكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق
 في حالة النصب مطلقاً الصحة توصيف النكرة لمخصوصة بالمعرفة و يجب بان
 النكرة لمخصوصة بالحقيقة المعرفة لم يعتبر فيه الالتباس للاحق والحال على
 صورة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم
 الحاقاً لهما بالنصب ثم لما فرغ من بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة فقال
 وقد تكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة
 كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع
 حالاً ولا صفةً ولا صلةً وكن الا تقع خبراً عند البعض بلاتا ويل لانه لا تثبت للانشاء
 بنفسها واثبات شئ لشيء فرغ ثبوتها لنفسه نحو جاء في زيد غلاماً كالمثال
 للجملة الخبرية الاسمية الواقعة حالاً او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الفعلية الواقعة
 حالاً وقد يجذف العامل اى العامل في الحال واما لم يقل وقد يجذف الفعل لان الالتباس

من الجائز قوله
 احذره والحال وقع
 نكرة مخصوصة
 ان قوله لا يركب
 وقوله على الحال
 تخلص عن الحال
 مولود من نظر الراجح
 الكباروى

لا يعلم

ان الجملة الانشائية
 الح

از تنبیه

منه حذف الفعل والشبه كما شاع ارادته في نظائر الكثرة والمقصود جواز حذف
 عامل الحال باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه معناه مثال الثالث الهلال بيتا اي
 هذا الهلال بيتا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جواز ان نقول المسافر
 اي لمن يريد السفر سالما غائما اي ترجع سالما غائما فترجع بقرينة حال
 الخطاب وقوله غائما حال بعد حال او صفة لسالما كما نقول ايضا للمسافر
 راشدا الهدايا واذا فرغ من الحال شرع في بيان التميز فقال **فصل التميز**
 ويسمى بالتبيين والتفسيح واما التمييز ففتح الياء وكسرهما ايضا وانما
 جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يجر مجرورا لان نصب هو الاصل فيه
 واي التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التثنية وتجرى بغير رائد على الغرض الحاصل
 وهذا عند البصريين وجواز الكوفيين ترفيف باللام والاضافة نحو عين راية والم
 بطنه سفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين راية بمعنى عين في
 راية وان المر بطنه بمعنى المر شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او معنى
 سفه نفسه بالتشديد لان الاصل سقرته نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير نصب
 ما بعد بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد تذكر بعد مقدر وهو يا عرب
 قد الشئ ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدة او كيل او وزن او مساحة او غير
 ذلك اي المذكور ما فيه اجمام اي من شئ يكون فيه اجمام كالمقياس ترفع
 اي التميز ذلك الاجرام عن ذلك المقدار نحو عندى عشرة درهما مثال للتمييز الذي
 يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قيل
 انما مثل بعشر ودرها بالاحد عشر رها لكونه مثالا للامر من العدد والتأمر بالثنائي
 واورد عليه بان احد عشر ايضا يصح مثالا للامر من العدد والتأمر بالثنائي بين
 المقدار وقفيان ان بوا مثال للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل
 ومنوان سمنا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تنبيه
 منابا لقصره هو اضم من المن بالتشديد وجريان قطنا مثال لتمييز يذكر بعد
 المفرد المقدار من المسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التثنية
 مثلها زيدا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس قد تم فيه الاسم

له اعرب بکتاب
الحکایک علی
واقع نونی علی
از بیجا
و غیر فارسی
کتاب اصلاح

بالاضافة و اعلم انّ معنی تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدّمة و نون التثنية و نون الجمع
والاضافة كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم المحل
بلام التعريف و الاسم التام مع انه مستحيل اضافة ايضا فاولى ان يقال في تفسير
ان معنی تمام الاسم ان يكون في الخوة ما يوجب امتناع اضافة ثم اذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل فشا به التميز الواقع بعد بالفعل الوقوف
بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشا بهمة الفعل التام بفاعله هذه الاشياء تم بها الاسم فقام مقام
الفاعل الذي تم به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه
فلا يقال عندي الترافة خلا وقد يكون التميز عن غير مقدار اى ما ليس بعدد
ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس في كلمة قد للتقليل اشارة الى ان الغالب
في التميز مفرغ ان يكون عن مقدار فكانت قال التميز يكون عن مقدار عالبا
ويكون عن غيره نادرا فقول وقد يكون معطوف على هذا المقدار وقد استوفى في
مختصر بيان قسمي التميز عن المفرغ لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صريحا
ففي هذا خاتمة حدیدا فان الخاتمة منهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقضه تميزا
فبين بالاضافة الى نوعه على هذا القياس قوله سوار ذهباً وفيه اى في التميز
عن غير المقدار الخفض اى خفض التميز بالاضافة اكثر استعمالا من المنصب على التميز
لحصول الغرض وهو البيان مع الحقة و لقصود غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في
المبهمات المقدار يرفى اولى بالتميز الذي نصبه نص على كونه مائلا بخلاف غير المقدار
فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب الاصل ان هو
من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبعيض نحو خاتمة حدید با بسايرها المنصب
والاضافة اكثر و قليل نصبه الا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ من بيان
التميز عن مفرغ شرع في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع اى التميز بعد الجملة
الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اى عن نسبة تلك الجملة نحو طار زيد نفسا او ملكا

اوتاباً تماماً ذكر ثلث امثلة لهذا التميز اشارة الى كثرة اصناف حيث يكون اسماً للمنصب عنه فقط او متعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنصب عن العلم يختص بمتعلقة الالاب يحتمل ان يكون للمنصب عين ويحتمل ان يكون متعلقة فقط وقد يقع التميز بعد ما شاء به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفرجة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وهما او اسم التفضيل نحو زيدا افضل من عمر فعلم ان هذه الصفا مع ضمائرهما ليست بجملة لكن تشابهها لانهما منسوق الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله قد يقع التميز بعد الاضافة نحو يعجبني طيبه نفساً او علماً او اباً وانما خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التميز شرح في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطراداً فقال **فصل المستثنى في المصادران** الباب يدل على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين مؤلذين او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب ذلك لانه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظين كرجل كعبه لا واخرتها اي اخوات الا من نحو خلا وليس لا يكون وغير سوى ليعلم متعلق بقوله يذكر انه اي المستثنى لا ينسب اليها نسب الى ما قبلها اي ما قبل الا واخرتها وعرفه الشيخ ^{الشيخ} بالمدكور بعد الا واخرتها فلما قبلها نفيًا واثباتًا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة مدكور عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى من قول القائل حذرة اخرج الشئ عما دخل فيه غير لان لفظ الاستثناء مشتق من التنزه وهو الصبر والمنع لانه اذا دخل بعض الجملة فلا يترك اخرجها منها في وقت الا نادراً وصرح الشيخ ابن الحاجب بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا الى تقسيم اللفظ للشيئتين ومنهم من قال **المستثنى في المنقطع مجاز** وهو اي المستثنى على قسمين متصل قديم **على المنقطع** لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل واكثر او مساوياً عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعي سبق الدخول فيرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الزيد اذ اخلا ثم خارجاً وانه يوجب ان يكون اخرج الكلام متناقضاً لصدوره اذ الدخول يستدعي ان يكون جاثياً والخروج يستدعي ان لا يكون جاثياً وانه تناقض بل الحكم على المتعد بعد اخرج

فان هذه الصفات مع ضمائرهما ليست بجملة المستثنى

المستثنی منه وأعرض علیه بانه لا یصح ذلك فی مثل جاء فی القوم سوزید
 فانه ظرف للجمع وكذا ما خلا زید او ما خلا زید اقلیس الا سناد الی المتعد الخرج عنه
 زید و آجیب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب علی الظرفیة رعاية
 للصورة وهذا غیر سدید لان الا سناد الی القوم المراد منه سوزید تقييداً للخی بالظرف
 قریباً ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المتعد فلا یلزم ما ذكره
 لانه من یاب تنزیل الاحكام منزلة الوجود علی نحو ضیق ثم البیروسیج الذی كبر
 جسم الفیل وصغر جسم البعوض ولو لا الاستثناء لكان المستثنی دخلاً فی حكم
 الصدر فكانه كان دخلاً ثم اخرج واحترز بقوله هو ما اخرج مما لم یخرج عن شیء
 ومعنى الاخراج هو الفصل عن الباطن الی الظاهر وانه لا ید تنزماً ان یكون الخرج عنه
 متعدداً الا ترى انه یقال اخرجت زیداً عن الدار ولیس متعدداً فلو اقتصر الشیء علی
 قوله ما اخرج ولم یعرض بقوله عن متعدد لصدق علی كل ما اخرج الا ان المستثنی
 لما كان ما اخرج عما دخل فیهِ هو وغیره قال عن متعدد فلا یلزم اسنداً انه ثم المتعد
 اعم من ان یكون ذوا افراد نحو جاء فی القوم لا زیداً او ذوا اجزاء نحو ضربت زیداً الاراسه
 بالاً واخواتها متعلق باخرج نحو جاء فی القوم لا زیداً افرید اخرج عن متعدد وهو
 القوم او منقطع عطف علی قوله متصل ویسمی المنقطع منفصلاً ایضاً وهو ای للقطعة
 المذكورة بعد الا واخواتها غیر مخرج حال من ضمیر المذكورة ای حال كون المنقطع غیر
 مخرج عن متعدد لعدم دخوله ای لعدم دخول المستثنی فی المستثنی منه فالمستثنی الذی
 لم یکن دخلاً فی المستثنی منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقوله جاء فی
 القوم لا زیداً ام شیئاً بالقوم الی جماعة خالیة عن زید ولو لم یکن من جنسه نحو جاء فی
 القوم لا حملاً فالجمار مذكورة بعد الا لم یخرج عن متعدد وهو القوم لكونه غیر متناول
 له ولما كان اعراب المستثنی علی خمسة اوجه شرعی فی بیان كل واحد منها
 علی التفصیل فقال اعلم ان اعراب المستثنی علی اربعة اقسام فان كان ای المستثنی
 متصلاً وقع بعد الا احترز به عما اذا كان بعد غیر شیء فانه یكون مخفوضاً لا منصوباً
 كما سیبغ فی كلام موجب هو فی الاصطلاح ما لا یكون نقیباً ولا نقیباً ولا استنفاها ما و
 غیر الموجب ما یقبله و اراد بالموجب ههنا ما یكون تاماً فلا یدخل فیهِ نحو قرئ الا یوم

کن اعلی صیغة المجهول و رفع الیوم فانه وان كان كلاماً موجباً الا انه غیر تام او منقطعاً
 سواء كان في كلام موجب او في غیره كما مر او مقدماً على المستثنى منه نحو ما جاء في
 الا زیداً احدٌ او كان ای المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر ای عند اكثر النحاة واما قال
 هذا احترازاً عن قول البعض فانهم یجتهدون الجرح لكونها حروف جرٍ عند ذلك البعض وقال
 السيدانی لم اعلم خلافاً في جواز الجرّ بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد
 وما عدل وليس زیداً ولا یكون نحو جاء في القوم خلازیداً الى اخره ای اخر الثانی نحو ما جاء في
 القوم ما عدل زید و ليس زیداً ولا یكون زیداً اكان منصوباً جزءاً لقوله فان كان بعد الامر ما
 عطف عليه ای فان كان المستثنى بعد الامر واخرتها كان منصوباً وجوباً في هذه
 الاقسام كلها واما في الاقسام الثلاثة الاول فلا ستحقاقه النصب لشبهه
 بالمفعول في كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطه الجرح
 ولان البديل ممتنع فيها واما في المستثنى بعد الامر في كلام موجب فلا تفرق في حكمه تكرير
 العامل وعلى تقدير التكرير یلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصاعداً
 قوله جاء في القوم الا زیداً اجاء في القوم لا جاء في زیداً وهو قلب المقصود لان
 المقصود الاخبار عن مجئ القوم غیر زید بخلاف غیر الموجب حيث امکن فيه تكرير
 الاصل العامل مع ترك النفي العارض فلا یلزم في المستثنى والمستثنى منه وايضاً
 ان المبدال منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفریع وهو في كلام
 موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط في جاء في القوم الا زید
 بقى جاء في الا زید وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس لا زید وهو محال في
 كلا التعلیلین نظر هذا كور في المطولات واما في المستثنى اذا كان مقدماً
 فلان البديل تابع وتقدیر التتابع على المتبوع لا یجوز واما في صورة المنقطع
 فلا متناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول فظاهر واما
 امتناع بدل الغلط فاصداً والمستثنى عن قصد ارادة وانعدام كون بدل الغلط
 كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولاً به نفسه
 واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدل فلا تفرق ما مصدرية ولا یكون مدخولاً
 الا الفعل فوجب ان یكون خلا وعدا فعلین وفعالهما مضمراً والمستثنى بعد دخول

مفعول به ها فی کلام فی محل نصب علی الظرفیة فان معنی قولک جاء فی القوم
 ما خلا زیداً او ما عدل عمرًا وقت خلوهم ای خلوه مجتهدم من زید وقت مجاورتهم
 ای مجاورته مجتهدم عن عمرو وروی عن الاخفش الجر بها يجعل الامر یلزم وروى ذلك
 عن الجری ایضاً وتعل هذا لم یثبت عند الشیخ او لم یعتقد بخلافها ولذا لم یقل
 عند الاكثر واما نصب المستثنی بعد لیس فلا ینبغي ان لا یكون فلانها فعلا من الاعمال
 الناصیة للخبیر فالاسم بعد ما منصوب علی الخبریة وها فی ترکیب موضع الضمیر
 علی انها حالان ولزم اضمار اسمها فی باب الاستثناء وهو ضمیر عامه للی بعض مضاف
 الی المستثنی منه ای لیس بعضهم زید کفاعل خلا وعدا واما لزم اضمار اسمها ههنا
 لكون ما بعدها فی صوة المستثنی باله وهذا التزموا التضمین فی خلا و اضمار فاعله
 وفاعل عدل ثم اعلم ان کلمات الاستثناء اصطلاحیة لا عقلیة ولا مشاحیة فی الاصطلاح
 فلا یرد ما یقال کون خلا وعدا من کلمات الاستثناء دون مستثنی ومستثنی منه
 ما کان ولم ین حکم وان کان ای المستثنی بعد الا احترز به عما اذا کان بعد عدل
 وما خلا وما عدل و لیس لا ینبغي فانه لا ینبغي ان لا ینصوباً و عما اذا کان بعد غیر
 و سوا و سوا فانه ینبغي ان ینصوباً کما ینبغي فی کلام غیر موجب احترز به عما
 اذا کان بعد الا فی کلام موجب فانه قد مر حکم والمستثنی منه قد کور الجملة
 الاسمیة وقعت حالاً واحترز به عما اذا کان بعد الا فی کلام غیر موجب المستثنی
 غیر مذکور فانه ینبغي علی حسب العوالم کما سیأتی ثم لجواز البدل بشرط الخد
 لم ینکرها انصر و ینبغي کرها احدھا ان ینبغي ان ینصوب باله وتاثرها ان لا ینبغي
 مقدماً علی المستثنی منه و تاثرها ان یرد کلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم
 الا زیداً فی جواب من قال اقام القوم الا زیداً اذ النصب هناك اولی لقصد التظاہر
 بین الكلامین و رابعها ان ینبغي ان ینصوب باله و تاثرها ان ینبغي ان ینصوب باله
 جالساً الا زیداً فان الابدال فی غیر مختار لقصد التظاہر بینہ و بین
 المستثنی منه ومع التزاخی لا ینبغي ذلك ینبغي فیہ الوجهان جزئ
 لقوله ان کان النصب علی الاستثناء البدل عما قبلها ای ما قبل الا نحو ما جاء فی
 احد الا زیداً ابا النصب الا زیداً بالرفع علی انه بدل عن احد هو الوجه المختار اما

جواز النصب فعل الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيها بالفعل أو أما اختيالا
 البدل فلكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما إذا كان منصوبا بحيث يكون حينئذ
 فضلا ولقصد التماثل بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو
 كان بعد الاستثناء لا يجب فيه الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لأنه يفيدان للمستثنى
المستثنى منه وإن كان أي المستثنى مفرغا بأن يكون بعدا في كلام غير موجب للمستثنى
 منه غير مذکور كان اعرابه أي اعراب المستثنى بحسب العامل أي بقدره إذ حسب
 القدر فإن العامل على ثلاثة أقسام عامل الرفع عامل النصب عامل الجر فالأعراب على
 قدره كناية عن اعراب الرفع والنصب والجر فهذا اندفع اعتراض بعض الناس بأن
 كان المراد عامل المستثنى منه يشکل بقولنا ما مررت الأ يزيد فاته معرب
 بعامل نفسه وأن كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العامل مع الرفع
 يختار الشق الأول أيضا ويقال الجار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انقل للمستثنى
 بعد حذفه وهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وإنما سمي هذا القسم للمستثنى
 لأنه يفرغ العامل الذي قبل الآله ولا يشغل بالمستثنى منه فحين للمستثنى منه جعل
 اعرابه لما بعد الآله ويسمى باسمه مجازا القيام مقامه أن المستثنى منه مقدر في التحقيق
 بدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الأهند امتناع قولهم قام هند لأن الفاعل
 في الأول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاء في الأزيد في الرفع
 وما رابت الأزيد أي النصب ما مررت الأ يزيد في الجر وإن كان أي المستثنى
 بعد غير سوى في أربع لغات فتح السنين مع المد وكسرها مع القصر كالأول مع
 المد والضم مع القصر حاشا عند الأكثر أي أكثر النخاعة وإنما قال ذلك
 احترازاً عما ذهب إليه المبرد ولأنه عند فعل متعدٍ ينصب بعد ما جاء في الدعاء
 المأثور اللهم اغفر لي ومن سمع دعائي حاشا الشيطان كان مجروراً اجزاء للشعر
 وإنما كان المستثنى بعد غير سوى وسواء مجروراً لكونها أسماء مضافة إلى ما بعدها
 فلا سم بعد ما مجروراً بالاضافة وما بعد حاشا فلا استعمالها أيها لم مجردون
 فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله شعر
 من مشعر عبيد والصليب سفاهة + حاشا أي مسلم مقدر

إما أي عامل
 المستثنى منه
 فقط

اي تختون فوجاء في القوم غير زيد استخار زيد كذا حاشا زيد ثم ما ادرج كلمة غير كما
 الا متثناء وهو اسم متكلم لا بد له من الاعراب خذ في بيان اعراب فقال اعلما ان اعراب غير
 كاعراب المستثنى بالآي مثل اعراب الاسم الذي استثنى بالاعلى التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى
 من وجوب النصب في المستثنى من الموجب المنقطع المقدم وجازة مع اختيار البدل
 في غير الموجب لتأمر الاعراب على حسب العاقل في الناقص نقول جاء في القوم غير زيد
 مثال للمستثنى من الموجب غير جار مثال للمنقطع وما جاء في غير زيد في القوم
 مثال للمقدم وما جاء في احد غير زيد بالنصب الرفع مثال للاستثناء والبدل
 وما جاء في غير زيد مثال للفرغ وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بالآية مما
 كان ما بعده مستثنى فيكون مستقلا اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعراب
 له وهما اعراب الاضافة ولا وجه لغير من اعراب فبالاولى ان يؤثر بوجه بعد غير
 على قربته المحتاج بما فضل عن حاجة وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين غير مع انه
 يعنى الحرف لوجه المانع مع البناء وهو الاضافة ثم لما ذكر لفظه غير في الاستثناء
 بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصل لانه فقال اعلما ان لفظه غير موضوعة للصفة
 لا للاستثناء لانها يعنى مغايرة استعمالها بمعنى المغايرة اما ان يكون في الذات كمرت
 برجل غير زيد قال الله تعالى بواحد غير ذي زرع او في الصفات كدخلت بوجه غير الوجه
 الذي دخلت به وقد تستعمل اي لفظه غير للاستثناء فالفرق بينه اذا كان وصفا
 وبينه اذا كان استثناء انه اذا كان وصفا والمستثنى غير اخل واذا كان استثناء
 فالمستثنى داخل في جملة نقول جاء في القوم غير اعيابك بالنصب على الاستثناء
 فالاصحاب من جملة القوم وجاء في القوم غير اعيابك بالرفع على الصفة فالاصحاب
 ليست من جملة القوم لهذا اذا قلت فلان على درهم غير ائق بالرفع كان درهما تاما اذ نقدا
 درهم ائق واذا قلت على درهم غير ائق بالنصب كان درهما ناقصا اذ نقدا درهم
 ائق كما ان لفظه لا موضوعة للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف في
 ان لا تكون صفة وقد تستعمل اي لفظه الا في الصفة لقرب معنى كل واحد منهما عن
 الآخر فيجب استعمال كل منهما مكان الآخر لكنه انما تستعمل في الصفة لتعد الاستثناء
 كما في قوله تعالى لو كان فيهما الالهة الا الله لفسدنا فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة

لعل ان في ما قبله
 وهو لفظه غير
 مرجوم

فی صفة معنی غیر کما فسرہ بقوله ای غیر الله لکن ما لم یکن للحرف حظ من الاعراب ظهر
 فی اسم بعده واستعملت الای فی الصفة ههنا لتعذر الاستثناء ولان الجمع اذا کان
 منکورا لا یجوز الاستثناء منه علی ما ذهب الیه المحققون لانه لا عمل له بحیث یحل فی
 المستثنی لولا الاستثناء فان قلت اذا تعدل علی الای لا استثناء فی الایة الکریمیة
 لا یجب حملها علی الصفة فلم یعمل علی البدل قلنا ان کلمة لوی بمنزلة ان فی ان الکلام
 موجب والبدل لا یتعدی الای فی الکلام الغیر الموجب کما عرف وقیل البدل لا یجوز لایضا
 یجوز الاستثناء و فیه نظرا لانه یتعین البدل عندهم فی کلمة التوحید مع الای
 الاستثناء ثم معنی الایة الکریمیة لو کان ید برام السموات والارض الهة شتی غیر
 الفرد الذی هو فاطرها لخرجت عن هذا النظام لوجه التامع کما تقر فی اصول الکلام
 وکذا لک قولک لا اله الا الله فان الایة مستعملة فی الصفة معنی غیر فی کلام
 معناه غیر الله لان حملها علی الاستثناء متعذر بقسمیه ههنا اما المتصل فلانه یکرر
 المراد من قولک لا اله الا الهة المحققة فیلزم منه ان یتعدی الایة لایضا فمما استثنی
 منهم فیلزم التعدی ولا یحصل التوحید المطلوب واما المنقطع فلانه یکرر المراد
 قولک لا اله الا الهة الباطلة و ینفی المحققة فلا یحصل التوحید المطلوب ایضا ثم الله
 مرفوع علی انه بدل من محل اسمها التبریة لانه یتفاد علی الاستثناء لایجوز ان یتعدی
 علی انه بدل من لفظ اسمها لان الایة لا تعمل فی المعارف ولان عملها انما یتعدی لاجل اللفظ
 النفی الذی عملها لاجل کیف یعمل مع سلب العمل لان ابد الله من اللفظ هو الکفر وینه
 و ینقض النضر یجوز بالتوحید تناقض لهذا قیل یمتنع نصب علی الاستثناء ولا یجوز
 البدل من اللفظ وخیر لا یجوز والمعنی المستثنی للعبودية فی الوجود او موجود
 الا الواحد الذی هو خالق العالم حذف الخبر ههنا واجب لتلائیة فی الاعنی النفی لانه لو
 لم یحذف لوقع الفصل بین النفی والاثبات هو لایجوز ولم یجعل الله خیرا لان المعنی
 علی نفی الوجود عن الهة سوا الله لانه نفی مغایرة الله عن کل انه هو الذی ینفید
 الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر واما لم یفقد الخبر فی الامکان او ممکن مع
 النافیة والخطاء المشرکین فی تعدد الالهة علی وجه ابلغ وهو مسأله الطريقة لبرهینة
 لان نفی الامکان یتلزم نفی الوجود بدون العکس لان المقصود بکلمة التوحید

لا اله الا الله

یفسد

خبر کان

هو اثبات الوجود له تعالى و تقييد عن اله غيره و اثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود هذا مذهب اليه جمهور النجاة و ذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله اله فادخلوا الالف للقصر المسند اليه هو الله و المسند به هو اله لكن لا فادة القصر قدم لا واخر الا الله و جعل الآله خبراً ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان و اخواتها فقال **فصل** خبر كان و اخواتها اي نظائر لفظه كان وهي التي عرفتها في المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان و احدي اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بيبضرب في كان زيد يضرب اخراً نحو كان زيد قائماً مسند بعد دخول كان و حكمه اي حكم خبر كان و اخواتها في اقسامه و احكامه و شرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخص الخبر المبتدأ بقوله الا انه اي الشأن يجوز تقديمه اي تقدير خبر كان و اخواتها على اسمه مع كونه اي كون خبر كان و اخواتها معرفة او مساوياً لذي في التخصيص نحو كان اخاك صديقاً و كان خيراً من زيد شراً من عمر و هذا اذا كان اعراب كل منها او احد هما لفظياً لعدم الالتباس بوجوه القرينة وهي النصيب اذا كانا مقصولين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية معطوبة الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات و لقائل ان يقول يشكلك ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعافا زالت تلك دعوتهم من ان يكون دعوتهم اسم فالزالت تلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اي متلبس بخالفه خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساوياً له ملفوظاً لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكانه لا لتباسب نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم الخبر معرفة اعلانه لا يقع ايضاً خبر كان و اخواتها فعلاً ما ضيا لدلالة كان عليه لا عند وجود قد نحو كان زيد قد فعل لان قد تقرب الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبراً لعدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطاً نحو صار زيدان قام قال الله تعالى ان كان قبيصاً فقد من دبر بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلاً ما ضيا مطلقاً و كان من الوجوه عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان و اخواتها شرع في بيان اسمها و قل

اسمان

المنصوب بلا

ج

فصل اسمان و اخوانها ای نظائر کلمه انّ وهی لتعرفها فی الازعاجات هو
المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول انّ واحدا ی اخوانها بما ذکرنا من معنی
الدخول لا یشکل الحد بلخوة فی انّ زید یضرب اخوة فخان زید اقام فان زیداً مسنداً الیه
بعد دخول انّ و سیاقی تمام احکامه فی القسم الی الثانی ان شاء ان الله تعالی ثم ما فرغ
بیان اسمان و اخوانها شرع فی بیان المنصوب بلا التی لتنفی الجنس فقال
فصل المنصوب بلا التی لتنفی الجنس انما یرضخ باسمه ان لم یکن من المنصوبات
على الاطلاق بمورد التفسیر و قید ههنا لیکون صوة التقیید لیلا علی صوة الاکتفاء
او نقول لیس کل اسم و کما اکثره منصوباً ولا یجوز جعل مطلقاً منصوباً بحقیقة لا یجوز
بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسیر عنه بانصق بالاختلاف ما سواه من المنصوبات فان
بعضاوان لم یکن کل من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطى للاکثر حکم کل منها
بجوازها هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول لا هذه و خرج عنه اخوة فی
لا غلام رجل اخوة قائم لما عرفت من معنی الدخول و لان قوله یلیها نكرة مضافة
او مشابهاً لها داخل فی التعریف فخرج به اخوة فی المثال لمدکور لعدم الاتصال و عدم
کونه نكرة مضافة او مشبهة به یلیها الضمیر المستتر فی راجع الی المسند الیه و البرز
الی الا و هذه الجملة اما حال من الضمیر فی الیه او من الضمیر فی دخولها و ابراز الضمیر
حیث ان لیس بواجب وان جرى الفعل علی ما هو له اذا لوی فعل المسند الیه جرى علی
الضمیر فی دخولها لانه وقع حالاً عنه لفقدها لالتباس باختلاف الوصوف و تعدد کثیراً
وتانیثاً كما فی قولک هند زید تضربه هی و انما واجب ابراز الضمیر اذا اسند الیه
فعل جرى علی غیر من هوله فی صورة التباس نحو زید عمر یضربه هو بخلاف الضمیر
اذا اسند الیه صفة جرت علی من هی له فیجب ابراز الضمیر عند التباس علی
نحو زید عمر و ضاربه هو هند زید ضاربتین ثم احتترز بقوله یلیها عما کان مقصوداً
بینه و بین لا فان حکم سبغاً نكرة حال من الضمیر المستند فی یلیها ای حال کوخ لک
المسند الیه نكرة و احتترز به عما کان معرفة فان حکم سبغاً مضافة صفة نكرة
و احتترز به عما کان نكرة مفردة فان حکم سید کر نحو لا غلام رجل فی الدار مثال
للنكرة المضافة او مشابهاً لها ای للمضاف فی تعلق شیء هو تمام معناه نحو عشرين

درهما فی الکنیس مثال للمشابهة لئلا یتم هذا التعریف لاسم من حیث انه منصوب
فیستترط فی نصبه القیوم المذکورة اذ لا هذه انما تنصب لاسم لئلا یتمها بان من
حیث ان لتأكيد الاشیاء وهذه لئلا تستغراق فتدخل علی النكرة وتنصیبها
لفظاً ولما فرغ عن بیان حد المنصوب بلا شرع فی بیان فائد القیوم المذکورة فی ذلك الحد
فقال فان کان بعد اللفظ الجنس نكرة بالرفع علی انه اسم کان وخبر الظرف لفظاً
علیه یحوز ان یتكون تامة بمعنى ووجد مفردة صفة نكرة ای ما لا یتكون مضافاً ولا
مشابهاً به بنی ای النكرة المفردة علی الفتح فی الموضع لا رجل فی الدار وعلی الیاء
المثنی والمجموع نحو غلامین لك ولا مسلمین لك واما بنیت النكرة المفردة الواقعة
بعد اللفظ الجنس لتضمها من الاستغراقية وانما بنیت اذ معنی قولنا لا رجل فی الدار
لا من رجل فی الدار لا ن جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقيقة او تفدیاً لفظاً من
تخفیفاً وانما بنیت علی غیر السكون لكون بناؤها عارضياً وعلی علامة النصب
للخفة والنون فی المثنی والمجموع غیر مانع للبناء فی الصحیح كما فی یا رجل ویا
مسلمون وعن ابی الحسن وابی سعید الروماني انه معرب وعدم التنوین فی الارجل
لا یخطأ الفرع من درجة الاصل او للفرق بین اللفظ المستغرق و غیره وتنصیبها
لا محلاً لانه صیغة اعراب الیبنی یتكون فی الحلال فی اللفظ وانما اعربت النكرة المضادة للمشبهة
بها مع وجود علة البناء فیها لکراهتهما جعل ثلثة اشیاء شیئاً واحداً وذلك لان
الاتحاد بین المضاف والمضاف الیه ثابت وکذا بین المتضمن والمتضمن فلو اعتبر
التضمن بالبناء یلزم جعل ثلثة اشیاء شیئاً واحداً وان کان بعد المعرفة او نكرة مفعولاً
بینه ای بین ذلك الاسم النكرة و بین الاو لی ان یقول ان کان نكرة مفعولاً او
معرفة یتكون علی ترتیب الاحتران فی قوله یلیها نكرة مضافة لآن یقال انه اخذ فی
البیان عن القریب ثم قوله بینة ظرف وقع مفعول مالم یسم فاعله لقوله مفعولاً کذا فی
بعض الشروح ویرد علی ان کلمة بین لازم النصب علی الظرفیة وکل ما هو لازم
النصب علی الظرفیة لا یصح الاستناد الیه لانه منصوب والمسند الیه یجب ان یتكون
مرفوعاً الا یرى انه اسند الفعل الی المصدر فی قوله قد جیل بین العیرو الذیوان
ولم یجعل الظرف مفعول مالم یسم فاعله وعلل بان بین لکونه لازم النصب علی الظرفیة

المثناة

فیرکب

رفعه

لا یتقام مقام الفاعل هو للمصدر و یعلم من هذان الظرف انما یتقام مقام الفاعل اذا لم یکن
لازم الظرفیة قال بعض الفضلاء فی دفع الاشکال المسند الیه فی ذلك المثال وان کان هو
المصدر المدلول علیہ الا انه لما لم یکن فی موضع الفاعل ههنا سئل الظرف وجعل مفعول
ما لم یسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا و ایضا قد نقل فی دفعه ما ذکر فی بعض التفسیر
فی قوله تعالی قد تقطع بینکم ارتفع بین یتقطع وهو ظرف اتسع فیہ فاستعملت اسما کما
استعملت فی هذا فراق سبئی و بنیک و من نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
ظرفا و اضم فاعلا لدلالة الحال علیہ یتقطع خلكم بینکم و ثانیها انه فاعل كالوجه
الاول لكنه تزل على حالة کان علیها حالة الظرفیة و مثله یوم القيمة یفصل بینکم
و بهذا یبند دفع ما یرد على ما فی بعض الشروح کان مرفوعا و یجب تکریر اجزاء لقوله وان
کان بعد لام مرفوعا و جوبا و یجب تکریرا فی الصورین اما وجوب الرفع فی المعرفة
فلفقده ان عمل لا فیها لکنها لفظ الجنس لا یحصل الا فی النکره و اما فی النکره المفضی
فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشابهة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
عملها فیها عادت الی اصلها وهو الرفع علی الابتداء و اما وجوب التکرار فذلالتشبیہ
على كون لا لفظی الجنس النکره لانہ نفی فی الحقیقة اذ قولنا لرجل فی قوۃ لاریب ولا
عمر و لا خالد الی اخره اذ الرجل و اما تکریرها فی المعارف فلجبر النقصان نفی الجنس
التي یتصل حصولها مع المعرفة و قیل انما وجب تکریرا لمطابقة السؤال لان قولنا
لاریب فی الدار و لا عمر و جواب من قال اریب فی الدار ام عمر و قوله لا فی الدار رجل
ولا امرأة جواب من قال انی الدار رجل ام امرأة و ذهب بوالعبا و ابن کثیر الی عمل
و وجب تکریرا مع المعرفة و النکره المفضولة مع اسم اخر نقول لاریب فی الدار و لا عمر
مثال لتکریرا مع المعرفة و لا فیها رجل و لا امرأة مثال لتکریرا مع النکره المفضولة و علم
انه کما یجب تکریرا فی النکره المفضولة كذلك یجب تکریرها فی النکره المتصلة بلا
عند بطلان عملها لان القرینة علی ارادة نفی الجنس فتح الاسم بناؤه فقد استغیا
فوجب التکریر تنبیها علی تلك الارادة و علی هذا یشکل حل المنصوب بلا حیت یتخل
فیہ مع انه لیس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد فخلوها لما عرفت من معنی الدخول یجوز
فی مثله ای فی کل موضع کثیر فی النکره مع لا بلا فصل یجوز فی العطف و المعطوف علی مثل

فیها

لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصی ولا قوة لنا على الطاعة الا بصحة
وتوفیق خمسة اوجه الاول فتحها ای فتح الاسمین ای المعطوف والمعطوف علیه على ان کثیرا
النفی الجنس الثاني رفعها ای رفع الاسمین على عدم البناء والحمل على الابتداء لطابفة
السؤال لانه جواب سؤال من یسأل حول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان فی المکرر غیر المفصوح
فخالفة القیاس لطابفة السؤال الثالث فتح الاول على ان لاهنا نفی الجنس رفع الثاني
بناء على زیادة لا لتأكيد النفی او على انه معطوف على محل الاول وهو فروع على الابتداء الرابع
رفع الاول على ان لا یجوز لیس هذا ضعیف لان عمل لا یجوز لیس قلیل فتح الثاني على ان
لا ینفی الجنس الخامس فتح الاول لما ذکرنا انفا ونصب الثاني بناء على ان لا ذکرنا لتأكيد
النفی او على انه معطوف على لفظ الاول مشابهة الفتحة النصبی العرض الاطراد وقد یحتمل
اسم لا التنفی الجنس لقربته ای وقت حصول قربته دالة علیه قبل حد المبتدئ
لانه مبتدئ فی الاصل نحو لا عليك ای لا بأس عليك ای ولا تنفی عليك القربته ههنا
دخول لا على الحرف وهذا الکلام یقال لمن یخاف امرأة ثم لما فرغ عن اسم المنصوب **النفی**
الجنس شرعی فی بیان خبر ما ولا المشبهتین بلیس فقال **فصل** خبر ما ولا المشبهتین
بلیس فیما ذکر من المشابهة فی اللزومات هو المسند بعد خولها ای خول ولا نحو ما زید قائما
ولا رجل حاضران قائما وحاضرا مسندان بعد خول ما ولا ثم اشار الى بیان ما یبطل عملها
بقوله وان وقع الخبر ای خبر ما ولا بعد لا نحو ما زید الا قائم ولا رجل الا افضل منك
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زید الا افضل منك رجل وتقدم ما لیس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمر زید ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا لنحو قوله
فما منکم من احد عنده حاجزین او زیدت ان بعدا انما قبل بعد لان ان لا ترد
بعد لا بحکم لا استقراء نحو ما ان زید قائم اعلم ان النجاة تختلفوا فی ان هذه فذهب
البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تتراد بعد لا وما المصدية
ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زیدت لتأكيد النفی والا فالنفی على
النفی اثبات بطل العمل ای على ما ان وجد معه شیء من الاشياء المذكورة وهو
جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رأيت فی بطلان العمل في الامثلة
المذكورة اما بطلان العمل فی الصورة الاولى فلان النفی الذي لا جمل یعملان قد

النفی

لم یخونون بالفقر ولا بالکفاة الصراح ١٢

انتقض بالامورجیه للاشیات بعد لنفی خلافا لیبونس فانه اجاز عملها بعد الامتسکا
بقول الشاعر **شعر** ما الدهر الا منجوتنا بامله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، و
الجواب عنه بانه لم یکن فی البیت تنصیص علی الاعمال لاحتمال ان یعمل منجوتنا
علی حد الفعل تقدیره وما الدهر الا یشبه منجوتنا فیکون مفعلا رخصا وان یعمل
علی حذف المضاف وقائمة المضاف الیه مقامه تقدیره وما الدهر الا یدر دوران
منجوتون ولاحتمال ان یعمل معذبا علی انه مصدر میبی یجعل للتركیب من باب
فانت الاسباب تقدیره وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبا واما فی الصورة
فلانها علامات ضعیفان لعدم تصرفها کتصرف لیس لانها اصلیه فی العمل فالیس
بالتقدم واما فی الصورة الثالثة فلوقوع الفصل بین ما ومعموله مع ضعفه فی
العمل وهذه ای عاملیه ما واولا و فی بعض النسخ وهذا فیها إشارة الی اعمالها لغة
من لغی بالكسر اذ الهمج ای مال اهل الحجاز وعلی لغتهم قد ورد التنزیل نحوها
هذا بشر او ما هن أمهتیم واما بنو تمیم فلا یعلمونها ای ما ولا المشیهتین
بلیس اصلا ای سواء وجت الشرط المذكورة اولم توجد بل یرفعون یا بعد علی
الابتداء والخبر کما کان مرفوعا علیها قبل دخول ما واولا لان القیاس فی العامل ان یركز
مختصا بالقبیل الذی کان عاملا فیهم من الاسم الفعل لیکون متمکنا فی مرکز
الجوار والجوارم وما ولا تكونان عنقتین بقبیل واحد بل تدخلان فی الاسم
والفعل واما اهل الحجاز فمهم لاعتباروا شیهما بلیس المختص بقبیل
واحد وهو الاسر قال الشاعر هو زهیر عن لسابن تمیم ای واحد منهم واللسان
یکون بمعنی الجارحة ومعنی اللغة والمراد ههنا هو المعنی الاخیر **شعر**
ومَهْفَهْفٍ كَالْعَصَنِ قُلْتُ لَهُ اُنْتَسِبَ . فاجاب ما قتل الحب حرام
الواو فی قوله ومهفهف بمعنی رب والمهفهف اسم مفعول من المهفهفه بفتح الهاء
وسکون الفاء الاولى وهی قة الحاصرة ورقتها یقال جل مهفهف امرأة مهفهفه كما
یقال رجل خصمان وامرأة خصمانه وقوله انتساب من الانتساب هو بالفارسیة نسبت
داشتن بکسرة الضمیر المستتر فی قوله فاجاب عائد الی مهفهف ايضا القتل الی الحب من
قبیل ضافة المصل الی المفعول والفاعل مزور ای قتل الحب الحب الا سنشهاد بان ما

المشبهة بليس ليست بعامة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بل
 ان القائل النحوي على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجرا للتناسب بين السوال والجواب
 في البيت لفظا ومعنى حاصل ما لفظا فلان اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا منه
 بعد ما يعنى ليس ما هذا لا بلغة بني تميم فكانه قال اني تميمي واما معنى فلان المصنف اجابا باخه قول المصنف
 لانه قال ان من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحببون قال بعض الفضلاء يمكن ان يحل الانتساب
 ههنا على معنى الميل والرجوع في معنى قوله انتسب ارجع بالوصال ولا تقتلنه بالفرق كما تؤذي
 فان قتل النفس ايداءه بغير حق حرام فاجاب المصنف ما قتل المحب حرام يعنى انك
 لو قتلت في الحجة فلا جناح على اذ رب محبت يقتل في عجة ورب عاشق تؤذي من
 معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اودى نبي مثل ما اوديت قط فانه اشك
 في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو محبوبه لكن المحقق لا يذاه من الله تعالى انها من جهة
 كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبة لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما
 يقال كيف يصح لا يذاه من الله سبحانه في حق صله الله عليه السلام هو جديته لما فرغ عن بيان
 المقصد الثاني المشتمل على بيان للنصوتين في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان الجوريات

المقصد الثالث في الجوريات

المقصد الثالث في الجوريات

الاسماء الجوريات هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا الخبر لان اسم الجوريات
 غير المضاف اليه ايضاً نحو جسيمك وكفى بالله وما جاء في من احلان الجور في الم ينسب اليه شيء
 بواسطة حرف الجر وكن الجور في مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة
 على اختيار الجور قلنا الجور الاصل هو المضاف اليه الذي عرفه وما عدا هذا المضاف
 اليه كالجور في الامثلة المذكورة ليس مجرورا اصلي بل هو ملحق بذلك
 الجور الاصل وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء الجوريات الاصلية هي
 المضاف اليه فقط وهي تنبئ على تقسيمه الى قسمين اصلي وملحق كما ان المرفوع
 والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط انما
 لا طائل تحت لان الحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه
 وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم للتنبية على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما

يكون

لكنه اعم من ان يكون حقيقة او حكما لينتناول مثل قوله تعالى يوم ينفخ في الصور فان
 هذا الفعل في تاويله الاسم اي يوم النفخ في الصور نسب اليه اي الى ذلك الاسم
 شئ اعلم ان كلام المصنف والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المصنف لا يلزم
 ان يكون اسما لانها كلاهما نسب اليه شئ دون اسم ومثلا بمررت بزيدا لكن الشيخ
 ابن الحاجب قد حقق في موضع لغزات المضاف والمضاف اليه يكونان الاسمين
 والتحقيق ما ذكره الخديبي حيث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيدا مفعول
 ليس ما و لا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فاول به ولذا قال فقد اضعيف
 المراد الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما و لا بالاسم
 كما مبتدأ بواسطة حرف الجر احترز به عما نسب اليه شئ لكن لا بواسطة حرف الجر
 كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحدثه فيما وقوله
 قياس لا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديره سواء كان ذلك
 الحرف لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا او على انه يز تقديره بواسطة تلفظ
 حرف الجر وعلى انه حال تقديره حال كون ذلك الحرف ملفوظا وتر عليه ان وقوع
 المصدر حاكما سماعي لا قياسي واجيب بان هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد
 الى انه قياسي فيما اذا كان المصدر من تقسيما الفعل نحو اتانا بسرعة و بطوق وقوله
 لفظا او تقديرا من تقسيما الفعل اي التوسط وهو ما لفظي او تقديري قلنا انما اختار
 مذهبنا في كل كلام الشيخ عليه فاما اذ لم يكن من تقسيما الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتانا ضحكا وبكاء نحو مررت بزيدا وما اطلق اسم المضاف اليه على المجرور نحو
 وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرور عليه
 اليه بقوله يعبر عن هذا التركيب وهو يزيد في مررت بزيدا في الاصطلاح المشهور
 بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس على وضع شئ لشيء
 بانه جار ومجرور كانه مضافا ومعنا اليه قد نقل الزوزني عن الرضوانه قال سيبويه
 المجرور بحرف الجر لفظا مضافا اليه لكنه غير ما هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف
 اليه يراد به المجرور بحرف الجر تقديرا واما من حيث اللغة فتعني يزيد في مررت بزيدا
 مضاف اليه بلا ريب لانه اضعيف اليه المجرور بواسطة حرف الجر ويعلم منه

م اذا كان المصدر
 من انواع عاملة في
 جوار انان زيدا في
 دلويجه انان زيدا في
 وهذا ليس كذلك
 واجيب بان الفاعل
 ههنا الواسطة لانه
 عطف الواسطة لانه
 ان المصدران المذكور
 ان من انواع التوسط
 لان توسط حرف
 المجرور يكون لفظا
 وتذا يكون تقديرا
 عباية *

له اي ملفوظا كان ذلك الحرف او مقفلا لانه فهذا محمول على مذهبنا فيه نظر لان ذلك ليس مطلقا بل

ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مرث بزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول مرث باسم اوله يا اول به اما اذا لم يا قل فظاهر واما اذا اول به فلان المضاف اليه المصطلح ينبغي ان يكون العامل فيه اما المضاف او الحرف المقدم او الاضافة على اختلاف في المشهور وهو منتف ههنا فيكون مراد المحدي من قوله المذكور قبل من حيث انه مضاف اليه اول باسم ان زيد امضاف اليه لغة وذكر في بعض الشرح انما اطلق على الحرف وجره المجر اسم للمضاف اليه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معا الاعمال الى الاسماء او تقديرا عطف على قوله لفظا نحو غلام زيد تقديرا غلام لزيد باعتبار عن اى عن هذا التركيب هو غلام زيد في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه لانه جار ومجرور وكان من الواجب على المصنف ان يقول او تقديرا لمراد كما قال غير ليحترز به عن الظرف نحو قمت يوم الجمعة فان يوم الجمعة وان نسب اليه شئ وهو قمت بواسطة حرف الجر تقديرا وهو في لكنه غير مراد والا لكان مجررا لان المعنى بالمراد ظهور اثره اى يكون ما بعده مجرورا ويجب تجريد المضاف لاجل الاضافة عن التنوين حقيقية كانت او تقديرية فلا يرد كم رجل وضاربك وحواجر بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجر المجر عنها لاجل الاضافة لانها مجرمة عن التنوين التقديري والمقدم كالمفروض عندهم المراد بتجريد المضاف عن التنوين اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك ذلك بالحسن الوجه مع سقوط التنوين عنه لاجل اللاحق لاجل الاضافة وهو جائز وفاقا لانه حن ما اضيف اليه الفاعل الذي هو كجزء منه اذا لامنه اذا اصل الحسن فجه المضاف اليه يقوم مقام التنوين فلما حن من فاعل المضاف فحذف من المضاف لكان الجزئية واما نحو الضارب الرجل فيحمل على الحسن الوجه واما يقوم مقامه اى تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كنونى التثنية وجمع السلامة وكنى عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الى ذكر تجريد المضاف عن نونى التثنية والجمع ههنا لانه قد ذكر فيما سبق من قوله في فصل اصناف الاعراب هما يسقطان عند الاضافة فذكر ههنا يوجب التكرار قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه وذكره ههنا يدل على وجوبه فلا تكرر وانما وجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين تؤذن بتام الكلمة بها

بالمعنى المراد يظهر اثره

دون المضاف اليه الاضافة تؤذن بنهاهما بالمضاف فيتناهيان ولهذا التعليل يخرج
المضامها يقوم مقام التنوين نحو جاء في غلام زيد مثال لتجريد المضام عن التنوين
وغلام عمرو ومسلمو مصر مثالان لتجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين وما علم
تأ سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقا على قسمين احدهما ما يكون حرفا
فيه ملفوظة والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدمة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول
قليلا لانه لا يبحث فيه سقا الجر بالحرف واهمل بيانه واحاله الى بحث الحرف بقوله فيما
بعد اما ما يذكرفيه حرف الجر فسبأ في القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثاني كثيرا
لاشتماله على اقسام واحوال خصه بالذكر وبينه بقوله واعلم هي كلمة تذكر لتنبية
المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير
حرف الجر واحالة ما كان يتلفظ فيه حرف الجر الى بحث الحرف واختصاص ما كان
بتقدير حرف الجر بالقسم دون غيره على قسمين معنوية منسوبة الى اللفظ فادتها
معنى في المضافات تعريفا وتخصيصا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضا وقد
علم اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة
في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها او ذات ان يكون المضاف فيها غير
صفة مضافة بالجر على انه صفة صفة الى معمولها اي معمول تلك الصفة ففي الكلام
اشارة الى ان المضاف فيها اما ان لا يكون صفة بل يكون اسما جامدا كغلام زيد وصفة
لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريمة البلد فان الكريمة صفة مضافة الى غير معمولها
لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقال كريمة البلد بل كريمة من في البلد هي
اي الاضافة المعنوية اما كما ثبتت بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف
ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من فيما يكون المضاف اليه من جنس
المضاف نحو خاتمة فضة اي خاتمة من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف اليه ظرف
المضاف نحو صلوة الليل اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي لا ولي ان يجعل
الاضافة الى الطرف ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة باد في ملاسة فيكون
معنى صلوة الليل صلوة لها اختصاص بالليل بملاسة الوقوع في قولك
كوكب الخرفاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرفاء

له خرفاء ايضا
تأمر في معرف
نحو خرفاء
نحو خرفاء
نحو خرفاء

بجا بسته آنها تشریح فی الصبیحی لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هي شأن
 النساء المدبرة المنتهية للاصناف في احيائها ووجه الاولوية ان فيه تقليل الاقسام
 وهو اقرب الى الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف للمضاف اليه
 اضعيف اي الاسم الى معرفة كما هي تعريف المضاف في بعض الامثلة المذكورة وذلك لان
 وضع هذه الاضافة لفائدة الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه في مدلول المضاف
 فتعين بتعيينه مضمرا كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك اذا قلت غلام
 زيد تريد به وضعاً غلام له اختصاص بزيد اما بكونه اعظم علمانه واشهره او
 معهوداً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن وعييته لغير معين على خلاف
 وضع الاضافة وانما حكمنا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني
 يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة
 واما الاول فلانه اشارة الى معهود ومخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة
 الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك بالالف واللام نحو الغلام ولو لا هو لم يبق
 فرق بينهما بحصول اختصاص يد بالغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تقيد
 تعريف المضاف ان اضعيف الى المعرفة في كل اسم الا في غير ومثل وشبه ونحو
 ونظير وكل ما هو بمعناها فان هذه الاسماء لا تعرف لانها متوعلة في الابدان كونهما
 اضافة لفظية بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول اللام عليه
 حال كونها مضافة بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فانه يجوز ان يقال مرت
 يرجل المغاير ايك فتقع صفة للنكرة تقول مرت يرجل غيرك او مثلك او
 شريك ويدخل عليها رب نحو رب مثلك الا اذا اشتبه المضاف بمغاير المضاف اليه
 كغائر المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون او مماثلة نحو فلان مثل
 حاتم فحينئذ تعرف لعدم الابهام او تخصيصه عطف على قوله تعريف المضاف
 اي وفائدة تخصيص المضاف ان اضعيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة
 تقيد تقليل الشبوع كغلام رجلا فانك اذا قلت غلام كان شائعا في غلام رجلا
 امرأة واذا قلت غلام رجلا ارتفع عنه بعض الشبوع حتى لا يبقى صالحا لان يكون غلام
 امرأة فحصل التخصيص وقل الشبوع في النكرة واما اللفظية فهي اي علامتها

هو

ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
 الى معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن
 صفة كغلام زيد وبقوله مضافة الى معمولها عما اذا كان الصفة مضافة الى غير
 محو كير البند فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اي الاضافة اللفظية كائنة
 في تقدير الانفصال اي في حق المعنى اي لا تقتريه بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
 حتى ان الجر ربما اللفظ مفعول او منصوب في المعز لا في اللفظ اي لا يكون الاضافة
 اللفظية في تقدير الانفصال في تأثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقام
 ثم معني الانفصال ان المضاف يمكن ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب بيد مثال كائن
 اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه مثال الاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
 وفائدتها اي فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا تعريفه
 ولا تخصيصه لما قررنا في تقدير الانفصال ثم التخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
 فحسب خلاف التنوين حقيقة نحو ضارب زيدا وحكما نحو حواجر بيت الله لو وجد ف نوني
 التنوينية والجر نحو ضارب زيدا ضارب زيدا اما في لفظ المضاف اليه فحسب في الضمير استكنان
 في الصفة نحو القائم الغلام فاصل القائم غلامه فخذ في الضمير من غلامه استكن
 في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط واما في المضاف والمضاف اليه
 جميعا نحو زيد القائم الغلام اصله غلامه فالتخفيف في المضاف نحو التنوين في
 المضاف اليه محذوف الضمير واستتارها في الصفة واعتراض ههنا برت برجل ضارب
 امرأة او ضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصا فليفت
 يستقيم قوله وفائدتها تخفيف في اللفظ فقط واجيب بان هذا التخصيص لا يحصل
 بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
 او نقول لو لم يقل في اللفظ لتبادر ان ذهن الى التخفيف في المضاف على قياس قول وفائدته
 هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف آه وتخصيصه آه فصرح بقوله اللفظ اي في
 لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم اعلم انك اذا اضفت الاسم
 الصحيح او الجارى مجرى الصحيح قد مر تفسير كل منها في لسان الاعراب الى بناء المتكلم
 متعلق بقوله اضفت كسرت اخره اي اخذ ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل

الیاء لمناسبة الياء واسكنت الياء لاجل التخفيف او فتحها اي الياء ان الاصل في
 الكلمة البنية على حرف واحد هو الحركة لثلاث يلزم الافتتاح بالساكن والاصل
 فيها بنى على الحركة الفتح للتخفيف وهو الصحيح لكن في تقدير قوله واسكنت
 الياء اشعار بان المختار عنده هو السكون كغلامى مثال للاسم
 الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسم الجارى مجرى الصحيح المضاف
 الى ياء المتكلم ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح والجارى مجراه شرع في بيان حكم
 المنقوص المقصور فقال وان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء وجلت
 للتثنية او الجعر او لغيرها مكسورة ما قبلها ادعت تلك الياء في الياء اي في ياء المتكلم
 لاجتماع المثليين وفتحت الياء الثانية وهى ياء المتكلم لثلاث يلتقى الساكنان بقول
 في قاضى قاضى وانما رجعت الياء المحذوفة في قاضى لان الاضافة يسقط بها
 التثنية التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وان كان اخره اي آخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم واوساكنة مضمونها ما قبلها اي تلك الواو قبلتها ياء وعلمت كما علمت
 الآن اي في الياء يعنى ادعت الياء المبدئية من الواو في ياء المتكلم وفتحها لاجتماع الواو
 والياء وكون اولها ساكنة تقول جاء في مسيلقى اصله مسلما فاعل اعلان مرهق
 وفي الاسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم تقول عنه
 اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم اخى واخى وحجى وهى بياء مخففة بلارة المحذوف
 وهو الواو الواقعة كالمرة الكلمة كما يرد عدم الاضافة اجراء لها بعد حذف علة
 نسبيا منسباً كما في يدي ودي وفي بكسر الفاء وتشديد الياء عند الاكثر
 فى عند قوم الظرف متعلق بقوله تقول اي تقول في الاربعة الاول بتخفيف الياء
 بلارة المحذوف وفي الخامس بكسر الفاء وتشديد الياء عند قوم من النخاعة وفي
 هذا اشارة الى ما اجازة المبرد في الاولين وهما اخى واخى من تشديد الياء برده
 الواو المحذوف فتقبلها ياء ساكنة وادغامها في ياء المتكلم الى ما ذهب اليه بعضهم
 في الخامس وهو قى من انه يقال فى بقلب الواو ميماً قبل على حالة الافراد ثم شر
 لا يعرف وجه حسن لتقدم الاخر على الاب في الذكر الا ان يقال انه اقتداء بقوله تعالى
 يَهْرَأُ الْمُرءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَوَجْهَ التَّقْدِيمِ فِي الْآيَةِ التَّرْتِيقِ مِنَ الْاَدْوَى إِلَى

لا يرد

اصافته

الاعلیٰ کانه یفهم من اخیه ومن صاحبته وبنیه اولان الاحتیاج الی اضافه کلمه
 الی یاء المتکلم اکثر من اصافه الی غیره وذلک لیسف الی مضمرا صلاب یضاف الی
 اسم الجنس لانه موضوع کلام ان یتوصل به الی جعل اسماء الاجناس صفا الاسماء
 التکررات فموجب الی مال صفة لرجل تقول رجل ذوال فوجب مراعاة الصفة وهذا
 التعلیل یوجب ان لا یضاف ذوالی غیر اسم فیه معنی الجنس ولا یوجب ان
 لا یضاف ذوالی مضمرا خاصة فلا وجه للتخصیص نفی اصافته الی مضمرا
 الا ان یقال انما خص المضمرا بالذکر لانه لما کان لبعض تلك الاسماء حکم لم یوجد
 فی غیرها حال کونها مضافة الی غیر یاء المتکلم صرح بنفی اصافته الی مضمرا صلا
 سواء کان المضمرا یاء المتکلم او غیره اسقاطا لما اخص فی حکم نظر الی اضافه الیه
 ولما جاءت اصافه ذوالی المضمرا فی بعض الاشعار فینتقض به القاعدة المذكورة
 من ان ذوالی یضاف الی مضمرا آجاب عنه بقوله وقول القائل **شعر**
 انما یعرف ذوالی الفصل + من الناس ذو وة

شاذ ای قلیل لا یقاس علیه وکن الحکم لله صر علی محمد ذو ویه شاذ وما
 جاء فی کلام بعض المتأخرین من قوله اصله علی محمد ذو ویه ای صحابه فذلک اقتباس من
 الدعاء المأثور واذ قطع تلك الاسماء الخمسة عن الاضافة قلت اخر وایم وهن
 وقم محمد لامها وجعلت علی عیناتها اعرها وهذا یجوز عن غیر المصنوع وانما ذکر تقریبا
 وذلک تقطع عن الاضافة البتة لوضعها لازمة للاضافة الی اسم الجنس المظهر وان
 جاء الی الضمیر فی کلام فهو شاذ هذا ای ما یتیمان قسمی الاضافة المعنویة واللفظیة کله
 بتقدیر حرف قد یقال لاحاجة الی ذکر هذا الکلام لانه قد علم ما سبق ولجوبه انما ذکره
 لیکون ذکر کلمته اما تفصیلیة فی قوله واما ما یدکر فیه حرف الجر لفظا
 فسیاتی بیانه فی القسم الثالث ان شاء الله تعالی وهو الحرف مع العدیل لانه لا تستعمل
 الا فی العدیلین او اکثر وعدیل الذکر هو التقدییر فلولا یدکره لبقيت کلمة اما
 للتفصیل مع عدم العدیل فکانه قال اما ما یقدر فیه حرف الجر فی التسمیز والبیضیه
 الشیخ ابن الحاجب رآه علی جمیع النسخة حیث لم یقولوا بتقدیر حرف الجر فی اللفظیة بل
 للحرفها یا المعنویة فی تقدیر الحرف فعلى هذا القول لم یکن التعریف المذكور شاملا

ثلثاً اليه بالاصناف اللفظية الا ان يجعل التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكماً
 واما لم يصح بتقدير حرف الجر في الاصناف اللفظية كما صرح به في المعنوية
 حرف الجر في اللفظية ليست منحصرة في الاقسام الثلاثة المذكورة في المعنوية
 بل يقدر مجسداً اقتضاء تعدية اسم الفاعل واسم المفعول كالي في نحو بائع البلاد
 عند عدم الاقتضاء كما في احسن الوجوه ضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تضييق
 الجر ثم لما فرغ من مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة
 شذع في الخاتمة المحتوية على بيان المعدبات بالتبعية فقال

الخاتمة في التوابع واعلم ان التمرت من الاسماء المعربة كان اعرابها
 اي اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اي على
 نفس تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجوارم من
 المرفوعات والمنصوبات والجرادات بيان للاسماء المعربة فقد يكون الفاء
 للتفسير او في جواب شرط فخذ وفي اي اذا كان ذلك فنقول قد يكون
 اعرابه اي اعراب هذا الاسم وهو بالرفع اما على الابتداء فمع خبره
 في محل نصب على انه خبر ليكون او على البدلية من الاسم بتبعية ما قبله اي
 بتبعية الاسم الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فاعرابه رفع وان
 كان منصوباً فاعرابه نصب ان كان مجروراً فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من
 ان يكون حقيقة او حكماً فلا يشكك بالجرم الواقعة اوصافاً وبالجرم التي هي معطوفة
 على ماله اعراب ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثانٍ ليسمى وانما سمي تابعاً
 لانه اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في اعراب من الرفع والنصب والجر فهو
 اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثانٍ هو لبيان الحال ههنا لا للتصغير فلا يشكك
 بالصفة الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول
 لانه ما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني على المتأخر ههنا على الجراكم وقرع بعض
 الشرح لان الحقيقة ممكنة ولا يصاد الى الجراد الا عند تعذرها وايضاً يندفع بما ذكرنا
 ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء ثم واو يصبح تقديره على المعطوف عليه نحو قوله مصرع
 عليك ورحمة الله السلام على اوجه وعلى تقدير حمل الثاني على المتأخر

ینتقض بصورة التقدير الا ان يحل المتأخر رتبة فالاولى ان يجعل قوله ثان
 لبيان الحال قصر للمسافة معرب باعراب سابقة للجاء والحجر رصفتان اي كل ثان
 متلبس باعراب سابقة احتز به عن خبري باب كان وان من جهة واحدة اي من مقترض
 واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى كذا
 نصب عالم في رايت رجلاً عالماً من جهة مفعولية موصوفه لا من جهة اخرى
 وكذا اجر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفه لا من جهة اخرى
 وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احتز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
 والمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
 اقسام اما كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يجلو اما ان
 يكون مقترناً للحكم الاول او الاول التأكيد
 والثاني لا يجلو اما ان يكون مبنيًا او لا فالاول لا يجلو اما ان يكون مشتقاً او
 كان مشتقاً فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يجلو اما ان
 يكون بواسطة حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو بدل
 النعت والعطف بالحروف والتأكيد والبدل وعطف البيان ثم لما فرغ من
 تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال **فصل النعت**
 قدّمه على سائر التوابع بكونه اشده متبوعه واكثر استعمالاً واوفر فائدة
 تابع يدل على معني حاصل في متبوعه في متبوعه في متبوعه غير التأكيد فان
 التأكيد بقی اخلافه فلو قال مطلقاً كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معني مطلقاً
 اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في جاء في القوم كلهم اجمون يدل على معني في
 متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال
 من ان مطلقاً قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو
 جاء في رجل عالم او يدل على معني حاصل في متعلق متبوعه بان قام بالذي بيده بين
 متبوعه علاقته اما فرعية عن نسب نحو جاء في رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء في رجل حسن
 غلامه او مخالطة نحو جاء في رجل طويل ثوبه او بعيد نحو جاء في رجل عالم غلامه او ابو
 غلامه **والقسم الاول** من النعت وهو ما يدل على معني في متبوعه

نعم

متبوعه في عشرة اشياء اى يتبعه في اربعة من عشرة اشياء ثلاثة منها ذكرت
 جملة بقوله في الاعراب اى في الرفع والنصب والجر والسبعة الباقية التعريف والتكثير
 جمل الكوفيين وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاختش وصف النكرة المخصوصة بها
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت النعت مصدرا
 فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل رجال عدل او فعل التفصيل من
 فانه مفرد مذكور لا غير او فعل التفصيل المصنوع للزيادة على من اضيف اليه ووجه صفة
 يستوى فيه المذكر والمؤنث او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكر كعلامة ونسابة وانما
 وجب تبعية هذا النعت للمنعوت في هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف
 فيما صدق عليه قيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة الواحد
 من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية
 والجمع واحد من التذكير والتانيث نحو جاء في
 رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء
 عالمات وزيد العالم وامرأة عالمة **والقسم الثاني** من النعت هو ما يدل على معنى
 متعلق متبوعه انما يتبع متبوعه في الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثاني النعت
 في الخمسة الاخر وهي الافراد والتثنية والجمع والتكثير والتانيث بل كان حكمه فيها
 حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته لاجتماع
 الاعلى ضعف فكدلك الصفة لا تها واقعة موقع الفعل عاملة عملا وكان الفعل
 اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل من كورا ويجوز تانيثه ان كان
 مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكدلك الصفة لا فائدة في قولهم
 فقطلات الحصر المراد منها مستفاد من كلمة انما اعني الاعراب والتعريف والتكثير
 بيان للخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب اثنتان الواحد من الاعراب والواحد
 من التعريف والتكثير كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهله وفائدة النعت
 غالباً لتخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين المخصص في عرف النعت
 عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات نحو جاء في رجل عالم فان قوله رجل انما يحسب

الواحد

خص

توضيح

الوضع مشتركاً بين كل فرد من أفراد الرجال فإذا وصف بعالم قل الاستغناء الخصص
 بفرد من الأفراد المتصفتة بالعلم لتوضيحه أي فائدة النعت توضيحه المنعوت كانا أو النعت
 والمنعوت معرفتين التوضيحه عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو جاء في زيد الفاصل
 فإن قوله زيد محتمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون النعت
 لجزء الثناء والمدح أي لمحض الثناء والمدح لا للتخصيص لا للتوضيحه هذا إذا كان النعت
 معلوماً عند المخاطب بين لك النعت وإذا لم يكن معلوماً لم يكن لمحض الثناء والمدح بل
 يكون للثناء والتوضيحه معاً نحو بسم الله الرحمن الرحيم قد يكون أي النعت للذم نحو نحو اباه
 من الشيطان الرجيم وقد يكون أي النعت للتأكيد إذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت
 نحو قوله تعالى نفخة واحدة فإن الواحد يدل على ما يدل عليه النفخة لأن الثناء نفخة للوحد
 فيدل على الواحد لما كان استعمال هذه الثلاثة الأخر قليلاً واستعمال الأولى كثيراً ذكرها
 بكلمة قد للتقليل وقد يحتمل النعت للتعميم نحو كان زيدا يوم من الأيام أي لقصده مجرد كونه
 يوماً لا أمراً ثابتاً على ذلك من كونه يوم الخميس ويوم الجمعة وقد يحتمل للترحم نحو أنا زيد
 الفقير قد يحتمل لكشف الماهية نحو الجسم لطويل العريض العميق والفرق بين الصفة
 الكاشفة والصفة المؤكدة أن الأولى موضحة مفسرة والثانية مقربة وهو الفرق بين الأيضاح
 والتقريب وأعلم أن النكرة توصف بالجملة الخبرية وهي التي تختمل الصدق والكذب
 ولا بد فيها من ضمير حينئذ ليعرج إلى الموصوف فيحصل الربط بينهما وبينه أي ان يصح به
 كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مرت رجل أبوك عالم في مثال الجملة الاسمية
 أو قام أبوه في مثال الجملة الفعلية وإنما وصف النكرة بالجملة الخبرية لأن الدلالة
 على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وإنما قيد الجملة بالخبرية
 احترازاً عن الجملة الانشائية كالامر والنهي الاستفهام والتمني وغيرها فإنها لا تقع معناه
 ولا خبراً ولا صلة ولا حالاً إلا بتأويل وإنما خص نكرة بالذم كولا متناع صفة المعرفة
 بالجملة الخبرية تكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف
 والتوكيد والمضمر لا يوصف بشئ لأن فائدة الصفة الأصلية في المعارف هو التوضيحه ضميراً
 المشكراً والمخاطب يعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل أما المضمر الغائب فيعمل
 عليها طرد الباب ولا يوصف بشئ به أي بالمضمر لأن الموصوف يعرف من الوصف أمسلاً

العطف بالحروف

ولا شیء اعرف من المضمرة لا مسأوله حتى یوصف به ثم لما فرغ عن بیان النعت

شرح فی بیان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف**

ای المعطوف بأحدها والعطف فی اللغة الامالة لقب هذا القسم من التوابع بقالة

حرف العطف ما بعدة الى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس یشتمل التوابع كلها

ینسب الیه ما ینسب الی متبوعه اعترض علی هذا الحد بانه غیر شامل لبعض افراد

الحد ومثل عامل فی قولك زید عالم وعامل واجب بان الكلام محمول علی حد العطف

تقدیرا تابع ینسب الیه ما ینسب الی متبوعه او ینسب الی شیء ینسب الی شیء ینسب الیه

فیشتمل الصورة المذكورة ثم المراد بالنسبة اعم من ان ینسب الی شیء او الی شیء سلبی

فیدخل فی المعطوف بلا لانه وقع النسبة هناك سلباً وكلاهما ای المتبوع والتابع مقصودان

بتلك النسبة فیها احتراز عن سائر التوابع فانها لیس كذلك لان غیره ان كان زید المقصود

هو التابع فقط وان كان غیر البديل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض علیه بالمعطوف بیل

لكون متبوعه غیر مقصود والمعطوف بأو وأمر واما لكونه غیر مقصود مع متبوعه بل المقصود

احدهما واجب عن الاول بان المتبوع فی المعطوف بیل ینسب الیه مقصوداً ابتداءً وان لم ینسب

انتهاءً بتبدل الرأي هو الفرق بینه وبين بدل العطف لان متبوعه غیر مقصود كما ابتداءً

علی سبق اللسان وعن الثاني بان المراد بكونه مقصوداً بالنسبة مع متبوعه ولو بطریق البدلية

والمقصود بالمعطوف بأو ولخواتمه احد الامرین فكامل منهما مقصوداً بطریق البدلية ویشتمل ای العطف

بالحروف عطف النسق لانه ینسب مع متبوعه علی نسق واحداً لان كلاهما مقصوداً بالنسبة

ولما فرغ عن بیان حد العطف شرع فی بیان شرطه فقال شرطه ای شرط العطف

بالحروف ان ینسب الیه وبينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها ای

ذكر تلك الحروف فی القسم الثالث ان شاء الله تعالی ثم قام زید وعمر وعمر وعمر وتابع

ینسب الیه ما ینسب الی متبوعه وهو القيام المنسوب الی زید وكلاهما مقصودان بالقيام

وإذ اعطف علی الضمیر المرفوع المتصل بارزا كان او مستتراً لیسبب تاكيداً ای توكيد الضمیر

المرفوع المتصل بالضمیر المنفصل ولا ثم عطف نحو ضربت انا وزید فلی زید عطف

علی تاء الضمیر بعد تاكيداً بمنفصل لان الضمیر المرفوع المتصل غیر مستقل بنفسه

بمؤنة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه المستقل قوي غير مستقل

ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن
التابع فزيتة التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تأكيدا بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة
من كل وجه إنما قيد الضمير بالرفوع احترازاً عن المنصوب والمجرى ولأن العطف عليها
يجوز بغير التأكيد نحو ضربت بك وزيداً وموت بك وبزيداً إنما قيد المرفوع بالمنفصل
لأنه لو كان منفصلاً جاز العطف عليه بلا تأكيد نحو أنا وزيداً أهيان ثم اعلم أن هذا
التأكيد واجب عند المصنف رح وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب ذهب
البصريون إلى أنه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تأكيد لا فضلاً
لكن على قبحه وأما الكوفيتون فيجوزونه بلا تأكيد ولا فصل من غير قيد إلا إذا فصل
استثناء مفرغ أي يجب تأكيدا بالضمير المنفصل في جميع الأوقات الأوقد وقوع
فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فحينئذ يجوز ترك التأكيد
بالمنفصل نحو ضربت اليوم زيداً فإنه عطف على التاء في ضربت بدون التأكيد بالمنفصل
لمكان الفصل وإنما يجوز ترك التأكيد عند الفصل لظربان فتور في المعطوف باعتبار
البعد عن المتبوع فلا يلزم من فزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور وإنما قلنا فحينئذ يجوز ترك التأكيد
بالمنفصل فإنه قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل كقوله تعالى فكيف كانوا فيها هم
والغيا وون وقد لا يؤكد الأمران متساويان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف
العطف كما في المثال المذكور في المتن أو وقع بعده كما في قوله تعالى أشركنا
ولا آباءنا ولا أولادنا بعد حرف العطف للتأكيد وإذا عطف أي إذا أريد عطف
الاسم على الضمير المجرى ويجوز إعادة حرف الجر نحو ضربت بك وبزيداً إنما يقلع
الحائض كما قال غيره لاحتمال أن يكون المختار عند ما ذهب إليه بعضهم من أن
الجر إذا كان اسماً لا يجب إعادته ولأن حرف الجر كثيراً ما يعطف على الضمير المجرى فاعتبر
الأغلب وإنما وجب إعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لأن
الضمير المجرى كالجاء من الجاء لشد اتصاله به من حيث أنه لا يفصل عن الجاء
اصلاً وإن العطف على الجزء بعد إعادة حرف الجر أيضاً ولكن عطف الجزء على عطف

المستقل هذا جائز واما قراءة حمزة نساء لَوْنٍ بِهِ وَالْأَمْحَامُ بِالْحَجْرِ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ
 الْحَجْرِ فِي قَوْلِهِ بِهِ بَدُونَ اِعَادَةٌ حَرْفِ الْحَجْرِ فِشَادَةٌ وَقِيلَ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ تَعَاوَا وَالْأَمْحَامُ
 لِلْقِسْمِ وَفِيهِ نَظَرٌ مَدُ كُورٌ فِي الْمَطْوَئَاتِ وَكَذَلِكَ اِمَّا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَشْعَارِ
 فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ فِشَادٌ لِإِيْقَاسِ عَلَيْهِ ثُمَّ اَعْلَمْنَا وَجُوبَ اِعَادَةِ
 الْحَجْرِ فِي حَالِ السَّعَةِ وَالْاِخْتِيَارِ اِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَيُجَوِّزُ عِنْدَهُمْ تَرْكُهَا فِي
 حَالِ الْاَضْطِرَارِ اِجَازَ الْكُوفِيِّينَ تَرْكُهَا مَطْلُوقًا وَعَنِ الْحَجْرِ هِيَ اِنَّهُ يَجُوزُ بِغَيْرِ اِعَادَةِ
 اِذَا كُنْتُ الضَّمِيرُ الْحَجْرُ وَبِظَاهِرِ نَحْوِ مَرَّتْ بِكَ نَفْسِكَ زَيْدٌ وَاَعْلَمْنَا اِنَّ الْمَعْطُوفَ فِي
 حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ اِذَا كَانَ الْاَوَّلُ اَيَّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ صِفَةً لِشَيْءٍ نَحْوِ جَاءَ فِي زَيْدٍ
 الْعَالِمِ اَوْ كَانَ الْاَوَّلُ خَبْرًا اَلْأَمْرُ نَحْوِ زَيْدٍ عَاقِلٌ وَشَاعِرٌ اَوْ كَانَ الْاَوَّلُ صِلَةً نَحْوِ قَامَ اَللَّهُ
 صَلِيَ وَصَامٌ اَوْ كَانَ حَالًا نَحْوِ قَعْدَ يَدٌ مَشْدُودًا اَوْ مَضْرُوبًا وَالثَّانِي اَيَّ الْمَعْطُوفِ
 كَذَلِكَ يَكُونُ صِفَةً اَوْ خَبْرًا اَوْ صِلَةً اَوْ حَالًا وَكَذَا اِذَا وَجِبَانٌ يَكُونُ فِي الْاَوَّلِ
 ضَمِيرٌ وَوَجِبَانٌ يَكُونُ فِي الثَّانِي اَيْضًا ضَمِيرًا لَانَّ حُكْمَ الْمَعْطُوفِ حُكْمَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالْقِيَا
 اِلَى مَا تَقَدَّمَ فَيَجُوزُ اِنْ يُقَالُ قَامَ اَبُوهُ وَقَعْدَ اُخُوهُ وَلَا يَجُوزُ اِنْ يُقَالُ زَيْدٌ قَامَ اَبُوهُ وَقَعْدَ
 عَمُّهُ وَاَمَّا نَحْوُ رَبِّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا فَيَتَقَدَّرُ التَّكْرِيْرُ لِعَدَمِ قَصْدِ النُّعْيِيْنَ اَيَّ بِشَاةٍ
 وَسَخَلَتْ لَهَا اَوْ مَحْمُولٍ عَلَى نَكَارَةِ الضَّمِيرِ كَوَيْتِهِ رَجُلًا عَلَى الشَّدَاةِ وَثُمَّ اَعْلَمْنَا اِنَّ
 الْمَعْطُوفَ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ اَلَا يَمْتَحِنُ بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَدَّى اِلَى
 اِلَى غَيْرِهِ كِبِنَاءِ كَامِرِجِلٍ وَزَيْدٍ اَوْ يَأْزِيدُ وَعَبْدُ اللهِ فَإِنَّ الْبِنَاءَ فِي اسْمِ كَالْتِمَ
 لِنَفْيِ الْجِنْسِ لِقَضَمِنْ مِنْ اَلَا سَتَغْرَاقِيَّةٌ وَذَلِكَ يَمْتَحِنُ بِاسْمِ كَالْمُنْكَرِ فَلَا يَتَعَدَّى
 اِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَكَذَلِكَ الْبِنَاءُ فِي الْمُنَادِي لِقِيَامِهِ مَقَامَ كَافٍ اِدْعَا
 كَمَا يَمْتَحِنُ بِالْمُنَادِي الْمَفْرُوعِ الْمَعْرِفَةِ فَلَا يَتَعَدَّى اِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ
 مِنَ الْمَضَافِ اِذَا اِلْاَضَافَةُ لِلْبِنَاءِ كَالْحَجْرِ عَنِ الْاَلَامِ فِي يَأْزِيدُ وَالْحَارِثُ فَإِنَّ الْحَجْرَ
 لَدَفْعِ اجْتِمَاعِ اللَّغَةِ التَّعْرِيفِ وَذَلِكَ يَمْتَحِنُ بِالْمُنَادِي فَلَا يَتَعَدَّى اِلَى عَطْفِ عَلَيْهِ كَالسَّمَالِ
 الضَّمِيرِ فِي زَيْدٍ شَيْخًا عُلَامٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّ اِسْتِمَالَ الضَّمِيرِ فِي الْحَجْرِ يَمْتَحِنُ بِكُلِّ غَيْرِ
 مُشْتَقًّا فَلَا يَتَعَدَّى اِلَى مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَائِدِ فَالْحَاصِلُ اِنَّ الْمَعْطُوفَ فِي حُكْمِ
 الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ اَلَا اِنْ يَتَفَرَّقُ فِي وَجْهِ السَّبَبِ عِلَلُهُ بَانَ يَوْجُدُ سَبَبًا لِبِنَاءِ اَوْ سَبَبًا

المجرد عن اللام او سبب اشتغال الضمير في المعطوف عليه وكون المعطوف محيطة
لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم اشار الى الاصل الذي يقتضيان يكون
المعطوف في حكم المعطوف عليه ويوجب ان ياخذ المعطوف حكمه بقوله
والصانبة اي الاصل والقاعدة في اي في كون المعطوف عليه انه اي الشار
حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف فيكون المعطوف
قائما مقام المعطوف عليه تقديره او هو يقتضيان ياخذ المعطوف حكم المعطوف
عليه لان الشيء اذا قام مقام غيره ياخذ حكمه الا يرى الى ان مفعول لم يسم على ما
مقام الفاعل ياخذ حكمه الى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله واسأل القرية
فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو اهل اخذ حكمه هو الاعراب وحيث
لا يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذاهب
في قولك ما زيد بقا ثم اوقاعد ولا ذاهب عمر على انه خبر مبتدأ وهو عمر والجملة
معطوفة على الاولى عطف جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائما او قائما فيكون خبرا عن زيد فيكون تقديره حينئذ ما زيد اها عمر
وهو منتهى الخوة عن العائد الواجب في الخبر الى اسمها فاذا لم يجوز ان يقام ذاهب
عمر مقام القائم الذي هو الخبر للمعطوف عليه لم يجوز عطفه على العطف
واحد على معمولي عاملين مختلفين جائزا اذا كان بعض المعطوف على المجرور مقدا
على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان كان المجرور مقدا
على المرفوع او المنصوب نحو في الدار زيدا والحجة عمر و فالحجة عطف على الدار
العامل فيه في و عمر عطف على زيد والعامل فيه الا ابتداء اذ كان بعض المعطوف
عليه مجرورا مقدا ما كما المعطوف واما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع
من العرب كما جاء في بعض الاشعار شعر
أكل امرء تخسبين امرءا + ونأمر توفدا بالليل نأ
فان قوله نأمر عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نأمر عطف على امرء
المنصوب والعامل فيه تخسبين وكما في مثال ما كل سوداء تمره ولا يضاء شجرة
فان قوله يضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على

نمرة و العاقل فیه ما فاقتصر الجواز علی صوة السماع لان ما خالف القیاس یقتصر علی
 مؤد السماع ولم یسمع الا فی صوة نقدیة الجبر و لهذا قال اذا کان مجرداً مقدماً
 و فیه اشارة الی انه لو لم یکن بعض المعطوف علی مجرداً مقدماً لم یجز العطف فی صوة ما
 وان کان العطف علی معمولی عاملی واحد فیجوز نحو ضرب زیداً عمراً و بکر خالداً العدم
 المانع و هو فی مقام العطف مقام العاملین و انما وصف العاملین باختلاف
 لیبیان العمرفان الوصف قد یدون لیبیان المقصود بان یوصف الشئ بالجنس
 عمراً المحکم و شموله الجنس من قوله تعالی و ما من دابة فی الارض الا ظنر بظنر
 یجنأ حیة و قال بعض الفضلاء ولا یبعد ان یقال هو الاحتراس عن مثل ضرب زیداً و کرم
 علی ما نقل عن الفراء انه تشربک العاملین فیجوز العطف علیها علی معمولی عاملین
 مختلفین بل متحدین فی المعمول ثم اعلم ان جواز العطف فی صوة نقدیة الجبر
 انما هو مذهب الاعلم و غیره من البصریین المتأخرین و هو الذی اختاره المصنف
 و ههنا مذهبان اخران کما اشار الیهما بقوله و فی هذه المسئلة ای و فی مسئلة
 العطف علی معمولی عاملین مختلفین مذهبان اخران و هما ان یقال یجوز لذلک
 العطف مطلقاً ای سواء کان الجرم مقدماً او لا عند الفراء قیاساً علی العطف
 علی معمولی عاملی احد الآ اذا وقع الفصل بین العاطف و الجرم و نحو ان زیداً فی الدار
 و عمر و فی الحجرة و نحو هب یداً الی عمرو و بکر الی خالد فان العطف ههنا غیر جائز
 اتفاقاً للفصل بین العاطف الذی هو الجار و بین الجرم و لا یجوز ذلک العطف
 مطلقاً ای سواء کان الجرم مقدماً او لا عند سیبویه و الیه ذهب البصریون
 المتقدمون لان حروف العطف ناسب مناب لعمال الواحد فلم تقوان تقوم مقام
 العاملین ثم لما فرغ عن بیان العطف بالحروف شرع فی بیان التکید فقال
فصل التکید جاء بالواو و الهزئة و انما عقب به العطف لان العاطف هو
 ثم و الفاء قد یزاد و فی التکید اللفظی کما یقال ثم و الله و الله و کقوله تعالی کلاً
 سوف تعلمون ثم کلاً سوف تعلمون و لا تحسبن الذین یقرحون بما اتوا
 یجربون ان یجهدوا بما لم یفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة تابع جنس تناول التبع
 کلها و قوله یدال علی تقریر المتبع فصل خرج به العطف بالجرف و البدل لانها لا

نکته نحو عمراً

و

يدل على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خروج به النعت وعطف اليها لانها
وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنها لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في
تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
زيد ونحوه ان زيدا قائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او التثنية مع انه
تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرف في عن الحد ثم ما عرف التوكيد
في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اى منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
الا من تقرير اللفظ وهو يختص بالمعارف الا في الحكوم به وكذا المعنوي يختص
بالمعارف مطلقا عند البصيرين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اى
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء وافعال او حرفا
او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء في زيد زيدا وجاء في جاء في زيد ان ان
زيد اقام ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قائم رجل قائم والمراد بتكرير اللفظ
الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا وتكون
اى منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اى التاكيد المعنوي
يكون بالفاظ معدة اى مخصوصة بمعددة وهي تسعة المذكورة في المتن ما اخذ
منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيدي
وان غفل عنها ساثر الخفاة وهي اى وتلك الالفاظ النفس العين يستعملان
للواحد والمثنى والجمع متلبسين باختلاف الصيغة اى صيغتها من حيث الافراد
والتثنية والجمع والضمير اى باختلاف ضميرها الرجوع الى المتبوع المذكور نحو
جاء في زيد نفسه للمذكر الواحد والزيد ان انفسها بايراد صيغة الجمع في تثنيته
المذكور او نفسها بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاوّل اولى لما سياتى
في بحث المثني والزيدون انفسهم لجمع المذكور وكذلك اى مثل النفس في الامثلة
عنده نحو جاء في زيد عينه للمذكر الواحد جاء في زيد ان اعينها وعينها للتثنية

ان اللفظ جسيم واحد في كل

المدن كرو جاء في زيدون اعينهم جمع المذكر ولما ذكر امثلة تأكيد المدن كرو بالنفس
والعين شرع في بيان امثلة تأكيد المؤنث بهما فقال وجاءتني الهدى نفسها وجاءتني هندا
انفسها او نفساها وجاءتني الهندات انفسهن وكذلك عينها واعينها
او عينها واعينهن وكل للمذكر وكلتا بزيادة التاء للمؤنث للستى خاصة اي يستعمل
لتأكيد المثنى خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب او متكلم
نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاها وقتما كلاهما وقتما كلتا كسا وقتما
كلانا وقتما كلتانا ثم قوله خاصة منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريحا
ليستعملان مقدرا فان قلت كون ذي الحال مذكرا او كون الحال عنه مؤنثا لا يفي
لانه وجبت المطابقة بينهما قلت التاء في خاصة ليست للتانيث بل هي للمباينة كما في
علامة ويحيز ان يكون خاصة مصدرا على وزن فاعلة بمعنى الخصم كالمباينة في قوله
تعالى هل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بما يفعل مقدرا اي خص المثنى بتأكيد
خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن المفرد والجمع فانها لا يؤكدان بكلا وكلتا وكل
واجمع واكثر من حول كتيب اي تامة وابنة من البنع بفتحتين وهو طول العنق مع الشدة
مفردة والجامع بينهما الوكادة والظهور وابضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة
من بضع العرق اي سال لغير المثنى اي يحیی هذه الالفاظ لغير المثنى من الحد جمع
مذكرا ومؤنث باختلاف الضمير في كلمة كل دون الصيغة والصيغة اي باختلاف الصيغة
في كلمات البواقي دون الضمير نحو جاء في القوم كلهم اجمعون اکتعوب اکتعوب اکتعوب
ابصعوب للجمع والمذكر وقامت النساء كلهن جمع كتع بنتع بصع جمع المؤنث
وهذا انما يجوز في جمع المؤنث بتاويل الجماعة وفي الواحدة المؤنث يجوز بدونه
نحو اشتریت الحارثة كلها جمعا كتعاء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة كتع بتع
بصع واذا اردت تأكيد المضمير للرفع المنصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس
والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تأكيده اي تأكيد المضمير للرفع
المنصل بالضمير المنفصل اولاً ثم أكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك
فان نفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وكذا ازيد ضرب هو انفسه وانما
يجب تأكيده بمنفصل لان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو ازيد ضرب

نه اي كلمة يستعمل

نه وطرقت في قول

جمعا كتعاء بصعاء

نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلنا تأكيداً للتصل المستكن بغير التأكيد بمفصل
لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه و
لما لزم التباس في هذه الصيغة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمير المرفوع للتصل
البارز طرداً للباب وبخلاف كل واجم حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التأكيد
لعدم اللبس وإنما قيد المضمير بالرفوع لجواز تأكيد المضمير منصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تأكيد هما بالمنفصل نحو ضربت بك نفسك ومررت بك نفسك
وإنما قيد بالمنفصل لجواز تأكيد المضمير المرفوع بالمنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد
بمنفصل آخر نحو ضربت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واجم شئ الا ما اى شئ مفرد كان
او جمعاً يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الاموال المتعددة ليعم الافراد والاجزاء
يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء والابعاض حساً كالقوم والرجال فان كل
واحد منها يصح افتراق اجزائه وابعاضه اى افراده في المحسوس هي زيد عمر وبكر وغير ذلك
كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حساً منصوب على انه تمييز من فاعل يصح وعلية
انه مفعول مطلق اى يصح افتراقها افتراق حساً وعلية انه خبر كان المحذوف فترو
على انه حال محذوف المضاف اى يصح افتراقها حال كونها ذات حين قوله حكماً
عطف على حساً او حكماً كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او رابعه كما تقول اشترت العبد
كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجى و
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او رابعه ودد لا يصح ان يقال جاء زيد
وذهب يد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيداً حساً ولا حكماً وإنما لا يؤكد بكل واجم
الاماله اجزاء وابعاض لان وضعها لفادة الشمول وقد تغذ ذلك فيما لا يجوز له
حساً او حكماً ولا تقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكثره واتبعه وابعاع اتباع بفتح الهمزة
جمع ولا جمع لم يرد به انما توأكيد لا جمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يرد انها
اتباع لاستعمالها في انما تستعمل تأكيداً ابداً نه لا تنال تدل على معنى الجمع ظاهر الا
اذا صممت الى الجمع الى هذا اشار بقوله وليس لها اى لتلك الالفاظ صوغه ههنا اى فيما استعمله

تأکیداً ابد و نه ای بدن اجمع و اما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعة لمعارف
 الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز الفاء للنتيجة تقدیمها ای تقدیم تلك الالفاظ
 على اجمع لكونها ابتداءً له ثم تقدیم اكثر على اخويه في الفصيحة ثم ابتغى على اجمع عند الغشوى
 وعند البغدادية والحزوني يقدم اجمع على ابتغى وقال ابن كيسان ابتداءً بآيتين شئت
 بعد اجمع ولا يجوز ذكرها ای ذكر اكثر وابتغى و اجمع بدن ای بدن ذكر اجمع كانه يلزم ذكر

التابع بدن ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التأكيد شرع في بيان البديل فقال

فصل البديل تابع جنس يشتمل للتوابع كلها ينسب اليه ما نسب اليه من متبوعه

اعتراض على هذا الحد بانه لا يشتمل البديل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك جوابه
 فامر في حد العطف بالحروف و كوقال البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كما اشتمل
 واخصر هو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد عطف البيان لانها
 ليست مقصودة بما نسب الي المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحرف
 لانه ان كان تابعاً مقصوداً بالنسبة لكن المتبوع كذلك مقصوداً بالنسبة ولما فرغ
 عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال في اقسام البديل اربعة وذلك لان البديل اما ان
 يكون مدلوله مدلول المبدال منه او لا فالاول بديل الكل من الكل والثاني اما ان يكون
 مدلوله بعض مدلول المبدال منه او لا فالاول بديل البعض من الكل والثاني اما ان يكون
 بين المبدال والمبدال منه تعلق غير الكلية والبعضية او لا فالاول بديل الاشتمال
 والثاني بديل الغلط احدها بديل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو
 جاء في زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لانه بديل على اخوة
 المخاطب ولا يدل عليها زيد وايضاً لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيداً
 ولم يكن بديلاً فقلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان
 فيما صدق عليهما يطلقان على ذات واحدة وثانيها بديل البعض من الكل وهو ما
 مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زيداً رأسه وثالثها بديل الاشتمال وهو ما يكون
 بينهما اي بين البديل والمبدال منه تعلق ونسبة غير الكلية والبعضية كسليدي يد توبه
 واعجبني زيد علمه واما سمي هذا بديل الاشتمال لاشتمال المبدال منه على البديل باعتبار تشتمل
 الى البديل كونه دالاً عليه اجمالاً بحيث يبقى سامع المبدال منه منتظراً لذكر البديل لهذا

فصل

هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البديل وبه اخذ الحاجي و ابو البقاء وقيل
لا شتمال البديل على المبدال منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
انصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصير البديل قال المبرج لا شتمال
الفعل للسند الى المبدال منه على البديل ليفيد يتم لان العجب في قوله لعجبي زيد علم
مسند الى زيد ولا يكفي من حيث المعنى لانه لا تعجبك الا العلم واليه ذهب لاناسي
الفجود اني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبني زيد رأسه فان الاعجب بالنسبة
الى الرأس مثله الى العلم في الاشتماله لكنه لا يفترج هذا في لخصاص التسمية
لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما امر غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينها عجب
يوجب النسبة الى المبدال منه النسبة الى البديل اجمالا فتبقى النفس عند ذكر المبدال
منه منتظرة الى البيان بذكر البديل نحو اعجبني زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفة كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار انه فقط من نسبة
الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو حضرت زيداً
غلامه او حمارة لان نسبة الضرب الى زيد نامية اي غير مجملة لا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال في بعض
افراده ورابعها بدل الغلط وهو ما بين كر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورايت
رجلاً حمراً واما سمي بدل الغلط لكون الغلط سبباً للانتيان به لانه غلط ولذا ذكره
ههنا والا فالغلط ما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
الابدال مطردة بمعنى الامر لكن يادني ملاسنة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل
او الى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبديل ان كان نكرة من معرفة مجيبة اي
ذلك البديل النكرة وقيل حسن نعت كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
فان قوله ناصية نكرة ايدلت عن المعرفة وهي الناصية فتعنت بكاذبة وذلك
لكرهتهم كون المقصود فاصراً في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجاء لذلك فاقول
يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجهة
ولم ينبعث بشئ وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينبعث بشئ قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

العجود اني

فان المراد في وجه التسمية غير

الغلط لا تنبأ

الاضافة في جميع الابدال يادني ملاسنة

الشیخ
الکبیر

التسامح وبالحقیقة هو صفة البدل والتقدير یقول هو الله احدٌ والله شدید العقاب
ثم النعت انما یجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلا وغیره فانه لا یجب نعت
فحمرت بزید حمار ونحوه ولا یجب ذلك ای نعت البدل في عكسه ای في عكس ما اذا كان
البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة فحمار اخر لك ولا یجب ذلك
النعت في المتقاسمین ای في المتماثلین بان یكونا معرفتین فحوضب زید اخو ایا وکثران
فحی جاء فی رجل غلامك ثم لما فرغ عن بیان البدل شرع فی عطف البیان فقال

فصل عطف البیان تابع جنس یشتاؤل التوابع كلها غیر صفة حاضر بعرف الصفة
یوضح متبوعه حاضر به عن بواقی التوابع اذ غیر صفة منها لیس بموضع وهو ای عطف
البیان اشهر اسمی شیء هذا هو المفهوم من المفصل والمذكور فی البواقی ولا یجب
ان یكون علماً ولا اعرافاً ویوالفقه ما فی الوجیز حیث قال ولا یلزم ان یكون
او ضم من المتبوع بسبب مجیئه بعلم مشترك اذ قد یوضح الشئ باهو اوضح منه
متفرقاً عند اجتماعهما کما اذا کنی کل من المسلمین بعبدا لله وعبدا الرحمن وعبدا الرحیم
وابی محمد عبدالله یوضح الثانی الاول وان كان الاول اوضح منه مفرقاً فحی قام
ابو حفص عمر بن قفوله عمر عطف علی ابو حفص وهو کنیة امیر المؤمنین عمر بن الخطاب
رضی الله تعالی عنه وقوله وقام عبدالله بن عمر علی هذا القیاس لا یلتبس عطف
البیان بالبدل لفظاً ای من حیث اللفظ وقید به لانه لا التماس بینهما معنی مطلقاً
ای فی كل صوة وذلك لما مر فی الحد من ان البدل مفضو بالنسبة وذكر البدل للتوطئة
وعطف البیان غیر مفضو به المتبوع وذكره لتوضیح المتبوع فی مثل قول الشاعر

متعلق بقوله ولا یلتبس والشاعر المراد الاسدی **شعر**
انا ابن التارک البکر ای بشر علیہ الطیر ترقبه وقوعاً

فان قوله بشر عطف بیان للبکر ای ولا یصح ان یكون بدلاً اذ البدل مفضو فی حکم
تکریر العامل فیکون المعنی التارک بشر فلا یصح لکونه من باب الضارب زید لا عند من
یحیزه والمراد بقوله فی مثل ما كان عطف بیان من المعرف باللام الذی اضيف الیه الصفة
المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله علیه الطیر مفعول ثانٍ للتارک ان جعل معنی المصیر
والا فهو حالٌ وقوله ترقبه حال من الطیر وان كان مبتدأ فهو حال من الضمیر المستکن

فی علیه و وقوعاً جمع واقع حال من فاعل ترقبه ای واقعه حوله مترقیة الزهاق روحه
 الا انسان مادام به رصق فان الطیر لا یقر به ثم لما فرغ عن الباب الاول الثالث الاسم
 العربی شرع فی باب الثانی الثابت فی الاسم المبنی فقال
الباب الثاني فی الاسم المبنی هو اسم وقع حال كونه غیر مركب مع غیره تركيباً اسنادياً
 او مع عامله او تركيب تحقق معه العامل علی ما عرفت من اختلاف الاقوال ویل فی حد العرب
 نحو اب ت ث لعل لیراد اسماء هذه الحروف لا مسمیاً تها و الا فلا یستقیم التمثیل مجرد
 الهماء لانه بحث عن الاسم المبنی علی انه وقع فی بعض النسخ نحو الفوا ونا ونا وواحد فان
 وثلاثة وكلف زبدا حال كونه وحده فانه ای نحو هذه الاسماء مبنی بالفعل علی السكون ومعرب
 بالقوة ای بالامكان هذا ما ذهب الیه الشیخ ابن الحاجب تبعه لمصر اعتبار الحروف الاستفهامیة
 بالفعل مع الصلاحیة ولهذا اخذ التركیب فی تعریف العربی ذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء
 المعددة العاربة عن المشابهة بمبنی الاصل معربة بالفعل اعتباراً بالحرف صلاحیة الاعراب بعل التركیب
 او شابه مبنی الاصل ای ناسباً سبباً مؤثرة فی البناء واما خبرنا قوله شابه بقولنا
 ناسب لیتناول ما تضمن معنی مبنی الاصل کایة و ما وقع موقعه کترال و ما ضیف
 الیه نحو یومین فان كلامها مناسبت مبنی الاصل و لیس بمشابه له و انما
 وصفنا المناسبتة بمؤثرة فی البناء احترازاً عن المناسبتة التي لم تؤثر فی البناء لضعف
 او معارض کمناسبتة اسم الفاعل الذي یعنی الماضی مناسبتة غیر المنصرفة الفعل الماضی
 و لا مر فی الفرعین و مناسبتة ای الحرف مع لزوم الاضافة المنافیة للبناء اما الضعف
 ففي اسم الفاعل الذي یعنی الماضی فانه وان كان بمعنی الماضی لکنه جار علی المضارع
 ای یوازنه فی حركاته و سکناته فهو مناسبت الماضی فی المعنی و مخالفة فی اللفظ فکما
 مناسبتة اسم فاعل للماضی ضعیفة و اما المعارض ففي غیر المنصرفة فانه یناسب الفعل
 مطلقاً فی الفرعین و مناسبتة الماضی تقتضی البناء و مناسبتة المضارع تقتضی
 الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبتة مع المعارضة و کذا یتحقق فی مناسبتة ای معارض
 وهو الاضافة المنانعة للبناء لكونه لا یزم الاضافة کما مر ثم كلمة او فی قوله او شابه
 لمنع الخلو و ان الجمع بان یتعلق بقوله شابه وهذا شرع فی بیان مشابه الاسم
 بمبنی الاصل ای بان یتعلق بالاسم فی الدلالة علی معناه محتاجاً الى قرینة للاشارة

البناء الثانی فی الاسم المبنی

فبئنی

فشابه الحرف فی الاحتیاج فبئنی لهذا المشابهة نحو هؤلاء ونحوها ای ونحو قرینة
 الاشارة كقرینة الصلة أو نحو كلمة هؤلاء مثل هذا وذلك من أسماء الاشارة ویکون
 ای ذلك الاسم مبنیاً علی اقل من ثلاثة احرف و يتضمن الاسم معنی الحرف تحقیقاً
 لا توهمًا فلا یرد بناء التثنية لان تضمینها واول العطف وهی لا حقیقی نحو اولئك
 مثلاً لان ما هو مبني علی اقل من ثلاثة احرف فشابه الحرف کمن وعن فی البناء علی ذلك
 فبئنی لهذا واحداً عشر الى تسعة عشر مثال ما هو متضمن لمعنی حرف العطف لان
 معناه احد وعشر فبئنی لهذا المشابهة واذ عرفت ذلك فاعلم ان وجه المشابهة
 سبعة بلا استفراء احد ها تتضمن الاسم معنی مبني لاصل ثانیها الافتقار فی الالف
 علی المعنی وثالثها وقوعه موقعه ورابعها مشاكلة لما وقع موقعه وخامسها وقوعه
 موقع ما اشبهه كالمنادی المضموم وسادسها اضافة ما اشبهه وسابعها بناؤه علی
 اقل من ثلاثة احرف وهذا القسم ای ما شابه مبني لاصل لا یربوا اصله
 لا بالفعل لا بالقوة بخلاف القسم الاول ای ما وقع غیره کرب مع غیره فانه مبني
 بالفعل معرب بالقوة كما عرفت وحكمه ای حكم الاسم المبني ان لا یختلف آخره
 باختلاف العوامل فی اوله لا لفظاً ولا تقديراً لكونه مقابلاً للمعرب فیهل حكمه مقابلاً
 لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه یجوز ان یختلف آخر المبني لا یختلف
 العوامل نحو من الرجل من المرء ومن زيد ثم الحق ان یؤخر حكم المبني عن تقسیمه
 الا انه قد مر ان غیره خیطه تعریفاً للمبني فنیة علی انه الحكم الذي یعرف المبني الابعاد
 معرفته فعقب تعریفه بقوله وحكمه تنبیهاً علی وجه العدول وحركة ای حركات
 المبني نسبی حتماً سیه بحصوله بضم الشفتین وفتحاً سیه لانفتاح الفم فی التلفظ به
 وكسراً سیه لانكسار الشفتین السفلی فی التلفظ به وسكونه ای سکون المبني سیه وفتحاً
 سیه لتوقف النفس به انما هی علی اصطلاح البصریین یعنی ان التسمیة المخصصة
 بهذا الالقاب المبني انما هی علی اصطلاح البصریین من المتقدمین المتأخرین واما الكوفیون
 فیطلقون القاب الاعراب علی البناء وبالعکس انما قال وحركته تسمى لان المبني
 قد یربوا مع الالف والياء نحو یازید ان ولا جلیین ولا تسمیان ضمناً وفتحاً حقیقته
 وقد وقع ذلك التسمیة فی كلام المتقدمین مجازاً و قال الشیخ الرضی عندك

فبئنی

فبئنی

اشبهه

اطلاق الرفع والنصب الجرح على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الالهربية
 مجاز وهو ای الاسم المبنى مطلقا المشابه صیغة الاصل فقط لان الاصوات داخله
 تحت قوله وقم غیر مرکب مع غیره فمن خص المبنى بالمشابه لمبنى الاصل فقد سما
 سَمَوًا بِنْتًا عَلٰی ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرد
 او خبر على تقدير احدها فهو نوع وكن اما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولة
 واسماء الافعال والاصوات بالحجرا وبالرفع على انه معطوف على الاسماء وترد على هذا
 ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هي ح الة عليه بالتبع فكيف يكون
 ذكرها في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء
 فعولت معاملتها واجريت مجازها في البناء فلهذا عدوها منها ولا يجزى ان يكون الاصوات
 اصواتا على انه معطوف على الافعال لان صدق بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
 لا باسماء الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض
 الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبنى بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات
 مع ان اياها واية منها معرفتان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فلانا وفلان منها
 معرفتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف
 وان اكثرها معرفة فافترق ولئلا يوهم انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان اللذين والذين
 الموصولات معرفتان لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم
 من نحو خمسة عشر وقسم معرف وهو بعلبك واذ اعرفت ذلك فاعلم ان حصر المبنى
 في ثمانية انواع لا يشكل ثما الشرطية الاستفهامية والصفية والتامة وبن قسامها
 سمي الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة
 من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضاً بفعال للمبنى
 الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء
 المبنية ولا يشكل ايضاً الخمسة في خمسة عشر بعل في بعلبك فانه مبنى مع انه
 لم يدخل في اقسام المبنى لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
 ولا يقتصر على بيان للركب لا بمثل غير مع تا وان لدخولها هكذا في بعض الظروف ولما فرغ
 عن تعدد المبنيات شرع في تعريف كل واحد منها فقال **فصل**

اسماء

الاکثر

بج

المضمر قدّمه على سائر المبنیات لان افراده كلها مبنيّة من غير اختلاف وآما
 بنى المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم اللفظ عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم
 صرح باسمه ليخرج عنه كاف الخطاب في ذلك وويلك ورائك لانه حرف وضع ليدل
 على متكلمه وخطاب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم الخطاب لانهما اللذان
 عليهما بالصيغة لا بالمادة او يرد بالمتكلم الخطاب من ليس فيها جهة الغيبة فلا يرد
 المتكلم والخطاب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب او يرد بالمتكلم والخطاب
 الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما لا يسميان متكلماً او خطاباً في الاصطلاح
 او غائب تقدم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانه وان
 كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها لفظاً او معنى او حكماً المراد بتقدم ذكره
 لفظاً اعم من ان يكون تحقيقاً نحو ضرب زيداً غلامه او تقديراً نحو ضرب غلامه زيداً
 لتقدم الفاعل تقديراً والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معنى الضمير
 قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدوا اية او يدل عليه سياق الكلام
 التزاماً نحو قوله تعالى ولا يؤيه بكل واحد منهما الشدس اى لا يؤى الميت اذ سقى
 الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت والمراد بتقدم ذكره حكماً ان
 يعرج الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان والقصة او غيرهما اولم يصح به
 لقصدا لا بهام والاجال او لاشتم التفسير ثانياً في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر
 الشئ مبرهاً ثم ذكره مفسراً يوجب في المفسر تعظيماً وتعظيماً فهو عائد الى ما تقدم
 ذكره حكماً كقوله تعالى قل هو الله احد وكقولك بغير رجل ثم لما فرغ عن تعريف
 المضمر شرع في تقسيمه فقال هو اى المضمر على قسمين متصل وهو اى المتصل ما لا
 يستعمل حده اى الذى لا يعجز التلغظ به منفرداً فى الاصطلاح اى ما كان كالحرف
 لما قبله كبعض حروفه آما قلنا فى الاصطلاح لانه صرح التلغظ بالمضمر المتصل البارز
 عقلاً ايضاً ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة اقامه فروع نحو ضربت على صيغة
 الماضى المعروف وضربت على صيغة الماضى المحمولى المنبئين اولهما الى ضربت على صيغة
 الماضى المعروف الغائب ثانياً الى ضربت على صيغة الماضى الغائب فيكون كلمة العيشة
 الاستسقاط لامتد الحكم فيلزم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها تصريفه ضربت ضربتاً

با ولویة السبق استحق الحقة واما لم يستتر في الخطاب المتكلمة فربما قربان بالقوة
 الحاصلة بالابراز مناسبة لها الا الضعف الحاصل بالاستنار كضربك هو مثا
 للماض الغائب وضربت اي هي مثال للماض الغائبة وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي اي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا اي زمانا مطلقا او استنارا
 مطلقا يعنى سواء كان المتكلم احدا او متنى او جمعا او مذكرا او مؤنثا نحو ضربت
 انا ونضرب اي نحن والخطاب عطف على قوله المتكلم اي يكون مستترا في المضارع
 للخطاب اي كان مفردا او مذكرا كضرب اي انت الغائب الغائبة كضربك هو تضربك
 هي واما استتر في المضارع للصيغة المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهزلة
 والنون والتاء والياء بخلاف الخطابية في الاحمد تثنية الغائب الغائبة وجمعها وتثنية
 الخطابية والخطابية وجمعها وفي اسم الفاعل والمفعول وكن في الصفة المشبهة وافعل التفضيل
 مطلقا اي سواء كان احدا او متنى او جمعا او مذكرا او مؤنثا لوجود قرينة دالة على الضمير
 وهي علامة التثنية والجمع كالف والواو وحمل المفرد على المتنى والمجموع طرد البنا
 تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون وضاربون وهند ضاربة والهندات
 ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان وضاربون حرفا زيدا
 علامة للمتنى والمجموع كالف والواو في الزيدان والزيدون وليستنا بضميرين
 بدليل اختلافهما بالفاعل نحو جاء في الضاربان والضاربون ورايت الضاربين
 والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مرفوعا كان او منصوبا الا عند تعذر المنفصل استثناء مفرغ اي ولا يجوز استعمال
 المنفصل في جميع الاحيان الا حين تعذر المنفصل ذلك لان وضع الضمير المنفصل لا يجوز
 والمنفصل خص من المنفصل لكونه اقبح وقام المنفصل فحق امكن المنفصل لا يجوز
 العدل عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك تعذر
 تعذر المنفصل ذلك التعذرا بما بسبب تقدم الضمير على عامله كاياك تعذر لانه اذا
 تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول انما الاتصال يكون باخر العامل فان المنفصل
 كالحرف منه او بسبب لفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الاية ونظيره ما ضربك
 الا انا اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذرا الاتصال واما تعذرا الاتصال بالفصل اذ

الفصل بينا في الاتصال وبتلك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الآفة أو بسبب كون عامل الضمير حرقا والضمير مرفوعا ونظيره ما انت قائما لعدم ما يتصل به إذ الضمير المرفوع لا يتصل إلا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرم ولأنه يجوز اتصالها بالجر وف نحو اتق وانك ولي ولك أو كون عامل الضمير معنويا وهو لا يتدأ نحو نازيدا وبسبب كون عامل الآفة متأخر في عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو ياتك والشرفان جميع هذا الضمير يجوز فيه استعمال المنفصل لتعدد المتصل وأعلم أن لهم أي للمخاطبة ضمير آمنه إذا غابا لأن المراد به الشأن أو القصة وهو مرفوع غائب فيلزمه الأفراد والغيبة يقع قبل جملة من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة إذا دخلت عليه فواسم المتدأ فإنه حينئذ يجوز أن يكون فعلية كقوله تعالى فأنها لا تعني الأبخار وإنما وقع قبل الجملة للتعظيم والجلال لأن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب النفس تعظيما واجلالا ولذا يفوت الكلام من السامع عند غفلة وإنما وقعت الجملة بعد الضمير لوجها كون مفسر الشيء بعبارة وإنما قلنا من غير تقدم معاد لثلاث تقاض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على أن يكون هو مبتدأ عائد إلى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فإنه يصح عليه ضمير يقع قبل جملة تفسره لأنه باعتبار عوده إلى الشأن لا يخرج عن الإيهام بالكلمة بل إنما يرتفع الإيهام بجملة زيد قائم تفسره صفة جملة أي تفسر تلك الجملة وذلك الضمير الإيهامه وإنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لأنه عائد إلى الشأن أو القصة وذلك لا يكون إلا الجملة والعراء أجاز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة لأنه عائد إلى الشأن أو القصة ويسمى أي ذلك الضمير ضمير الشأن في المذكور وضمير القصة في المؤنث سمي هذا ضمير الشأن والقصة لأنه عائد إلى ما هو مرفوع في الذهن من الشأن أو القصة نحو قل هو الله أحد مثال ضمير الشأن وانها زينب قائمة مثال ضمير القصة فلما فرغ عن بيان ضمير الشأن والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال ويذخرون أي العرب بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع أثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق كونها ضميرا فأراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف أو كونه على صيغة مرفوع متفق عليه وإن اختلف في كونه ضميرا أو بعد كونه ضميرا مرفوعا وإنما سمي الفصل بما هو في صورة الضمير لأنه غير صالح لأن يوصف واختير صيغة المرفوع لتناسب

الطرفین اعنی المبتدأ والخبر منفصل تعینت صیغة مرفوع المنفصل لانه ان لم یف
 مرفوع علی صورته الا انفصال او اسم مبتدأ واذ کان ضمیرا کان حقه الا انفصال
 مطابق للمبتدأ فی الافراد والتثنیة والجمع التذکیر والتانیة والتکلم والحطاب
 الغیبة وانما کان مطابقا للمبتدأ لانه عبارة عنه وقد یجعل مطابقا للخبر ایضا
 اذا کان الخبر ای خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة فی امتناع دخول الامر علیه مثل
 افعل او فعل من کن او هذا اشراط الادخال وانما اشترط ذلك لان الفصل لما یحتاج الیه
 اذا کان الخبر معرفة اذ لو لم یکن معرفة لم یلتبس الخبر بالنعته فلا یحتاج الی الفعل وفعل
 من کن ابالمعرفة لامتناع دخول الامر علیه فانه یوجد فیہ من یقوم مقام الامر لهذا الیسوغ
 الجمع بینهما فلا یقال زید الا فضل من عمرو فان قلت قد یکون المبتدأ نكرة مخصصة
 واذ کان مخصصة والخبر جینثا لا یکون الا نكرة مخصصة او غیر مخصصة فیلتبس
 بالنعته ایضا اذا نكرة توصف بمنتهما مطلقا قلت الغالب المبتدأ هو التعریف وکونه
 نكرة مخصصة بالنسبة الی التعریف نادر والعبرة للغالب اجاز ابو عثمان المازنی وقوع
 الفصل قبل المضارع لانه مشابه للاسم فی امتناع دخول الامر علیه کقوله تعاو وکرو اولک هو
 یؤذ وفيه نظرا لانه لا یتعین فی الآية لکونه فضلا لاحتمال کونه مبتدأ وتاکید اکما فی
 قوله تعاو انک هو اصحک واکبکی ویسعی ای تلك الصیفة فضلا عند البصریین
 فقال المتأخرون منهم انما تسمى فضلا لانه یفصل ای یفرق بین الخبر الصیفة وقال
 الخلیل انما تسمى فضلا لانه یفصل بین ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده لیس فی حیز الاول
 ولس من صفاته ومتماته وقال کلا الوجهین واحد انما الفرق فی العبارة وتسمى عمادا
 عند الکوفیین لکونه حافظا لما بعده حتی لا یسقط عن الخبریة نحو زید هو القائم مشا
 لا دخال صیغة المرفوع بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظیة علیها وکان الخبر معرفة
 وکان زید هو افضل من عمرو مثال لا دخال صیغة المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول
 العامل اللفظی وکان الخبر فعل من کن او قال الله تعالی کنت انتی الکرکب
 علیهم مثال لا دخال صیغة المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان
 الخبر معرفة ولما فرغ عن بیان المضمرات شرع فی بیان اسماء الاشارة فقال
فصل اسماء الاشارة ما ای اسماء وضع لیدل علی مشار الیه کلمة لم یجسر

تعیین

اسماء الاشارة

وقوله ليدل على مشار اليه فصل خرج به ما عدل المحرر من الاسماء فان قلت هذا اذا
كان المراد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية كما يستقيم
الحديث يدخل فيه ضمير الغائب ونحوه قلت المراد هو الاول التعريف لفظي وهو
تعريف اللفظ بلفظ اجلي منه ويجوز ان يكون المراد هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب
ونحوه بقيد الحيثية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن
لم يرد به ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة
الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يلزم ضمير الغائب نحو فانه يشير الى
المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية كان
ذلك محمول على التجوز بتنازله وانزلة المحسوس للمشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه
وانما بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحمل البقية
عليه ولا احتياجا الى ما تبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج
وهي اى اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخفى من
ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون مفردا او متعديا او جموعا
والجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذلك المذكر
المفرد عن الكوفيين ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله
ذى بالتشديد فحذف اللام فبقى ذى مثل كى فقلبت الياء الفاء ليخرج عن صورة
الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوى بفتح العين اذ واوى العين وياى اللام اكثر من
يا يهيا فحذف اللام وقلبت الواو الفاء لخرجها وانفتاح ما قبلها فصار ذ او ذ انى
حالة الرفع وذى في حالة النصب والجر اشكاه اى لمتن المذكر وعن بعضهم انه معرف
لا انقلاب الفه ياء جراً ونصباً كسائر الاسماء المتنيات والاخرى ان على انه مبنى وجر
علة البناء فيه كالمفرد والجمع وعن ابن اسحق الزحاج ان المتن مطلقا بمنى لقضائه
معنى واو العطف اذ اصله يدا ان زيداً زيداً ويحجى في بعض اللغات ان فى الاحوال اللد
ومنه قوله تعالى ان هذا كساجر ان على احد الوجوه وتاوتى وذى بقلب الالف ياء
الاصيل فى لغات المؤنث الواحدة ذى كونها بازاء ذلك المذكر الواحد قيل تالفة
لم يتن منها الا هي وقيل كلاهما اصلا من ذى وذه بقلب الالف الواو هاء من غير

ح اى الاشارة

وصل الیاء بها و ذهی و تبری بوصل الیاء بها للمؤنث الواحدة و تان في حالة الرفع
 وتین في حالة النصب والجر لمتناه ای لمتنه المؤنث و ادلاء بالمد والقصر اذ كان
 بالقصر يكتب بالياء و اذ كان بالمد يتون فكسوا كصه ان كان ادلاء معرفة و صه
 متونا نكرة لا فادة البعد تنزيله منزلة النكرة لجمعها ای لجمع المذكر والمؤنث عاقل
 كان او غيره وقد يلحق با وائلها ای با وائل اسماء الاشارة هاهن التنبیه ليدل على
 تنبيهه الخطاب كهدن او هذین وهاتین وهاتان وهاتان وهاتان وهاتان وهاتان
 ويتصل با وائلها ای با وائل اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على
 احوال الخطاب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون
 هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لما امتنع ذلك ولانه
 غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك ان ست وذلك است
 ولا يبعد ان يقال لا يكون في تركيب اسم لاجل له من الاحراب فيكون الكاف حرفا وهي
 ای حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان والقياس يقتضيه
 ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب اثنين فبقي خمسة الفاظ نحو كذا وكذا
 كما ان ذلك ای المجمع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون
 الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي ای وذلك
 الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك يعني ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
 وذالك الى ذالك يعني ذالك ذالك ذالك ذالك ذالك ذالك ذالك ذالك ذالك
 البواقي من الامثلة تقول تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك
 او لئلك او لئلك او لئلك واعلم ان ذالك قريب ذالك للبعيد ای للمشار اليه القريب
 البعيد و ذالك للمتوسط ای الذي بين القريب البعيد لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
 والبعيد يستعمل اللام للتنصيص على البعيد أما ان ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس
 ان يذكر في الوسط كما هو واقف في بعض النسخ لتوقف معرفته على الطرفين ثم لما فرغ
 عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولات فقال **فصل الموصول انها**
 بنيت لمشاريتها بالحرف من حيث افتقارها الى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس
 قوله ايضاً ان يكون جزءاً تاماً من جملة الاصلة بعدة ای بعد الموصول كالفصل يخرج

لا يكون في تركيب اسم لاجل له من الاعراب

الموصول

الجملة

به الأسماء للتي تقع ان تكون جزءاً تاماً من جملة بدون صلة كزيد رجل في قوله
 جزء تاماً إشارة الى ان الموصول يصلح ان يكون جزءاً بدونها لكن لا يكون جزءاً تاماً
 والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ او خبراً او فاعلاً او نحو ذلك لما كانت
 الصلة ماخرقة في تعريف الموصول وهي غير بيّنة اخراج الى تعريفها بقوله هي الصلة جملة خبرية
 معلومة مضمونها للمخاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجملة
 وبما يخف منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي للتي مشتاهما
 او مجموعهما موضوعه لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة فمحلها عليها وانما وصف
 الجملة الخبرية لان الاستثنائية لا تثبت لها في نفسها وثبات الشيء للشيء قوم ثبوتها في
 واما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تقاوان منكم لمن ليبطئن فان الصلة
 هي جواب القسم هو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قياً ساعلى سائر
 الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب قبل جريها على الموصوف
 ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول ذلك العائد ضمير غالباً ويحتمل ايضاً
 مظهر موضع المضمر نادراً نحو جاء في الذي ضرب بيداً او قال للناكي في التسهيل فرق
 بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد لم يقل من ضمير لان العائد عن
 الضمير وانما احتاجت الصلة الى عائد ليربط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله
 اي مثال الموصول المعروف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم او قام ابوه كرمالين
 لان الاول مثال للموصول الذي صلته جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلته جملة
 فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرح في تعدادها فقال وهي اي الموصولة
 الذي للمذكر الواحد صلها الذي كعبه فري اسم منقوص فيها الغات أخر الذي ينتشده
 الباء والذبح والياء وبقاء الكسر والذ بسكون الذال والذال في حالة الرفع
 والذين في حالة النصب للجر والته للمؤنث واللتان واللتين لمتناه اي لمتنه للمؤنث
 والاولى على وزن العلة والهاء والذين كلاهما لجمع المذكر السالم والاولى والذال
 واللاء بالهزة والياء او بالهزة او بالياء مكسوة او ساكنة لجمع المؤنث ما ومنهما جمع الذي
 يستغنى فيه المفعول وللثني والجمع والمذكور المؤنث غير ان من تخصص بذوي العقول وما بغيرها بطري
 الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الآخر كما رأيت مضاف للمعرفة لفظاً او تقدير المذكر

بمعنى الذي فوعه كقوله تعالى أَشَدُّ عَلَى الرَّجْمِ عَيْنًا وأية التثنية بمعنى التي وفعه
 نحو أَيَّتَهُنَّ أَحْسَنُ من هند عندي وذو بمعنى الذي في لغة بني طي لعلم أن كلمة ذُو
 تستعمل لمعينين أحدهما بمعنى صاحب كما عرفت في كاسماء الستة وهي معرفة وثانيتهما
 بمعنى التي في لغة بني طي خاصة وهو المراهق هنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاء في ذو قام رأيت
 ذو قام مرت بن وذو قام يستوي فيه المذكر والمؤنث الواحد للثنية والجمع الغائب الحاضر
 كقول عبدالمطلب شعروا أن الماء ماء أبي وحدي + ويروي ذو حفرت ذو طويت
 أي الذي حفرته والذي طويته قال الميدا في المعنى الماء التي فيه النزاع ماء أبي وحدي
 أي ورثتها أباً ويروي أبي والبير المتنازع فيها بيدي التي حفرتها وطويتها يقال طويت
 البناء بأمد والبير بالجر أي دورت بناءها والالف واللام أي مجموعها بمعنى التي
 والتي وفرجها وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات ومعوض بقوله صلته إلى
 صلة الالف واللام وإفراد الضمير نظراً إلى أنها موصول واحد اسم الفاعل واسم
 المفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعهما مركباً تاماً ولو لم يكنا بمعنى الفعل
 كما جاز وقوعها صلةً وإنما أورد الفعل في صورة اسم الفاعل للمفعول لأن اللام
 الموصولة في الحقيقة اسم موصول وهو لا يدخل إلا في الجملة لأن هذه اللام مشافهة
 بلام الحرفية وهي لام التعريف وهي لا تدخل إلا في المفرد فجعلت صلتهما مكان جملة
 معني مفرد أصورة عملاً بالحقيقة والشبهة جميعاً والاولى أن يقول صلته اسم
 الفاعل والمفعول لا غير لأنه لا يجوز أن يكون صلتهما صفة مشبهة واسم
 التقضيل لأنها لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لأنه يتبين أن الفعل
 فلا يصير أن بمعنى الجملة نحو جاء في الضارب زيداً أي الذي يضرب زيداً وكن نحو
 جاء في المضروب غلامه أي الذي يضرب غلامه عن المازني أن الالف واللام في
 الصفة من الحروف والضمير الذي فيها يرجع إلى الموصول المحذوف فإذا قلت الضارب
 تقديراً الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة إلى الموصول من اللفظ دون
 المعنى سوى عائل لالف واللام فإنه لا يجوز حذف الحفاء موصوليتها والضمير أحد
 كمثل موصوليتها وتسوي الضمير المنفصل الواقع بعد النحو الذي ما ضربت إلا
 آية فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف لم يعلم أنه حذف ضمير منفصل بعد الجوزان

يكون الحذف ضميرا متصلا قبله او حينئذ يفوت الغرض الذي لاجله لا انفصا
 ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذي ضربته في دارة لا يجوز حذف
 احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك الحذف وبالباقي فلا يقوم الموصول دليلا
 على الحذف ولا يكون عائدا الى غير الموصول وان كان عائدا اليه نحو قوله سَمِعَ اللهُ مِنْ
حَمْدِكَ لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصول على الحذف ولا استغناء عنه ان كان
اي العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزاءه عليه هو قوله ويجوز حذف العائد
بمقام الذي ضربت اي الذي ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد للموصول
 لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على الحذف وتشر
 قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاجزاج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فانه
 يرد ان الحذف لا يخص منصوب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عدم التقييد
 ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص حث المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان
 لا يكون المحذوف ولا ظرفا وان يكون بعد اللك وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء واليه وفي الارض اليه فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان
 يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى ان سجدا لما تامرنا اي به او باضافة صفة ناصبة
 تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة
 معرفة وذلك لزوم اضافتها لما نفع عن البناء لئلا يفتقر الى البناء ولا يجر
 نحو حيث فاتها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة عهدت فانفة لرافعة
 الا اذا حذف صد صلتها اي صلة كلمة اي واية حينئذ يجوز بناؤها على الضم ان
 كانت مضافة ويكون الصلة عائدا كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايمهم اشد على
الرحمن عتيا اي هو اشد اي لننزعن من كل طائفة عن طوائف التي هو اشد على الله في
الطغيان والعلو في الكفر يتاديب في ادخاله في النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه لا يكون
 فيه نقصان بحيث بعض ما يوضه ويبينه وهو الصلة فانها مبنيّة للموصول فجزء ذلك
 النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلتها ايضا
 لغتجيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال
فصل اسماء الافعال قد مها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء

اسماء الافعال

التعريف انما يكون للجنس الماهية لا التو

في الاصوات كما سيحتم وهو كل اسم بمعنى الامر الماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف
الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى اسماء الافعال
وانما افردة مع ان الاسماء جمع نظر الى اخر الاسماء ولانه عائد اليها بنا ويل كل واحد
ولانه عائد الى الاسم المذكر معنى للدلالة على ان الاسماء عليها جمع اسم انما عا د الضمير
الى الاسم ون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس الماهية لا للافراد وانما ايراد الاسماء
على صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد يكون اسماء الافعال
بمعنى الامر والماضي ان يكون بمعنى احد هما وضعاً فيخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر
ومثل ضارب في قولك زيد ضارب مس بقولنا وضعاً فان صار بياً ههنا بديل على
بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بعارض لحق الامر الذي ليل على كونها
اسماء الافعال ان صيغها مغايرة لصيغة الافعال لان بعضها ينون عند التنكير نحو
مه وصبر ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولاً عن المصدر والظرف والجرم
والجرم وكرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير واد تصغير الترخيم
بجذف الزوائد كقوله نغاً امهلهم رويداً او نحو ذاة فانه منقول عن الظرف ومثل
عليك فانه منقول عن الجار والمجرور وانما بنيت لكونها واقعة مواقع الفعل ويكون
وضع بعضها وضع الحروف ثم حل الباقي عليه لما كان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر بتقيد
واعترض على هذا الحدبات اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع نحو اي بمعنى انضج ورو
بمعنى اتوجع فكيف يستقيم الحصر واجب بانها في الاصل كانا بمعنى تضجرت وتوجعت
والتعدي عنهما بالمستقبل كرويد زيد اي اهله مثال ما يكون بمعنى الامر هو متعدي
والمنفول عنه فيه مستعمل هيهات زيد اي بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي هو
والمنفول عنه فيه غير مستعمل ففي اختيار هذين المثالين اشارة الى اقسام اسماء
الافعال في موضع هذه الاسماء من الاعراب للتحفة مذهباً لحدما الرفع على الابتداء
فتكون مع فاعلها السادة مسد الخرجلة كما قالون الزيدان والثاني النص على المصدر
فرويداً مثلاً في تقدير بروداً او اراً واداً ثم حذف الفعل وصبراً واداً تصغير
الترخيم بجذف الزوائد وقال بعض الشارحين والحق انه لا محل لها من الاعراب
لصاير مرتها بمعنى الامر الماضي فاخذ حكمه او كان على وزن فعّال بمعنى الامر الجار

تفريعاً
على
الاسماء

والجهد ورفقة فعّال اي فعّال الكائن بمعنى الامر وهو اي فعّال بمعنى الامر من الثلاثي
 الجهد قياس اي قياس واذ وقياس اي عجمي فعّال بمعنى الامر من كل ثلاثي مجرد قياس
 عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي مجرد يصح ان يشتق عنه فعّال بمعنى
 الامر كتراني انكاش بمعنى انزل وتزالي بمعنى اترك وكضرب بمعنى اضرب
 وحلال بمعنى حل وكتاب بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي سماعي لم يجز الا قراء
 بمعنى صوت من التصويت وعمر عمار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرصة وهي لعبة
 لهم وقال المبرد فرقت ارحكاية صوت الرعد عمر عمار حكاية طوق الصبيان ويلحق به
 اي بفعل بمعنى الامر في البناء فعّال حال كونه مصدرا معرفتاى علما للمعاني
 كفجار بمعنى الفجر او الفجرة وهما من المعاني وانما قال مصدا لان العدل بغير الصيغة
 بدون تغيير المعنى فيكون بمعناه وانما قال معرفة لان زيد لعل ذلك فجارا للقياس
 لزوم التانيث فيه باعتبار ان ساثر اقسام فعّال مؤنثة او صفة عطف على قوله
 مصدا اي يلحق به حال كونه صفة للمؤنث مختصة بالنداء نحو باساق بمعنى فاسقا
 وبالكاع بمعنى لا كعة او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما ما صاعده جنس الغلبة
 كجبار للستية وهي في الاصل لكل ما تجذب اي تجذب ثم اخصت بالغلبة بجنس المنايا
 والنوع الثاني ما بقى على وصفية نحو قاطا اي قاطنة بمعنى كافية او علما عطف على قوله
 صفة اي يلحق به فعّال حال كونه علما للاعيان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله
 مؤنثا صفة تانية له اي علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان الجنس
 فبطل معنى الجمعية اي علما للعين المؤنث المعنوي فما قيل من ان قطام ليس علما للاعيان
 بل علم للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطام غلاب قال في الصحاح غلاب مثل
 قطام اسم امرأة وخصارها سم كوكب تشبه بسهيل تانيثه بتاويل كوكبة يقال كوكب
 كوكبة كقطار اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكاتب لثرافعرا قال الله تعالى وكونوا نشاء
 تسخفهم على مكانتهم اي مكافهم هذه الثلاثة اي الفعّال المصدر المعرفة والفعّال الصفة
 والفعّال العلم للاعيان المؤنثة ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل
 اسماء الافعال للمناسبات اي لمناسبة هذه الثلاثة بفعّال بمعنى الامر عدلا ووزنه ولهذا الحق
 في البناء وكنا فرغ عن بيان اسماء الافعال شرحه في بيان الاصوات فقال **فصل**

فجار الفجر
 مؤنث

لترقرها

الاصوات

الاصوات انما بنيت لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فان قيل لِمَ بنيت
 اسماء الاصوات عند التركيب اعربت اسماء الحروف كالباء فاتمها اسم ب وكالتاء والتاء
 فاتمها اسم ت وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة مستمياً
 كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه يستحق مجازاً اسماء
 الاصوات فاتمها اذ اركبت لم يرد بها مستقياً وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت
 للبهية فلا يليق بها التعبير كل اسم حتى به صوت اى اسم لصوت به مثل بهية او
 طائر او غيرها فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان بصوتاً غير من بهية ونحوها ولم يرد
 به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولا يحصل التقاوت بين القسمين
 فيقال قال زيد نحر وقال زيد غاق فيصير القسمان قسماً واحداً كغاق لصوت الغراب فانه
 حكاية عن صوت الغراب بان يصوت به انسان تشبيهاً بصوت الغراب او صوت به ليه اثر اى
 لوجرها ودعاها او خشيتها او وحشيتها او غير ذلك كخبر بالتخفيف والتشديد
 لا ناخلة البعير اى وقت اناخه البعير ثم المتبادر من البهائم انا هو ذوات القوائم لا ربع
 فلا يشمل التعريف ما هو للطير بل لبعض افراد الانسان ايضاً كالصبي والمجانين كالأولى
 ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطير وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث
 وهو ما صوت به الانسان ابتداءً من غير تعلق بغير كوى صوت المتعجب وكاره صوت
 المتوجع ونحو ذلك لانه حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا ان القسمان
 المذكوران ملحقيين بالاسماء المبنية لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فكون
 القسم الثالث ملحقاً بها أولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام
 وحذف المعطوف تقديره او صوت به البهائم او غيرها فيدخل فيه ما صوت به لتعجب لوجع
 والمخدوف بقربية ان هذا القسم أولى الاقسام ثم لما فرغ عن بيان الاصوات شرع في
 بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس مستقيم
 الاستحالة ان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون
 المعنى للركب كل اسم ثم حمل كل اسم هو جزئى على المركب وهو كل اى ايضاً ليس مستقيم الاعلى
 التسامح فان المركب لما كان صادراً على كل اسم فحمل كل اسم عليه ليس بمستقيم الا بالتسامح
 ويحتمل ان يكون اللام للعهد فالتقدير بهذا فصل المركبات المذكورة في حصر المبنية وقوله كل

المركب
 المركبات

اسم مبتدأ محذوف الخبر ای کل اسم کذا فهو کلمه مرکب او خبر مبتدأ محذوف فی تقدیر
 المركب کل اسم مرکب من کلمتین لم یقل من اسمین لیدخل فیہ یجئ نصران تانی جزئیة فعل
 لا اسم وقیل لیدخل فیہ سیبویه لان تانی جزئیة صوت لا اسم لیست بینهما نسبة
 الجملة صفة کلمتین ای لیس بین الکلمتین نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
 ولا افادة معنی فیخرج عنده مثل تابیط شراً او عبد الله ویزید والنجم اعلاماً
 وكلامنا فی المبنى الذی سبب بناؤه التركيب فلا یرد ان مثل تابیط شراً من
 المبنیات فكيف یحترز عنه لانه لیس ما نحن فیہ فان تضمن التانی ای الجزء
 التانی من المركب حرفاً لیجب بناؤه ای بناء الجزئین علی الفتح اما بناء الجزء الاول
 فلانه صار وسطاً بالتركيب والوسط لیس یعمل للاعراب واما بناء الجزء التانی
 فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد عشر
 فحذف الواو قصد الامتزاج الاسمين وتركيبهما الاثني عشر استثناء من قوله
 یجب بناءهما فانها ای كلمة اثنا عشر وكذا الاثنی عشر معربة كالمشقی یحذف
 كما ان المشقی معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب
 ایضاً مشأهتاً بالمضاف من حیث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة
 فاعطی له حکم المضاف وبنی الجزء التانی علی الفتح لتضمن الحرف واما خص
 مشأهتاً بالمثنی فی الاعراب لكون علة الاعراب فیها واحداً وهی مشأهتاً
 المضاف من حیث حذف النون عنها لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة
 للبناء اورده اعلی من قال مع ما فیہ من حسن التناسب بین المشبه والمشبیه بربیباً
 انه كما ان تلك الكلمة ذوهجتین جهة الاعراب فیها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء
 فیها باعتبار الجزء التانی كذلك المشقی فانه ذوهجتین ایضاً جهة الاعراب جهة خلافه
 فیہ علی اختلاف القولین قوة وضعفاً وان لم يتضمن الجزء التانی من المركب
 ذلك ای حرفاً فیها ای فی تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئین معا وضماً
 الاول الى التانی وضع حرف المضاف الیه والثانية اعراب الجزئین وضافة الاول
 الى التانی وضع المصنأ الیه والثالثة وهی اقصیها ای اقصی اللغات بناء الاول علی
 الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بین الاعراب البناء اعراب التانی

الواسطة بين الجزئین

اثني عشر

کتاب

عنها

غير منصرف كبعليتك نحو جاء في بعليتك ورايت بعليتك ومررت ببعليتك لعدم
 موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعراب غير منصرف لوجه السببية
 العلمية والتزكيب ثم قوله غير منصرف اقام فوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني
 الجزء الثاني غير منصرف او محذوف بانه صفة للجزء الثاني او منصوب بقيامه مقام المصدر
 المضاف المنصوب بفعل مقلد اي اعرب اعراب غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في
 الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد بالكنائيات ههنا معانيها المصدية
 بل اراد ما يكتفي بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان بكناية
 كناية عن الاعلام وهن وهن كناية عن الاجناس فانها معربات وهي الكنايات
 في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدة مبهم وهي اي تلك الاسماء كمر بنيت
 كمر الاستفهامية لتضمنها هزة الاستفهام وبناء كمر الخبرية تشبها لها بالاختلاف لانها
 مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت كذا التزكية عن مبنيتين
 الكافي وذا وجاءت كناية عن غير العدم نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
 او الاثنين ونحوها او على حديث مبهم وهو كيت وذيت اصلها كيت ذيت بالتشديد
 فحقتا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت
 وذيت وكناية عما جرت بينك وبينه عن الحديث والقصة وذلك لثلاثتهم انه
 كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر انما بنينا الاجراء بها نحو الملك عنها
 بها وهو المحلة وهي مبنية فكذا اما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان كمر على قسمين استفهامية
 اي الرفع على الاستفهام وما بعد ما اي مميذ كمر الاستفهامية مفرد منصوب على التمييز نحو
 كمر رجلا عند كمر وخبرية مخطوف على استفهامية وما بعدها اي مميذ كمر الخبرية محذوف
 مفرد مرة نحو كمر مال انفقته ومجموع مرة اخرى نحو كمر رجال لقيتهم وانما كان مميذ كمر
 الاستفهامية مفردا منصوبا ومميذ كمر الخبرية محذوف مرة مفردا او مجموعا لانها لثما
 حملت على العدم باعتبار كونها كنايتين عن اخذ نأحوك العدم وهو نوعان احدهما
 المضاف الى المميز والثاني المميز بالمنصوب ففرق بين كمر الاستفهامية والخبرية
 حيث اعطى الاستفهامية حكم العدم المنصوب فتنصب تمييزها واعطى الخبرية حكم
 العدم المضاف الى المميز فحفظ مميذها على الاضافة ولما حملت الخبرية على علة المضاف

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد هو المائة
والالف جمع فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لم تجلت
على العدد جلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة
فوقها لئلا يلزم التزجيم بلا مرجح والتوسط راجح لان خيرا لا مورا وسطها وقد جاء الخبر في
تميزكم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيديويه والخليل حجرة من الخديفة
لا باضافة كرم وقال الجزولي بالبناء الداخلة على كرم لانها وميزها كشيء واحد واجاز
الكوفيون جمع ميزكم الاستفهامية نحو كرم لك علما نا والجواب ان علما نا حال والميز
مخذوف وهو نفسا اي كرم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كرم الاستفهامية
وميزها بالظرف نحو كرم لك درهما للتسام ثم اعلم ان الخبر بعد الخبرية انما يجيء ا
لم يقع الفصل بينهما وبين ميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعد ما حمل على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كرم في الدار رجلا
ثم جرم ميزكم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جرة من
المقدرة وسيديويه معهم في دخول حرف الجر على كرم ومعناه اي معنى كرم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذا اللفظ وهذا
الاسم الاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيت كرم كما هو الشائع في السنة المنجاة
لتاويله بالكلمة فقوله كما الاستفهامية في تاويل كلمة كرم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير التكتيبي اي انشاء التذكير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكتيبي فما وجه
الجمع بين كرم الخبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كرم رجلا ضربت اخبارا بضر كثرين
من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب فالجهة مختلفة فتدخل كلمة من البيانية
فيها اي في ميزكم الاستفهامية والخبرية جوازنا فيجوز ان بها والفرق حينئذ يعرف
من المقام نقول كرم من رجل لقيت في الاستفهامية وكرم من مال لفقنت في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينها وبين ميزها بفعل متعديا ما اذا كان الفصل بينها فيدخل من
في ميزها واجب لئلا يشتبه ميزها بفعل ذلك المتعدي كقوله تعالكم اهل كنانة

في خبران

قَرَبِيَّةٍ وَكَمَّ أَتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةِ رَبِّهِمْ قَالَ لَاحُدٍ بِسَبِّ لَوَقِيلُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ تَدْخُلُ مِنْ فِيمَا
 اِی فِي مَیْزَةِ الْخَبْرِيَّةِ الْمَفْرُودِ وَالْمَجْمُوعِ كَانَ حَسَنًا لَّانَ السَّيْبِيَّةُ وَالْحَلِيلُ وَكَثِيرًا مِنْهُمْ لَا
 يَجْعَلُونَ دَخُولَ مِنْ ظَاهِرًا فِي مَیْزَةِ اسْتِفْهَامِيَّةِ وَجَوْزِوه مَقْدَرًا اَكْمَا عَرَفْتَ
 وَقَدْ يَجْعَلُ مَیْزَةَ اِی مَیْزَةَ اسْتِفْهَامِيَّةِ كَانَتْ اَوْ خَبْرِيَّةِ لِقِيَامِ قَرْنِيَّةِ اِی وَقَدْ
 حَصُولِ قَرْنِيَّةِ دَالَّةٍ عَلَى تَعْيِينِ الْحَذْفِ نَحْوِ كَمَّ مَالِكِ اِی كَمَّ دِينَارًا مَالِكِ نَظِيرِ حَذْفِ
 مَیْزَةِ اسْتِفْهَامِيَّةِ وَكَمَّ ضَرِبْتَ اِی كَمَّ ضَرِبْتَ ضَرِبْتَ نَظِيرِ حَذْفِ مَیْزَةِ الْخَبْرِيَّةِ وَكَمَّ
 فِي الْوَجْهِينِ اِی فِي الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبْرِ يَقَعُ مَنْصُوبًا مَعْلُومًا وَكَانَ الْجَمْعُ رَأً وَمَرْفُوعًا اِذَا كَانَ بَعْدَ
 اِی بَعْدَ كَمَّ فَعْلٍ اَوْ شِبْهِهِ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ اِی غَيْرِ مَعْضُومٍ عَنْ كَمَّ بَضْمِيَّةٍ اَوْ مُتَعَلِّقَةٍ اِی سَبْبِيَّةٍ
 ضَمِيرِيَّةٍ اَوْ مُتَعَلِّقَةٍ اَمَّا قَيْدُهَا بِحَاذِرٍ اِنَّ نَحْوِ كَمَّ رَجُلًا اَوْ رَجُلًا ضَرِبْتَهُ اِذَا جَعَلَ كَمَّ مَقْدَرًا
 وَلَا يَقْدَرُ بَعْدَهُ فَعْلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ نَحْوِ كَمَّ رَجُلًا ضَرِبْتَ وَكَمَّ غَلَامًا بَلَكَتَ مَفْعُولًا بِه
 اِی يَقَعُ كَمَّ فِي الْثَالِثِينَ حَالِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِه نَحْوِ كَمَّ ضَرِبْتَ ضَرِبْتَ وَكَمَّ ضَرِبْتَ مَصْدَرًا
 وَكَمَّ يَوْمًا سَرْتِ وَكَمَّ يَوْمًا صَمْتٌ مَفْعُولًا بِه نَحْوِ رَأً عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَنْصُوبًا اِی تَقَعُ كَمَّ
 فِي الْوَجْهِينِ مَجْرُودًا اِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مَضَافٍ نَحْوِ كَمَّ رَجُلًا مَرَدَتْ وَعَلَى كَمَّ
 رَجُلًا حَكَمْتَ وَعَلَامَةٌ كَمَّ رَجُلًا ضَرِبْتَ وَمَا لَ كَمَّ رَجُلًا سَلَيْتَ فَاَنْ قَلْتُ لَكُمْ صَدَقَ الْكَلَامُ
 وَاِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مَضَافٍ زَالَ صَدْرُهُ قَلْتُ اِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مَضَافٍ
 اِنْقَطَعَ الصَّدْرُ اِلَى الْمَكَانِ الْاِتِّحَادِ وَالْحِزْبِيَّةِ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالْمَضَافِ وَالْمَضَافِ اِلَيْهِ
 وَمَرْفُوعًا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَجْرُودًا اِی تَقَعُ كَمَّ فِي الْوَجْهِينِ مَرْفُوعًا اِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْاَمْرِيْنَ
 اِی اِذَا لَمْ يُوْجَدْ اَمْرٌ مِنَ الْاَمْرِيْنَ الْمَذْكُورِيْنَ بَاَنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ فَعْلٌ نَاصِبٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ
 عَنْهُ بَضْمِيَّةٍ اَوْ مُتَعَلِّقَةٍ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ اَوْ مَضَافٍ فَتَقَعُ مَرْفُوعًا عِنْدَ
 فَقْدِ اِنْ هَذِهِ الْاَمُورُ الْثَلَاثَةُ وَاِطْلَاقُ الْاَمْرِيْنَ عَلَيْهَا بِاِعْتِبَارِهَا بِاِقْتِضَائِهَا بِاِعْتِبَارِ
 مَا يَقْتَضِيهِ النَّصْبُ الْجَمْعُ وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ مَرْفُوعًا اِنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى الْوَجْهِينِ مَرَّةً كَمَا
 فِي كَمَّ رَجُلًا اَوْ رَجُلًا غَلَامًا اَوْ غَلَامِيٍّ وَعَلَى اَوْ لَوْ تَبَعًا مَرَّةً اُخْرَى كَمَا فِي نَحْوِ كَمَّ رَجُلًا
 اَوْ رَجُلًا ضَرِبْتَهُ اَوْ ضَرِبْتَ غَلَامًا فَاَنْ الرَّفْعُ فِي مِثْلِ هَذَا اَوْ لِي سَلَامَةٌ عَنِ الْحَذْفِ فِيمَا
 اِنْ دَفَعُ مَا يَقَالُ اِنَّهُ يُمْكِنُ اِنْ لَا يَكُونُ بَعْدَهُ فَعْلٌ غَيْرِ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ بَضْمِيَّةٍ اَوْ مُتَعَلِّقَةٍ اِی كَمَّ
 كَمَّ مَجْرُودًا عَنْ الْعَمَلِ اللَّفْظِيَّةِ بَلْ يَكُونُ النَّصْبُ مَضْمُرًا عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ نَحْوِ

بعضی

كمر رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير كما مر فوعا مبتدا ان لم يكن
 اى كمر في الوجهين ظرفا لصدق حد المبتدا عليه نحو كمر رجلا اخوك وكمر رجل ضربته ونحو
 ان كان كمر في الوجهين ظرف لصدق حد الخبر عليه نحو كمر يوما سفرك وكمر شهر صومى
 ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان هو ظرفا فظرف والآفلا وقيل في الكلام حذف مضافا
 اى مبتدا ان لم يكن مميز كمر ظرفا وخبر ان كان مبهما ظرفا وما فرغ عن الكناية
 شرع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبينة على اقسام قيدا للظرف بالمبينة
 ليغتن عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما اى ظرف قطع عن الاضافة بان حذفت المضاف اليه
 كقيل بعد فوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا
 فوق وتحت واما موقدا ام خلف واسفل ودون واقل بمعنى قبل قال الله تعزيبه الامر
 من قبل ومن بعد اى قبل كل شئ وبعد كل شئ واما بنيت هذا الظرف لتضمينها
 مع حرف الاضافة وتشبيهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختيار بناؤها على الضم ليجر
 المنقضا حيث تمكن فيه نقصان مجاز المضاف اليه هذا اى بناء الظروف للمقطوعة عن كونه
 اذا كان المحذوف اى المضاف اليه منويا اى مقصودا للمتكلم الا اى وان لم يكن
 المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسبيا منسيا كانت اى تلك الظرف ومعرفة
 مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رب بعد كان خيرا من قبل اى رب متاخرا
 خيرا من متقدم ومنه قول الشاعر شعري فساخر على الشراب وكنت قبلا اكا دغصن بالماء
 الفرات وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معرفة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يذكر
 لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا التقدير قوى بالله الامر من قبل ومن بعد كبير
 اللام والدال منوتين بناء على الاحراب وتسمى اى الظروف للمقطوعة عن الاضافة لغايات
 لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن
 المضاف اليه ككل وبعض واذا فالغاية ههنا المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كان
 مذكورا اذ الغاية العوض ومنها اى من تلك الظروف حيث بالجر كات الثلث وجاء
 بالواو كذلك هي للمكان وقد تستعمل للزمان عند الانقش بنيت اى كلمة حيث
 تشبيهها بالغايات لملائمتها الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظا اما الاول
 فلان معنى اجلس حيث زيد جالس اى اجلس مكان جلوس زيد اما الثانى وهو

بجمع
 المضاف
 اليه

وهي

عدم الاضافة لفظا فظا لان حن الظرف اضافة الى المفردات و اضافتها الى الجملة
كلا اضافة ولذا اختير بنا وما على الضم قال الله تعالى سَتَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ فحيث في الآية مضافة الى الجملة معني وهو لا يعلمون وقد تضاف

اي حيث الى المفرد كقول الشاعر

اما ترى حيث سهيل طالعا اي مكان سهيل في لغة غيا يضي كالشهاب ساطعا
فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل ويروي في سهيل على انه مبتدأ مخذف
المخبر اي حيث سهيل موجود مخذف لكانته الحالة عليه وهو طالعا ومع الاضافة الى اللفظ
ويعرب بعضهم لزوال علة البناء عند الاضافة الى الجملة الا مشربنا وكما ترى من الروية
البصرية يقتضيه مفعولا واحدا وهو طالعا ونجا بدل منه ويضي وساطعا من صفات
وحيث ظرف تزي وبعضهم على انه مفعول به لتزي على رواية الرفع طالعا حال كحاضر
وشرطه اي شرط حيث في الاستعمال الغالب ان يضاف الى الجملة اسمية كانت او

فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس وانما كانت شرط حيث
ان تضاف الى الجملة لا احتياجا اليها لتعيين معناها كاحتياجا الموصول اليها يتم به لان موضوع
مكان يقع فيه النسبة ومنها اي من الظرف المبينة اذا جربنا ما مر في حيث هو اي

كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل اذا دخلت على الماضي صار اي لما مستقبلا
غاليا نحو قوله تعالى اذ اجاء نصر الله قد تستعمل في الماضي من غير ان يصير مستقبلا نحو قوله
حتى اذا ساء بين الصديقين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس له امثال كثيرة وفيها اي كلمة

اذا معنا الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معني حرف الشرط وهو وجه
اخر لبنائها ويجوز ان تقع بعد ها اي بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو
انتيك اذا الشمس طالعة ولختار بعد ها الجملة الفعلية لان الشرط يقتضي الفعل

لكنه تالم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان مختارا
والمنقول عن اللبرد اختصاصها بالفعلية نحو انتيك اذا طلعت الشمس قد يجيء اذا
لمجرد الزمان نحو انتيك اذا احمر البراي وقت اجراءه وقد تكون اي اذا دلالة اجاءة
لوجود الشيء فجاءة اي بغتة مصدر مهمول اللام من باب المفاعلة معناه الا بقتن
والفجاءة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتر وسمع فيختار المبتدأ بعدها

الزمان

الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف اي اذا كان إذا للسفاحابة
 للحكم كذا افرقا بين اذ اهذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
 بعد اذا للمفاجأة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقفا وحاضرا وموجها
 وظاهر كلام سيدي يرا ان اذا للمفاجأة ظرف زمان الحاضر والعامل فيها الفعل
 المقدر وهو فاجأت وقال الحد يبي تقديرا فاجأت اولى من جعل اذا بمعنى فاجأت
 ويمنع اظهاره استثناء بقوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون
 الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فكانت قلت خرجت
 ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا كما يشع به قول الجاهلي فانه قال يلزم وقوع
 المبتدأ بعد اذا التي للمفاجأة وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا
 كلامه وقال المبرد وعليه ان اثر المتأخرين هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول
 اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث فحينئذ
 لا يخلو من ان يتركبها الجملة نحو خرجت فاذا زيد قائما واسم مرفوع بعد حال نحو
 خرجت فاذا زيد قائما اي خرجت فبحضري زيد قائما وقال الكندي لسي ان شئت فسمت
 قائما على انه خبر مبتدأ وابقيت الظرف كما تنفي في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني
 اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن المحيث وقائما حال عن الضمير في الظرف
 والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل في اذا الفعل الدال عليه اذا هو فاجأت
 وعن الاخفش من تبع ان اذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة ومنها اي من الظروف
 المبينة اذ وهي للماضي اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار ماضيا نحو اتيت
 اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشكل هذا بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في
 اعنا قههم لان اذ وان دخلت على المستقبل ههنا لكنه نزل منزلة الماضي لانه اخبار
 من عند المستقبل كالماضي ولا يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل لحوال ان يكون
 لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعنا قههم فهو يمنع كونه
 مستقبلا بقريه فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث اولان وضربها وضع الحرف
 وتقع بعد الجملتان الجملة الفعلية نحو جئت اذ طلعت الشمس الجملة الاسمية نحو جئت
 اذا الشمس طالعة وقد يكون اذا للمفاجأة قال الرضي الاغلب محيى اذ في جواب بيتها

بن
بيننا

تقول كنت واقفا اذ جاءني عمر ووقال في اللباب وهما يعنى اذ واذا كاشفتان
 للمفاجاة ويخص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمباغلة بينهما وبين
 الزمانية ولما كان هجئي اذ للمفاجاة قليلا في كلامهم لم يذكر المص ومنهاى من
 الظروف المبينة واين للمكان صفة او خبر مبتدا محذوف اى لكاشفتان للمكان
 اوها كاشفتان للمكان بمعنى الاستفهام اى حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام وانما
 بيننا لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين كمنتهى واني تقعد ويحيى اى بمعنى كيف
 اذا كان بعد فعل كقوله تعالى فأتوا حرثكم اى شئتم اى كيف شئتم وبمعنى الشرط معطوف
 على قوله بمعنى الاستفهام نحو اين تجلس اجلس واني تقم اقم ومنها اى من الظروف
 المبينة من الزمان استفهاما وشرطا انتصابا على انها تميزان اى من حيث الاستفهام
 والشرط او على انها حالان اى حال كون الزمان ذا الاستفهام وشرط نحو متى تسافر
 مثال متى للزمان استفهاما ووقت تصم اصم مثال متى للزمان شرطا ووجه بناءها
 فاذكر نافي اى واني ومنها اى ومن الظروف المبينة كيف للاستفهام حال نحو كيف انت
 اى فى اى حال واي صفة انت من الصفة والسقم وغيره فالمراد بالحال صفة الشئ لا الزمان
 الحال ويستعمل كيف للشرط مع اى على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين
 وهو ظرف مكان بدليل عملها فى الحال فى قولك كيف زيد ضلعا كما فى اى زيد قائما وعد
 سيدويه انها اسم صريح لا ظرف وتوقع مثل صحيح او سقيم فى جواب لو كان ظرفا لما صح وقوع مثل
 ذلك فى جوابه بل اجيب بنحو ظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام منها اى من الظروف
 المبينة ايان وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما اى من حيث الاستفهام
 او حال كون الزمان ذا الاستفهام او فرصة استفهام والفرق بين ايان وبين هن ان الاولى
 مختصة بالزمان المستقبل بالامور العظام بخلاف الثانية فاتها احو نحو ايان يوم الدين
 ولا يقال ايان فيا م زيد ووجه بناءها ما قرى فى كيف ومنها اى من الظروف المبينة
 مذومند قدّم مذ على مند مع كونه فرعا له اذ اصل مذ مند بدليل تصغيره على
 منين فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبالا لانه مقصود لكونه لخص من مند
 انها بنيتا اسمين لموافقتهما اياها حرفين او لكون وضع مذ وضع الحرف ثم حمل منه
 على مذ او لمشاغبتها بالغايات فى القطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يجيئا الا

التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبالا

صينيتين لانها ابدل مقطوعتان عن الاضافة للعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المد
اي مذهب من كان ثنتان بمعناه ويستعملان لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة ان صلح
اي الزمان الذي بعدهما جوابا لمقنحو ما رايتته من او منذ يوم الجمعة في جواب من
قال متى رايت زيدا اي اول مدة انقطاع رؤيتي اياه يوم الجمعة وثانيها بمعنى جميع المدة
ان صلح ذلك الزمان جوابا لمرنحو ما رايتته من او منذ يومان في جواب
من قال كم مدة ما رايت زيدا اي جميع مدة ما رايتته يومان ومنها اي من الظروف والمبني
لدى بالا لف المقصولة وكدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى
اي لدى كدن الكائنتان بمعنى عند او هما الكائنتان بمعناه نحو المال لديك
اي عند والفرق بينهما اي الفرق استعمالا بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه
الحضور حتى يقال المال عند زيد فيما يحضر كما اذا كانت في خزائنه ويشترط ذلك
اي الحضر في لدى وكدن لا يقال للمال لك زيد اول دن زيدا لا فيما يحضر عند
فيكون عند اعم من لدى واخوانته مطلقا وجاء فيه اي لدى لغات اخر كدن بفتح
اللام سكون الدال وكسر النون وكدن بفتح اللام والدال سكون النون وكدن بضم اللام
وسكون الدال وكدن بفتح اللام وضم الدال وبنائها الوضع بعض لغاتها وضم الحروف
والبقية محولة عليها منها اي من الظروف المبنيه قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
وهي اشهر لغاتها وفيها لغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف
وسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل للماض المنفرد نحو ما رايتته قط فان معنا
ما رايتته في جميع الارزمنة الماضية والمراد باللف اعم من ان يكون لفظا ومعنى ليتناول مثل
قول الشاعر جاء اعمدق هل ايت الذهب قط وقد نستعمل في الاثبات نحو كنت
اراه قط اي دائما وانما بنيه قط مخففة لوضعها وضم الحروف بنيه المشددة لتشابهها
باختها ولتضمنها في اواخر التعريف لكونها دال على الزمان المعين ومنها اي من الظروف
المبنيه عوض بفتح العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفرد على سبيل الاستغراق نحو
اضربه عوض فان معناه لا اضربه في جميع الارزمنة المستقبلية وانما بنيه عوض لتضمنها معنى
الاضافة ولشبهها الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد ذا لفتح عوض العاين
كاهم الداهرين ويبدل على ذلك استعمالها كذلك واعرابها مثل قبل وبعد واعلم

الاضافة
الاضافة

انه اذا اصيف الظروف التي ليست بمبنية الى الجملة او الى اذ المضافة الى الجملة جاز
 بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناهما من المضاف اليه المبني ولو بواسطة
 كما في اذ لان الجملة من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل
 واختير بناؤها على الفتح المحققة وفي قولنا جاز بناؤها اشارة الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
 اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يَوْمَ يَبْقَعُ الصِّدِّيقِينَ صِدْقَهُمْ
وَيَوْمَ يَنْفَعُ فِي الصُّورِ وَيَكْبُرُ مِثْلًا وحينئذ اي يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا او
 كذلك مثل غير مع ما وان وان يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز
 الاعراب كذلك كلمة مثل غير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحققة والمتقلة اي مضافا
 الى احد هما في جواز بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته
 مثل ما ضرب زيد مثل ان ضرب زيد وغير ان ضرب زيد غير ما ضرب زيد اما بنينا لاضافتها
 الى الجملة صفة لشبههما بالظروف للابها م والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام لهذا
 ذكر بناء هما في جث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابها ايضا
 لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ومنها امس بالكسر عند اهل الحجاز ثم لما فرغ عن
 البابين في الاسم العرب المبنى شرع في الخاتمة فقال الخاتمة في سائر احكام الاسم والحقة
 غير الاعراب والبناء صفة للاحكام وسائر مشتق من السوء بمعنى ببقية ما اكل
 ومعناه البوائ وفيها اسم في الخاتمة فصول

فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى التمام المبتدئ
 فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرها قبل المنصرفة وغيره لكنه لما كان معرفة بعض
 اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبنى لخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو
 المطلوب الاصل الا هم الافيد كثيرة الاستعمال قد مر على النكرة فقال المعرفة اسم
 وضع لشيء معين قيد به احتراز عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشئ معين
 اعم من ان يكون فردا معيناً كزيد الرجل معرفة الخارجي وكانا وانت وهى او عجمياً
 معيناً كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد المحل بلام الجذر او جملة معينة
 من كل افراد جنس وبعضها كالمعرف بلام الاستغراق والمعرى وهو اى اسم وضع
 لشيء معين او المعرفة فتد كير الضمير باعتبار ايجافانه مذكوما عرفت ان تانيث العدا

في
 المعرف
 والاسم
 كماله

من الثلاثة الى العشرة على عكس تانبت جميع الاشياء اولان تانبت للمعرفة غير حقيقة
 ستم اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمة اعراض اسماء الاشياء والموصولات
 واما ستميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
 عند المخاطب حد التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها
 وكذا الموصوف من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
 نحو يا رجل عند قصد المتعجبين واما عند عدم قصد فيكون نكرة بالالف واللام العهد
 او الجنسبة او الاستغراقية اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما غير في الخطاب
 فاما ان يشادها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس اما ان يقص
 الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة
 من حيث هي واما ان يقصد باعتبار فرد فهي اللام الذهني كما في ادخل السوق
 واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى **الانسان**
لغف خسرانا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشاد الى قسم من مفهوم
 اللفظ معروذا بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام
 العهد الخارجي نحو **كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصاه فرعون الرسول** واما ان يعرض
 للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام **ليس من امير امصيام في امسفر** لان الميم بدل من
 اللام فلا يعد ما دخلت عليه هي قسم اخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
 لرجوعه الى المعرف باللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل في الرضى ومن لم يعد من النحويين
 فلكونه من فروع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب هذا اظهر من الاسماء
 الظاهرة والمضاف الى احد ماى واحدة الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصيب
 على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة النحويين مثل وشبهه في احتراز عن المضاف الى احد
 اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفا لما ذكر تعريف المعارف
 غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف اللام مستغنيا عن التعريف حص
 العلم بذكر التعريف فقال العلم ماى اسم او لفظ وكلمة او موصولة او موصوفة
 وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غير يخرج عنه
 العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا ليدخل فيه العلم

المعارف

الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمى به رجل ثم سمي به رجل اخرى فانه وان كان
متناكلاً غيراً لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرفة اعلم من
ان يكون منقولاً كفضل او مرتجلاً كعمران مفرداً نحو زيد او مركباً نحو عبد الله اسماً نحو
زيد او لقباً نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعاً للمعنى ذات نحو زيد ولطفه حدثاً
كسبحان علم التسيير او وقتاً كبكرة او يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثه فعلة او مراً
بعض لفظ كسعيد كمرزا وبعض عدد كستة ضعف ثلاثة وامر بالمعارف اى اكملها
تعرifa المضمرة المتكلمة نحو انا ونحن لا استحوالة الاشتباه فيه عند المخاطب ثم المخاطب نحو
انت لا مكان الاشتباه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهما اى سماء الاشياء والاصول
ثم المعرفة باللام ثم المعرفة بالثاء او المضاف الى احد هذه الاربعة في قوة المضاف اليه
فتعريف مثل تعريف المضاف اليه لانه لا تكتسب التعريف الا منه هذا هو المشهور عن
مذهب سيديويه وهذه انه يستثنى بين المضمرة العلم وههنا اختلافات كثيرة
لا يبيح ذكرها بهذا المختصر في النكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل فارس ففولة واضع
لشيء جنس يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن
علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخولت عليها وكلمة الخبرية ووقوعها كلاً
وتمايزاً واسم لا يعنى ليس لما ذكر النكرة ارد فيها بذكر اسماء العدد التي يلزم ذكرها
التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير
والتانيث ايضاً وانما ذكرها على حدة واختصاصها باحكام لم توجد في غيرها فقال
فصل اسماء العدد ما وضع ليبدل على كمية احاد الاشياء اى اسماء العدد وضعت ليبدل
على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعدودات فيدخل في الحد الاثنان لانه يقسم
جواباً لمن يقول كم عندك وكيسل الواحد بعد عند كثير من الحساب الاثنان عند بعضهم
وخرج بقيد الوضوح نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكن
لا بالوضع وكذا ارجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا
الجواب يخرج في رجلا ايضاً ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس له
حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدأ وقوله
اشياء عشرة كلمة خبره واحد خبر مبتدأ محذوف اى حدها واحداً وبدل بعض من

نحو
يسئل

اسماء العدد

اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه للاسقاط لان المعنى واحد غيره على حد المعطوف الى عشرة
 ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العد عملاً بالغاية فلا يرد أن الهمزة ليست
 لاسقاط ما وراء الغاية على نحو الی المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها
 ما قبلها لولا الغاية اذ العشرة لا يتناولها واحداً ليست للامتداد ايضاً لانه يوجب خروج
 العشرة عن الاصول وهي اخلت فيها والآلة لم يتم العد المذكور هي اثنا عشر كلمة
 ومائة والالف عطف على قوله واحد على قوله عشرة وما عد تلك الكلمات فهو متولد
 منها إما بتثنية كما اثنين والفين أو بجمع قياسى كالالف ومئين او مئتان او غير قياسى
 كعشرين الى تسعين أو بعطف كاحد وعشرين أو تركيب كاحد عشر او باضافة كثلثمائة
 وثلاثة آلاف واستعماله اى استعمال العد من واحد الى اثنين على القياس اى مبنى على
 ما يقتضيه القياس الافراد والتركيب العطف اعني للمذكر بدون التاء اى يستعمل
 الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعملان للمؤنث بالتاء لان القياس الاصل
 تنكير المذكرة تانبث المؤنث نقول على صيغة الخطاب ون الغيبة في رجل واحد وفي رجلين
 اثنان بدون التاء وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنتان وثلثان بالتاء
 واستعمال العد من ثلاثة الى عشرة على خلاف القياس الاصل اعني للمذكر بالتاء
 نقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها اى بدون التاء نقول ثلث نسوة
 الى عشر نسوة وذلك لان الثلاثة ماولة بالجماعة فيكون مؤنثاً فيلزمه الحاق التاء بعد
 الحاقها بالمدن كالمحيزان تكون ملحقة بالمؤنث فرقا بينهما وانما لم يعكس الامر كون المذكر
 سابقاً في التخليق ولا يشكل هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لان
 عبارة عن الحسنة اولا ككتاب المصائب التانث من المضاف اليه بعد العشرة بقول احد عشر
 رجلاً واثنا عشر رجلاً وثلثة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً واحداً عشرة امرأة واثنا عشر
 امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة على القياس والاصل من احد عشر
 عشر يتن كغير الجزئين في المنكر وتانبثهما في المؤنث وتغير الواحد الى احد والواحد
 الى احد طلباً للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني واثنا
 في الاول في المنكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيهما دون
 الاول تقليلاً لخلاف الاصل وبعد ذلك اى بعد تسعة عشر بقول عشرون رجلاً

عشرون امرأة بلا فرق بين المذكور الموثق الى تسعين رجلا وامرأة وتقول احد عشرون
رجلا واحدا وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة وثلاثة
عشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
يعني انك اذا عطفت عشري^ن واخواتها على النيف وهو ما دون العشرة هي من والحل تسعة
تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشري^ن واخواتها وانما لم يركب الا حاد
العشرات في العقود كما يركب الاحياء مع العشرات لان الواو والياء في عشرون اخواتها علة
للارباب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظوظ ثم تقول مائة رجل مائة امرأة واللف
رجل الف امرأة وما ثنا رجل وما ثنا امرأة والف رجل مائة رجل مائة رجل مائة رجل
اي ثم تقول ما ذكر بلا فرق بين المذكور والموثق فاذا زاد اي العدد على المائة ولا الف وما
ينولد عنها من تشبيه وجمع يستعمل اي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من
التذكير في الموثق والتانيث في المذكور والافراد والاضافة والتركيب العطف كما عرفت ويقدر اللف
على المائة والمائة على الالف والاحاد على العشرات تقول عنتك الف مائة واحد عشرون رجلا والالفان
وماثتان واثنان وعشرون رجلا وثلاثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس
واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان
اثنان وفي الاضافة الف ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا
واحد عشر امرأة والف ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشر امرأة وكما تقول لغان
وماثتان وثلاث الاف وثلاث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحد الف ومائة واثنان والف ومائة واثنان الى الخ ما ذكرنا وما
فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال ميزاتها وهي المعد ذاته ولما كان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليخرج اولاً انه لا مميز لها فقال اعلم ان الواحد
والاثنين وكذا الواحد والاثنين لم يميز كرها اكتفاءً بذكرا كفضل المميز لها اي لم يميز
الواحد الاثنين بعدها لان لفظ المميز يعني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد الاثنين كما
تقول عنتك رجل رجلا ولا تقول عنتك واحد رجل الاثنان رجلين وذلك لان لفظ
التميز يفيد النص الذي يفيد ذكر العدد فيهما وهو بيان الكمية اعني الواحد في ميز الواحد
والاثنين في ميز الاثنين فلا يميز ان يكون تميزا لانه لا يجوز ان يكون مغنياً عن المميز فان حكم

فيما ذكر في المذكر
شما

قصدا لامرین التمیز والمیز لا یحصل لاجمال والتفصیل وعدم استثناء کلا واحد منها عن الآخر
 واما قولهم رجل واحد رجلان اثنان فمحمول على التأكيد لما كان كلامه السابق يوهونه
 لا ميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضا وقد كان له ميز فعه بقوله افا سا ثرا الاعداد
 اى باقى الاعداد وخير الواحد والاثنين فلا بقا لهما اى لتلك الاعداد من ميز يذكرونها
 فتقول ميز الثلاثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى ميزاتها مجموع لفظا
 تقول ثلاثة رجال ثلث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلثة شروخ وخمسة نفر واما
 جعل ميز الثلاثة الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كما يزمى ما بعد العشرة كان ميز كل واحد
 موصوف مقصور معنى لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التميز منصوبا
 لكان على صورة الفصلا فجعل مخفوضا لئلا يكون على صورتها واما كان ميز ما بعد
 العشرة منصوبا لتعدرا لاضافة ضرورة كما سيحى واما جعل ميز الثلاثة الى العشرة
 مجموعا ولم يجعل مفردا كما يزمى ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالاولى
 ان يبين بالجماعة ليوافق العدة المعدود فان العدة عبارة عن المعدود معنى واما
 جعل ميزها بعد العشرة مفردا فلتنجيل سيد كرا اذا كان الميز اى ميز الثلاثة الى
 العشرة لفظ المائة فيكون اى ذلك الميز مخفوضا مفردا فنقول ثلث مائة وتسعة
 ولم يستعمل عشر مائة استثناء بلفظ الالف والقياس اى قياس لفظ المائة المضاف
 اليها الثلث وما فوقها ثلث مائة للمؤنث ومبين للمذكر على انه رفض هذا القياس
 لكرهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التمين فى احد عشر الى تسعة وتسعين
 فهرب الى المجموع الذى طال عهدا فى ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب هو
 احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم اواز التميز
 انما رجعا الى خفض التميز لئلا يلزم هذا حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه وصين
 احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحد عشر
 امرأة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة اما كون هذا التميز منصوبا
 فلتنعدرا لاضافة اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلتنعدرا تركيب ثلثة اشياء مع مترادف
 المعنوية الناشى من الاضافة الى المقسمة واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين
 فلتنعدرا حذف النون وابقاها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف

على
 جزوف النفس
 نحو احد عشر
 فانه تركيب ثلثة
 اشياء وعادى
 احد عشر فانه
 تركيب اربعة
 اشياء لعدم
 الامتناع المضاف
 التاشيخ لاضافة
 النفس الى اضافة
 التقوية

نون اصلية وضعت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لم يبقاء نون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقيد واما كون هذا التمايز مفرداً فلان المفرد هو الاصل والخف من الجمع والمفروض من التمايز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عن غير حاجة وهي مائة والـ الف وتثنية هما اي تشنية المائة والالف وهما مائتان الفان وجمع الالف وهو الالف والوف واما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة مفروض استعما لا يحتمل لا يقال ثلاث مئآت او مئتين بل يقال ثلثمائة مخفوض مفرد نقول مائة رجل ومائة امرأة والـ الف امرأة وما شارب و مائة امرأة والف رجل والـ الف امرأة وثلث الاف رجل وثلث الاف امرأة وانما جعل هذا التمايز مخفوضاً لوجود الاضافة ومفرد الكراهة تم جعل ميز العدول الكثير جمعاً وقر على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة ففسر على سائر الاعداد الى ما لا يتناهى وما جرى ذكر التذكير والتأنيث في فصل العدول ذكرها بعد فقال **فصل الاسم اما مذكوراً واما مؤنث** قد مر للمذكور على المؤنث في التفسير **على المؤنث** خلقته ورتبة ولا نه على لان عبارة عملاً يوجد فيه شئ من علاما المؤنث عند الممكنات سابق على وجودها المؤنث ما في اي اسم جئت في لغوة علاقة التأنيث قد مر **المؤنث على المذكر** في التعريف روماً للاختصار بيانه او اخذ في البيان عن القريب لان المؤنث وجودي لان عبارة عملاً يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عدوى كما مر **راجع على العدول والمراد** بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والمهذبة وكذا الباء في هذى وهي عند البعض ولم يذكرها المصنف في العلامات ليجوز ان يكون التأنيث في هذى وهي صيغياً عندنا لا بالعلامة كتأنيث هي وائت وكان الكلام في **المذكر والمؤنث** اللذين من اقسام المتمكن هذى وهي من قسم المبني فلا وجه لذكرها مع اللفظاً او تقديراً هذا تفصيل لعلامة التأنيث اي سواء كانت العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظاً اعلم من ان يكون حقيقة كامرأة وناقذة غرة وطلحة او حكماً كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث ومن ثم لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لثلاثي جمع علامتا التأنيث وكما نض فانه صفة مخفصة بالمؤنث وككلاب واكلب لان ما وول بالجماعة والمذكر ما بخلافه اي اسم

المذكر والمؤنث

تاني

عدها

منليس بحالفة الموثث اى ما لا يوجد فيه علامة التانيث لالفاظ ولا تقديرا ولا حكما واما
 كان علامة التانيث مأخوذة في تعريف الموثث وكان معرفتها مطلوبة لاحتاج الى عدتها
 فقال وعلامة التانيث اى العلامة التي ذكرت في حد الموثث ثلاثة اى ثلث اشياء
 احدها التاء اى التي تضير عند الوقت هاء فلا يشكك بنحو مسلما وفي ذكر التاء مرد
 على الكوفيين حيث جعلوا علامة التانيث الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على
 ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها كطلحة الكافي في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 اى نظير الموثث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب
 على انه حال انما جاء به لان المقصود هو التثليل بطلحة للموثث بالعلامة اذ التعريف المذكور
 مخصوص به هذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسم رجل فانه اذا كان اسما لم يكن تثنية
 فلا يصلح لتثليل الموثث بالعلامة واهتمامه بشأن تانيث طلحة حال التسمية لرجل المظنة
 الاشتباه في اعتبار التانيث في مع التنكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل
 قالت طلحة ثم التاء علامة التانيث وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لعلها فقد تكون اللفظ
 بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخ وشيخة وامرأ وامرأة وانثا وانثاء هي ساعية اوفى الصفة
 كقائم وقائمة وهي قياسية او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة اولنا كيد الصفة كعلامة وللتاء
 كنبجة او لعلامة العجمة كجواربة في جمع جوارب او للتسنية كالمغاربة جمع مغربي واللفظ
 كزازنة في جمع فردان والاصل فرارين اولنا كيد الجمع كجمالة وتانيثها الالف المقصورة اى التي
 بعد ثلثة ولا يكون للرفاق فلا يرد بنحو فتي وبأزطى بلحقا بحرف الهمزة والزيادة ولا يتغير نحو
 قبعترى كجبل وتالها الالف الممدودة كهماء ولا يخفى ان الالف الممدودة التي قبل الهزة
 وعلامة التانيث الهزة وان اختلفت في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله الالف
 الممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف
 الممدودة ما قبلها واما جعل قوله لفظا او تقديرا بالتفصيل علامة التانيث
 مطلقا وقد تقدم ان علامة التانيث المقدمة هي التاء لحدثة قال للقدرة اى العلامة التي
 تقدر من الثلاثة انما هي التاء فقط اى لا غيرها من العلامات ليندفع ما يتوهم من جعل
 قوله المذكور نفصيلا لمطلق العلامة ويعلم ببيان الواقع كارض وداروا حكيم بتقدير
 العلامة فيها يدل تصغيرها على اريصة ودودة لان التصغير يرد الاشياء الى اصلها

غالبًا والمؤنث على قسمين حقيقي وهو أي المؤنث الحقيقي أي الخلق ما بارأه أي عقله
 ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا أو لم يوجد كما رآه في الأناسي وناقته
 واثان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهذا الكلام فلا نعبد في هذا المقام لفظي هو
 أي المؤنث اللفظي ما أي مؤنث بخلافه أي متلبس بخالفة المؤنث الحقيقي يعني ليس
 بارأه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التأنيث أو لم يوجد بل تأنيثه ليس له علاقة
 في لفظه حقيقة أو حكما أو نقدا بربلا تأنيث خلقه في معناه كظلمة نظير التأنيث حقيقة
 وعين نظير التأنيث اللفظي نقديا بربلا دليل تصغيره على عينية ولم يكن نظير التأنيث حكما
 كعقرب ثقلة ووقعه كالجحيم المكسر والصغير بالالف والتاء كرجا ومسلما وإن كان حلا مؤنثا حقيقيا
 وقد عرفت أحكام الفعل في فصل الفاعل إذا اسند إلى المؤنث فلا نعبد ها أي إذا عرفت تلك
 الأحكام فلا نعبد ها لأن إعادة الشيء يوجب لتكراره هو قبيح وأما إعادة تعريف المؤنث الحقيقي
 ههنا بعد ذكره في بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لأنه ذكره هناك تنقيرا وذكره
 ههنا أي في المؤنث قصدا ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا كان هذا الاكتفاء
 مستغنيا عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تفسير الاسم باعتبار التذكير والتأنيث شرع في تقسيم
 الخلق باعتبار الأفراد والتثنية والجمع فأن الاسم على ثلاثة أقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر
 الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم أن ما عداهما مفرد طلبا للاختصاص فقال **فصل المثنى** قدما
 على الجمع لكون عدة ما بقا على عدد الجمع وكونه قريبا من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه
 البتة وكثرته بالنظر إلى الجمع اسم الحق بلحزة أي باخر مفردة على حذف المتضاد فيه لاختلاف
 عن اثنين وكلهما إذ لا مفرد لهما الف أو ياء مفتوح ما قبلها ولون مكسوة ليدل منقول بقوله
 الحق والضمير فيه عائد إلى المفرد أي يدل هذا المفرد بسبب ذلك إلا أن
 على أن معادى مع المفرد الخرمثله أراد به ما يماثله في الواحد والجنس جميعا ولذا لم يقل من جنس
 لأنه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى فبما أشارة إلى أنه لا يجوز تثنية الاسم المشذبه
 باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد به الطهر والحبض بل يراد طهران ومبصنا
 ولا ينتقص ذلك بخي القمرين الشمس القمر العبدن كابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 ولا بون للإمر والاب لأنه من باب إطلاق أحد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكر على
 المؤنث كما في القمرين والابوين أو للمفرد على المركب كما في العبدن نحو جلان في حالة

من

من

المثنى

الرفع ورجلین فی حاتی النصیب لجر هذا ای الحاق الالف بالباء المفتوح ما قبلها والنون
 المكسوة باخر المفرد من غیر تغییر فی الصیغ ای تأبث فی الاسم الصحیح ولا یخفى ان هذا المحکم
 كما یجرى فی الصیغ یجرى فی الجاری یجرى الصیغ والمنقوص الیائی ایضاً فلا وجه للتخصیص
 بالصیغ اما المقصود ای فی الاسم المقصود وهو ما فی آخره الف واحدة الزمته وسمی
 مقصوداً لانه ضد المردود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الفه
 منقلبة عن واو حقیقة كعصاً او حکماً بان كان مجهول الاصل وکرمیل کالمسمى الی
 لداى وكان ثلاثیا ای وقد كان الاسم المقصود ثلاثياً هجریة ای ذاتلثة احر فکلا
 الثلاثی الاصطلاحی فیخرج الرابعی الثلاثی المزید نحو معلى ومصطفى وذایک
 الاسم الی اصله حال التثنیة كعصوان فی عصا اعتباراً بالاصل حقیقة او حکماً
 مع خفة الثلاثی بخلاف ما كان علی اربعة احرف فصاعداً حیث لم یرد فی الی
 الاصل لوجود الثقل کمعلى ومصطفى وان كانت ای الفه منقلبة عن یاء حقیقة
 کرمی او حکماً بان كان مجهول الاصل او عدیه وقد امیل کالمسمى بمنى وبله او عن
 واو وهو اکثر من الثلاثی الواو للحال ای الحال ان ذلك الاسم المقصود اکثر من الثلاثی
 بان كان علی اربعة احرف فصاعداً اولیست الفه منقلبة عن شیء من واو او یاء تقلب الی
 الالف یاء عند التثنیة کرحیان فی رخی نظیر لما كان الفه منقلبة عن یاء وفلهیان
 فی مله نظیر لما كان الفه منقلبة عن واو وهو اکثر من الثلاثی وحمیاریان فی حماری
 بالضم نوع من الطیر وحبلیان فی حبله وهو نظیر لما لریکن الفه منقلبة عن شیء وانما
 قلبت الالف یاء فی هذه الصلوة اعتباراً بالاصل فیما اصل الباء حقیقة او حکماً تخفیفاً
 فیما كان الاکثر من الثلاثی وفيما لیست الفه منقلبة عن شیء واما المردود ای لاسم المردود
 فان كانت هززة ای هزة المرددة اصلية ای غیر زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة کقرآء
 جمع قارئ تثبت ای الهززة لكونها اصلية کقرآء ان فی قرآء بضم القاف وتشدید الواو
 لجید القراءة او للمتسک من قرأ اذا تسک وحکی ابو علی الفارسی عن بعض
 العرب قلبها واو احملاً علی نظائره من الحراء والصحراء وان كانت هززة
 للتأنیث تقلب واو کحمر او ان فی حمر آء وصحراء وان فی صحراء وآنما
 لم یثبت الهززة بل تقلب واو الکراهة وقوع صورة علامة التأنیث

في الوسط واما وقوع التاء في مسلماتان في الوسط فلئلا يلتبس تشنية الموثنتين
 المذكور وانما جعلت الهزنة واو الاء تخمرا عن اجتماع اليائين في النصب للحر ولكن
 الواو اقرب الى الهزنة من الباء للمشاكلة بينهما في تعويضها في اجرة ووجه واقتتت
 وان كانت هزنة بدلا من اصل اي من حرف اصلي واوا كما في كساء اصله كساو
 او ياء كره آء اصله رء اي جاز فيه اي في ذلك الاسم الممدود والوجهان الثبوت والقلب
 لكسائين في الثبوت وكساوين في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان اصلية باعتبار
 الاحاق بها والاقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهزنة التائيت في عدم كونها اصلية
 ويجب حذف فونه اي نون المثنية عند الاضافة تقول جاء في غلاما زيد مسلما مصرقا
 مرة وجه جوب حتى نون المثنية وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالية عن الافادة كما في
 اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها
 ذكرت في المجرورات من حيث انها من احكام المضاف وفي المثنية والجمع من حيث
 انها من احكامها وكذا لك اي مثل حذف نون المثنية تحذف تاء التائيت في تشنية الحسية
 والالية على غير القياس والشدن وذم جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا نحو
 خصيان واليان فيراد مماثلة حذف التاء عنها بمجرد نون المثنية في مجز الحن
 فلا يرد ما يقال ان قول المصّر وكذلك تحذف تاء التائيت في تشنية الحسية والالية
 لا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرها من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التائيت
 كشجرتين وقرتين وجارحتين والقياس ان لا تحذف فيها لئلا يلزم التشنية المذكور
 بالموثت الا انه جازح التاء في تشنيتهما لانها متلازمان اي لان كل واحد من الخصيين
 والاليين متلازم للآخر بمعنى ان واحدا من الخصيين متلازم للآخر وكذا
 واحدا من الاليين متلازم للآخر فكانت الشدة اتصافهما شئ واحد فتر لنا لذلك
 منزلة المفرد وتاء التائيت لا تقع في وسط المفرد وقيل لما حذفت التاء في تشنيتهما
 لئلا يكونا مصرحين بذكرهما يستحق ذكر كل النصريح واعلم انه اذا اريد اضافة
 مثنة الى مثنة اي الى ضمير مثنة مع الاتصال لتامر بين المضاف والمضاف اليه
 ونكر مثنة ليعلوم اعادة الحكم الاتي في كل مثنة مذكرة كان او مؤنثا مفعول او منصوبا
 او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنة الاول المضاف لا الثاني المضاف اليه بلفظ الجمع

الافادة

او المفرد ايضا لا بالمتن اصالة واولوية وجرها كقوله تعافقد صغت قلو بكنا
 اي قلبا كما فاقطعوا اليد يما اي يداهما وذلك يشبه به الى علة الحكم المذكور ^{بعض}
 اما يعتبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المتن عند تلك الاضافة لكرهه اجتماع تثنيته
 لكونها ماثلين فيما تكاد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
 فلا من معنى المضاف جزء المصنأ اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبتة بالتثنية
 في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المتن جمع واذ كان المضاف اليه كالمثني
 يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم قال ابو الربي
 بعض مصنفاته لوجوب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المتن شرع في بيان الجمع
 فقال **فصل** المجمع اسم دل على اتمام مقصودة بحرف مفردة بتغيرها كما اخرج جماد هو
 الفرد وقوله بحرف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله بتغيرها صفة مفردة ومعنى الجملة
 اسم دل على افراده تقصد بحرف مفردة متلبس بتغيرها اي اي تغيير كان سواء كان لفظا
 كوجاهة رجل وكعامة المجمع او تقديرا نحو فلان على وزن اسد فان مفردة ايضا فلان كنه على
 وزن قفل حيث اختلفت الصفة في الجمع عارضية مثل الضم في اسد وفي الواحد اصلية مثل
 الكسرة في جوار ثم قوله دل على اتمام مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل ونمر لا لانهما على
 احوال غير مقصودة اذ المراد بهما هو الجنس صنعا والاحار اريدت به باعتبار اصدق الجنس
 والاستعمال فيها وقوله بحرف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله فقوم رهط و
 نحوه من نفر ابل وغم وخیل وان دل اي القوم ونحوه على احاد لكنه ليس بجمع اذ المفرد
 حتى يقصد الاحاد بحرفه والملاح بحرف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
 ومن حروف مفردة المقد كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد الاستعمال وهو نسوة
 النون على وزن غلام فان الفعل من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع
 على قسمين صحيح ويقال جمع السلافة ايضا وهو ما اي جمع لم يتغير بناء مفردة ومكسر
 ويقال جمع التفسير ايضا وهو ما اي جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية لا بعدها
 فلا ينتقص بمصطفين وباعتبار المفرد دون الاموال الخارجية فلا ينتقص بالجمع
 المصحح بتغير مفردة بلحوق الحرف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين مذكور
 اي جمع المذكر المصحح بالحق بلحوقه اي بلحوق مفردة او مضموم ما قبلها في حالة الرفع الموقفة

م

کذا

الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون اویاء مكسوة ما قبلها في حالة التصب الجرم الوافقه
 الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد
 اي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك لا الحاق على ان معه مفردة اكثر منه ينبغي
 ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى
 الا ان يقال هنا يقل جنسه لانه اورد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه
 صحيحا او منثما فلا يحتاج الى هذا التقييد اخرج المتمتع فان قلت اسم التفضيل يقتضى
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه الكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل الفعل
 اما ان يكون محققا او مفروضا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في
 الواحد لكان ذلك في المثنى اكثر منه كليلقال فلان افقه من الحار واعلم من الحد الحى
 مسلمين وهذا اى الحاق الواو والياء والنون للمفتوحة باخر المفرد بلا تغيير كائن في الصحيح
 المنقوص اى الاسم المنقوص فتحذف ياءه حال الجمع لا لتقاء الساكنين بعد النقل
 والاسكان للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء
 الى ما قبلها لاستثقال الضمة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
 قوله اعون جمع داعٍ والمقصود اى الاسم المقصود الذى في اخره الف مقصود تحذف الف
 لا لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اى ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتح على
 الالف الحذف فتمثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفون فقلت الياء القاتمة
 حذف لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف المحذوفة ويقتضى اسم
 الجمع الذى الحق باخرة واومضه ما قبلها اویاء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة باولى العلم اعلم
 ان المفرد الذى اريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضا من غير معنى الوصفية فيلزم
 يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما فشرط صحة
 جمعه هذا الجمع ثلاثة اشياء المذكورة والعلمية والعقل يكون هذا الجمع اشرف الجموع
 لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
 ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين او لا تثنان منها كالمراة او واحد منها كالحواشي
 علم للفرد لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بخمسة وارسة وثبوتها
 لانها قد جمعت بالواو والنون مع استثناء الشرط المذكورة لهذا الجمع فيها آجابه بقوله

لما افتر نام
 اجمع اعون فمستوح
 اوى والياء فى العلى
 بخيل اشهدوا كرا
 نسا ومنه كذا فى
 نسا على ارفق
 الصم وهو اسم
 لا واحد لها ولا
 حتى حدان الارض
 ان يقال ارضه
 ولكنهم لم يقولوا
 كذا فى الصراح
 وهو على غير ما
 محرم

واما قولهم سنون بكسر السين جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها
 جمع ارض بسكونها وثبون جمع ثبنة لجماعة الناس وقلون جمع قلته وهي عودان يلعب
 بها الصبيان فتأذن وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة فتخرج
 دعاء في من لحد فان سنينة وثانيها ظاهر فعلي هذا ينبغي ان يثنى
 بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخبره صاحب الكافية وهذا علم انه
 لا يتجه ان حق بيان الشذوذ وان يقدم على بيان حذف النون
 لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين لمجرد
 النقصان الواقع في واحد وهو صق الاخر كالتاء المقيدة في ارض لانها في الارض رضة
 ويدل عليه تصغيره على ارضية وكاللام في سنة فانها في التقدير سنة فحذفت التاء
 واللام وجمعتا بالواو والنون جدا لما كان له من النقص بحذف التاء اللوا والخوا
 العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لا تهم اشرف الموجودات
 فجمع لهم هذا الجمع واما قوله تطاربتهم في ساجدين ما اول بجماعة فانه لما صدر فعل
 العقلاء من الكواكب هو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع ان كان صفة
 فشرط جمعه هذا الجمع خمسة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثاني
 ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك ان
 يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث وهو
 مستنكر وان جمع بغير التاء لغات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
 بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواق من الشروط الثلاثة ما اشار اليه بقوله ويجبان لا يكون
 اي ذلك الاسم الذي لا يكون صفة واريده جمع هذا الجمع على صيغة افعال اللذي
 على صيغة فعلاو كاحم حمراء فانه لا يقال احمر ان يحصل الفرق بين افعال هذا وبين
 افعال التفضيل حيث يجوز لا فعل التفضيل هذا الجمع كافضون واما لم يعكس الامور
 معنى الصفة في افعال التفضيل كامل لا ينتقض ذلك باجمع جمعا حيث يجمع جمعا
 بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس لا يكون فعلاو
 الذي مؤنثه فعلة كسكن ان سكروى فانه لا يقال سكر انون فرقاً بين فعلاو هذا
 وبين فعلاو فعلاو حيث يصح جمعه هذا الجمع كندا ما نون ولا يكون فعلاو كائنا

له اي الارض والسننة الى عطف على قوله فان كان اسما في الصفة الساقطة سطر سادس عشر
 مولود غلام رسول مهم

یعنی مفعول جرحی بمعنی مجروح فانه لا یقال له حال جرحی چون اذا كان بمعنی المفعول ان
 المذکر فیه مستنوع المؤنث فانه جمع مذکرة بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف والتاء
 حیث ان یرتفع الاستواء المقصود فیه ولا ینکون فعولاً کما ثاب بمعنی فاعل اصیبه بمعنی صابر
 فانه لا یقال رجل صبور لما قلنا فی جرحی و یجب حذف نونه ای نون جمع المذکر الصحیح
 بالاضافة نحو مسلیم مصر فان اصله مسلمون ولما اضعیف الی مصر حذف النون فصار
 مسلیم... مصر مؤنث عطف علی قوله مذکر وهو ای جمع المؤنث الصحیح ای جمع النحوی بالذکر
 ای باخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات فی جمع مسلمة وهن ذوات فی جمع هند و یعم هذا
 لغیر اولی العلم وان کان مذکر النحوی الکو اکب الطالعات و شرطه ای شرط
 الاسم الذی جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المرعنت فی هذا النوع من الجمع ان کان
 الاسم الذی جمع سائماً بالالف والتاء وان کان ذلك المؤنث صفة وله ذکر الواو والالف
 ای ولدن ذلك المؤنث اول ذلك الاسم مذکر ان ینکون مذکرة قد جمع بالواو والنون کسلباً
 فان مفردة مسلمة ومذکرة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذکر اصل
 والجمع السالم سواء کان بالواو والنون او بالالف والتاء ایضاً اصل لسلافة بناء الواو
 فیه والمؤنث فرع و جمع التکسیر ایضاً فرع لتغیر بناء الواحد فیه فلما جمع الفرع
 وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان ینجمع الاصل وهو المذکر بالواو والنون لا یجمع
 التکسیر لئلا ینزح من ذیة الفرع علی الاصل اما الخضرات فی قوله علیه السلام لیس فی الخضرات
 صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذکرة اخضر ولم یجمع بالواو والنون ظناً
 الاسمیة النحوی بالاسماء وخرج عن الصفات فلم یعتبر فیه هذا الشرط وان لم ینکون
 لذلك المؤنث فی الصفة مذکر جمع بالواو والنون بشرط ان لا ینکون مؤنثاً جرحیاً عن التاء
 اذ لو جمع المؤنث الجرحی عن التاء بالالف والتاء لزم الاتنباس بالالف والتاء کالحاضر
 والحامل یقال فی جمع حائضه الی اربیدها الصفة الحادثة حائضات فلوقیل
 فی جمع حائض الی اربیدها الصفة الثابتة كذلك لزم الاتنباس فجمع حائض علی
 حرائض ولم یفعل الامر بالعکس لان ما فیه التاء صریحاً الیق بالجمع بالالف والتاء
 ما فیه التاء تقدیراً وکذا الحال فی الحامل وان کان ای ذلك المؤنث او الاسم اسماً
 لاصفة جمع بالالف والتاء بلا شرط کهن ذوات فی جمع هند ثم لما فرغ عن نوعی الجمع الصحیح

شرح فی بیان الجمع المكسر فقال المكسر ای الجمع المكسر صیغته ای صیغه الجمع المكسر فی
 الثلاث فی الجمع کثیرة تعرف بالسمع وکر جال فی جمع رجل افراس فی جمع فرس فلو سمع جمع
 فلس وصیغته فی غیر الثلاث فی الجمع تجنی علی وزن فعائل وفعالیل قیاساً ای من القیاس
 كما عرفت فی التصریف ولا حاجة ههنا الی تقدیر العلم لان التصریف صار علماً العلم
 التصریف واما قال فی التصریف ولم یقل فی الصرف مع انه المعروف المشهور
 لان فی التصریف مبالغة من الصرف فالاولی ان ینکر فیہ بلفظ مبالغة من الصرف علم الصرف
 علم شریف و فیہ تصرفات کثیرة واما کان للجمع تقسیماً احدهما باعتبار اللفظ وهو ما
 والثانی باعتبار المعنی اشار الیه بقوله ثم الجمع ای الجمع مطلقاً المكسر خاصة ایضاً تقسیمه
 الی القسمین فیما سبق علی قسمین وتقسیم الجمع بالمکسر ههنا كما ظن بعضهم غیر سلیماً لانه
 یوجب دخول جمعی الصحیح فی المكسر حیث ادرجها فی جمع القلة الذکر الف
 الاول فیکون قسید الشئ قسماً من لان الصحیح قسید المكسر وذلك لا یجوز احدهما جمع
 القلة وهو ما ای جمع یطلق بطریق الحقیقة علی العشرة ومادونها ای علی ما دون العشرة
 الی الثلثة وابنیته ای ابنیته جمع القلة ستة افعال کاکلب فی کلب و افعال
 کاجسام فی جسم و افعلة کأمثلة فی جمع مثال و فعلة کغلمة فی جمع غلام و جمعا
 الصحیح اصله جمعا ثم سقطت الوند باضافة الی الصحیح وهو معطوف علی قوله
 فعلة یعنی ان ابنیته جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وکلا نوعی جمع الصحیح المدکر
 والمؤنث ویزاد الفراء فعلة کاکلة جمع اکل ویزاد بعضهم افعلاء کاصدقاء جمع
 صدیق بدون اللام یعنی ان هذه الابنیته الاربعة وجمعا الصحیح جمع ای تطلق علی
 العشرة وعلی ما دونها ای اذا استعملت بدون لام التعریف ایا اذا استعملت مع لام التعریف
 فحکمها لیس كذلك لان الاصل فی المعرف باللام مطلقاً جمعا کان او مفرداً هو
 الاستغراق والاحتیاج الی هذا القید انما هو ثابت فی جمع القلة والکثرة جمیعاً ولذا
 قال بعض المصنفین فی تعريف جمع القلة هو ما غلب استعمال منکر فی العشرة وما دونها
 و فی تعريف جمع الکثرة هو ما غلب استعمال منکر ایا فوق العشرة والمصر لم ینکر ههنا
 القید فی جمع الکثرة کتقاء بذکره فی جمع القلة وثانیها جمع الکثرة وهو ما ای جمع یطلق
 بطریق الحقیقة علی ما فوق العشرة ای ما لانها یة لایبنیته ای ابنیته جمع الکثرة

قلة

ما عدا هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعه وجميع ^{الصحيح}
 واذا لم يوجد في الاسم لا بناء جمع القلة كأرجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
 فهو مشتق بينهما وقد يستعار احدهما موضع الاخر مع وجود ذلك الاخر فنكتة كقولك
 ثلثة قر وجمع مع وجود اقر أو اقر اخذ في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل
 او غير متعلق به ^{بأنما} اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة
 بالفعل متصلا بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل قسام منها ما ذكره في الكتاب
 ومنها ما لم يذكره فيه كالطرف والالة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا
 ما كان عاملا منها لئلا تتها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الطرف والالة لانها
 لا يعملان فقال **فصل المصداق** قد مر على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في
 الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة للاصالة لئلا يكون للاختلاف فيه بخلاف
 سائر متعلقات الفعل لا تفاهم على فرعيتها اسم بديل على الحدث فقط انما ادراج
 الاسمان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث
 كالمعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم يقيد بالحدث بغيره يانه على الفعل كما
 قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقيد بغيره يانه
 على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل **فجك** و**ويك** عن الحدث فانه
 تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحيث لان تركه يدخل اسماء المصا في نحو **الوضوء** والفعل
 لانها لا يدلان على الحدث ايضا فلوقيد بغيره يانه على الفعل يخرج عنه فلم يكن تعريف ^{المصنف}
 للمصداق ما نعا ولا تعريف غيره جامعاً وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتقا
 ويشتق منه اى من المصدر لا افعال كالضرب والنصر مثلا وكذا يشتق
 من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقاتها
 ايضا ولما اثار الشيبه ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر
 واعرض عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم غير ثابت
 بل هو تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عارض بها بالجوية فقيه ثم اعلم ان
 الاشتقاق ردة كلنا الى اخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة
 المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنية اى ابنية المصدر الثلاثي

فصل

على اللفظ
 على العارفين
 بطاكت
 الكلام
 ايراد اللفظ
 للحدث
 معنا
 المقام
 يفي
 ذكر الوضوء
 والفعل
 والحدث
 مع الابعاد
 من اللفظ

المجرد ای من الفعل الثلاثی من بناء الثلاثی المجرّد غیر مضبوطة ای غیر محقق ترتق بالسمع
من العرب ولا یقاس علیه وترتقی عند سبویبیر الی اثین وثلثین بناء کما عرفت فی
کتب التصریف ومن غیره ای ابینته من غیر الثلاثی المجرّد وهو الثلاثی المزید فی الریاء
المجرّد والمزید فیہ قیاس ای قیاسینا ومقیسة او ذات قیاس ای شأنها ان تثبت
من غیر سماع بالقیاس کالافعال من أفعل ولا تفعّل من انفعّل والا ستمفعّل من
استفعّل والفعلکة من فَعَلَّ وَالتفعّل من تفعّل مثلاً ای مثلناها مثلاً ان
الابنية من غیر الثلاثی المجرّد تجعق الی غیر ذلك ما عرفت فی علم التصریف فالاصدان
لو یکن مفعولاً مطلقاً یعمل عمل فعله المشتق منه سواء کان مجعلاً لما ضمه الی الحاکم الاستقنا
وذلك لان المصلد انما یعمل لکونه فی تقدیر ان مع الفعل المفعول المقدم انما
ماضٍ واما حال واما مستقبل فاذن یعمل مجعّد کل واحد منها واما ما قید حملاً
بقوله وان لو یکن مفعولاً مطلقاً لانه اذا کان مفعولاً مطلقاً فکما یجئ فی المتن
ثم اشار الی کیفیتة حمل المصلد بقوله اعنه یرفع فاعلان کان لازماً لهما مجعّد قیام زید
فان القیام مصلد لا یرفع الفاعل وهو زید وینصب مفعولاً ایضاً ان کان متعدياً یلحق
اعجبه ضرب زید عمراً فان الضرب مصلد متعدياً یرفع الفاعل وهو زید ینصب المفعول
ایضاً وهو عمر ولا یجوز تقدیر معمول المصلد علیه ای علی المصلد فلا یقال اعجبتني
زید ضرب عمراً بتقدیر الفاعل علی المصلد ولا یقال اعجبتني عمر ضرب زید
بتقدیر المفعول علی المصلد وذلك لکونه فی تقدیر ان مع الفعل وشئ ما فی حيز ان
لا یقدم علیها لان حرف ابن موصولة والفعل بعدها صلته وشئ ما فی حيز الموصول
من الصلة ومجولها لا یقدم علیها هذ الکلام للحاجة وخالقهم الرضى فی الظرف وحال
تقدیریه علیہ لتوسعهم ويجوز اصنافه ای المصلد الی الفاعل مع ذکر المفعول
منصوباً وتركه وهو اقوی للمصادر فی العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضی اذا
اصیف المصلد الی معموله لا لا یجوز انما یجوز تابع ذلك المفعول تابعاً للفظه حاز جعل
تابعاً لحمله عند الاكثر نحو کتبت ضرب زید عمراً فان الضرب مصلد اصیف
الی الفاعل مع ذکر مفعوله منصوباً ومثال المصلد الذي اصیف الی فاعله مع تركه
مفعوله نحو کتبت ضرب زید الی المفعول ای ويجوز اصنافه الی المفعول مع ذکر

الفاعل مرفوعاً وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلاً والمفعول اعم من ان يكون مفعولاً او ظرفاً او علةً لكن اضافة الى الفاعل اكثر من اضافة الى المفعول كون افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى المفعول كلمة قد مرفوعة للتقليل نحو كرهت ضرب عمر زيداً فان الضرب مصدر اضيف الى المفعول ذكر الفاعل مرفوعاً ومثال المصدر الذي اضيف الى المفعول وترك الفاعل قوله تعالى لا يسأمر الا شاك من دعاء الخيرون وان كان المصدر مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصدر وليس العمل للمصدر لان المعنى لا يتعلق بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولاً مطلقاً حقيقةً واما اذا كان مفعولاً مطلقاً مجازاً نحو ضربت ضراب الامير اللص فيعمل بض عليه الرضى نحو ضربت ضرباً عمراً افعلاً منصوباً بضربت لا بضرناً ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال

فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل من فعل لم يقبل من مصدر وان كانت الصفا كلها مشتقة من المصدر إشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفا من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال كونه كذلك الاسم كاشفاً بمعنى الحدوث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكرهيم فان معنى حسن وكرهيم من ثبت للحسن والكره وليس معناه حدث له الحسن والكره بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل كاسر وكارم الان او غداً او كذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم ويجب ان يعتاب قيد الحيثية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحدود سيما في الحد النحوي ليجز عن اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث بعد خوله في نحو ضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكن زيادة في تقييد الحيثية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير

اسم الفاعل

فان قيل الحيثية متعلقة في جميع الحدود

وأما نحو حائض وطالق وطامث بما يدل على التثنية مع أنها أسماء الفاعلين فيعني
 التثنية فيها إنما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد كذا لا يخرج عنه نحو
 خالد أعم وثابت رأسه ومستقر لأنه يدل على حدث الخلود الدوام والتثنية والرتب نحو
 والاستقرار وأما صفات الله تعالى فهو الخالق والرازق والعالم القادر وإن دلت على الاستمرار
 فيها لكنه ليس بصيغتي بل واقعي باعتبار الموصوف القدير المنزه من التغير
 للحدث وصيغته أي صيغة اسم الفاعل ويعني بالصيغة الصيغة المشهورة كثيرة
 الاستعمال وفعل محذوف ونحو ذلك أيضًا من صيغ أسماء الفاعلين من الثلاثي المجرى وإنما
 نعرض لبيان الصيغة مع انه من وظائف التصريف دون النحو استطرادًا وضمنا وقال
 بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتصريف تصوير وتعيين لموضوع الأحكام النحوية من
 الثلاثي المجرى الجار والمجرى وصيغة للصيغة أي الصيغة الكاشفة من كذا واقعة على وزن
 فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب وناصر ومن غير على صيغة المضارع عطف جملة على جملة
 وصيغته من غير الثلاثي المجرى يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكاشف
 من ذلك الفعل بيمين مضمومة أي الكاشفة مع ميم مضمومة إذ الباء بمعنى مع مكان
 حرف المضارعة وإن لم يكن حرف المضارعة مضمومة كما في يستخرج كسر ما قبل الأخرى
 ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الأخرى وإن لم يكن فيما قبل المضارع كسر كما في يتقبل
 ويتقبل فإن ما قبل مفتوح كمدخل ومستخرج ذكر المثاليين لأن أحدهما على
 صيغة المضارع ولا يجانبا لهما إلا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يجانبا
 بحركة الميم أيضًا وينبغي أن يذكر قولًا ثالثًا وهو ما يجانبا في حركة ما قبل الأخرى نحو
 متفاضل وأما نحو شهب فهو مشهوب وأخصن فهو محضن وأنقم فهو منقمة فتأذ
 وهو أي اسم الفاعل يجعل عمل فعله المعروف أي المعلوم الذي اشتق هو منه لأنما كان
 أو معتدًا بمقدما كان أو مؤخرًا في الأظهار والأضمار إن كان أي اسم الفاعل بمعنى
 الحال أو الاستقبال لهما اشتراط أحدهما بعل اسم الفاعل لأن عمل المشاهدة المضارع
 فيجب إن لا يجانبا في الزمان لأنه لو خالف فيه لفانت قوة المناسبة وهو الشاهدة
 لفظا ومعنى والمراد بالحال الاستقبال أعم من أن يكون تحقيقا أو على سبيل
 التلايشكل بمثل قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيهم بالوصول فإن باسطا ههنا وإن

كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال أو معناها أن المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
 الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان ويقيد ذلك الزمان كأنه موجود الآن ومعتد على
 المبتدأ أخبر بعد خبر كان نحو زيد قائم ابوه أو ذى الحال عطف على المبتدأ أى ومعتد
 على ذى الحال نحو جاء فى زيد ضارباً ابوه عمراً أو الموصوف عطف على ذى الحال أى ومعتد
 على الموصوف نحو عندى رجل ضارب ابوه عمراً أو الهنزة أى ومعتد على هنزة
 الاستفهام نحو أقاتم زيد لو حرف النفي أى ومعتد على حرف النفي نحو ما قاتم زيد
 وإنما شرط الاعتماد لصل اسم الفاعل على أحد هذه الأشياء لأنه يتقوى بذلك فى العمل ما فى الصور
 الثلاثة الأول فلا تدرى يستعمل فى أصل وضعه لأنه صفة فى المعنى فلا تدرى من شئ محكوم
 به عليه وهو مذكور أما فى الصورتين الأخرى فلا وقوعه موقع ما هو بالفعل أولى
 وإنما اشترط قرينة جهة الفعل فيه تنبيهاً على كونه فرعاً فى العمل ومنحطاً عن الأصل
 ثم اعلم أنه لو قال إن لا يكون موصوفاً بصفة ولا يكون مصغراً كان الأولى للخروج
 بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل أما خروج بالوصف فظاهر وأما بالتصغير
 فلكونه وصفاً بالمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره إنما هو مذهب
 سيبويه وسائر البصريين وأما الأخفش والكوفيين فقد ذهبوا إلى جواز أعمالهم غير
 الاعتماد عليه فكانتم اعتبروا نفس المشبهة لأعماله فإن كان الفاء للتعقيب فى الأخبار
 أى فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجبت الأضافة أى إضافة إلى المفعول معنى
 أى إضافة معنوية لفوات شرط الأضافة اللفظية وهما إضافة الصفة إلى معمولها لأن
 اسم الفاعل غير عامل لا تنقضاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافاً للكسافى فإنه عمل اسم الفاعل
 مطلقاً ولم يوجب إضافة ولو أضيف لا يكون الأضافة عنداً معنوية بل يكون لفظية لأنه
 إن أصله الحال والاستقبال أما الماضى فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر بمؤخره
 ضارب عمراً مس فإن الضارب ههنا بمعنى الماضى فوجب إضافة إلى عمر هذا أى الحال
 اسم الفاعل بشرط معنى الحال والاستقبال إذا كان أى اسم الفاعل منكراً إذا كان معروفاً
 باللامر الموصولة لا بلام التعريف فإنه إذا دخل على اسم الفاعل لا يغيثه عن شرط
 من شرائط العمل صرح به الرضى فيستوى فيه جميع الأزمنة يعنى الماضى والحال
 والاستقبال لأن اسم الفاعل مجرى مجرى الفعل مطلقاً من حيث إنها موصولة وأصلها

اسم المفعول

ان توصل بفعل الآ انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل هو ايضا ما يقتضيه
الكسائي نحو زيد الضارب ابوعمر الان او غدا او امس مثال الاسم الفاعل المفعول باللام
الذي جميع الازمنة فيه مستوفى لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احتزبه عمالو يكتن مشتقا فانه لا يسهل اسم مفعول
من فعل متعدي انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
منه لما مر في حد اسم الفاعل انما قيد الفعل بكونه متعديا احترازا عن فعل كانه فان
اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم
وقوله على من وقع عليه الفعل يخرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغته
لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي صيغته للمفعول نحو اشهر واخذ
واعرف بقيد الحثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانهما
ليس ههنا الحثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير وكذا ايدى كبر في
هذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا القرطاس مضروب
تغاعل سبيل التغليب والافتن موضوعا للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة
وصيغته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باجره قطيعة
اذ الاصل من الثلاثي المجرى على وزن المفعول غالبا اي واقعة غالبية على وزن مفعول
سمى ايضاً المأمراً وانما قلنا خالبا لان صيغته قد تجي على وزن فَعِيل نحو قَتِيل ومَجْرِيح
وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل كانهما بمعنى مفعول ومجرىح والصفة المشبهة
مشتقة من فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لاسم مفعول
لفظا اي من حيث اللفظ كمضروب او تقديرا كقول مرفق فان اصلها مفعول مرفق
على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرى على وزن مفعول
ليصير على وزن المضارع المجرى لكن غير واهما بزيادة الواو لئلا يلتصق الرباعي ضم
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليتعادل ثقل الواو دون الرباعي لا ولونيهما
لقدته فيكون على وزن المضارع تقديرا ومن غيرا اي صيغته من غير مجرد الثلاثي
كاسم الفاعل اي صيغة اسم الفاعل منه اي من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الاخر للفرق
بينه وبين اسم الفاعل لموافقة المضارع الذي يعمل عمل افعاله المضارع المجرى ثم ذلوا

لفظا کدخل ومستخرج او تقدیرا کتختار فان اصله تختیر بفتح الیاء و یعمل ای اسم المفعول
 عمل فعله المجهول بالشرايط المذکورة فی اسم الفاعل لعمد من اشتراط کونه بمعنی الحال
 او الاستقبال الا اذا کان معرفا باللام و اشتراط کونه معتد اعلى المبتدأ او ذی الحال
 او الموصوف او الهمزة او حرف النفي وعدم کونه موصوفاً او مصغرا لما قلنا فی اسم الفاعل
 وکذا اوجب الاضافة الی مفعول معنی ان کان بمعنی الماضی و انما یعمل اسم المفعول بتلك
 الشرايط لان عمله لمشابهة الفعل المجهول مع احتیاجه الی ما یحتاج الیه اسم الفاعل
 فیشاركه فی مشابحة الفعل الاحتیاج الی الشرايط فلا یعمل الا بتلك الشرايط ثم اعلم
 ان اشتراط معنی الحال والاستقبال یعمل اسم المفعول لم یوجب کلاما متقدما لکن کما
 ابو علی الفارسی من بعد من المتأخرین باشتراط ذلك کما فی اسم الفاعل لم یوجب
 مضروب غلافه لان اوعدا او اس ما فرغ عن بیان اسم المفعول شرع فی بیان الصفة
 المشبهة فقال **فصل** الصفة المشبهة التي تشبها باسم الفاعل من حيث انها تشبه
 وتجمع وتذکرو وتوثق اسم مشتق من فعل لازم حذر بقوله مشتق مما لا یکرر مشتقا
 فانه لا یسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعدي و اقل
 التقصیل المشتق من المتعدي لیدل متعلق بمشتق والضمیر عائد الی اسم علی من قام
 الفعل بمعنی التثقیح خرج بالفتحة الاول اسماء الزمان والمکان والالة بالفتحة الثاني اسم الفاعل
 المشتق من الفعل اللازم واسم التقصیل المشتق من اللازم کذا هو افضل ثم الجار
 والمجرور عن قوله بمعنی التثقیح حال ای حال کون ذلك لا اسم کما یجب عن التثقیح ای لا علی صفة
 ثابتة لاحادثة فمعنی زيد کرم له الکرم وليس معناه حث له الکرم بعد ان لم یکن اذا الیه
 ذلك قبل کرمه لان اوعدا ومخرج عن الحد اسم التقصیل الذی صیغته لتقصیل
 الفاعل بمعنی التثقیح نحو احسن واشرف بقیدا الحبیثة ثم المراد من اللازم فی قوله
 من فعل لازم اعلم من ان یكون بلا صالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد یعمل لازما
 وینقل الی فعل بالضم فینبی منه الصفة المشبهة كالرب السید والرحیم والعلم ونحو
 ذلك وصیغتها ای صیغة الصفة المشبهة نحو علی خلاف صیغة اسم الفاعل واللفظ
 لان صیغتها لیس علی وزن صیغ اسم الفاعل والمفعول لان صیغتها سماعیة و قیاسیة
 انما تعرف بالسماع فهو خیر بعد خبر لقوله وصیغتها ینتظم حکما علی الحد علی الوجه الاول

وقال
 صفة مشبهة

الفعل المتعدي قد یعمل لازما

وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني يثبت ان صيغتها مقصورة على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها بما عيون صيغة اسم الفاعل والمفعول بحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة لتعمل عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل وما كانت للحال والاستقبال لتشابهها باسم الفاعل المشبهة به الفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال والا استقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انهما فرع اسم الفاعل فيجوز ان يلزم مزيدة الفرع على الاصل لاننا نقول اشتراط الزمان فيها يوجب اخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحث فزيدة اعمالها مطلقا عن الزمان متخيلة ضرورة وما توهم من قوله هذا عدم الاشتراك لعلمها ايض وهو لا تنفك عن الاعتماد دونه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل لعلمها اشتراط ذلك لعلمه الا ان الاعتماد على الموصول لا يتناقض فيما لان اللام الخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل اعلم انه يزيد عمل الصفة المشبهة على فعلها فانها تنصب معمولها لشبهه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل الصفة واقسامها وليسمى كل قسم منها مسألة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسر ومعمول كل منها اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه او مضاف نحو وجه او مجرد عنها اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه الاسماء ستة اقسام بضراب الاثنين في الثلاثة ومعمول كل منها اى الستة المذكورة اما من نحو او منصوب او مجرد ورفد اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضراب الثلاثة من اقسام المعمول من حيث الاعراب في الثلاثة الحاصلة بضراب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلاثة ثم قوله فنلك ثمانية عشر جملة مستأنفة كانت ساثلا يسأل كم كانت الاقسام فقال فنلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة

ولا

فذلك

الثالث

المشبهة الثمانية عشر نحو جاء في زيد الحسن وجه الصفة باللام والمعمول بالاضافة
 مرفوعاً ومنصوباً وهجر راتلثة اى وهذه ثلثة وكذلك اى ومثل المثال امد كور في
 الاوجه الثلثة من الاعراب في المعمول نحو جاء في زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما
 باللام والمعمول مرفوع ومنصوب وهجر و كذلك الحسن الوجه الصفة باللام و
 المعمول هجر عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً وهجر وراً وحسن وجه الصفة
 هجره عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول
 او بالجر على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة هجره عن اللام والمعمول باللام
 مرفوعاً ومنصوباً وهجر وراً وحسن وجه بوجه ثلثة من الاعراب وهى اى مسائل
 الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقدرة والاختلاف والامتناع خمسة
 اقسام قسم منها متمم نحو الحسن وجه الصفة تكون باللام والمعمول هجر ورمضان
 والحسن وجه تكون الصفة باللام والمعمول هجر وهجره عن اللام الاضافة وانما كان
 هذا القسم متمم لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثانى يتضمن اصنافاً
 المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى
 المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كما لا يجوز في اللفظية وقسم منها
 مختلف فيه مثل حسن وجه تكون الصفة هجره عن اللام والمعمول هجر ورمضان
 فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشئ الى نفسه وقال
 بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه
 وهى الصحيح وعليه الاكثر والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسألتين منها اولث
 على حسب الاختلاف ثلثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها اى فى الصفة المشبهة
 ضمير واحد لمحصل المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلت الاعتبار وخير الكلام
 ما قل ودل وقسم منها احسن ان كان فيه ضميران لمحصل المقصود واما عدم
 احسنيته فلوجود الزائد عليها وقسم منها فبيد ان لم يكن فيه ضمير
 لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً وكما لم يكن وجود الضمير ظاهر
 فى الصفة كظهوره فى المعمول مستت الحاجة الى ضابطة كلية فيظهرها وجود الضمير
 وعدمه فيها فاشار اليها بقوله والضابطة اى القاعدة فى الصفة المشبهة انك

متى رفعت بها أى بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة والاي لم تعد
 الفاعل وهو منتزع لعامل واحد ومتى نصبت او جررت بها معمولها ففيها أى
 في الصفة ضمير الموصوف لا يحتاج الصفة الى الفاعل نحو زيد حسن وجهم
 ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **فصل**
اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه احترام زعموا لم يكن مشتقا فانه لا يسمى
 تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره أى على غير ذلك الموصوف واما قال ليدل
 على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع عليه ليتناول نوعي اسم التفضيل عند
 ما كان صيغة لتفضيل الفاعل وما كان صيغته لتفضيل المفعول نحو ضربت أشرفا فان
 الأول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احتزن به عن اسماء الزمان والكان
 والألنة لانها لا تدل على الموصوف وتقول به بزيادة على غيره عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيرها وصيغة الزيادة على الغير الزيادة عليه
 ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يرد نحو زيدت وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة
 على الغير في الفعل الذي هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في
 امر آخر واما نحو ضرب وضرب من اسماء الفاعلين الموضوعات للمبالغة وان دللت على
 الزيادة فلا يدخل في الحد لانه لم يقصد فيهما الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة افاضلة
 الموصوف أى ليدل على ما وضعت بزيادة على غيره في ذلك الفعل ومعنى مع وحينئذ
 صلة الموصوف محذوف أى على امر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيه واما ما جاء
 مما لا فعل له كاحنك الشائبين والبعيرين أى اكلمهما من الحنك وابل من حنيف الحائض
 أى لا علم باحوال الابل فشاذ والابل اسم التفضيل والحنيف على صيغة التفضيل اسم رجل
 حسن الدابة في رعي الابل وتربيتها يقال لمن يكون في غاية الحسن وغاية الاحتياط في
 رعي الابل ابل ابل من حنيف الحائض وصيغته أى صيغة اسم التفضيل اذغة على وزن
 افعل للمذكور على وزن فعل للمثوث ويدخل فيه خبره شره لان اصلها الحنن واشش
 ولا يبنى أى اسم التفضيل الا من الثلاث في الجرح فلا يبنى من الرباعي نحو ذخره كما مر زيد
 الثلاثي نحو ذخره وذلك لا يستحالة بناء افعل منها لانه لو نقص لاحتل لفظا ومعنى
 اما لفظا فظاهرا واما معنى فلانه لو قيل ذخره من استخرج لم يفهم انه كثير الخرج

اسم التفضيل

بموصوفه انما

انتم

نعم

له اسم تفضيل او ما حنيف فان كان منهم حنيفا

اوكتيالا استخراج ولولم يُفْقَصَ لانه دُعِيَ بِنَاءِ أَفْعَلَ وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ التَّلَاقِ
 الْمَجْرُودِ كَاعْطَاهُمْ لِلدَّيْنِ نَائِبِي وَالذَّاهِمِ وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ أَيْ اعْطَاءً أَوْ إِيْلَاءً مِنْ زَيْدٍ
 أَيْ أَشَدَّ إِكْرَامًا مِنْهُ وَهَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ خَيْرِهِ أَيْ أَشَدَّ إِفْقَارًا مِنَ الْفَقْرِ وَهُوَ
 الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ وَلَا كِلَاءٌ وَهَذَا الْكَلَامُ أَحْضَرُ أَيْ أَشَدَّ إِخْتِصَارًا
 وَأَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمَرْأَةِ أَيْ أَشَدَّ إِفْلَاسًا وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ لَمْ يَجِدْ مَبْدَأَ عَمَلِهِ
 قَوْتٌ يَوْمٌ لَيْلَةٌ وَكَانَ أَبُوهُ وَاجِدًا مَعْرُوفًا بِالْأَفْلَاسِ فَشَاءَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ وَعَنْ
 سَيِّدِي بِنَاءِ بِنَاؤُهُ قَمَا فِيهِ عَلَى الْفِعْلِ مَطْلَقًا إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِحْدَافٌ أَحَدِي
 الْهَمْزَتَيْنِ وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي مَتَكَلَمٍ مَضَارِعُ الْكُرْمِ وَعَنْ الْمَبْرُودِ وَالْإِحْفَاشِ جَوَازِ بِنَاءِهَا
 الْأَمِنْ تَلَاثِي مِنْ نَحْوِ عَمِي وَعَمُو الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ لِجَمْعَةِ صِفَةٍ أُخْرَى لِتَلَاثِي وَجَرِي
 بِقَوْلِهِ لَيْسَ بِلَوْنٍ عَنْ مِثْلِ احْمَرُ وَاسْمُهُ بِقَوْلِهِ لَا عَيْبَ عَنْ نَحْوِ عَمِي وَعَمُو لِأَنَّ مِنَ اللَّوْنِ
 وَالْعَيْبِ بَيْنَهُمَا أَفْعَلُ الصِّفَةِ فَلَوْ بِنَيْتِي مِنْهُمَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ لِتَسْبُلِ أَحَدَهُمَا بِالْأُخْرَى لِأَنَّ
 أَنْكَ إِذَا قُلْتَ هُوَ احْمَرُ لَمْ يَدْرُ الْإِمْرَادُ مِنْهُ ذُو حُمْرَةٍ أَوْ زَائِدٌ فِي الْحُمْرَةِ لَا يُقَالُ يُمْكِنُ أَنْ يَرْفَعُ
 هَذَا الْإِتِّبَاسَ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا مَعَ اللَّامِ أَوْ الْأَصْنَافَةِ أَوْ مِنْ
 وَأَفْعَلُ الصِّفَةِ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا بِأَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَلَا التَّبَاسُ لَنَا نَقُولُ قَدْ يَحْتَفِزُ
 أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ وَأَيْضًا يُقَالُ زَيْدٌ الْإِحْوَالُ كَمَا يُقَالُ زَيْدٌ الْإِفْضَالُ فَخَيْثُ إِذْ يَجْمَلُ
 الْإِتِّبَاسُ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْعَيْبِ هُوَ الْعَيْبُ الظَّاهِرُ فَلَا يَرُدُّ نَحْوُ إِجْمَلٍ وَابْدَانٍ إِجْمَلُ الْبِلَادَةِ
 مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ أَنْ يَبْنَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ
 بَاطِنٍ بِلِجْحِي ذَلِكَ فَلَا يَشْكَلُ بِمِثْلِ الْحَقِيقِ فَإِنَّهُ مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ مَعْرَانِي مِنْهُ لِحَقِيقِ التَّفْضِيلِ
 وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ لَا يُلْحِظُ لِأَنَّ زَيْدًا يَبْنَى مِنَ الْبَلِيَّةِ بِعَيْنِ كَوْنِ الْحَاجِبِينَ
 غَيْرِ مُتَصِلِينَ بِالْجَمْعِ لِلتَّفْضِيلِ بِلِ الصِّفَةِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ يَجْمَعُ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسُّوَدِ الَّذِينَ هِيَ
 أَصْلُ اللَّوْنِ وَقَالَ غَيْرُهُمْ مَا جَاءَ مِنْهَا فَشَاءَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 فِي حَقِّ الْكُوثَرِ مَا وَكَا أَيْضًا مِنَ اللَّبَنِ نَحْوُ زَيْدٍ أَفْضَلُ النَّاسِ فَإِنَّ الْإِفْضَالَ بِنَى مِنَ
 التَّلَاثِي الْمَجْرُودِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ظَاهِرٌ وَهُوَ الْفَضْلُ فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي
 قَصِدُ تَفْضِيلِ أَصْلِهِ أَحَدًا عَلَى غَيْرِ زَائِدٍ أَعْلَى التَّلَاثِي الْمَجْرُودِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ
 بَانَ كَانَ رَبَاعِيًا مَجْرُودًا أَوْ مِنْ بَدَائِيهِ أَوْ ثَلَاثِيًا مِنْ بَدَائِيهِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ التَّلَاثِي الْمَجْرُودِ

بن
التلاقي

عرجا

لونا و عیباً یجب ان یبوی افعال من التلاقی لیدل علی مبالغه او شدّه او کثرة شمید کون
 بعده ای بعد افعال مصدر ذلك الفعل الذي قصد منه معنى التفضيل حال كونه
 منصوباً علی التیاز بانّه مقصود علی وجه ممکن كما تقول هو أشدّ استخراً مما قال غیر التلاقی الخ
 واقوی حمرة مثال للون واقوی عوجاً مثال للعیب و قیاسه ای قیاس اسم التفضیل
 ان یتكون للفاعل ای لتفضیله لا لتفضیل المفعول كما مر من الامثلة و ذلك لان
 التفضیل لمن له تاثير فی الفعل بالزیادة والنقصان وهو الفاعل لانه لو یبوی لكل
 منها لزم الاتساق لو دمج المفعول لبقى اکثر الافعال بلا تفضیل لانه فی اکثر الامور
 للفعل اللزوم و اعلم ان اسم التفضیل کلیجی لتفضیل الفاعل قیاساً کذا لک شیء قیاساً
 لتفضیل الصفة المشبهة نحو اکرم واحسن فكان الاولی علی المصنف ان یقول قیاساً
 ان یتكون للفاعل والصفة المشبهة الا ان یقال كلامه محمول علی حذف المعطف
 ای قیاسه ان یتكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء ای اسم التفضیل علی غیر
 القیاس للمفعول ای لتفضیله قليلاً ای زماناً قليلاً او مجیداً قليلاً لمفعول ای اکثر
 معدورية واشغل ای اکثر مشغولية واشهر ای اکثر مشهورة واستعماله ای استعمال
 اسم التفضیل فی كلام العرب واقع علی ثلاثة اوجه الجار والمجرور وخبر لقوله واستعماله
 امامضاف خبر مبتدأ محذوف ای هو یعنی اسم التفضیل اما مضافاً نحو رید افضل
 القوم او معرف باللام ای بلام العهدية لان هذا اللام ليست الا للعهد لیتكون
 بالعهد مشتركاً علی ذکر المفضل علیه فیکون معنی قوله نحو زیدن الا فضل ای
 زیدن الذي عهد کونه افضل من عمرو مثلاً او مستعمل بن نحو زید افضل من عمرو
 و من هو الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا
 لمنع الخلو والجمع فلا یخولوا اسم التفضیل من احدها هذه الوجوه الثلاثة ولا یجتمع
 اثنتان منها فيه فلا یجوز زید افضل مستعمل بدون واحد منها ولا زیدن الا فضل
 من عمرو مستعمل مع اثنتين منها ویستثنى عن القاعدة المذكورة صورة تان
 احدهما ما اذا علم المفضل علیه فیقدر من جیندن بتاء علی القرینة نحو الله اکبر
 ای اکبر من كل کبیر ونحو زید کبیر و عمرو اکبر ای من زید والثانية ما اذا جرت
 اسم التفضیل عن معنی التفضیل بالعدل لا استغناء عن استعماله باحد ثلثه

اوجه چينثن لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل
استغنى عن هذا الاستعمال كما في آخر وجتمع فانه خرج عن معنى التفضيل وما يقع
غيره الدنيا والحيلة لصيرورتها اسمين ولا يحاء معنى التفضيل عنها وانما وجب
استعمال اسم التفضيل على احد هذه الالوه الثلاثه ليدل على المقصود من اسم
التفضيل وهو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه
وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلاثة لانها تدل على المفضل عليه
وهذا في الاضافة ومن ظاهره كذا في الامر لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه
معروفه امنوبيا ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجود الثلاثة يجعل معنى
اسم الفاعل قيا ساعدا للمرجح سماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو
اهون عليه اذ ليس شئ اهن عليه تعالى من شئ ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل
المضاف المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وكن التذكير مع وجود تانيث الموصو اي يجوز فيه الافراد والتذكير التانيث لكونه موافقا
لا فعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منها ومطابقة اسم التفضيل
للموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا
لا فعل من حيث وجود الاضافة منها وعدمها في افعال من واما قيدنا المضاف بقولنا
المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لان الزيادة مقصودة على كل ما سواه مطلقا اعلم
المصنعا اليه حد كقولنا صلى الله تعالى عليه واله وسلم هو افضل قرين اي افضل الناس من بين
قرين ولم يقصد التفضيل على قرين فقط وان كان النبي صلى الله تعالى عليه واله وسلم احده
منهم فلا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم الزيد ان
افضل القوم افضل القوم والزيد من افضل القوم وافضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم
التفضيل المعتبر باللام المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل للموصوف افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً
وتانيثاً لوجوب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجود المانم وهو لا مترجم بسن
التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعد ايجاز المضاف لا مترجم عن التفضيلية
معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعد ايجاز والمستعمل من لا مترجم باللفظ نحو جاني
زيد افضل الزيدان الا فضلان والزيدان الا فضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل

لعل حال الاضافة

المستعمل من محیب كونه ای كونه اسم التفضیل مفرداً او ان كان الموصوف متثنی او جمعاً
 مذكراً وان كان الموصوف مؤنثاً ابداً ای فی احوال الموصوف كلها كما اشرنا الیه انما وجب
 كونه مفرداً اذ ذكر الا ان من التفضیلیة بمنزلة الجزء من اسم التفضیل لكونها هی الفارقة
 بین افعال التفضیل و افعال الصفة فكانت من تمام الكلمة فصلاً اسم التفضیل باعتبار
 امتزاجها به فی حكم وسط الكلمة ولحقو علامة التنثیة والجمع التانیث مختمن لمحو الكلاویون
 وسطها فلو لحق علامة التنثیة والجمع التانیث لزم لمحوها فیها هی فی وسط الكلمة وهو
 مستكراه ولان افعال التفضیل مشابهة لافعال التعجب فی الوزن وفي انه لم یبین الا ما ینبئ
 منه فلا یعتبر لفظه ایضاً مثل نحو زید والزیدان وهند والهندان والزیدون والهندات
 افضل من عمرو علی الا وجه الثلاثة المذكورة التي یجب استعمال اسم التفضیل باحدهما
 یضم فیها ای فی اسم التفضیل الفاعل وهو ای اسم التفضیل یعمل فی ذلك المضمر الذي هو
 فاعل ولا یعمل ای اسم التفضیل فی الاسم المظهر اصلاً ای فاعلاً كان ذلك الاسم
 المظهر او مفعولاً به كما لا یعمل فی المفعول المضمر فالحاصل ان اسم التفضیل لا یعمل فی المفعول
 مظهر اكان او مضمر اذ الیكین بواسطة حرف الجر ویعمل فی الفاعل المضمر بلا شرط
 لان العمل فی المضمر ضعیف لا یظهر اثره فی اللفظ فلا یجتاز الی قوة العامل وفي الفاعل
 المظهر بشرط اشارة الیه فی المتن لان العمل فی المظهر قوی فاحتیج الی الشرط وینبغی ان یراد
 بالمظهر فی قوله لا یعمل فی مظهر معناه الملقوی وهو الملقوظ ای لا یعمل فی ملقوظ
 اصلاً ای مظهر اكان او مضمر ابارز او انما لا یعمل اسم التفضیل فی مظهر غیرها
 استثنیة فی المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كما سمی الفاعل والمفعول
 او بمشابهة ما یبشاه به الفعل كالصفة المشبهة علی فامر و اسم التفضیل یجانز الفعل
 من حیث الزیادة فیه الفعل عار عنهما وكن یجانز اسم الفاعل لانه لا یفصح ولا یجمع فیما
 هو اصل استثناء لانه ای افعال من فلا یعمل فی مظهر اصلاً لانی الفاعل المظهر ولا فی
 المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقاً مظهر اكان او مضمر لانها معاً لانی قویان
 الا فی صودة الاستثناء فحینئذ یعمل فی الفاعل المظهر لا نرجح یصیر بمعنى الفعل
 كما ستعرفه الا انه یشبهه الفعل من حیث انه یدل علی الحدیث وكن ایشبهه فعلى التقیر
 فی الزنة واختصاص محیثه فی الثلاثی الجر مما لیس بلون ولا عیب فلا یعمل هذا الشبه

و هذا لا یجوز الفصل بینها الا بضمی اسم التفضیل

الضعيف يجعل في المعجولات الضعيفة وهي الفاعل المضمحل المستكن والظرف والحال التميز
 والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفي
 ولتحته من الفعل والحال والمفعول بالواو اسطة ملحقات بالظرف فتكون معجولات
 ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العا
 الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا
 كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم نظير أفعل
 التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبني الا من الثلاثي للجرح مما ليس بلون
 ولا عيب في الفعل النحوي لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجرح وعُد
 النصرف فكذا هذا الا في مثل قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
 في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اى اسم التفضيل لا يعمل في مظهر
 الا اذا كان في اللفظ جاريا على شئ بان يكون صفة له لا خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
 مسبب ذلك الشئ اى متعلقه مفضل باعتبار ذلك الشئ ومفضل عليه اى على
 نفسه باعتبار غير ذلك الشئ حال كون ذلك التفضيل منقيا واحسن في المثال
 المذكور جرح في اللفظ على الشئ وهو جرح حيث وقع صفة له هو في المعنى صفة مسبب
 اى متعلقه وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكل احسن من الكل
 لكن باعتبارين اما كونه مفضلا باعتبار تعلقه بما جرح عليه اسم التفضيل وهو جرح
 حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل تاو اما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرح
 عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا
 الكلام مدح الكل في عين زيد بنفي تفضيل في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام
 فامن ايام رحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة ثم كلمة ما في المثال
 نافية وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
 المظهر وهو الكل كما فسره بقوله فان الكل فاعل لا احسن لانه صار بمعنى حسن
 وهو الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل في المظهر مثل الفعل ههنا اى في
 مسألة الاستشهاد بجرح الجرح في الاصل هو عبارة عن الجرح هو تعارض التنازع
 في الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من

الكلام كما يقر هذا بحث الفاعل هذا بحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتق على
 النفاضة ثم البحث المتروك مجملًا للكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحويين
 في الكافية وهوانه يجوز في هذه المسئلة ان يقال بعبارة اخرى اخبر من الأولى مع
 كون معناها واحد اوهي ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاً
 بجذوف المضانف من محروم و هو العين اذ التقدير من كحل عين زيد ان المقصود
 من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين وايضاً يجوز ان يقال
 فيها عبادة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل بتقدريم ذكر
 العين على اسم التفضيل من غير كرمٍ معها ثم ما فرغ عن القسم الاول في الاسم قد ذكر
 احكام قسميه من المعرب المبني في بابين وخاتمة شرع في القسم الثاني في الفعل فقال

القسم الثاني في الفعل

القسم الثاني في الفعل

اه الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكان بعض علاماته
 في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسامه اي اقسام الفعل ثلثة ماضٍ مضارع
 وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام الثلثة لان الفعل لا يجود من ان يكون اخبارياً او انشائياً
 فان كان الاول فلا يدخل ما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد لا ربع ولا فان لم يتعاقب
 على اوله فهو الماضٍ وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائياً فهو الامر الاول اي القسم
 الاول من تلك الاقسام الثلثة الماضى قدومه على المضارع لانه اصل ولتقدم زمانه
 وهو اي الماضى فعل صرح بفعل لئلا ينتقص بمثل اسم قول دل على ان لم يشمل
 جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبر به خرج ما عدل المحرود فقوله قبل
 ظرف مستقر وقع صفة لزمان اي دل على زمان حاصل في زمان سبق زمان الخبر به
 اي الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والمخصوص
 والكلية والبعضية كما يقال وقت الظهر يوجد يوم الجمعة ثم اعلم ان اللزوم بالدلالة
 انما هو بحسب الوضع لئلا ينتقص الحد طرذاً بمثل لم يضرب لانه دلالة على الماض
 حصل لعروض لم وعكسياً بمثل ان ضربت ضربت لان دلالة على الاستقبال حصل
 بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضى بعد بيان تعريفه بقوله
 وهو اي الماضى مبنية على الفتح لفظاً او تقديراً وانما قال هو مبنية لان الاصل في الافعال البناء

الافعال

لعدم ما یوجب الاعراب ولا مقتضى للعدل عنه وهو المشابهة التامة في الماضي على
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة بالاسم في وقوعه صفة للنكرة نحو
مردت برجل ضرب مکان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات اولاً ثم اخ السكون
وانما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل بخلاف
المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضاً عن العمل
او لکنه مشابهة اسم الفاعل وتبني الماضي على الحركة لقلته مشابهة به ان لم
يکن معه ای مع الماضي ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب
متحرك نحو ضرب وضربك في لم يتغير بناؤه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير
مرفوع ساکن غیر الواو نحو ضرب يا في بقی بناؤه ایضاً على ما كان عليه ولا یكون معه ولو
كضرب مثال للماضی المبني على الفتح لفظاً ومثال الماضي المبني على الفتح تقدير اكرهی
ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضرب ثمر زاعن نوالی اربع حركات فيما
هو كالکلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم ای وهو مبني على الضم مع الواو لفظاً
كضربوا او تقدير اكرهوا لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف
من اخذها اليها وكما فرغ عن الفسح اول للفعل وهو الماضي شرع في القسم الثاني انه
وهو المضارع فقال الثاني ای القسم الثاني من تلك الاقسام الثلاثة المضارع قد مه
على الامر لا يذ ما خذ من المضارع والمأخوذ متأخر من الماضي منه وهما ای المضارع فعل
يشبه الاسم باحد حروف التثنية في اوله ای بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها ثلثين
في اول المضارع لقصد المضارع فيخرج عن الحد نحو يزيد ويشكر علماً او نقول انه مضارع في اصل
الوضع ثم نقل عنه الى الاسم فاجعل علماً ويضرة غلبة الاسم فیدخل في الحركات المرد من
قوتنا ان يكون احد الحروف الاربعة التي يجتمعها لفظ التثنية في اوله باعتبار الوضع فيخرج عنه نحو اكرم
وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد ويشكر ونحو ضرب زيادة احد هالان نونها
اصلية وانما اثرا تين على نايه لان تركيبه يناسب المقام لفظاً ومعنى واما لفظاً
فظاهر لضم الحروف الاربعة واما معني فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها
آتية في اول المضارع فهذا تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايه
اذ اخفاء في بعد عن هذا المقام معني لانه مشتق من النائي بمعني البعد لا يخفى

مد

الاول

لايضه

لضم

ان ذکر البعد بعيد عن هذا المقام جداً ثم لما كان المضارع يشبه الاسم بأحد حروف
 اثنين في اول من هذين اللفظي والمعنى اشارة الى بيانها بقول لفظاً نصب على التمييز
 حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات متعلق بقوله يشبه الاسم في الجمعين للجنس
 اى في الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويسخرج كضارب و
 مسخرج أما امره مثالين لان في اول ثلث حركات وسكونا واحداً وفي الثاني اربع حركات
 وسكونين وفي دخول لام التاكيد في اولها اى في اول الاسم المضارع نقول ان زيدا يقوم
 في المضارع كما نقول ان زيداً القائم في الاسم وفي تساويهما في عدد الحروف ومعنى حطفت
 على قوله لفظاً اى المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضاً في انه اى المضارع
 مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضاً مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه
 صفة للكرة كاسم الفاعل نحو هربت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم
 والمخصوص باسم الجنس فانه يختص بالسئين وسوف كما يختص اسم الجنس بالامر العجل
 الاصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اى لاجل المشابهة المذكورة سموا اى الخاتمة للمضارع
 مضارعاً لانه مشتق من المضارعة وهى المشابهة وسموه مستقبلًا ايضاً لوجود معنى
 الاستقبال في معناه وحالاً ايضاً وان قل فيه الاستعمال والسئين وسوف اذا دخلتا
 على المضارع تخصصه اى كل واحد منها المضارع بالاستقبال والفرق فامر نحو سيضرب
 وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو كيضرب ولقد نزل ان يقول لو كان
 اللام مخصصاً للفعل المضارع بلحال لم يقع مع سوف لكان المنافاة بينهما والثاني
 باطل لقوله تعالى وكسوف يعطيك ربك ولسوف يخرج حياً فالمقدم مثله ويمكن
 ان يجاب عنه بان اللام تقييد التاكيد ون الحال وفي الايتين قد جردت بمعنى
 التوكيد وحروف المضارعة اى التي يصير الماضى زيادتها في اوله مضارعاً مضموناً في
 الرباعى اى فيهما على اربعة احرف اصلية كانت او زائداً كيد حروب ويجزى لان اصله
 ياخرج ثم حذف الهزلة واجتماع الهزلتين او ثلث هزات عند هزلة الاستفهام
 في صيغة المتكلم الواحد اما حذف الهزلة فيما سواه فلا طراد الباب مفتوحة فيما
 سدا اى فيما عدا الرباعى سواء كان ثلاثياً او خماسياً او سدسياً كيضرب ويسخرج انما فعلها
 حرف المضارعة في غير الرباعى مطلقاً الخفة الفخمة وضمها في الرباعى لان الرباعى فرع

كله اوقوله
لنصب المضارع

قال في الخفية
شبه في اوله
في الجواب عن الولى
الواردة عند النظم
بان هذا التعريف
حاشا على زيد

والتاكيد
قد يكون
من المضارع
مضارعاً
لانه مشتق
من المضارعة

في اصل اللفظ
فقد ادى الى
تفادى اللفظ

اسما تدخل كل ما
في التثنية في قولها
لا يفعلان باللام من قولها

في اول اصلها
الاربع باعتبار اصل

الوضع اما انقص
بجانبه كسكر فيقول
ان لا يفعلان باللام
دخول

الثلاثی والضم فرع الفتح لان الضم ثقیل والغنة خفیف والثقیل فرع الخفیف فاستعمل الضم
 وانما قلنا ان الرباعی فرع الثلاثی لوجهین احدهما ان الثلاثی قبل الرباعی ثانیتهما ان
 وجود الرباعی یفتقر الی وجود الثلاثی لان وجوده غیر متصل ببدن وجود الثلاثی
 فیکون مفتقرا الی وجوده فكان الثلاثی اصلاً والرباعی فرعاً ومنهم من قال اذا ضمت
 حروف المضارعة فی الرباعی لقلّة استعماله فتحت فی غیره لکثرة استعماله لقائل
 ان یقول لو کان ضم حروف المضارعة فی الرباعی لقلّة استعماله لوجب ضمها فی
 الخاسی والسداسی لان استعمالها اقل من استعمال الرباعی فاذا ضمت فی الرباعی فضمها
 فیها یکون بالطریق الاولی والکلی اب عنه ان الخاسی والسداسی ثقل من الرباعی لکثرة
 حروفها بالنسبة الی حروفه فلوضعت احروف المضارعة فیها لادی الی الجمع بین
 الثقلین فاعطوا فیها ما هو اخف الحركات وهو الفتح ودفعاً لثقل کان فیها من کثرة
 الحروف وانما امر بوجه ای المضارع مع ان اصل الفعل ای الاصل فی الفعل البناء
 لانه لم یوجد فیها ما یقتضی الاعراب كما ذکرنا قبل وهو الفاعلیة والمفعولیة والاضافة
 ولا ما یوجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة لمضارعتنه ای لمشاہمته ای
 المضارع الاسم مشابهة تامة فیما عرفت انما من وجوه المشابهة باسم الفاعل والامر
 الاسم الاعراب فیکون المضارع به معرباً واذ لك ای اعراب المضارع اذا لم یتصل به
 ای المضارع نون تاکید ثقیلة كانت او خفیفة ولا ای ولا یتصل به نون جمع المؤنث لانه
 اذا اتصل به احد ما صار مبنیاً اما بناؤه فی الصلوة الاولى فلانه بدخول نون التاکید
 یمیر مشابهاً بالماضی اذ هو الاصل فی حقوق الضامات المتحرکة و لیس
 باصل فی حقوق الضامات الساکنة ولهذا لم یعتبر مشابهة بضم بان و یضربون بضم
 وضمراً و اعرابه ای و اعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ایضاً ای کاعراب الاسم
 رفع ونصب یشارک الاسم فیها وحزم یختص به مکان ما وضع
 من الحرف الذی یختص بالاسم لئلا یلزم مزیة اعراب الفعل علی اعراب الاسم فهو یضرب
 فی الرفع ولن یضرب فی النصب لم یضرب فی الحزم و ما فرغ عن بیان تعریف المضارع حکماً
 شرع فی بیان اصناف اعرابه فقال فقال فی اصناف اعراب الفعل المضارع وهو ان تلك
 الاصناف اربعة اصناف الاول ای الصنف الاول من تلك الاصناف ان یکون الرفع

بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب لعوامل ويختص اى هذا الصنف
 بالمفرد الصحيح غير الخطابية انما قال بالمفرد احترازاً عن التثنية والجمع وفي تقييده
 بالصحيح احتراز عن الناقص نحو يَدْعُو وَيَزِيحُ وَيَحْتَشِرُ وبغير الخطابية من نحو تَقْرِبُ يَدَاكَ
 تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب الثاني اى الصنف
 الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب للجزم مجذ فهاى مجذ والنون ويختص
 اى هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان او مؤنثاً وجمع المذكر غائباً كان او مخاطباً
 والمفردة الخطابية صحيحاً كان اى كل واحد منها او غيره اى غير الصحيح تقول هما
 يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعل في
 النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعل في الجزم وانما جعلت امر بهذه الامثلة بالمفرد
 لانها شابهت صورة المقتض والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم كما انها بمنزلة الحركة
 في المفرد فكما تختص الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذف النون حال
 النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما ينتبع النصب الجزم في الاسماء
 ينتبع الجزم في الافعال والثالث اى الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة لفظاً والجزم مجذف اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقص اليائى والواو
 فيه احتراز عن الناقص الالف غير التثنية والجمع والخطابة في تقييده لناقص بغير هذه
 الثلاثة احتراز عما اذا كان الناقص واحداً منها نقول هو يرمى يغير ولا يستتقال الضمة على الياء
 والواو والى يرمى ولن يغير وحقة الفتحة ولم يرم ولم يغير لانه اذا لم يجد الجازم الحركة
 حذف الحرف والرابع اى الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
 بتقدير الفتحة والجزم مجذف اللام ويختص اى هذا الصنف بالناقص الالفى فيه
 احتراز عن اليائى والواوى غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقص الذى كان
 واحداً منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحرف اللام
 لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراف الفعل المضارع شرع في ما
 يحصل به اعرابه فقال **فصل** السرفوع اى المضارع السرفوع
 عامل معنوى وهو اى العامل المعنوى كونه اى كون المضارع مجرداً عن الناصب والجازم
 اى عن كل ناصب عن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين على ذلك

ومنهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
 يضرب ويغزو ويرعى ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
 في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا
 ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقع الاسم لا يشكّل هذا الخبر كما حيث يلزم فخر كونه
 مضارعاً وتمنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد
 بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
 لا يقال صيغة وقوعه موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبنى الاصل
 فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كالاسم
 فاعطى اسبق اعراب الاسم اقواة وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
 شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب
 عامله خمسة اى خمسة احرف انّ وهى الاصل في هذا الباب لمتشابهتها انّ الخففة
 من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونها مصدرين وحمل عليها الباقية في العمل
 لانها للاستقبال وتنصب انّ متعتمداً اذا لم يكن قبلها فعل علم ووظنّ وكن هي تنصب مطلقاً
 ومعناه نفى المستقبل وهى أكد من لا فيهِ وقال سيبويه هي برأسها غير متغيرة عن اصل
 وهو الصغير وقال الفراء اصلها لا فابن لت الالف نوناً وقال الخليل صلها انّ فقصر
 بحذف الالف الهزلة لكثرة الاستعمال كائيش في اى شئ وعلماء في على الماء وكى معناه
 سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار انّ واذا تنصب ذا الرفع بما بعد ما على
 ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب جزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لتنصب
 كقولك لمن قال انا اتيك انا اذن احسب اليك وكن ان كان الفعل حالاً كقولك اتيك
 اذن اظنك كاذباً وهى ايضا حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا نظر
 فخذت المضارع اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الارمنة
 بعد ما كانت مختصة بالماضى فاذا ههنا هي اذن في يومئذ وحينئذ الا انه كسر
 الذا ل في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الطرف المقدم واذا لم
 يكن قبله طرف فكسرة نادر وفتح الذا ههنا ليكون في صورة الطرف المنصوب
 لان معناها الطرف وان المقدم بالرفع على انه صفة ان اى التنة

تقدّم بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال ان
نحو اريد ان تخشى الى ومثال لن نحو انا لن اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة مثلاً
اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل فتمثيلها الا انه لم يمثّل لان مقدّم الفاء
بما يمثّل لها في مواضع تقدّم بعدها شرح في بيان تلك المواضع فقال يقدر ان في سبعة
مواضع بعد حنة نحو اسلمت حنة ادخل الجنة ولا م كي اي بعد لام كي نحو قام زيد لين هب
اي كي بين هب ولا م المحذو اي بعد لام المحذو وهي التي تكون لتأكيد النفي و
تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كان فاضية لفظ المحذو قوله تعالى وما
كان الله ليعدّ بهم اومعنى نحو لم يكن لين هب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر و
النهي والاستفهام والنفي والقننى والعرض نحو اسلمت فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي هل تتعلم فتتجى مثال للفاء
الواقعة في جواب الاستفهام واما تزورنا فتكرماك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي ولية
لى ما لا فانقده مثال للفاء الواقعة في جواب القننى والآن نزل بنا فتصيب خيراً مثال
لفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي يقدر
ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك
اي مثال الواو وتسمى هذه الواو او الجمعه وواو الصرف ايضاً نحو اسلمت وتسلمت
الى اخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنى
الى ان او الا ان نحو لا تحببتك او تعطينى حتى اي الى ان تعطينى حتى او الا
ان تعطينى حتى وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً للذات يلزم عطف
الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم
عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم بهما بالضمير ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم
فانه لا يقدر ان يجاز عطفه على ما دخول كى ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يجوز
نحو اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالضمير وينبغي
كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم اسماً للمعطوف عليه هو الفعل
والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقدير يرون بعد
واو العطف المعطوف عليه اسماً كذلك ينصب بتقدير يرها بعد سا ثم حرف و

العطف اذا كان المعطوف عليه اسماً فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب
وانما وجب تقدیر آن بعد حتمه ولا ما الجحد لانها من الحروف الجارة فبتمتة حولها
على الفعل الا ان يجعل مصداقاً بتقدیر آن المصدرة فيكون فتاويل رسم فيصير نحوها عليه
وتبعاً لفاو واوا ولا انها عطفكنا واقعان بعد الاشياء الستة التي هي نشاء وهي الامر
النهى الاستفهام والتمنى والعرض والنفي وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهى
لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكماً وقد امتنع عطف الاخبار
على الانشاء فاول الانشاء مما يشتمل على اسم وجعل الاخبار مصداقاً باضماراً فيكون
عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فتسلكم مثلاً ليكن منك اسلاماً فسلامتك
من النار وتبعاً ولا انها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة او بمعنى الى ان على
حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ونحوها ظاهران مع كلام
كفي وكن امع المحقوقها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة
اردت لان تقوم ومع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قياً مك وان
تخرج وانما يجوز اظهار آن في هذه الصوكلات لام كي والمحقوقها وحروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتكم للاكرام ونحو ذلك لكم وهذه اللام زائدة لان
كردت متعلق بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد و ضربه فيصم ان تدخل على لفعل مع زائد
بتقدیر الاسم وهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لا اختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان
فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية واوا التي للجمعية الواقعيين في جواب الاشياء
الستة ولا مع واو التي بمعنى الى ان لانها ما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر التناصب بعدها
ويجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلا الناقية اي اذا كان قبل لام كي تخرراً عن
اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئن لم يعلم اهل الكتب واعلمون ان الواقعة بعد لولم
تقييد للعلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بالاولم جاء بمعنى الظن
والشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
به بل ما يدل اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرتبة او الوجود ان او اليقين او
التبين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة او الظن الى غير ذلك ليست هي

لكن اي اللام الزائدة
هذه امثال واو
العطف التي دخلت
على الاسم الصريح
سوى لام رسول
محمود فنقول

ای ان الواقعة بعد العلم کلمة ان المصدرية التامة للفعل ای للفعل المضارع و
 قوله هی تاکید لضمیر لیست و اسماء هی المخففة من ان المثقلة کما سبقت للعلم و ما
 هو معناه لا متناع اجتماع التامة مع العلم کون التامة للرجاء و الطمع اللذین
 علی ان ما بعد ها غیر معلوم التحقيق و کون العلم و الاصل ان ما بعد
 معلوم التحقيق قرینة هذا المصدر ای هی المخففة لا غیر و قوله من المثقلة متعلق
 بالانخذ ای المخففة الماخوذة من المثقلة و اعلم انه يجب فصل بن عن الفاعل حیث انزل
 بالسین نحو علمت ان سيقوم و قال الله تعالی علم ان سیکون منکم من صیغی أو سوف نحو
 علمت ان سوف یقوم و یقول نحو قوله تعالی لعلم ان قد ابلغوا أو حرف النفي نحو
 علمت ان لم تقوم و ان لا تقوم هو ضارعا انزال عنها من جنس فاعل کونینها و هم با هو ضمیر
 الشأن فرق بینها و یزین المصدرية اول الامرات المصدرية لا یفضل بینها بیز فعلها بشئی
 من المحرف المذکور و لکنها من الفعل بتا و یل المصدر یعنی فلا یفصل بینها و بین ما
 یؤثر فیها لضعفها و شدت نحو علمت ان یخرج بالرفع بلا فصل کما نقل عن المبرد و ان الواقعة
 بالنصب علی انه معطوف علی الواقعة السابقة أو بالرفع علی انه مبتدأ ای و ان الواقعة بفتح الظن
 و ما بمعناه کالمحسبان و کالعلم المأول بالظن یجانر فیها ای فی لفظ ان هذا و فی هذا القسم
 من ان الاحزاب احد ما ان تنصب به ای بان هذا الفعل حیث ان تجعلها مصلیة و الثاني
 ان تجعلها كالواقعة بعد العلم فی کونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت ان
 سيقوم بالنصب علی انه مصدر ریتنا صیغته لا مکان الجمع بیز دلالتها أو بالرفع علی
 مخففة من المثقلة لحواز کونها بمعنی علمت ثم اعلم ان ان الواقعة بعد غیر العلم و الظن من
 الرجاء و الطمع و الخشیة و الخوف و الشک و الهم و الایجاب نحوها نهي مصدر ریتة
 لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقوم و طمعت ان تقعد خشیت ان ترجع و لکن
 فرغ عن بیان عامل المضارع المنصوب یشرح فی بیان عامل المضارع الجزوم فقال
 فصل الجزوم ای المضارع الجزوم و عامله لغز و ما و لام الامل ضاف الامل لانهما کثرة
 صالحة للاضادة و لا المستعملة فی معنی انهی لم تضيف لانها علمت بنفسها فلا تقبل
 الاضادة و احترز به عما استعمل به فی معنی النفي و عالم يستعمل فی شئی نحو اقموه هذا
 کلمات الاربع تجز من فعل واحد بالاصالة و لا فقد یعد فجز و ما بالعد و فیقال انضربه

معنی

ساقی

وتقتل وکلم المجازاة ای الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزءاً من الجملة الاولى سبباً
لها یعنی کلمات الشرط والمجزا وکلمات کان بعضها من الاسماء وبعضها من المصروفات وفعالها کلم
لینتا ولها وهی تجزى الفعلين والمصدرين بعضها فان کیف ذاب دون ما أيضاً من کلم
المجازاة مع ان الجزم ههنا شاذ لم یجئ فی کلامهم ولو وجع الاطلاق وهو کلم المجازاة
ان واما اذا ما وحیثما واین ومی واما مزای وای وان المقدره بالرغم صفة لان

نحو لم یضرب ولما یضرب ولما یضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب الخ

او المنتهی الی اخره مثال لما ذکرنا من کلم المجازاة کما فرغ عن تعدد الجواز ومثیلها شرح
فی بیان معانیها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع ماضياً منفیاً صفة ما ضرواحال من
المفعول ای حال كون المضارع منفياً نحو لم یضرب زید معناه ما ضرب وان کان
لفظه مضارعاً ولما کنذ لك ای مثل لم فی قلب المضارع ماضياً منفياً شمس اشأر
الی ما یختص بلما بعدل شذوکه ما فیما ذکر بقوله الا ان فیها ای فی ما دون کم متوقفاً بعد
ای ینفی بها فعل مترقب متوقع غالباً تقول لمن متوقع ركوب الامیرکب و قد
تستعمل فی غیر المتوقع ایضاً نحو ندم زید ولما ینفع الندم ورواق قبله ای ستمراً او
امتداد قبله یعنی استتمراً الفعل الذی ینفی بها من الاستعمال والی زمان التکلم بها تقول
فلان ولما ینفع الندم ای عقیب ندم ولا یلزم استتمراً عدم ارتفاع الندم الی زمان التکلم
بها واذ قلت لمتا ینفع افا استتمراً ذلك الوقت التکلم بها ثم تن کبر الضمیر الراجع الی
فی بعدد قبله باعتبار اللفظ وایضاً يجوز حن في الفعل الواقع بعد ما ان دل علیه جلیل
خاصة ای دون لم یعنی لا يجوز حن في بعد لم وذلك لان اصل لمتا زیدت علیها ما

فما ب مناب الفعل تقول ندم زید ولما ای ولما ینفع الندم ولا تقول ندم زید لم
یعنی لا يجوز حن في الفعل ولما قوله شعراً حفظاً ویدعیان لقی استودعها یوم الاحاررة
ان وصلت وان لم على الحن فی ای ان لم تصل فشاؤ وایضاً یختصرتا بعدم دخول
الشرط علیها فلا یقال ان لمتا یضرب ومرتاً یضرب ویموزان یقال ان لم یضرب و
من لم یضرب وکان ذلك لكونها فاصلة قوية بین العامل ومعموله واعلم ان
لما مشترک بیدونه اسما و بیدونه حرفاً لکن اذا کان حرفاً فهو مخصوص بالمضارع
واذا کان اسماً فهو ظرف بمعنی اذ و بیدونه بعد المناض لفظاً ومعنی وجوابه ایضاً كذلك

له توفیر الازیداد
مناها نبتاً قیامه
عنه ای حرف الشرط
عنه ای الفعل
الجزم ویموزان
الشرط
مولی غلامه
مرحوم

بجهة اسمیة مقنونة مع اذالمفا جاة قال الله تعالى فلتاكتب علیهم القتال اذا فریق
 یتهم او مع الفاء وربما كان فاضیاً مع الفاء وقد يكون مضارعاً واما کلم المجازاة ای
 کلمات الشرط والجزاء معدودة من قبل حرفاً کان او اسماً حق العبارة ان يقول حرفاً
 كانت او اسماً فمی ای تلك الكلمات تدخل علی حلتین فعلیتین لتدل متعلق بقوله برحل
 الضمیر للكلمات کلان الاولى ای الجملة الاولى سبب للثانية ای الجملة الثانية فیکو الاول
 سبباً والثانی مسبباً ویرد علیه قوله تعالى وما یکرمکم ثمرة فمن الله جواب المبتدأ المنضم
 بمتع الشرط وهو الموصول ای ما حصل بکم من نعمت فمی صادرة من الله ولا یستقیم
 سببیه الاول للثانی لان النعمة المحاصلة بالمخاطبین لیست سبباً
 لصد والنعمة من الله سبحانه بل الامر بالعسقات صدرها من الله سبب لخصولها بهم و
 الجواب عنه ان المراد سببیت ولو باعتبار الحكم به والفتیاء عنه ای وما یکرمکم من نعمة فمی حکم
 فجزیها من الله تعالی وتسمى ای الجملة الاولى بعد کلم المجازاة شرطاً من حیث انه مشروط
 لتحقق الثانی وتسمى الجملة الثانية بعد کلم المجازاة جزءاً من حیث انه یتبني علی الاول
 ابتناء الجزاء علی الفعل ثمان کان الشرط والجزاء مضارعین یجب الجزم فیهما ای
 فی الشرط والجزاء لوجود الجزم وكون المضارع معرباً قابلاً للجرم بکلم المجازاة وعن سببیه
 ان الجزاء مجزوم بها وبالشرط جمیعاً لفظاً نحو ان تکرمت وان کانا
 ای الشرط والجزاء ما ضمیمین لم تعمل ای تلك الكلمات فیها لفظاً ای لا فی الشرط
 ولا فی الجزاء لان الماضی مبنی كما متر فلا یظهر فیبه اثر العامل نحو ان ضربت
 ضربت وان کان الجزاء حال کونه وحده ای دون الشرط فاضیاً وکان الشرط مضارعاً
 یجب الجزم فی الشرط لا فی الجزاء ولنا وکن بعضهم انه یجب الرفع فی الشرط اذا
 کان الجزاء ماضیاً فقط وهذا ضعیف الوجود فی الشرطیه لم یأت فی کتاب الکریم
 وقیل لا یجبی الا فی ضرورة الشعر لانه فی صورة سببیه المستقبل للماضی مع ان
 تاثیر الحرف فی جعل البعید بجهة المستقبل مع عدم التأثير فی القریب بعید فیه یجث
 لان ظفر تاثیر فی محل قابل للتأثیر وان کان بعیداً ولا تاثیر فی محل غیر قابل
 للتأثیر وان کان قریباً ولا اشک ان القریب هنا غیر قابل للتأثیر لانه مستقبل
 وجعل المستقبل مستقبلاً تحویل الحاصل البعید قابل للتأثیر لانه واخر نحو ان

ایما
لهم

تضر بنی ضریتک وان کان الشرط وحده دون الجزاء ماضیاً وکان الجزاء مضارعاً
جاز فی الجزاء لانی الشرط الوجهان الجزاء والرفع آقا الجزاء وهو الاضمر فلو کنه قابلاً واما
الترفع فلا تنه ما بطل الجزاء من فی الشرط لکنه ماضیاً یبطل فی الجزاء ایضاً تبعاً لحواس جملتی
اکرمک بالجزء واکرمک بالترفع ثم لما فرغ عن بیان صور جزاء الجزاء و عدم الجزاء
شرح فی بیان دخول الفاء و عدمه فقل واعلم انه ای لشان اذا کان الجزاء ماضیاً لفظاً
او معنی نحو ان قمت لم اقم بغير قول الجار والجر و رصفة ماضیاً ای کائناً بغير قد
وستعرف فائده التقييد لم یجز الفاء فی ذی دخول الفاء فی الجزاء لتاثير
حروف الشرط فی المعنی حیث جعل الماضی معنی مستقبل فلا حاجة الی
الربط بالفاء نحو ان اکرمتني اکرمتک قال الله تعالی و من دخله کان الیماً
وان کان ای الجزاء مضارعاً مثبتاً ینبغی ان یقتد بغير المجرور
بلوالامر و بغير الدعاء و التمی فانها مستقبلان تحقیقاً قبل دخول ان فلا تاثير لهما
فیها او منقیباً بلا فیها احترازاً عما اذا کان منقیباً لکنه فانه مندرج فی الماضی معنی و یلین
حیث یجب فی الفاء کما سیأتی فی المترجماً فی ای فی الجزاء الوجهان ای انباء الفاعل و ترکیبها
لان حرف الشرط غیر مؤثره فی تغییر معناه کما كانت مؤثره فی الماضی فتوقی بالفاء مؤثره
فی تغییر المعنی حیث ینخصه یعنی الاستقبال فی ترک الفاء لوجود تاثير حروف الشرط
من وجه وان لم یکن التاثير قویاً و اعلم انه لو قل وان کان مضارعاً مثبتاً بغير
السين و سوف لکان اولى لان الجزاء اذا کان مضارعاً بالسين و سوف لجزءه فی ترک
الفاء کقولہ تعالی و ان تعاسرت تم فسترضع له أخری نحو ان تضر بنی اضر بک
فی المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربک با تیان الفاعل وان تشمتی لا اضر بک فی
المضارع المنفی بلا مع ترک الفاء او فلا اضر بک با تیانها وان لم یکن الجزاء احداً القسیر
المد کوزیر و هما الماضی بغير قد و المضارع المثبت او المنفی بلا فیجب الفاء فی الجزاء
و ذلک ای عدم کون الجزاء احداً من القسمین حاصل فی ریع صوراً للصورة الاطلاق
ان یکون الجزاء فیها ماضیاً مثلثاً مع قد لفظاً کقولہ تعالی ان یسر قی فقد سرق
احکامه او معنی کقولہ تعالی ان کان قی بوضو قد من قیل فصدقت ای فقد صدقت
و الصورة الثانية ان یکون الجزاء فیها مضارعاً منقیباً بغير لا ای بجزءه غیر لا و هو قاً

له لسانه تاثيراً و
الشرط فی معنی
و هو نفس الامر المتقی
بأن دخول ان کان ای
الغرض ان الضمیایه
و التکملة و معنی
فلا یسئل عن

ولکن دون کم لما تمز من المنفی بها انه یدخل فی لما ضم معنی فلو قال منقیما بما
ولکن لکان اظهر کقوله تعالی و من یتبع غیر الاسلام دینا قلن یتقیل و من فی الصوره
الثالثان یکون الجزاء جمله اسمیه کقوله تعالی ما من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
لکنه یجوز العطف علیها بالجزم لکونها فی محل مجزوم و من قوله تعالی ما یضلیل الله
فلا هادی له و یدرهم فی قراءه من یجزم و قرئی مرفوعا جازعا علی ظاهر الجملة
و هن سبویه جواز حذف الفاء فی الشعر کقولهم من یفعل الحسنات الله یشکرها
و عن الفراء مطلقا و اما ترک الفاء فی قوله تعالی و انما اعطینهمهم یعقرون و انما
اصحابهم البقی هم ینصرون مع کون الجزاء جمله اسمیه فلان اذ هذ لجزم الظرفیه
فیها من معنی الشرط کقوله تعالی و البیل اذ افضت و الصوره الرابعة ان یکون الجزاء فیها
جمله انشائیة اما امر کقوله تعالی قل ان کنتم تحببون الله فأتبعونی یتوبکم
الله و اما ما حکمنا کقوله تعالی فان علمتوهن مؤمنات و لا ترجعوهن الی
الکفار و اما استغما ما کقوله علیه السلام ان ترکتنا فممن یموتنا
و اما داء و نحو ان کرمتنا فیرحمک الله و کن یجب الفاء فی الجزاء فی الصوره الخامسة
و هی ان یکون مضارعا مشبها بالاسین او شئو كما سبقت الاشارة الیه انما وجب الفاء فی
هذه الصوره من الجزاء لان حرف الشرط غیر مؤثره فیہ معنی لانه تجعله بعض المستقبل
و لا لفظ لانه لم یجعل مجزوما فوجب الفاء لتدل علی انه جواب الشرط و الضابطه ههنا
ان حرف الشرط ان كانت مؤثره فی الجزاء لم یجز دخول الفاء فی ان كانت لتحمّل
التأثیر و عدمه جاز فیہ الیه ان و ان كانت غیر مؤثره قطعاً یجب دخول الفاء علیہ
و قد یقع و التی المفاجاة مع الجملة الاسمیه التی وقعت جزاء موضع الفاء ای فی محل
الفاء ان اذ المفاجاة تدل علی التعقید کالفاء ان المفاجاة مبنیة علی حدوث امر
فادعی فاشبه الجزاء و لذا فارتبها الفاء غالباً انما قل مع الجملة الاسمیه لان اذا
المفاجاة لا تدخل فی الغالب الا علی الجملة الاسمیه فلا تقع موقع الفاء فی غیرها و فی کلمة
قل المفیده للتقلیل لشارة الی ان وقوع الفاء اکثر فی قوله موضع الفاء اشعار بان اذا
و الفاء لا یجتمعان و لهذا لم یقل قد ینفی باذامع الجملة الاسمیه مع انته احصر
کقوله تعالی و ان یتوبکم سبقت یساق من ان یتوبکم اذا هم یسقطون الی هم یسقطون

ذکر معانی الجواز الملقوظة اذ ان بین کوا الموضع التي تقدر ان الشرطية التي يخرج منها المضاع
 بعد افعال تاما فقد لان بعد الافعال الخمسة التي هي لام تحقيقاً وقوة ليدخل فيه نحو
 حَسِبَكَ يَوْمَ النَّاسِ فان حَسِبَكَ ينزل منزلة لاكتف كاتفه قال اَلتَّكْفِيرُ يَوْمَ النَّاسِ نَحْوُ
 تَعَلَّمَ نَحْوُ اِي ان تتعلم تنجز والنهي نحو لا تكذب بيكن خيراً لك اي ان لا تكذب و
 الاستنهام نحو هل تزرنا نكرمك اي هل ان تزرنا و التقيض نحو ليتاك عندك اخذك
 اي ان تكثر عندى والعرض نحو الا تنزل بنا تصبغ حيراي ان تنزل بنا تصبغ حيراي لا كلمة
 العرض هي هزة الاستنهام ودخلت على من النفي فيفيد الاثبات فنقل الشرط مثبتاً مع انه
 منفي لا يدل على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثل العرض بعد النفي في بعض النسخ
 نحو لا تفعل شراً يكن عقرالك وهو سهوات تقدر ان لا يصح بعد النفي مطلقاً سندن كره
 وذلك اي تقدر ان بعد الافعال الخمسة المذكورة اذ اقسامها الاولى الخمسة التوجه الى
 واخواته سبب للثاني اي المضمون الثاني وهو المضارع فيتأتى معنى الشرط كما رايت ذلك
 في الامثلة ثمة اثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا تعلم تنجز هو وتعلم تنجز فيكون
 تقدر ان بعد فعل فتعدن سببية للثاني والتعلم سبب للنجاحة ولكن البواقى على مثل هذا
 المثال وجوب السببية معانى البواقى من الاصله فلذا انى فلاجل ان قصد سببية الاول للثاني
 لتقدر ان بعد الافعال الخمسة امتنع قوال لا تكفر تدخل النار في المنهى وكذا امتنع النفي
 اي لم يقع الجزم في جواب النفي بتقدير اربعة نحو لا تفعل يكثر الخيرات بالجزم لا امتناع
 السببية لى كون الاول سبباً للثاني في هاتين الصورتين اذ لا يصح بحسب المعنى ان يقال في تقدير
 لا تكفر تدخل النار ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط على وقولنا في المنهى لان المقدر
 يجب ان يكون من جنس الملقوظ وهذا لا يصح معنى لان عدم الكفر ليس سبباً لدخول
 النار وانما سبب الكفر وكذا لا يصح ان يقدر في تقدير لا تفعل يكثر خيراً لك ان لا تفعل يكن
 خيراً لك لانه لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقاً اذ هو خبر محض فلا يدل على السببية و
 ان لم يقصد السببية لم يجز الجزم في اجماع بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان صلح الوصفية
 كقوله تعالى فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا اَيْرِثْنِي فِيمَنْ قَرَّبْتُمْ مَرْفوعاً اي ولياً وارثاً او بالحال
 كقوله تعالى قَدْ رَهْمْتُمْ فِي حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ اَوْ بِالاسْتِثْنَاءِ فَنَحْوِ قَرَّبْتُمْ مَرْفوعاً اي ولياً وارثاً او بالحال
 فان يدعوك كلام مستأنف مقطوع عما قبله كما فرغ عن القسم الثاني للفعل هو المضاف

له الاضلاع مدهة
 الزيادة الملائكة
 ان كان الخاطب
 على كان الخاطب
 بقوله ما ل عند سبب
 القيام فيقال في
 جوابه بل هو ك الاية
 وهو ك مستأنف
 على انه من عن
 الفعل الخاطب
 الاصل الخاطب
 الخيط للفتور به
 له لا تقى فعل
 مولى فلا امر من
 مرجوم

شرح فی بیان القسم الثالث وهو الامر فقل والثالث والى القسم الثالث من تلك الاقسام
الامر هو في اصطلاح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها د هو صيغة وهذا
هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اي بواسطته فان الباء
للاستعانة بالفعل اي صدى والفعل كالفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس يشمل المقصود وغيره وياق لقيو كالفعل فقوله يطلب يخرج الماضى والاضاع
وقوله الفعل يخرج به النقي وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل عن
مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب المتكلم لانه لو لم يسم
المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وان دخلها جائز ما تحذف من المضارع حرف
للمضارعة الجار والمجرور وصفة ثانياً لتقوله فعل اي فعل متمسك بحرف حروف
المضارعة من المضارع واكتون هذا ليس من تمة التعريف والتعريف قد تم بل منه
بل هو شروع في كيفية الاشتقاق للامر وقائل من انه احتراز عن صبه ومبه وروين وغير
سد يدخر وجه من وجه التقسيم وهو الفعل ثم اسم قول فلا حاجة الى الخرجه بزيادة بعض
القبول في الحق انما نحو قوله نعم فلتنقحوا فيمن قوم بالتاء فلا يريد به لانه شاذ وانما
حذف حرف المضارعة لانه امارة المضارعة فلا يدل من ان التها حتى لا يكون اثر
الصيغة باقياً شجراي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر ان كان
ما بعد حرف المضارعة ساكناً اي حرفاً ساكناً زيدت همزة الوصل في اوله بعد حذف
المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالتساكن واما تعيين الهمزة لا يتلوه فللمناسبة اذا الهمزة
مختصة بالابتداء من الخارج مضمومة اي حال كوز تلك الهمزة مضمومة وهذا انما
اي ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح الاستئصال على
تقدير الكسر ليحصل الاتباع نحو انظر ومكسورة اي وزيدت همزة الوصل حال كونها
مكسورة ان الفتح اي ثالثه كما في الواو كسر ثالثه نحو اضرب وايشتموه وانما كسرت
همزة الوصل لان الكسر يصل في همزة الوصل لئلا يلزم الالتباس فيما كان ثالثه
مفتوحاً بالمضارع المجهول على تقدير الهمزة والماضى الرباعي على تقدير الفتح وفيما
كان ثالثه مكسوراً بالامر الرباعي على تقدير الفتح والماضى الرباعي المجهول
على تقدير الهمزة وان كان اي ما بعد حرف المضارعة حرفاً متحرراً فلا حاجة الى الهمزة

ای الی زیاده همنه الوصل ج بعد حن حرف المضاعفة لانه لا یلزم الیبتلا بالکتاب
 بل اسکن اخره وجعل باقیه امرًا نحو عید فی تعد و تحاسیب فی تحاسیب والامر من
 باب الافعال من القسم الثانی هذا جواب تقدیر السؤال ان یقال ما ذکرتم من ان
 همنه الوصل مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضاعفة ساکنًا ویکون عین المضاعف غیر مضموم
 منقوض بمثل اکیرم امرًا من الکراملات ما حوز من تکریم وما بعد حرف المضاعفة فیه و
 هو الکاف ساکن وعین المضاعف غیر مضموم فوجب ان یقال فی الامر ما حوز منه اکیرم
 بکسر الهنزة و تقریر الجواب ان یقال ان الهنزة مکسورة اذا کان ما بعد حرف المضاعفة ساکنًا
 ویکون عین المضاعف غیر مضموم الا ان ما بعد حرف المضاعفة تنی تکریم لیس ساکنًا از الکاف
 لیس بما بعد الابل ما بعد الحن و همنه المفتوحة لان اصل تکریم تکریم علی وزن
 تأفعل لکون ما ضیه علی الفعل ان المضاعف هو الماضی بزیادة ا حکر وظنیر فی اوله من غیر حن
 تنی من الا ان الهنزة لما حذفت من التکلم الواحد کراهته لاجتماع الهنزة تنی فی نحو اکیرم حذفت
 من ابواب نحو تکریم تکریم ان الخوان لم یوجد فیها اجتماع الهنزة تنی فی طلب الی الی لیکون
 الافعال علی وثيرة واحدة فی حن الهنزة كما حذفت الواو فی نحو تعد و تنواته لذلک فادان
 الادوان یبنوا الامر منه حن فوا حرف المضارعة و اعاد وها وابقوها علی الحركة
 الاصلیة فاذا کان کذلک فلا ینبغي همنه اکیرم همنه وصل بل همنه قطع فلا ینبغي السؤال
 لان کلامنا فی همنه الوصل لانی همنه القطع و هو ای الامر متبقی علی علاقة الجزم فی
 مضارعه ای علامته الجزم بهما مضارع الامر هی اسکان الاخر فی المقعد الصیغ کما ضرب
 و حذفت حرف العلة فی الناقص الواوی والیاثی والا لعی نحو اعز و اذمر و اسع
 و سقوط نون الاعراب نحو اضربا و اضربوا و اسما کان هذا الامر مبتدئًا علی علامته المضارع
 لما عنته بما فیه الامر من حيث ان کل واحد منها مشتمل علی طلب الفعل فیکون موقوفًا
 ای مبتدئًا علی سکون وان لم ینکن مجزومًا حقیقۃ بل ینبغي ان ینسب الی الجزم لعمد مقتضی
 الاعراب فیه و هو حرف المضارعة وهذا عند البصر ینبذ و اما عند الکوفین فیه و هو معرب مجزوم
 بلا مقدرة حقیقۃ فان اصل ضرب مثلاً تنصیر عند همنه حذفت الامر منه فی النخط
 تخفیفًا لکثرة الاستعمال كما حذفت فی کبریک لذلک ثمرًا فخرج عن تقسیم الفعل
 الی الماضی و المضارع و الامر شرع فی تقسیم اخره الی معروف و مجهول فقال فصل فعل

فصل فی تقسیم الافعال الی الماضی و المضارع و الامر

ما لم يسم فاعله أي فعل المفعول الذي لم يرد كفاعل ذلك المفعول والضمير في فاعله إلى
 ما الموصولة وإضافة الفعل إليها باد في بلائسته ويجوز أن يراد بالموصولة لفعل الذي لم يسم
 فاعله وإضافة الفعل إلى ما حينئذ ببيانية من قبيل إضافة العام إلى الخاص وهو فعل
 حذف فاعله واقیم المفعول مقامه أي مقام الفاعل لا غرض في كون في مفعول لم يسم
 فاعله فإن قيل المفعول هذا فاعل في المعنى فكيف يجوز أن يقوم مقامه برفع فاعله قلنا إنما
 جاز ذلك لأن للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل طرف الوقوع وهو المفعول فكأن
 بينهما مشابحة من حيث الطرفين فيصم أن يقوم مقامه برفع فاعله لأن فاعلية الفاعل
 باسناد الفعل إليه بالحد ذاته شيئاً فإن زيداً في مات زيد فاعل مع أنه لم يحد شيئاً
 هو مفعول في المعنى لأن الله تعالى أماته لوجود الاسناد إليه من تحقق الاسناد في نحو ضرب
 زيد فلا بعد أن يرتفع ارتفاعه ويختص أي بناء فعل ما لم يسم فاعله بالمتعدى إلى
 بالفعل المتعدى إذ لو بني غير المتعدى للمفعول وجعل ذلك الفاعل نسبياً منسباً
 لا يبيح ما يسمد الفعل إليه وهو غير جائز وعلامته أي فعل ما لم يسم فاعله الكائنة
 في الماضيان يكون أوله أي أول الماضي مضموماً فقط أي لا حرف آخر وما قبل آخره هو
 الماضي مكسوراً وهذا العلامة ثابتة في الأوباء التي ليست في أوائلها همزة وصل
 ولا تاء زائدة نحو ضرب في الثلاثي المجرى وخرج في الرباعي المجرى والكر في الثلاثي المجرى
 فيها آتيا غيرت الصيغة لتبميز المعرون من المجهول وآتيا خص التغيير في المجهول
 لكونه فرجاً للمعروف وآتيا اختيار هذا النوع من التغيير وهو كون أول مضموماً وما
 قبل آخره مكسوراً فلاق معنى المجهول غير معروف وهو اسناد الفعل إلى المفعول إذ
 للمعروف اسناد الفعل إلى الفاعل واختياره لفظاً غير معروف ليكون متوافقين
 فيما كان غير معروف أي غير معلوم فناسب المجهول وآتيا كما كان بناء المجهول
 غير معروف لأن هذا البناء لم يجر في كلامهم لا استثقاله المخرج من الضمة إلى الكسرة
 كما استثقالهم المخرج من الكسرة إلى الضمة فاجاء في كلامهم من نحو مثل ووقل فثاء
 لا يقاس عليه وإن يكون معطوف على قوله إن يكون مضموماً المخرجاتي علامة في الماضي
 إن يكون أوله أي أول الماضي وثانية مضمومة ما و ما قبل آخره كذلك في مكسور في الأوباء
 المذكورة وهذا العلامة في آتيا تاء زائدة أي في الأوباء التي في أوائلها تاء زائدة

وقيل

العيزاجون تحل جوفه عن الحروف الصميم او لوقوع حرف العلة في جوفه قيل وبيع اصل
 قيل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها فجعلت الواو ياءً لسكونها
 وانكسار ما قبلها فصارت قيل واصل بيع بيوع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب
 حركتها فصارت بيع وقد جاء في الماضي المجهول الاجون ثلث لغات احد ما هتد في
 هو اضم والآخرى ما اشاد اليه بقوله وبلا شام ومعطون على مقدر اى تقول قيل اضم
 اجون المجهول قيل وبيع بالنقل او الابدال وبلا شام وهو انكسر كسرة فاعل الفعل نحو
 الضمة فمبيل الياء الساكنة بعد ما الى الواو قليلاً اذ هي تابعة بحركة ما قبلها فهذا هو المراد
 بلا شام عند النحاة والقرع في معتل العين المبتدئ للمفعول والقرع من الاشمام
 الابدال بان الاصل في اوائل هذه الحروف هو الضم بل الواو عطف على قوله وبلا شام نحو
 قول وبع باسكان الواو بلا نقل وجعل لياء واو السكونها وانضم اليها وكذا ذلك
 اى مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيدى الماضي المجهول من معتل العين من
 باب الافعال ولافعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع
 وباب اختيار وانقيد في التعليل فان قيل قد تفرق في التصريفان باب الافعال ككلامه
 فكيف يتصور المجهول منه اذا المجهول مختص منه بالفعل المتعدى قلنا يمكن تعدى يته بحرف
 الجوز وبعد التعدية اخذ منه المجهول دون استغوير واقيم اى دون معتل العين من
 باب الافعال ولافعال فانه لا يكون كذلك حيث لم يجئ فيهما الا الكسرة دون
 الاشمام والواو وانما لم يجئ فيهما لغة واحدة لفقد فعل اى لعدم تحريك ما قبل العين
 فيهما اى في استغوير واقيم في الاصل واصحابهما استغوير واقيم بالياء والواو المكسورين
 والقياس فيهما اذا اسكروا قبلها ان ينتقل حركتهما اليه ويجعل العيزاجون اذا كانت
 واواً يقال استغوير واقيم لغو واحدة وفي مضارع اى في مضارع الاجوز المجهول
 واوياً كان او يائياً تقلب العين الفاعل يقال وبيع اصلها ما يبيع ويقول فقيلت
 الواو والياء فيهما الفاعل كما عرفت في التصريف على كل واو ياء اذا كانت مسكورة
 ويكون ما قبلها ساكناً نقلت حركتها الى ما قبلها وجعلت الفاعل على الوجوب
 فالى هذا اشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصى اى كما عرفت
 فلك في علم التصريف حال كونه مستوفياً وقيداً لبيان كيفية المجهول من وظائف

بينها

التعدي من كون الفعل

وغيره
التعدي

التصريف دون نحو الا انه بيتهما استطراداً ولو ضمنا ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل المذكور شرع
 في بيان التقييد بل قسمي الفعل هو المتعدي اللازم اذ هو اقبل للتعدي لا قسمان له فان المتعد
 احد من الفعل شبهه كذا غير المتعدك الا ان المتعدك مطلقا يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه
 على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا اجاز حنن فاعله وقال
فصل الفعل اما متعد وهو اي المتعدك ولا يتوقف فهم معناه على متعلق خارج اي بالمتعدك
 كقرب فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق بحيث لا يتم بدون المصروف فكذلك المتعدك بواسطة
 المحرك كقرب عنده ووقب اليه فان الاعراض والرغبة لا يقان ولا يتصور ان يدون العر وضمنه
 والمرغوب اليه متعديان بالوساطة بخلاف نحو قام فانه تام بدون متعلق متعلق الا ان المحقق
 الباء في صير بمعنى قام ويكون متعديا بالعارض واما لازم وهو اي فعل متلبس
 بخلاف اي بخلاف المتعدي يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد قام فالقعود
 والقيام لا يتوقف فهمه على متعلق واعلم ان اللازم يجعل متعديا بحركه والجر نحو ذهبت
 بزيد وبالهنزة نحو اذ هبت زيدا او بتضعيف العين نحو فوجئت زيدا او بالكلمة المفاعلة
 نحو ما شئت معناه صا حبت في المشي وبسير الاستفعال نحو استخرجت معناه صخرته
 خارجا او بتضمن اللازم معنى فعل اخر متعديا لتضمنهم ركب بمعنى وسع فهذه
 سنتها اسباب للتعدية والمتعدي يجعل لازما بنوع الازفعال نحو انقطع وبنوع الفعل
 نحو تخرج والمتعدي قد يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد عمرا والى المفعولين
 لاقتضاء معناه اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطى زيد عمرا ادهما او عين
 الاول كعلمت عمرا افاضلا ويجوز قياى في باب اعطيت الاقتصار على احد مفعوليه
 سواء اقتصرت على الاول كاعطيت زيدا او على الثاني كاعطيت دهما بخلاف باب
 علمت حيث لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احد هما وجب ذكر الاخر
 والى ثلثة مفاعيل مغطون على قوله والى مفعولين اي المتعدي يكون متعديا الى
 ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله زيد عمرا افاضلا ومنه اي من المتعدي الى ثلثة
 مفاعيل اري بمعنى اهلهم لكون اعلم وارى صليين في هذا القسم اذ هما متعديان
 قبل ادخال الهنزة الى مفعولين ويعمل دخال الهنزة ناد مفعول ثالث
 يقلل له المفعول الاول واما البواقى من الافعال وهي انبا ونبأ واخبر ونحوها

وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها
لما فيها من معنى الاعلام فاجريت مجازا في تعديتها الى ثلثة ولما جاز الاختصار استعمال اُضْمِتْ
وَأَحْسِبْتُ وَأَخْلَتُ وَأَزْعَمْتُ بمعنى اَخْلَتُ وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
السبعة لا الستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهوا لانهما سبعة لا ستة مفعولها او مفعول
تلك الافعال الا اول مع الاخيرين اي المفعولين الاخيرين لمفعولي اعطيت في جواز الاقتصار
على واحد هما اي احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الاعمال
بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما في مفعولي اعطيت حيث يجوز
الاقتصار فيه على كل واحد منها نقول اعلم الله زيداً بالاقتصار على المفعول الاول تقدير
اعلم الله زيداً عمراً فاضلاً واعلم الله عمراً فاضلاً بالاقتصار على الاخيرين تقدير اعلم
الله زيداً عمراً فاضلاً والثالث اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال
لمفعولي كحلت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي حلت فلا يجوز
فيها الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذ ذكر
الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعولي ياب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
على كل واحد منها واذ لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال
فلا نقول علمت زيداً اخيراً الناس بالاقتصار على الثاني بدون الثالث بل نقول
علمت زيداً عمراً اخيراً الناس بدون الثالث وذلك لان المفعول الثاني و
الثالث من هذه الافعال هما مفعولاً باب علمت في الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان ما امر
تعديته للفعل شرع في بيان افعال القلوب فلما افرد بها بالذكرة لاقتصاصها باحكام ليس
في غيرها وهذا هو الوجه لا فساد الافعال الناقصة وما بعد ما فقال **فصل افعال**
القلوب سبعة كحلت وظننت ورأيت وحسبت وخلصت وزعمت ووجدت
وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضا وانما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها غير منفتحة في صدور وهالي الجوارح ولا أعضاء الظاهر بل يكفي فيها القوة
الباطنة لان بعضها الشك وبعضها اليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا
تسمى بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال كاتم
ارادوا بالشك الظن والافلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي تساوي

من المفعول

من الفعل
فصل القلوب

الطر فبیز فقد خلط اللغة باصطلاح اهل المیزان فآما التي منها للشك فهي ثلثة ظننت وحسبت وخلصت وآما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت ووليت ووجه والتابع منها يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقر في رأيي لا عقلي ولا فرقت واعتقدت من افعال لقلوب ايضا ليسا بمتعد يترى الى مفعولين استعما لا

ولا يجرى فيها احكامها وهي اى افعال لقلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتتصيرها اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانها مفعولان بها نحو علمت زيداً فاضلاً وظننت عمراً

عالمك ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذا الافعال خصائص جمع خصيصه وهي ما يختص بالشئ ولا يشارك فيه غير ذلك الشئ منها اى تلك الخصائص ان لا يقتصر على احد مفعوليه اى مفعولي فعال القلوب بل بين كراحد هما منفردا عن

الآخر وان جازان لم يرد كرامعا كقولك نعا ويومر يقول نادوا واشركا في الذين زعمتهم اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا يبدل من الخبر وبالعكس لا يبدل احد مفعوليه

من الآخر بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس به مخالفة باب اعطيت حيث يجوز فيها الاقتصار على احد مفعوليه كما امر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف مفعوليه معاً واذا لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيداً

بلا اقتصار على احدا المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلاً بلا اقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليه عند القرينية وان كان قليلاً كقولك قائماً المرقال ما ظننت زيداً وزيداً المرقال ما ظننت قائماً ومنها اى من تلك الخصائص جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظاً ومعنى اذا

توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعولها الخورين ظننت قائماً وتأخرت عنها نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء في الصور تيز لان مفعولها كلام مستقل لصحة محل فيمتنعان عن كونها معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما

او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لان يمكن ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتا فيجوز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والالغاء او عند التأخر وقيل انها امتسا وبيان وفي قوله ذات توسطت وتأخرت اشارة الى انها ذاتا تقدمت

هم

لا يجوز الرفع وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الرفع عند التقدم نحو
 ظننت زيد قائم وأعلم ان هذه الأفعال عند الرفع تكون بمعنى المصدر والواقع
 ظر فافعني زيد ظننت قائم مثل زيد قائم في ظني ومثها أي من تلك
 الخصائص أي تلك الأفعال تُعَلَّقُ عملها أي تحمل عن العمل لفظاً وتعديل
 معنى على اللزوم إذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عند ذلك

ام عرو وقبل حرف التثنية نحو علمت ما زيد في الدار وقيل لا ملام لا يتدل ونحو علمت لزيد منطلق
 انما تعلق هذه الأفعال عند هذه الأشياء الثلاثة لاقتضاء كل واحد منها صدر الكلام في
 علمت لم تكن هذه الأشياء في صدر الكلام قبل العمل لفظاً لئلا ينزل صواباً وان كان
 معنى الاول علمت احد هما بعينه ومعنى الثاني علمت ضرباً من السير في الدار ومعنى الثالث علمت
 زيداً منطلقاً لا في الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليها في
 الحقيقة وعدل عن محالها لفظاً من حيث اللفظ وعيت هذه الأشياء ومن حيث
 المعنى وعيت هذه الأفعال فاحتمل نقل قبل حرف الاستفهام ليعتدوا بالاسم كقول
 تولى لتعلم أي الخبز بين أخطى وفي قوله قبل الاستفهام إشارة الى انها اذا وقعت
 بعد الاستفهام لم تعلق وانما سميت اهمالها لفظاً واهمالها معنى بالتعليق لانها عند
 تعديتها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات اسماء مشبهة بالمرأة المتعلقة وهي التي بين محمداً
 زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عندها ومنها أي من تلك الخصائص
 انه أي الشأن يجوز ان يكون فاعلاً أي فاعل الفعل بقدره مفعولها الاول ضمير متصل بالياء
 اذا كان احدهما منفصلاً لم يكن جواز اجتماعها مختطبا بما بل في غيرها ايضاً نحو انا انك
 ظننت لشيء واحداً أي ما عبارتان عن شيء واحد يكون مفعولها الثاني مفعولها الثالث
 منطلقاً وظننتك فاضلاً بخلاف سائر الأفعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضمير الفاعل
 والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة فانه
 متمنع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي وضربت نفسك يا ايراد النفس
 المضاف الى ياء التكلم وكانت الخطاب واحتضر على هذا التعليل بانه يلزم ان يكون
 الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك ايضاً
 فالصواب ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في غيرهما

له الكلام

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بزير ولا يجمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما
اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتني نتقلد فرع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
ف قيل ضربت نفسي ولا يندفع هذا الالتماس حتى كتاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
الغلب قوى ويجوز ان تشببه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السطحة وانما يجوز اجتماع
الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لان ذلك قلنت ضمنت زيدا اقساماً والمظنون
هو القيام لاذات زيد بخلاف ضربتني مثلاً فان تعلقه بالضميرين معاً
ولانها متعلقة بلحقتا ذات القلوب من العالج الظروف تعلق علم الانسان ونظنه بصفات
نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحجز الى ايراد النفس فيها لان انتفاء المقتضى
لا يرداها وهو الالتماس واما فقدتني وعدتني ان لم يكنوا من افعال القلوب فقد
اجريا مجرى الالتماس انقيضا وجدتني فملا عليه حمل لنقيض على النقيض واعلم انه ان الشان
قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعرفوا هو على الغير
بضمير ترائى منهم وعلمت بمعنى عزت ومنه قوله تعا ولقد علمتهم ما لى بين اعتدل ووا
ونكرو في السبب ورايت بمعنى ابصرت اى بصرت به عيني ومنه قوله تعا ما اذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجد ان الضالة اى اصابتها وكن احسبت
قد يكون بمعنى ضرب اذا حسبت خلت بمعنى ضربت اذا خال وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
البعض بالذکر لكون معانيه الاخر قريباً من المعنى الاول حتى يتوهم انه مبتك للمعاني اي
ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال للمعنى
الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولاً واحداً فقط اى لامفعولاً اخر ولا تكون شيئاً وحيداً
تلك المعاني افعال القلوب بعد كوز هذه المعاني منها وما فرغ عن بيان افعال القلوب
شرح في بيان الافعال الناقصة فصل في نعل الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اى
لتشبيهه على صفة غير صفة مصدرها اى مصدر الافعال الناقصة وانما وصفها بالصفة
بهذا الانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فتضرب يدك على تقرير فاعله
على الضرب وفتح يدك على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدك سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها مصدرها واما الصفة التي يدك الافعال الناقصة على تقرير

فان

الافعال الناقصة

فاعلها عليها فهي غير مصلح ها وهي الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة
 لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولا تنهك لتمام فروعها وتحتاج
 الى المنصوب لتفيد ولتقصان عن ها بالنسبة الى الافعال التي تتم بهم فروعها وتجزئ الزجاج
 ومن تأهبا منها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر المبتدأ على صفة
 وهي اى تلك الافعال كان وصار الى اخرها اى اخلا الافعال كما عرفت قبل قد حصل
 على الجملة الاسمية هذه بجملة مستأنفة اى تدخل هذه الافعال على المبتدأ او
 الخبر وانما تدخل عليها فلا فائدة نسبتها حكم معناها اى لتفيد هذه الافعال
 حكم معناها في خبرها فان معناه صار لا يتقال وخبره لا يتصرف بالانتقال بل يكون
 منتفلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد صارا حكم معناها في خبره
 وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله عليهما حكيمًا استعمل الفاعل على العجز والحكمة فيكون
 الخبر مستقرًا عليها فقد صار خبره في حكم معناها وبهذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم
 معناه وقيل ان معنى فادتها الخبر حكم معناها اى اثر معناها من معنى المنصوب كما في كان
 والانتقال كما في صيا وما يراد منها ولد وامر كما في ما زال وما يشابهها والتوقيت كما
 في ما اذم والنهي كما في ليس في رفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى
 اسمها وهو اول من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثاني منها ويسمى خبرها وانما
 ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مشبهًا للمفعول به في توقع الفعل
 عليه فنقول كان زيدًا فائمًا وكان اى كلمة كان او لفظه كان وهو مبتدأ او
 خبره على ثلاثة اقسام احد ما ناقصة انما قيل ناقصة لجر بيان اسمها مؤنثا كما
 يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اوتت بالجملة او باللفظة وهي اى كان الناقصة
 تدل على ثبوت خبرها لفاعلها في الماضي اي في الزمان الماضي اذ ان يكون دائمًا نحو
 كان الله عليهما حكيمًا او يكون الماضي منقطعًا نحو كان زيد شابًا والثانية تامة كائنة
 بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تتقر بالفاعل ولا يحتاج الى خبر نحو كان
 قتال اى حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها
 كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين
 فانها يجر بيان في جميع تصاريفها كقول الشاعر شعس

انه فقط رسا نحو الافعال تدل على الخبر والاولى

لما اذا انك
وما في ذلك

بالمفعول
لما في ذلك
مولوي نادر
لما في ذلك
فانما صفة
لما في ذلك
الزمن
مولوي نادر
مرحوم

چیا زینتی آبی بکسر نسائی علی کان المسوومة العراب

ای علی المسوومه ای کده الخلیل الشریعة وحبها علی صلہ تنسائی فی حذفت احد الثانیین
 تخفیفاً و هو من التسانی بمعنی الترفع و العلو المسوومه بفتح الواو الخلیل التي جعل علیها علامة
 العراب بکسر لعین جمع عربی و هو صفة المسوومه و قولی جیاً مبتدأ مضافاً الی بنیابی بکسر و خبره قوله
 نسائی و علی کالجز متعلق به و کان لا یتغیر معنی صل الی الخلیل کابینه بقولی علی المسوومه
 و انما آورد هذین القسینون لم یکران فیها ناقصة استیفاءً کبجیر استعلاکها و موافقتها بالثانی
 فی اللفظ و قد یكون کان ملغاة علی اللفظ دون المعنی کقولک زید کان قائم فیدل کان علی ان یفکی
 کان فیما مضی و صلا لا ینقل منی حال الی حال نحو صا زید غنیاً ای انتقل من حال الفکر الی
 الغناء و من حقیقة الی حقیقة نحو صا لا الطین حجرأ و قد یجی صا یعنی الانتقال من مکان الی
 مکان او من ذات اللفظ و یتعدی ج بالی نحو صا زید مخرجة الی قرینة و مرعالد الی بکسر و
 فاضحی و اضمی تدل ای هذه الافعال الثلاثة علی اقتران معنی الجملة التي وقعت
 بعد ابتداء الاوقات اشارة الی اوقات هذه الافعال هی الصبح و المساء و الضحی و اضافة
 الاوقات الی افعال باء فی ملامسة ای بلا و قات التي تدل هذه الافعال علیها نحو اضمی زید
 و اکر ای کان و اکر ای وقت الصبح و کسر علی هن اضمی و امسی و معنی صا زید نحو اضمی
 زید غنیاً ای صا و تكون هذه الافعال الثلاثة تامة کائنة بمعنی دخول الصبح و اضمی
 و الضحی فی ضحی زید و المساء فی امسی زید ظل و بات تدل لان علی تفریق مضمون الجملة الواقعة
 بعد ما یوقیه ما ی یوقی هذین الضحای و النهار و اللیل نحو ظل زید مسروداً و بات
 زید مخر و نا و معنی صا لای و یكون هذین الفعلان بمعنی صا نحو ظل زید فقیراً و بات زید
 فقیراً ای صا و یجیدان تا منین علی ثلثة نحو ظلت بمکار الطیف و بیت بینا طیباً و مکا
 کان هذین الفعلان یفتقران الی الافعال الثلاثة السابقة فی جمیعها تا متین علی قلة
 افروهما بالذکر وان کانا مشترکین مع الافعال الثلاثة السابقة فی الدلالة علی اقتران معنی
 الجملة باوقاتهما و فی الجمعی معنی صا و لذلک لم یذکرها تا متین و انال و ما فقیع و ما برح و ما
 انزلک تدل علی استملا رشوت خبرها ای خبر هذه الافعال لفاعلها ای لاسمها و قبلک ظرف لاسمها
 و ضمیر المرفوع المستتر فی قبلک راجع الی المفاعل الضمیر المنصوب الی البارز الی الخبر تقدیر و من قبل
 الفاعل ذلک الخبر یعنی ان ذلک الخبر ثابت للفاعل علی وجه الاستمرار من کان ذلک

مضمون

الفاعل قابلا للثبوت حاله في المعتاد نحو ما زال زيدا مبرا فإنه لا يفهم منه انه كان
 اهل في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك من كان قابلا وصليا امره ويلزم ما ي
 يلزم هذه الافعال حروف النفي قد تدل على استمرار خبرها والفاعل لا ان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول النفي عليها يفيد الثبات لان نفي النفي ثبات وقد يحذف حرف النفي في
 القسم لفظا ويؤاد به معنى نحو قوله تعالى تَقْتُلُونَ كُرْبًا لَوْ سَأَلْتُمُوهُ لَأَقْتُلَنَّكُمْ وَمَا دَامَ
 تدل على توقيت امر يمتد في ثبوت خبرها أي خبر كلمة ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام
 وهو ما نحو قوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
 تدل على نفي معنوية بحالها في زمان الحال وهو لاكثر لان العرب يستعملها
 لذلك تقول ليس زيد قائما الآن وقيل ليست تدل على نفي معنوية بجملة مطلقا أي حالا
 كان او غيره كقوله تعالى لَكُمْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ مَضْرُوبًا لَهُمْ فِيمَا عَمِلُوا
 عنهم يوم القيمة في نفي المستقبل واجب عن الية بان هذه الاخبار لما كان صائلا
 الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكأنه واقع في الحال وقد عرفت ببقية احكامها التي
 افعال الناقصة من جواز تعدد خبرها على اسمائها في ال كل
 وعلى نفس الافعال ايضا في العشر الاول وعدم جواز ذلك فيما في اوله ما واختلف في ليس
 في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا تعيد ما أي ببقية الاحكام لتلاين
 التكرار ثم ما فرغ عن الافعال الناقصة فرغ في افعال المقاربة فقال **فصل في**
 للمقاربة وذكرها عقيب الافعال الناقصة لاشتراكها في قضاء الخبر لانها موضوع
 لتعريف الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها اخضر وهو كونه فعلا مضارعًا وخبر
 الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لتو اخبارها لقرية لفاعلها أي لاسم هذه الافعال
 وهي أي افعال المقاربة على ثلاث اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء أي لقرية بمرجاء
 الخبر وهو أي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد أي غير متصرف
 ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول واطرف أي واسم لفاعل
 المفعول كونه متضمنا بمعنى الاشارة الذي صلة ان يكون بالحرف فاشبه الحرف ولكونه
 محمولا على الفعل لان كلاهما الطبع المحصول وهو عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم
 كون خبره فعلا مضارعًا الا ان خبره أي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد فعل

من في المقاربة

مضارع بغير ان نحو عسی زید ان یقوم ای قارب زید الیه القیام قریباً من فروع بانه اسم
 علیه وان یقوم فی محل التصب خبرها هذا ما ذهب الیه اکثر النحاة وذهب بعضهم
 الی ان ان مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسی وزید فاعل یقوم
 بناء علی التقید یوم والتأخیر وذهب الکوفیون الخانیه لعل ما قبله واشتراط ان فی خبر عسی
 التحق معنی لترتیبیه اذ الترتیب لا یرکب الا فی المستقبل فجاؤا باسماء ال عملیه ویمحور
 تقدیم الخبر ای خبر علی عمل اسم نحو عسی ان یقوم زید ای قریب قیام زید فان یقوم
 مرفوع المحل بانه فاعل عسی وزید فاعل یقوم ولینتغنی به عن خبره وعسی علی
 هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاصل ناقصة وقد یجوز ان یخبر علی تشبیهاً
 له بکافی الاستعمال فالاولی ان ینکر بحجبه ویقول نحو عسی زید ان یقوم وقد
 یجوز ان نحو عسی زید یقوم ومنه قول الشاعر شاعر
 عس الکرب الذی علی مسیت فیه یکون وراعه فرج قریب

له می بسبب
 درایه مدت استغنی
 قریب محو کربین
 شده ۱۱

یقال
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

والثانی ای القسم الثانی للحصول وهو کاد وخبره ای خبر کاد فعل مضارع دون ان یبغیر
 ان نحو کاد زید یقوم فزید مرفوع بانه اسم کاد ویقوم خبره هو فعل مضارع دون ان یبغیر
 نقیضه ومقارنه الحصول وقد تدخل ان فی خبر کاد تشبیهاً له بعسی نحو کاد زید ان یقوم
 ومنه قول الشاعر قد کاد من طول البلی ان یضقی + ای یندرس ویجوز الثالث ای
 القسم الثالث للاخذ ای لقرب الاخذ والشرع فی الفعل وهو طفق بمعنی اخذ وجعل بمعنی
 طفق وکرب بفتح التراء بمعنی قرب واخذ بمعنی شرع واستعمالها ای استعمال هذه
 الالفاظ الاربعه دون مضمناً فمما مثل کاد ای مثل استعمال کاد فی اقتضاء کل واحد منها
 اسماً وخبراً وکون خبرها فعلاً مضارعاً دون ان نحو طفق زید یتکتب ای اخذ واوشک
 بمعنی اسرع عطف علی قوله اخذ فیکون من جملة القسم الثالث واستعماله ای
 استعمال او شک لامعناه نحو عسی وکاد ای مثل ستم الیهما فیستعمل تارة مثل عسی
 فی وجهیهما ای کونها مقتضیه للخبر وکونها مستغنیه عنه اذا کان اسماً مع ان نحو او شک
 زید ان یقوم واوشک ان یقوم زید وتارة مثل کاد فی اقتضاء الاسم الخبر وکون الخبر
 فعلاً مضارعاً دون ان نحو او شک زید یقوم ولا یخفى ان عبارة المصدر هذه توهم ان
 الاصل فی استعمال خبر او شک ان یرکب مع ان وکن الاصل استعماله ان یرکب دون ان

معانیها

منها

وهذا تناقض شرفنا فرغ عن بيان افعال المقاربة شرع في بيان فعلي التعجب فقال **فصل**
فعل التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خلق سببه وخرج عن حد نظا شدة بمعنى
الرضا فة في قوله فعلا التعجب فعلاين وضعا لانشاء التعجب لهذا ترك التعريف لانه يفهم من
هذا الملايسة على انه وقع بيا كالمأيدهم فيها عند التصريح به ولا ان التعريف لانضباط
الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزءا وجزئيا لا يحتاج الى ذلك ولما ولي التعجب صفتان
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله **ما أفعله** **ما أفعل** به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما احسن زيد اي شئ احسن زيد او في احسن ظهوره هو فاعله فمأني **ما احسن زيد** اما
مبتدأ متكرر بمعنى شئ عند سيبويه والتحليل اصلة شئ احسن زيد او الجملة التي بعدها على الفعل
والفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة
التي بعد ما صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذي
احسن زيد شئ واستفهامية عند البعض في مبتدأ وما بعد ها خبرها وتقديره ان
شئ احسن زيد او نحو احسن زيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير في احسن لان الفاعل لا يكون الا واحدا وكفى استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة والتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله
تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن زيد صا زيدا **ما احسن** ومفعول عند الاخفش
يؤيد جاز حذ ف كما جاء في قوله تعالى **اشعرهم** **مهموما** **بصر** فعلى هذا الوجه يكون احسن
خبرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي اجعله حسنا
بمعنى ضميره والباء عند التعدية فيكون الهمزة للصيرورة والتعدية ليصير احسين
متعديا بواسطة الباء او الزيادة في المفعول للتأكيد كما في قوله تعالى **ولا تلقوا بها** **يا ايها** **الذين**
فحينئذ يكون الهمزة للتعدية كما في **ما اخرج** **واحسن** متعديا بنفسه ولا يبين انك فعلا
التعجب **الامة** اي من اهل التفضيل اي الامن شئ يصح بنا فعله للتفضيل منه لوجود
المشاهدة بينهما لكون كل واحد منهما المسالفة والتوكيد فلا يبين ان لا من لا في مخرج قابل
للزيادة والنقصان ليس يكون ولا عيب اما قيد نال الثاني المجرور بقولنا قابل للزيادة
والنقصان لاحتراز اي نحو مات زيد ولا يقل في ما مات زيد الا ان الموت لا يقبل
الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد ائلا من موت احد اخر وان نقص الاضطرار

يتعجب من الفعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل نحو ما شهرة وما اشغل قليل
وما عطاء شاذ ويتوصل في الممتنع اذ لا يمتنع بناء فعل التعجب منه من رباعي
او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون او عيب بمثل ما أشد
استخراجا في الاول وأشد روبا استخراجا في الثاني بينيان من فعل يمنع بناؤها
منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء كما عرفت ذلك
في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيها أي في فعلي التعجب بتقدير يوم وتأخير أي بتقدير
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنها فلا يجوز ان يقال ما زيداً أحسن ولا ان
يقال بزيدا حزين فان قلت ذلك التأخير ههنا مستند ان كل من التقدريم والتأخير
مستند للاخر فيكون تقدريم شئ مستندا لتأخير غيره وبالعكس قلنا
ان احدهما ينفصل عن الآخر قصد التحقيق فكان الشيخ رحمة الله عليه جدير
بالقصد او نقول ذكره تأكيداً او لفصل اي لا يجوز التصريف فيها ايضاً بايقاع
فصل بين العامل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما أحسن اليوم زيداً ولا أحسن
اليوم زيد وجاء الفصل بكاف الزائدة نحو ما كان أحسن زيداً ولا يقاس
عليه لفظ يكون خلافاً لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات في صيغتي
التعجب لكونها غير متصرفين حيث لا يحى منهما مضارع مجهول دامر غي وتانيث
وشبهة وجمع لانها بعد النقل الى النعت جرت بآهري الامثال فلا يتغيران كما
يتغير الامثال ولا تنصا كغيرها من كلام لما فيها من معنى الانشاء والماضي
اجاز الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف ولا يتسع في غيره ولما اشبهت
العرب ما أحسن بالرجل ان يتصدق في نحو ما أحسن اليوم زيداً
وأحسن اليوم زيد وهذا اذا كان الظرف متعلقاً بصيغتي التعجب اما اذا لم يكن متعلقاً
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقينته ما أحسن أمس زيد الا ان امر متعلق بقوله
لقينته لا بقوله احسن فاعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلياً زامرين
فذهب الاكثر الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك بان اتصاله بالوقاية نحو اكون في
بعدم اضافة الى المنسوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج
عليه تصغيراً أصيلاً في قوله ع يا ما اصبلر عن لا ناشد لنا وبعدهم كحوق

في الظرف

افعال المدح والذم
والتصغیر

الضامه ثروتا والتانیث الساكنة والتصریف وبتصغیر الواو فی نحو ما نحو فرس ولتما
 فرغ عن بیان فعل التعجب شرع فی بیان افعال المدح والذم فقال **فصل**
افعال المدح والذم ما وضعت افعال وضعت وتذکیر الضمیر باعتبار اللفظ لا لانتفاء مدح
 او ذم فلا یصدق الحدی علی نحو کرم زید وشره عمر ووقفه بکرو ونحو خالد وصدحت
 ذممت لانها لم توضع الا لانشاء واما المدح فلهای فالمدح فعلان احدهما **انعم** وهو
 فعل ماضٍ اصله **نعم** علی وزن **فعل** بفتح الفاء وكسر العین وقد جاء فی قول اسماکان
 او فعلا ذراع لغات اذا کان فاءه مفتوحا وعینة حلقیا فتحة الفاء مع کسر العین
 وهی الاصل وفتحة الفاء مع اسکان العین وکثرة الفاء مع اسکان العین **کسر الفاء** مع کسر العین
 اثباتا للعین **تعا** تختلف النحاة فی فعلیة **نعم** یسرفن هب الکسائی والبصریون انهما فعلان
 استدلوا علی فعلیتهما با اتصال تاء التانیث الساکنة واستئنا الضمیر وذهب الباقون الی ان
 التاء واجتباع اسمیها بدخول حرف التاء علیهما نحو یا نعم الموی واجیب بانها محمول علی
 حرف التانی وفعالای نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زید وهذه اللام للمعرب
 الذم فی علی اصم اذ یفتسر بالواحد المثنة والمجموع وكذا المجهاز والمضمر قبل انهما للعموم
 وانما کان فاعله اسما معرفا بمنه اللام لم یحصل المبالغة فی المدح وهذا هو التاسی لیباب
 نعم وذلك لان اللام لما کان للمهل الذم فی یكون الممضو بها واتفا علی واحد غیر معین
 ابتداء ثم یصیر معینا بدخول المخصوص بعبارة ویكون الكلام بعدا مشتقا علی الایمال التفصیل
 وهو اذ عرفی النفس واسم مضاف الی الاسم المعرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
 غلام الرجل زید او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بواسطة نحو نعم وجه
 فوس غلام الرجل وقد یكون فاعله ای فاعل نعم مضمرا لا یختصرا لان قولك نعم رجلا
 اعصر من قولك نعم الرجل زید ولا تراه اضمارا علی شرطية لتفسیر وفيه مبالغة فی المدح و
 یوجب تیزیة ای تفسیر ذلك المضمیر بتکررة منصوبة فی التیزیة واقعة قبل مخصوصه
 مفردة نحو نعم رجلا زیدا ومضافة الی تکررة او معرفة اضافة لفظیة نحو نعم ضارب رجل
 زید ونعم ضارب زید وحسن الوجاهات وانما لو صفت تکررة بالمنصوبة لیمرد التوضیح اذ
 التیزیة انما منصوب او مبرور وهنکة لا یحتمل الجمال ان یزاد لا یحتمل ان یزاد به عن الجمال وانما
 فی قائله الله من شاعر وذلك ان تریب بالمنصوبة لا محلا واحترز به عما یحتمل التقابل بین

ابدائها

التكررة وبتنوينها وحب تميزه بتلك التكررة لانه لو لم يكن كره تميز لم يفهم ان في نعم ضميرا
او يما عطف على قوله بتكررة اي يجب تميز ذلك المضمرا بما منصوب بالحمل على التميز نحو قوله
تعا كنعنا كهي اي نعم الشئ شيئا اي الصدقات اي استداءها وما تكرر بعنه شئ لا موصولة
ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابوعلى موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلته بتامها في تعامى محذوفه لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي
فعلها وقال سيبويه والكسائي ما معر و تاقه بمعنى الشئ فمعنى نعمنا هي اي نعم الشئ هي
فما هو الفاعل لكونه بعنه ذى اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقعة
بعمل الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه حضر بالمدح ولم يصرح بتقديره لانه قد جاء جواز
تقديره فيقال زيد نعم الرجل والثاني حبتل المحو حبتن ازيد تحببت فعل المدح وفاعله
اي فاعل هذا الفعل الشارة الى ما في لذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
لا يجوز حذف ذا من حبت تفضيلا للظاهر على المضمرة عند صاحب القاموس حبت اسم
بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد بالواقع بعد حبتن او يجوز ان
يقع قبل مخصوص حبتن او بعده اي بعد حبتن تميز مطابق لذلك المخصوص في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو حبتن
رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص حبتن وحبتن زيد رجلا مثال ما كان
التميز واقعا بعد مخصوص حبتن او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
حبتن او بعد حال على وفوق المخصوص فيما ذكر نحو حبتن راكبا زيد في وقوع المحال قبل
مخصوص حبتن او حبتن ازيد راكبا في وقوع المحال بعد ثم الفاعل في التميزا والحال
ما في حبتن امن الفعل وذر المحال هو ذا الازيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجزم الا بتام
المدح لفظا او تقبل يرا التراكب حال عز الفاعل لعز المخصوص وعلى هذا القياس
في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم تاما الذي مر فله اي قلند مفعلان ايضا
كما يكون للمدح فعلان احد هما بشر الرجل زيد مثال فاعل بشئ
المعترف باللام وبشئ غلام الرجل زيد مثال فاعله المضان الى المعترف باللام وبشئ رجلا
زيد مثال فاعله المضمرا للتميز بتكررة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد ففاعل

سواء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضان الى المعرف باللام وساء
رجل زيد فاعله المضمم المميز بكرة منصوبة وهذان الفعلان مثل نَعَمْ في كون
فاعله انما اسماء من قال باللام او مضاناً الى المعرف باللام او مضمراً اميزاً بكرة منصوبة
نعم لما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال

القسم الثالث في الحرف

وقد مضى تعريف الحرف في المقدمة واقسامه واقسام الحرف سبعة عشر قسمًا
حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التثنية وحروف النداء
وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحرف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحرف
التوقع وحرف الاستفهام وحروف الشرط وحرف الردع وتاء التانيث الساكنة والتسويين

نونا التاكيد **فصل** حروف الجر كان الانسب تقويم الحرف والمشبهة بالفعل على حروف الجر على
طبق تقويم المرفوع والمنصوع على الجر واللام الاته قد مر حروف الجر عليها مراعاة لاصابها واعمالها
فربية الحرف المشبهة او اكثر في دور زمان الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها تجر معها الافعال الى
يلها وتجر الاسماء وتسمى بحرف الاضافة لانها تضيف للفعل وشبهه ومعنى فعل المواصلها
حروف وضعت لاقضاء الفعل الا ولما تقول للاقضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الاقضاء
هو الوصول فاذا عدى بالباء كان معناه الايضاً او شبهه اي نسبة الفعل وهو ما جعل على محله
هو من تركيبه كما سمي الفاعل والمفعول الصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى
الفعل ولا يكون من تركيبه كالظرف والجار والجرور وحروف النداء وحروف التثنية واسم
الاشارة واسم الفعل والتمق والتثنية والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل لانه كلمة
معبارة عن اسم والضمير المرفوع المستنكر في تليها عائد الى الحرف والمنصوب اليها اي الى اسم
تلى الحرف ذلك الاسم وانما عاثر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعرفت وصاقت عليهم
الارض بما رحبت فانه كما ليس بالفعل نحو مرت بزيد نظير الاقضاء للفعل وانما ما زبدي نظير
الاقضاء نسبة الفعل وهذا في الدار ابوك اي شير يلي فيها اي في الملام نظير الاقضاء لمعنى
الفعل وهي اي حروف الجر تسع عشر حرفاً احدها حرف قد مر على سائر الحروف ولا يراها الا مبتدأ في
بالابتداء وهي اي في موضع لا يبتدأ الغاية على النهاية اي لا يبتدأ على نهاية ولا يستعمل ابتداءً

القسم الثالث في الحرف

حروف الجر

يفعل

لانهاية له كالا مودالابدية وهذ اعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى
 المسافة لانه يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة
 الحقيقية والتأويلية وعلامته اى علامته كون من لا يتبدل الغاية ان يصح في مقابلته
 اى لا ابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى وما يقيد فائدتها في مقابلتها وهذا لا ابتداء
 يكون ثم مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت
 من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يجرى الجرح والابتداء غير مقصود الى انتهاء مخصوص مع
 صحة ان يكون في مقابلتها الانتهاء كما تقول عود بكلمة من الشيطان الترجيم فاق معني
 اعود بالله التحم اليه وللتبديد اى لاظهار المقصود من مرهم وعلامته اى كون
 للتبديد ان يصح وضع لفظ الذي او تصاديفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان
 لفظ من كقوله تعالى فَاَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ اى الرجس الذي هو
 الوثن فان قلت لا يصح وضع الموصول مكانه من في نحو قَدْ كَانَ مِنْ قَطْرِ اِي تَشَى
 من مطر مع انها للتبديد لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة و يلزم جعل المفرد
 صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبديد عَلَا
 اى علامة كون من للتبديد ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت
 من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على
 قوله للا ابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامته كون من زائدة ان لا يتخلف
 المعنى باسقاط اى باسقاط لفظ من بل يبقى صل المعنى على حاله نحو جاء في من احد
 فانه لو قيل فاجاء في احد منقاطه يتخلف صل المعنى ولا يرا من في الكلام الموجب
 علم من هب البصر بل يترقى في غير الموجب خلاق الكوفيين والاختلاف فانهم جوزوا
 زيادتها في الموجب في اسم الجنب ايضا فاستدلوا على ذلك بقوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ
 من ذنوبكم وبقوله تعالى اِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وبقول العرب قد كان من
 مطر اى قد كان مطرا جيب عن الزيادة بان قوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ خطا لانه
 نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوبه صلى الله عليه وسلم لا يوجب غفران جميع ذنوب
 امته نوح عليه السلام فعلم من هذا ان كلمة من في قوله تعالى يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ
 للتبديد للزيادة وعز قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قولهم قد كان من مطر

تسببه مما يوهم زيادة من الكلام الموجب فمتاؤل بالحمل على التبعيض اى قد
كان بعض مطر او على التبيين لانه قد كان شئ من مطر وقد يجئ من
بعضه في كقوله تعالى اذ اوردى للصلاة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى الباء كقوله
يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ نَخْفَىٰ اى به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى اَرْضِيكُمْ
بِالْحَيٰوةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ اى بدلها وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جمل في من
رجل لاق من هذه فمن حيث انها تفيد الاستغراق لم تكن زائفة الا ترى انك لو
حذفتها كان المعنى نفى الخي عن رجل واحد نحو ما جاء في رجل بل رجلان ومن حيث ان
اصل الكلام مستقيم بدونها كازائفة بخلاف من التقي في قولك ما جاءني من احد
فانها زائفة البتة لان احد لا يستعمل الا في العموم وكن الاستعمل الا في المنفرد
الجوهري ويكون من معنى على نحو قوله تعالى وَنَصَرْنَا اِيْمَانَ الْقَوْمِ اى على القوم وقد يكون القسم
مكسورة للميم ومضمومها نحو من في لا فعل تذكير وذكر الحرسى انها تكون لانتهاء نحو
قربت منه اى قربت اليه ويحتمل للفصل ودخبت على ثانی للتضاد بنحو قوله تعالى
وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمَقْسِدَ مِنَ الْفَضْلِ وقائنها اى وهى موضوع لانتهاء الغاية فلا يدخل
بما بعدها فى ما قبلها الا بما اذا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال هى مشتركة فيهما
ومنهم من قال يدخل ان كان ما بعدها جنس لما قبلها كما مرافق في باب الغسل الا
فلا كالليل في الصوم ثم ذلك لانها ايضا ان يكون في مكان كما من مثاله نحو سرت
من البصرة الى الكوفة اى فان كقوله تعالى ثُمَّ اَتَوْا الْقِيَامَةَ اى الليل ومعنى مع
اى يجئ الى بمعنى مع قليلا اى حال كونه قليلا او بحيث قليلا او زمانا قليلا
كقوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوْهُكُمْ وَاَيْدِيَكُمْ اى مع المرافق وكقوله تعالى
وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالِكُمْ اِلَىٰ اَمْوَالِكُمْ اى مع اموالكم وتالها حتى وهى اى حتى مثل الى
فى كونها لانتهاء الغاية نحو غنمت البارحة حتى الصباح ومعنى مع اى ويجئ حتى بمعنى مع
كثيرا اى بحيث كثيرا او زمانا كثيرا نحو قد اخرج حتى المشاة اى مع المشاة وفى قوله كثيرا
اشارة الى ان حتى يجئ بمعنى الى قليلا ولا ينحصر فى غير الظاهر اى فى غير الاسم
الظاهر بل ينحصر فى الظاهر فلا يقال حتى كما يقال اليه استغناء عنها بالي والا صواب ان
يعمل بالاستعمال بالاستغناء لان مقتضى ان لا يدخل فى الظاهر ايضا لذلك

ولیس اختصاصها بالظاهر فی حجر دکونها یعنی الی خلاف المبرد فاته اجازة دخولها
 فی المضرب کالی متمسک فی ذلک بقول الشاعر الذی نقله المص رح فی الکتب و
 الجمهور علی انه نادرو شاد و کما کان قول الجمهور مختاراً عند المص رح حکم بشذوذه
 و قال و اما قول الشاعر الذی یتمسک به المبرد تنعیر فلا والله لا یتقی اناس *
 تخی حثاک یا ابن ابی زید * شیار فلا یقاس علی غیره ولا بها فی وهای فی موضحة
 للظرفیة ای بجعل ما بعد هاطر فالما قبلها اما حقیقة محوزین فالمدار و ما فی الکتب
 اذ توسعاً و اعتباراً انحو نظرت فی الکتب و النجاة فی الصدق و معنی علی فی یجئ
 فی بمعنى علی قلیلاً کقوله تعالی و لا صلیبکم فی جرد و علی علی جرد الفعل
 قال صاحب المفضل انها فی الایة علی اصلها و لیست بمستعارة بمعنی علی کما
 توهم لکن المصلوب فی الجرد و کما کثر الشئ کما کثر فی الظرف و ذکر الشیخ ابن الحاجب
 ان کل ما ینبسط و منزلته فهو موضع فی و کل ما ینبسط معنی الاستعداد و الاستقلال
 فهو موضع علی و کل ما ینبسط معناه هو موضع الحرفین نظر الی المعبودین نحو جلست
 علی الارض و فی الارض و یجئ فی بمعنى مع کقوله تعالی اذ خلوا فی امرای مع امر
 و للتعلیل کقوله تعالی مستکم فیما آخذت شرفیه عن اب عظیم ای لما آخذتم
 و کقوله صلی الله علیه و سلم عن بیت امرأة فی هرة حبستها و للمقابلة کقوله
 تعالی فما متاع الحیوة الدنیائی الا خیرة الا قلیل و خاصتها الباء وهی ای
 الباء مستعملة للالصاق ای لالصاق الفعل بالجزء و اما حقیقة کبیر و احوالها
 کمرت بزیل ای التصق مروری بموضع یقرب منه ینبسط للاستعانة ای للدلالة
 علی ما دخلت هی علیه الالف للفعل نحو کتبت بالقلم ای مستعیناً به و للمصاحبة
 یعنی مع کخرج زید بعشیرته ای مع عشیرته و له مقابلة ای للدلالة علی وقوعهم
 مقابل الشئ اخر کتبت هذا بذلک و کقوله تعالی ارضیتهم باحیوة الدنیامنا
 الاخرة و للتعدینة ای بجعل اللازم متعدیاً مثل الهرة فی اکرمت زیداً و
 التضعیف فی اکرمته کذ هبت بزیل ای اذهبت و للظرفیة بجمست بالمسجد ای
 فی المسجد و زائدة عطف علی قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبریة قیاساً
 مقول مطلق ای قسناها قیاساً أو خبر بکوز محذوف تقدیره و تلك الزیادة ینبسط

علی ما تبت

قیاساً او نصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادة الباء بالقیاس فین و الفعل
والفاعل والمفعول مع الجار نسبیاً فی خبر النقی ای فی خبر النقی نحو ما زید بقاؤه ونحو
لیس یزید برکب و فی الاستفهام ای فی خبره نحو هل زید بقاؤه فان قلت کذا و طلق
النقی کلا استفهام یشمل لیس و ما و لا المشبهتین به و لا تنفی الجنس و السهمیة و
هل و لا لم یکن لک اذ الحکم مخصوص بلیس لیساً المشبه به و هل قلت و
لعله اراد النقی و الا استفهام المهوری فی هذ الباب فی عرفه المشهور
وهو النقی بلیس و المشبهه و الاستفهام هل و سماعاً عطف علی قوله قیاساً فی المرفوع
سواء کان المرفوع مبتدأً نحو بحسبک زید فقوله بحسبک مبتدأً و زید خبره
و الباء زائدة فی المرفوع وهو المبتدأ ای حسبک زید و خبر الکذا فی النقی و الاستفهام
نحو بحسبک زید أو فاعلاً نحو و کفی یا لله شهیداً ای کفی الله شهیداً و فی المنصوب عطف
علی قوله فی المرفوع نحو النقی بیدیه ای یدک و الباء زائدة فی المنصوب هو المفعول قال الله
و لا تلقوا بایدیکم الی التهذؤة ای لا تلقوا بیدیکم ای انفسکم الی الهلاک بترك
الجهاد فانکم اذا ترکتم الیها غلبت الاعلاء علیکم فهلکتکم و یجی الباء بمعنی عن کقوله
تعالی سأل سائلک بعد اب ای عن اب و بمعنی من کقوله تعالی یوم تشقق السماء
بالقصار و بمعنی علی کقوله تعالی و منهم من انما منه یفقط اذ یؤدی الیک قد یجی
للتجربید نحو لیت زیداً بالعلم ای مجرداً اخیالاً عن العلم یعنی لیس له علم حتی یقرأ
علمه و یعلم عنه و سادسها الامر و هی للاختصاص ای لاثبات شیئ لشیئ و النفع عن غیره
وهو الظاهر و جرى علیه العمل ثم الاختصاص صراحتاً ان یکون اختصاصاً استحقاق
نحو الجملی للفرا و اختصاصاً صراحتاً نحو المال لزیداً و اختصاصاً نسبیةً نحو زید
ابن لعس و للتعلیل ای لیبیاز علة شیئ سواء کاز العلة غائیة کضر بنه للتادیب
فان التادیب علة غائیة یقصد الفعل لاجلها و هو الضرب او علة داعیة و لیست
بغائیة کخرجت لخاصتک فان الخافاة علة داعیة علی الخروج و لیست غائیة یقصد
الفعل لاجلها و هو الخروج و زائدة بالرفع عطف علی قوله للاختصاص کقوله تعالی
ردف لکم ای ردفکم فالامر زائدة لا یردف متعد بنفسه و بمعنی عزل و یجمع
الامر بمعنی عدا السنعل مع القول و ما یشترق منه کقوله تعالی و قال

لهذا ان الغلام

الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ عَزَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَعْنِي الْوَأَيُّ لِيَسْتَعْمَلَ اللَّامَ
 بِعَنْ الْوَأَوَّلِ الْكَائِنَةِ فِي الْقِسْمِ لِلتَّعْجِبِ أَيُّ عِنْدَ التَّعْجِبِ فِي اسْمِ اللَّهِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا
 فِي الْأُمُورِ الْعَظَامِ فَلَا يُقَالُ اللَّهُ لَقَدْ طَارَ الذَّبَابُ وَأَنْتَ مَا لَمْ يَقْبَلِ بِعَنْ الْبَاءِ فِي الْقِسْمِ
 مَعْرِاتِ الْبَاءِ صِلَ فِيهِ تَنْبِيهُنَّ عَلَى أَنَّهُمَا كَوَاوِلُ الْقِسْمِ كَمَا كُنَّا نَقُولُ الْهَذَا لِيُشْعِرَ
 اللَّهُ بِبَقِيٍّ عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ * بِمَشْمُوعٍ خَرِبَهُ الظِّيَّانُ وَالْأَسْ * فَقَوْلُهُ اللَّهُ مُتَعَلِّقٌ
 بِالْقِسْمِ وَكَلِمَةٌ لَا هُنَا مَضْمُورَةٌ لِأَمْرٍ إِلَّا تَبَاسُؤُا لِيَبْقَى وَقَوْلُهُ ذُو حَيْدٍ فَاعِلٌ يَبْقَى وَ
 بِمَشْمُوعٍ مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَقَوْلُهُ بِالظِّيَّانِ وَالْأَسْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ صِفَةً تَشْمَعُ وَالْحَيْدُ
 جَمْعُ حَيْدَةٍ وَهِيَ عَقْدٌ فِي قَرْنِي الْوَعْلِ وَيَجْمَعُ حَيْدٌ وَحَيْوٌ وَكَيْدٌ رُتَّةٌ عَلَى رِبْدٍ
 وَيَذُورٌ وَاسْمٌ لِلْجَبَلِ الْعَالِي وَالظِّيَّانُ اسْمُ نَبْتٍ ضَيْبِ الرَّاحِجَةِ وَالْأَسْ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ هُوَ
 الرَّهْيَانُ وَقِيلَ الْأَسُّ قَطْرَةٌ مِنَ الْعَسَلِ تَقَعُ مِنَ النَّخْلِ عَلَى الْحَجْرِ فَيَسْتَدَلُّونَ بِتِلْكَ الْقَطْرَةِ
 عَلَى مَوَاضِعِ الضَّلِّ وَمَعْنَى الْبَيْتِ وَاللَّهُ لَا يَبْقَى عَلَى تَصَرُّفٍ إِلَّا بِمَعْنَى مَرَاهِقِ الدُّنْيَا كَمَا سَلَّ
 مِنَ الْأَفَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي الدَّهْرِ حَتَّى هَذَا الْوَعْلُ الَّذِي يَعْتَصِمُ بِشَوَاقِقِ الْجَبَلِ لَا يَبْقَى
 مَا يَرَعَاكَ وَفَايُشْرِبُهُ فَهُوَ تَعْبُودٌ قَدْ يَسْتَعْمَلُ اللَّامَ لِلصَّيْرِ وَرُتَّةٌ نَحْوُ لِمَا لِيَسْتَعْمَلَ الشَّرَّ لِلشَّقَاوَةِ وَ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَالْتَقَطْنَا آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا وَكَيْسِي هَذِهِ الْأُمُورُ
 الْعَاقِبَةُ وَقَدْ نَجَّى بِعَنْ فِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَنَضَّ الْمُؤَارِثِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَبِعَنْ
 عِنْدَ هَذِهِ الْآيَاتِ لِأَنَّهُ قِيلَ الْمَعْنَى عِنْدَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَبِعَنْ إِلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى كُلُّ نَجْرِي
 لِأَجْلِ سَعْيِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَعْنَى بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَقْبِلُوا الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ
 الشَّمِيرِ بَعْدَ زَوَالِهَا وَبِعَنْ مَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَكَلَّمَ لِلْحَيِّينَ
 وَبِعَنْ مِنْ كَقَوْلِ الْحَرِيرِ عِنْدَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ * أَيُّ مِنْكُمْ وَبِعَنْ الْفَاءُ
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا مَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا أَيُّ فُسُوفَ وَبِعَنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَمْرٌ وَأَنَّ
 إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ أَيُّ أَنَّ يَعْْبُدُوا اللَّهَ وَ سَأَ بِعَارِثٍ لِلتَّقْلِيلِ أَيُّ لِأَنْشَاءِ تَقْلِيلِ
 أَفْرَادٍ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَنَّ كَمُ الْخَبْرِيَّةَ لِلتَّكْثِيرِ لِأَنَّ شَاءَ تَكْثِيرًا بِأَفْرَادٍ مَا دَخَلَتْ
 عَلَيْهِ أَنَّ رَبِّي كَثِيرٌ مَا يَسْتَعْمَلُ لِلتَّكْثِيرِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ كَمُ الْخَبْرِيَّةَ لِلتَّقْلِيلِ وَنَظِيرُهَا فِي
 ذِكْرِنَ فَإِنَّهَا فِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ فِي مَقَامِ الْمُدْحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَّمَ اللَّهُ
 الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَأَذًا أَوْ ذَهَبَ الْأَحْقَشُ إِلَى أَنَّ رَبِّي اسْمٌ وَهُوَ مَخْتَارٌ

صاحب المفتاح ویستحق ای رُب صدر الکلام فیها منزلة انشاء کما ان کرم
 الخیریه یستحق ذلك ولا ینحل ای رُب الاعلیٰ نکره موصوفه لان حجر رها وضع
 التمیزه عن کلامها للتقلیل کما ان کرم للتکثیر فیه شائبة العن الطالب للتمیزه وهو کما یقولون
 نکره نحو رُب رجل لقیته او مضمیهم بان لیس له معامیغه مفر من ذکر الی ای وان کان
 التمیز منفی او محوفا او مؤثقا مایز نکره منصوبه علی التمیز لان المضمی لما کان
 مبهما احتمل الی التمیز نحو رُب رجل فی المفرج ورتبه رجلین فی المثنی ورتبه رجال فی
 الجمع ورتبه امرأة کن لک تقول رتبه امرأتین فی المثنی ورتبه نساء فی الجمع
 المضمی عائد الی شیء فی لذلک هن الی شیء سبق ذکره لیسب المطابقه وهدن عند
 البصر ینزوعن الکوفی ینسب المطابقه ای مطابقتهم ای مطابقتهم التمیز
 فی الافراد والتثنیه والجمع والتذکیر والتانیث فیقولون نحو
 رتبه رجلا ورتبه رجلین ورتبه امرأه ورتبه امرأتین ورتبه نساء و
 قد تلحقها ای رُب ما الحاقه ای المانعه عن العمل ولا یجوز ان ینسب الاموصوله بخلاف
 غیرها مازک ما فی الاسمیة فانها لا ینسب الامفصوله فتدخل رتبه بعد محوفا الحاقه
 بها علی الجملة اما فعلیه نحو رُب ما قام زید واما اسمیه نحو رُب ما زید قائم ولا ینسب لها
 ای لرب من فعل فاضرت لعلت به ولو كانت مکفوفه بما وانما وجب ان ینسب لها فعل
 ما حل ان رُب للتقلیل ای لتقلیل المحقق لواقع وهو ای ذلک للتقلیل لا ینسب ای
 یحصل الایه ای بالفعل لماضه واما قولهم ساء یوم الذین کفروا الی قولهم
 مستلمین فهو کما ماضه لصدق المعنی ویتحقق فهو اذین بمنزله الموجه للمحقق
 فیکون یوم یجمع وکذا یؤید لاقوله تعالیٰ قَسْوَعِمْکُمْ اِذَا ارْتَدَلُوا فَاَعْتَدْتَهُمْ
 حیث جاء باذ وهو للماضه وجمع بینه وبنین سون التي هی للاستقبال لکون
 بمنزله الموجود لتعریبه من التریب وینحذف الفعل ای الفعل الماضی الذی
 تعلقت به رُب غالبا ای حن قاع الباء او زما غا الباء او فی الغالب کقولک
 رُب رجل اکرمی فی جواب من قال هل لقیته من اکرم لعلی رُب رجل اکرمی لقیته
 فاکرمی صفة لرجل لما تقر من رُب رها لیدل من صفة ولقیته فعلها
 ای فعل رُب وهو لقیته محذوف وانما حذف فعلها بقربینة السؤل انما کثیرا ما

تقع جواباً لسؤال مذکور و مقدر حصول لعلم به لان الجار والمجرور يدل على
 الفعل العام وهو حصل او كان واما قال غالباً لانه قد نجح فعلها ظاهراً نحو
 رب رجل اكرمى لقبته وثامنها واورت التي تكون بمعنى ربت وفي حكمها ولهذا استحق
 صد الكلام كما اشار اليه بقوله هي اي واورت الواو التي يبدل بها في اول الكلام
 ولا تدخل الاعلى مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل فاضرب واغالباً واما لم يقل
 واورت في حكمها لانه لا يفيد الحقوق والكلالة بالواو فيصم دخولها على الجملة كقول الشاعر
 شعرو بلدة ليس بها انيس الا العياض والاعيس اي ربت بلدة والبلدة
 كل جزء من الارض مستجير عامر وعامر الانيس المواضع كل ما يوانس به ولا يفيد
 جمع يعفور وهو ولد الطيب بلون التراب بضم الياء المتخفيف والاعيس بالکسر جمع
 عيساء وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شئ من الصفرة وتاسعها او والقسمو
 هي تختص بالظاهر اي بلا اسم الظاهر فلا تدخل المضمرة ثم الظاهر سواء كان
 اسم الله نحو والله او غيره نحو والترحم لا تعلق واذا كان واو القسم مختصة
 بالظاهر فلا يقال وَاو لا تعلق كذا احتطال درجتها عن رجبها الاصل وهو الباء حيث
 خصصوها بحد القمير في المختار والمظهر لا صالته وعاشر هاء تاء القسم وهي مختصة
 باسم الله وحده اي دون فاعية من الاسماء الظاهرة والمضمرة وادفاعة الاسم الله تعالى من قبيل
 اضافة العلم الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لا كان او ضموا واذ كان كذلك
 فلا يقال تالرحم وذلك لانهم اذا ابدلوا التاء عن الواو اداوا احتطال درجتها من الواو فخصوا
 باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر جيباً في القسم من غيره
 وارجازال اخفش دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستند لا يقول العرب
 نحو ترب الكعبة والجمهور حكموا بنشد وذه وبتا اختار المصنف رحمه الله تعالى قول
 الجمهور قال وقولهما اي قول العرب الذي استدل به الاخفش ترب الكعبة شاكراً
 لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان
 اسماً او غيره والمضمرة اي تدخل على المضمرة نحو بالله وبالرحمن وبك لكون الباء
 اصلاً في باب القسم ولا بد للقسم من الجواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى القسم عليها
 الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

لأنه
أبو تراب

موجبه ای مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والمجمله الفعلية منها نحو والله
 لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة ووالله لا فعل كذا نظير الجملة الفعلية
 الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لا يكذبن اصنامكم ودخول ان في الاسمية اي
 ويجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو
 والله ان زيد قائم ومنه قوله تعالى ان سئلكم لشئ في جواب والليل اذا يغشاه
 وان كانت اي تلك الجملة الواقعة جوابا للقسم منفية يجب دخول ما ولا فيما اسمية
 كانت الجملة او فعلية نحو والله قازيد بقائم نظير الجملة الاسمية النافية بما ووالله
 لا يقوم زيد نظير الجملة الفعلية المنفية بلا وانما وجبت في الجملة المقسم عليها
 احدا لاشياء الاربعة لمد كورة الربط بين الجملتين والمقسم عليها لا استقلال كل واحد
 منها بل ان الاخرى واعلم انه اي لسان قد يحذف حرف النفي من جواب القسم
 لزوال اللبس في عند عدم التباس المنفي بالمتثبت كقوله تعالى تالله تقفون تن كره
 يوسف اي لا تقفون لان المضارع المتثبت لا بد له من ان يفترز باللام وهو هو فانمتف
 فعلم انه منفي وحرف النفي عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم على القسم
 ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قائم زيد والله والله
 تقدم بالاول والله لزيد قائم وتقدم يزلثاني والله لقائم زيد اوسط اي القسم بين جزئي
 الجملة القسمية نحو زيد والله قائم والله زيد تقدم بالاول والله لزيد قائم وتقدم
 الثاني والله لقائم زيد وانما حذف جواب القسم في ما تين الصورتين لانه لما تقدم
 على القسم ما يدل عليه هو جوابه في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في
 المعنى استغنى عن الاعداد والثاني عشر عز هي للمجازوزة اي لمجازوزة شئ وتعديته
 من شئ اخر وهو اما تحقيق كرميت السهم عن القوس الى الصيد او غير حقيقي
 كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى والثالث عشر على للاستعلاء اي استعلاء شئ
 على شئ وهو ما تحقيق نحو زيد على السطح او حكمي نحو فلان علينا امير وعليه يزود يكون
 عن وعلى اسمها اذا دخلت عليها اي على عزو على كلمة من الجارة فحينئذ يكون عز بمعنى
 الجانب وعلى بمعنى الفرق كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه ومنه قوله
 ع من عن يميني قره وامامي تزودت من على الفرس اي من فوق الفرس ومنه قوله ع

له واخره ح
 فصل وعن يمين
 يمينه او يمين
 من عن يمينه ح

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوهُ لِيَكُونَ اسْمُ يَزِيدٍ لَيْلِ دُخُولِ مَنْ عَلَيْهِ وَأَوْقَدَ بِحُجِّي
 عَنِ التَّعْبُدِ كَقَوْلِهِ تَعَايَوْمًا لَآبِجَزِي تَقْسِيرُ شَيْئًا وَلَا اسْتِعْلَاءَ كَقَوْلِهِمْ يَنْحَلُّ عَنْهُ
 وَرَضِيَ قَالَهُ الْمَالِكِيُّ وَلَا اسْتِعَانَةَ كَقَوْلِهِمْ رَمِيَتْ السُّهْمُ عَنِ الْقَوْسِ وَجَاءَ لِلتَّعْلِيلِ
 كَقَوْلِهِ تَعَاوَمَا كَانَ اسْتِعْفَاءً لِابْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لِإِعْتِقَادِ تَوْعِدِ آيِ لَمَوْعِدَةٍ وَبِحُجِّي بِمَعْنَى
 بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَاوَمَا كُنَّ طَبَقًا عَنِ طَبَقٍ بِي بَعْدَ طَبَقٍ وَبِمَعْنَى فِي كَقَوْلِكَ لَا يَكُونُ
 ذَلِكَ لَامْرًا وَإِلَّا آيِ فِي مَلَاتِ الْوَلِيِّ بَعْدَ الْتَفْئِي بِنَاءً وَذِكْرُ وَقَدْ شَيْءٌ عَلَى الْمَصَاحِبَةِ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ وَاللَّتَعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْغُلَاظِ
 وَالظُّلَمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى مَا كُنْتُمْ تُشْكِيَانِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى أَعْلَى أَرْوَاحِهِمْ وَمَعْنَى
 الْبَاءُ لِحُوقُولِهِ تَعَا حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَتَوَلَّى عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ وَاللَّذِي يَزِيدُ كَقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
 عَلَيْهِ وَالرَّوَاهِبِيُّ وَاسْمُهُ مِنْ حَرْفِ مَجْزُوفٍ بِمَنْفَعَةٍ غَيْرِهَا خَيْرٌ مِنْهَا عَلَى مِثْلِهِ وَالرَّابِعُ
 عَسَلُ الْكَافِ لِلتَّشْبِيهِ بِخُوزَيْدٍ كَعَمْرٍ وَكَأَيْدٍ لِلتَّشْبِيهِ بِرَبِيعَةَ أَشْيَاءَ أَمْثَلِهِ وَهُوَ
 زَيْدٌ وَالمُشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ عَمْرٍ وَوَجْهٌ التَّشْبِيهِ وَهُوَ الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَهُمَا وَآدَاءُ التَّشْبِيهِ هُوَ الْكَافُ
 زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ أَيْ لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ عَلَى أَجْلِ الوجودِ وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ
 لِأَنَّ هَذَا الْكَلِمَةَ وَجْهٌ خَيْرٌ تَسْوِي زِيَادَةَ الْكَافِ أَحَدَهُمَا مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ لِلْكَافِ بِلِ
 الزَّائِدَةِ هُوَ مَعْلُومٌ وَكَانَ وَجْهٌ أَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْكَافِ هُوَ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ قَبْلِ الْحَاجَةِ بِخِلَافِ
 الْحُكْمِ بِزِيَادَةِ مِثْلِ وَدَرَجَةِ الرَّجْحِ الْأَوَّلِ وَهُوَ زِيَادَةُ الْكَافِ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْحَرْفِ قَرِيبٌ مِنْ
 زِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ الْحَرْفَ وَاحِدًا أَوْ وَجْهًا لِأَيْضًا أَنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْمِثْلِ يُوجِبُ خِلَافَ
 الْكَافِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي التَّقْدِيرِ وَهُوَ مَخْتَصِرٌ بِالظَّاهِرِ وَاللَّغْوِ وَهُوَ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ بِشَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ
 نَفِي مِثْلِ الْمِثْلِ كَمَا يَنْبَغِي عَنِ الْمِثْلِ ذَلِيلٌ وَوَجْهٌ الْمِثْلِ لِكَانَ الْمِثْلِ مِثْلٌ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِذِ
 الْمِثْلَةُ مِنَ الْجَانِبِ وَهَذَا وَجْهٌ تَلْقَاءُ الْفُجُولِ بِالْقَبُولِ وَرَجْحُوهُ بَانَ الْكِنَايَةِ يَبْلُغُ مِنَ التَّعْبُدِ
 وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ حَقٌّ بِاللَّذِي وَقَدْ تَكُونُ أَيْ الْكَافِ اسْمًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ كَبُرَّ كَقَوْلِ
 الشَّاعِرِ يَضْحَكُ عَمْرٌ كَالْبُرْدِ الْمَنْهَمِ أَيْ يَضْحَكُ كَنْ عَمْرٍ اسْتِعَانٌ مِثْلُ الْبُرْدِ الَّذِي تَأْتِي
 لِلطَّافَةِ وَالْبُرْدِ حَيْثُ الْغَمَامُ وَالْأَنهَامُ الَّذِي وَبِشَبِّهِ تَغْرَهُنَ اللَّاقِي يَعْطُوهَا
 الْبَرِيقُ بِجَمَاتِ الْغَمَامِ الَّذِي تَأْتِي قَالَ لِمَا كُنِيَ بِحُجِّي الْكَافِ لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَاوَادَ كَرُوهُ
 كَمَا هُنَّ كُمْ وَقَالَ الْفَرَّاقُ وَنَحْوِ حُجِّي بِمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ كَخَيْرِ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ كَيْفَ

يلقى
 له تفصيل في شرح
 على الوجه الثاني
 سوى زيادة الكاف
 على اوله مع
 ثلاث

اصبحت اى اصبت على خير وانما عشر من والساح عشر منذ الزمان اقا في الابتداء
 اى لا ابتداء الغاية في الماضي اى في الزمان الماضي كما تقول في شهر شعبان ما رايت
 من شهر حجب اى انتفاء رؤيتي اياه من شهر حجب او للظرفية اى بمعنى في وقت
 اى في زمان الحال نحو ما رايت من شهرنا ومن يومنا اى في شهرنا وفي يومنا اى انتفاء
 رؤيتي اياه فيها ولا يجوز دخولها على المستقبل لانهما وضعا للماضي والحال و
 قال المحدي ان اريد مدخولها اى مدخول من ومنذ الجارتين بين ابتداء الزمان
 الماضي وانتهاء وهو ما انت فيه فتكونان للابتداء وان اريد بمدخولها الزمان
 الحاضر غير تعرض للابتداء والانتفاء تكونان للظرفية بمعنى في والسابع
 عشر خلا والثامن عشر جاشا والتاسع عشر عدلا لا يستثنى اى هذه الثلاثة فيها
 بعض الاستثناء كما اجرت بها ما بعد ها تكون حرف جر ولهذا حذوا منها نحو جاء في القوم
 خلا زيد وحاشا عمرو وعلابكروا اذا نصبت بها بعد ها تكون افعالا لهذه الثلاثة
 قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسما و
 افعالها مثل التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا شريطة ان لا يفرغ عن بيان حروف
 الجر شرح في بيان حروف الشبهة بالفعل فقال فصل الحروف المشبهة
 بالفعل ستة اشياء سميت بهذا الاسم لمشابقتها بالفعل المتعدى ثم حيدت انها
 تقتضيه الاسمي كما يقتضيه الفعل المتعدى الفاعل والمفعول ومن حيث انها
 تقسم الى ثلاثية ورابعة كالفعل ومن حيث انها بنيت على الفتح مثل ان وان الخ
 اى الى اخر هذه الحروف التي عرفت في المرفوع وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية
 اى على المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت في ما مر نحو ان زيد قائم فت نصب
 ان زيد بانه اسمها وترفع قائما بانه خبرها وقد تلحقها اى هذه الحروف ما الكافة
 ما هذه موصولة ههنا واذا سمحت بهذه الحروف ما الكافة فتكلمها اى تمنعها عن العمل
 اى من عمل تلك الحروف فيما بعد ها على الاصح ولا يصح لاق ما الكافة اخرجت هذه
 الحروف عن نوع مشابقتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمي ولا تنها وقت فاصلة قضاة
 عن العمل ونها قلنا على الاصح لاق هذه الحروف عند نحو ما الكافة بما قد تعمل على
 لغة غير فصيحى كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على الاصح لاق بعضهم جعل

الحروف المشبهة بالفعل

ما الكافة اسماً كضهير الشان اسماً لهذا الحروف والجملة التي بعد ها خبراً
لكنه غير صحيح والاصح انها حرف زائد فلوقال فتكفها عن العمل على الافصح الاصح كان
انفتح ثم الغرض عن المحاك ما الكافة بهذه الحروف المحصر والتأكيد في انما وافادة
معناها في الجملتين الاسمية والفعلية في البواقي وحينئذ لا يجوز ان يلحقها ما الكافة
تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها عن العمل عز وجوب دخولها
على الاسم تقول انما قد مر زيد قال الله تعالى انما سئمت عليكم اثميتة ثم شرح في بيان
احوال كل واحد من الحروف الستة و اشار الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقط
واعلم ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها اي تقرها وتا ديت
الضهيراً ما العودة الى الجملة والى معنى باعتبار المضاف اليه فاذا قلت ان زيداً قائم
اقلت به ما اذنت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد المبالغة وان مفتوحة الهمزة
مع ما بعد ها اي ما بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا يشتمل
على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقته جعل الجملة التي بعد ها في حكم المفرد ان يجعل
مصدر الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغنا ان زيداً قائم اي بلغته قيام زيد او يجعل مصدر
الخبر مضافاً الى الاسم فنقول بلغنا ان زيداً ان تعلم بكرمك اي بلغنا اكرام زيد
عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافاً الى ما يضاف الى الاسم اذا كان مضافاً
اليه متعلقاً له فنقول في بلغني ان زيداً تحوه منطلق بلغني انطلق اخ زيد فان
مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق بزيد ولن الثاني
لاجل ان ان مكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان ان مفتوحة الهمزة
مع ما بعد ها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر كسهمزة مادة ان اذا كان
ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيداً قائم
قال الله تعالى ان الله غفور رحيم ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد لقول وما يشق منه
لان مقول القول لا يكون الجملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد انه
في حكم العلم والظن كقوله تعالى انك تقول انما بقره ويجب الكسر ايضاً اذا كان بعد
الموصول نحو ما رأيت الذي اده في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البدئية ويجب
الكسر ايضاً اذا كان في خبرها اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيداً قائم لان اللام

له منها قول الباقية
ثم لا يلزم انما
الحسام من بيان
ما متنا ونصفه
قد انما وهو
لفظ الجملة
وهذا ان التكلم بالظن
من غير ان تلفظ
عما انما جملة
باطل لعدم
افادة انما
فائدة انما
فالوجه في
يلزم لا يتبادر
بالفرد كونه
في التسمية
مولى فاعلم
بحر عم

لتأكيد معنى الجملة أعلم ان المصنف رحمة الله تعالى ذكر لكس
 اربعة مواضع وليس الكسر مخصوصاً بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت جزءاً
 او حالاً او جواب قسم و اذا كان بعد حتى للابتداء و لا و اما للتنبيه و اذا وقعت في
 محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا تحزنوا انك تقولون اننا نعلم ما يبشرون
 و ما يعلنون و كذلك اذا قال صاحب المقادير بعد حيث يظن الى الجملة ثم قال
 لا يبعد فتحها عند مواضع حيث المفرد و كذلك ايضاً بعد المثنى كقوله
 و كذلك و كذلك و كقوله تعالى اننا سمعنا منادياً يادع الندا و يجب
 الفتح في ههنا مادة ان حيث يقع مع اسمها خبرها فاعلاً نحو بلغني ان زيداً عالم
 و حيث يقع مفعولاً نحو كرهت انك قائم و حيث يقع مبتدأً نحو عند انك قائم و
 حيث يقع مضافاً اليه نحو عجبت من طول انك بكر و واقف و حيث يقع محموراً نحو عجبت
 من ان بكر و واقف و انما اوجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل و المفعول
 المبتدأ و المضاف اليه لا يكون لامفرداً و لا يشكلي بما اذا كان المضاف اليه جملة
 مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفرداً فاعتبر
 الاصل في حيث و يجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لآكرمتك لان
 ما بعد لولا فاعل لا و من حول لولا يكون الا فعلاً حقيقياً و تقدير الكونه هو الشرط
 و الفاعل يجب ان يكون مفرداً او حيث تقع بعد لولا نحو لولا انه حاضر فابغى زيداً
 بعد لولا الابتداء فية مبتدأً محذوف الخبر و المبتدأ يجب ان يكون مفرداً اعلم
 ان المصنف ذكر للفتح ستة مواضع وليس الفتح مخصوصاً بها
 بل تقع حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمر و لا اصل
 الخبر ان يكون مفرداً و كذلك تقع حيث تقع بعد لولا التخصيصية لان ما بعدها
 فاعل او مفعول لان لولا ههنا يجب ان يكون من حولها فعلاً لفظياً او تقديرياً
 نحو لولا زيد قائم و كذلك اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتك لانك
 كوجه و بعد حتى لعاطفة و الجمارة و كذلك انما و كانت معطوفة على اسم المنكسرة كقوله تعالى
 انك تجوع فيها و لا تترى و انك لا تطعمونها و لا تطعمي و كذلك اذا بدلت
 من الاسم كقوله تعالى و اذ يعبى الله احدى الظالمين انما لكم و كذلك بعد لولا

الامتناع

اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيداً منطلق كما تقول الضن ان زيداً منطلق وكان
اذا وقعت بعد علمت واخوانه ويجوز العطف معطوف على قوله ويجب الكسر لئلا
يعنى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد ها وان المفتوحة مع ما بعد في حكم
المفرد على اسماء المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل اللفظي باعتبار
محل اسماء فان اسمها المنصوب في اللفظ من فوعاً باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
اعتباراً للمحل على تقدير بريد ما ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظاً نحو ان زيداً
قائم وعمر وتقدر نحو ان زيداً قائم واقام وعمر قائم وانما اشترط
مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسمان قبل مضي الخبر وقيل ان زيداً وعمر ذاهبان
لكان مؤثراً الى كون الشيء الواحد معمولاً لهما بلين مختلفين فذاهبان من حيث انه خبر
عز زيد معمول لان ومن حيث انه خبر عن عمر ومعمول لا ابتداء وهو غير جائز
والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقاً باعتبار
لفظ اسمان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظاً فيجوز العطف على اسمها بالنصب
باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعظم من ان يكون لفظاً او حكماً لئلا يشكّل بما وقع بعد
العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً لسدّها مسد
الجزئ حيث قامت مقام مفعولى جزئ العلم فيجوز العطف على محلها كالمكسورة
لفظاً نحو علمت ان زيداً قائم وعمر ومثل ان زيداً قائم وعمر فان قوله عمر
يجوز عطفه بالرفع على محل اسمان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه
ويجوز رفع عمر وعلى ان يعطف على الضمير في الخبر اذا اكتتبه او بينهما
بلاضعف وبلا تأكيد وفصل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم
من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقاً ولم يجوزوا السيرانى
العطف على اسماء المفتوحة اصلاً ثم اعلم ان كذا مثل ان المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً او تقديرها نحو ما خرج زيد لكت
بكر اخرج وعمر ولائها موضوعه للاستدراك وهو غير منافي لمعنى لا ابتداء كما
لا ينافيه التأكيد خلافاً لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل
فلا يجوز العطف على محل اسمها لئلا يبتداء بنحوها خلافاً للنحاة ويجوز العطف على جميع

على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التأكيد والفصل فاقاسا اثر التوابع فيما سوى البدل
 كالعطف وعند الجر في والتزجاج والقراء وسكت غيرهم عنها وكامهم عن البدل
 ايضا والجوار على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اى
 لام الابتداء على خبرها اى خبرات المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتأكيد
 الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها بجملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
 ان زيد القاسم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيد القليل لراغب وهو
 قليل وقد دخل على ان اذا قلت همزة هاء نحو طينك زيد وقد تخفف ان المكسورة
 لتقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اى ان المكسورة اللام اى دخول اللام
 على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت هاملة او لا تأتى في صورة الهمال فالقويين
 المخففة والناقية في مثل ان زيد القاسم باللام وان زيد القاسم بغير اللام وتأتى في
 صورة الاعمال فلا طراد الباء ذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال لا
 لان الفرق حاصلة بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة
 عند الاعمال اذ اخيف اللبس كما في الاسم المبنى والمقصود ثمة اختلاف في اللام
 فذهب جماعة الى انها لا مبتداء او ذهب ابو علي ومزنا بعد الى انها ليست بلام
 الابتداء ولا لوجب التعليق في علمت زيد القاسم واجب بان التعليق انما
 يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني لقوله
 تعالى **وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّؤُونَكَ نَهُمُ** بتخفيف ان والتنوين في كلا بدل من المضات اليه
 واللام في المخففة لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين الامان والام ليوفيتهم
 وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اى جميع المختلفين في الكتاب
 والله ليوفيتهم وهذا على قراءة اهل مكة وناقم وعند بعض القراء ان في الآية
 مشددة وليست بمخففة وحينئذ اى حينئذ تخففت ان المكسورة يجوز الالف
 اى ابطال عملها وهو الغالب لانه لغوي المشابهة اللفظية بالفعل وهي كونهن ثلاثية
 مفتوحة كقوله تعالى **وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّؤُونَكَ نَهُمُ** كذا في كتابهم كذا في كتابهم
 رفع كل فمى ملغاة باللام لا محالة ولما تخففت على ان كلمة ما زيدت
 للتأكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هذه ناقية ولما مشددة بمعنى

الاوالتنوين في كل عوض عن المضان اليه المعنى ان كلهم اى الكفر لمجموع
 يوم القيامة محضرون عند التعمت ويجوز افعالها ايضا على ما هو الاصل كقوله تعالى و
 ان كلاً لآثم بخفيف ان ونصب كل وان كان الغاؤها غالباً صرح به وقال ويجوز الغاؤها
 ولم يصح باعمالها حيث لم يقل ويجوز افعالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفون
 بوجود الالغاء والاية مجمعة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله وحينئذ يجوز
 الغاؤها اى حينئذ اخففت ان المكسورة يجوز دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ
 والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وَاِنْ كُنْتَ مِنْ قِبَلِ الْمُنْظَرِ الضَّالِّينَ
وَإِنْ تَنْظُرُكَ مِنَ الْكَافِرِينَ وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغاؤها
 ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التى هو مقتضاها واصلها حينئذ عن
 ولد لك خصم دخولها بعد الافعال ولكن لك اى مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوحة
 وحينئذ اى حينئذ تخفف ان المفتوحة يجب افعالها اى افعال المفتوحة فى ضميرشان
 مقدر اوله يَقْدِرُ ووالعمالها ضميرشان مقدر يَوْمَ ولم يجز وطامنة فى الظاهر للزم
 فزية المكسورة التى هى اضعف تشبيهاً بالفعل على المفتوحة التى هى قوى منها فى ذلك
 لقولنا أَشْرَهْدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ واذا اوجب افعال ان المفتوحة المنخفضة فى ضميرشان
 مقدر فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغن ان زيداً قائم قال الله تعالى أَرَأَيْتُمْ لِيهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر والانهو
 بلغن ان قد قام زيد وان قد علمت زيد او ان قد قام زيد ويجب دخول السين او
 او قد وحرقت النفع على الفعل اى على الفعل الذى تدخل عليه ان المفتوحة المنخفضة نظير
 السين لقوله تَعَاوَمَ اَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَقْرَضُونَ ونظير سَوَفَ كقوله شِعْرَى
وَاعْلَمَ فِعْلَهُ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ اِنْ سَوَفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدَرَا
 ونظير قد قوله تعالى لِيَعْلَمَ اَنْ قَدْ ابْلَغُوا ونظير حرف النفي قوله تعالى اَنْ لَا يَرَوْا اَنْ لَا يَرَوْا
 اليهم وقوله تعالى يَحْسَبُ اَنْ لَمْ يَرَهُ اَحَدٌ وكقولك علمت ان ما خرج زيد علمت ان يخرج
 زيد اشاء الوجع تركيب ان المفتوحة المنخفضة بقول الضمير اى ضمير الشا المستتر اى المقدر
 اسم ان المفتوحة المنخفضة والجملة الواقعة بعد ما خبرها اى خبر ان وانما وجب دخول حد هذه
 الحروف الاربعة على الفعل الذى تدخل عليه ان هذه ليكون عوضاً عما زال عنها من حد واحد

ولم يجزها
 من ذلك
 ان سوت يان قارم
 مقام فعل افعال
 وهو ان ينفذ جملة
 مقترنة بالفتح واعلم
 ان كل ما يلقى به
 القدر من الخبر والشا
 فلو ان لا حالة اى
 اى السين اسوف و
 قد اسوفى فلا يصح
 من حروف

هو ايه شرح مدلية النحر

توניהا وليفرق احد الثلاثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجهة ما النفي فيفرق
بينها من حيث المعنى لانه وان عني بحرف النفي الاستقبال في المنخفضة اذا لا يجوز
الاجتماع بين حروف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ
لان كان النفي منصوبا في المصدرية والا فربما المنخفضة واسما اختبرت هذه الحروف
للاعرص والفرق لا خصا صها بالافعال فلما زال عن ان وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه
ما كان مختصا به والاسم بالفعل المذكور بالفعل المتصرف لان الفعل الجاهل لا يجوز دخول
احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى وَأَنْ كَيْفَ لِي بِشَأْنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي كَفَرْتُ بِهَا
أَنْ يَكُونُ قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْفَرْقِ حيث ان ان المصدرية لا تدخل
على الفعل الجاهل انما قال على الفعل لان المفتوحة المنخفضة اذا دخلت على الاسم
لا يجوز دخول حرفه الحرف عليها لانها لا تتبسج بان المصدرية انما لان دخل الاعلى
الفعل ولا يحتاج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو احدث وقع
وقوع الفصل بعدها وليصح الاسم لا الحذف ولا يحتاج الى الفرق والتعويض هو
وكا في التشبيه اي لانشاء التشبيه نحو كانت زيد الى اسد وقد نجى كانت للشك نحو
كانت تمشي وهو اي لفظ كانت مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسولة الهززة
ونشاء من هذا الكلام سؤال وهو ان الكلمة كانت متا لم تكن حرفا برأسها بل كانت مركبة
مركبة التشبيه وان مكسورة الهززة ينبغي ان تكسر الهززة فيها ولم تكسر بل
تفتح فمما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت اي الهززة في كانت لتقدير الكاف والوق
حرف جزئي الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجزر
تفتح هززة مادة ان كما عرفت لان حرف الجزر لا يدخل الاعلى المفرد فتفتح ههنا رعاية
للمصورة وان كان المعنى على الكسر تقديره اي تقدير نحو كانت زيد نال اسد واصله
ان زيد نال اسد تفرقت من الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اقل الامر هذا ما
ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انها حرف برأسها
حلا على نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخففت اي كانت
فتلقى اي فصل عن العمل بعد التخفيف على الاصح نحو كان زيد اسد لئلا يدخل بعض
مشابهتها بالفعل ويجوز ان يفتقر فيها ضمير الشأن بعد التخفيف كما في ان المفتوحة

له اي الفعل
اللفظ لا يرد في قوله
نحو

المخففة ويجوز ان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجبها هو كما ان مشابهتها بالفعل في
 اهلراق الفرق بين كات والكات للتشبيه ثابت مزوجين احد هاتان وجه الشبه
 اقوى في الكات والثاني ان كان تقتضى صدر الكلام بخلاف الكات فانها تقع في
 وسط الكلام ولكن في كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
 لا واين المكسورة المصدر بالمكان الزائدة واصلها **لا كات**
 فنقلت كسرة الهزة الى الكاف وحذفت الهزة للاستدراك وهو دفع توهم نشاء عن
 كلام سابق للسطح نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذ جاء فان السامع اذا سمع
 هذا الكلام يتوهم انه لتما لم يجز زيد لم يجز عمر وقد رفع وهمه بقوله لكن عمر قد
 جله وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمر وملازمة في الميجي وعده ولهذا يتوسط
 اى يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا وثباتًا في المعنى فالمطلوب هو المتغاير المعنوي
 ولذا اقتصر عليه واما المتغاير اللفظي فهو قد يوجد نحو ما جاء في زيد لكن عمر اذ
 جاء قال الله تعالى **وَإِنْ رَيْبُكَ لَنْ تُفْضِلَ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**
 وقد لا يوجد نحو قاب زيد لكن بكرًا حاضر فاق فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصود
 على المتغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي ان تعرف ان
 الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادًا حقيقيًا بل يكفي تمايزهما في الجملة كما
 في الآية الكريمة فاق عدم الشكر لا ينافي الفضل بل يناسبه اذا لا ترون يشكروا ويجوز
 معها اى مع لكن مشددة كانت او مخففة لو او نحو ما جاء في زيد ولكن عمر اذ
 بيز لكن هذه وبيز لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
 قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول
 حرف العطف على مثله وقد تخفف اى لكن فتلقى عن العنيل بعد التخفيف نحو مشى
 زيد لكن بكرًا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظًا و
 معنى فاجرت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز استعمالها بعد
 التخفيف ايضا وعلى هذا لو قال وقد تخفف فتلقى على الاكثر لكان اولي يكون
 اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمتي اى لا نشاء التمتي وهو طلب حصول شي على
 سبيل المحبة نحو ليت هندًا عندنا وليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء وليت

زيداً قائماً ينصب الجز عين على تقدير فعل من التثنية كما أشار إليه بقوله بمعنى اتفق أو
تمتيت زيداً قائماً وهذا الفعل متعد إلى مفعول غير المحمّل من منصوبان على اللفظ
بديلت عند لفراء وأجازة الكسائي ليعرف ولكن يتقدّر كان أي ليت زيداً قائماً
فما تم في هذا المثال منصوب عن أنه خبر كان التثنية عن الكسائي وهذا من مواضع
وجوب حذف كان عند إجازة المحققين أيضاً لكن نصب الجزء الثاني على
المحالمة عند هرويه من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فيعلم من
من أنهم اتفقوا على إجازة ليت زيداً قائماً لكن اختلفوا في توجيه نصبه لعل
للتثنية أي لتوقع امره من قوله تعالى لعلكم ترحمون وتثنية لعلكم كقول العام شعر
أحب الظلمة لعلكم ترحمون ترحموا قيل قاله ما من المسلمين
أبو حنيفة رحمه الله عليه لم يبلغ ذلك المصنف ولو بلغ لم يرض بأن يثقل تعبيراً بالشك
أو امر مخوف لقوله لعل الشاة تكون قريماً وجاء البحر بما أي بعلل يجعلها
من حروف الجز وفي بعض النسخ وشد الجز بما المحو لعل زيد قائم زيد هو وفي البحر
بعلل شاة خال من القياس في الفرق بين التثنية والتثنية التثنية تستعمل في الممكنات
المستحيلات والتثنية لا تستعمل إلا في الممكنات وفي لعل أي جاء في لعل لغات آخر
أحد ما حل بدون اللام والثاني غير بدون اللام الأولى لذلك وقلب اللام الثانية
نونا والثالثة اق بقلب العين فقال الله تعالى أهلاً إذا جاءت لا يؤمنون أي
لعلها يؤمنون في الفقه والزابع لأن بثبوت اللام الأولى وقلب العين الغاء واللام
الثانية نونا والحامسة لعل بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبردا صلة
أي لفظ لعل عن بدون اللام الأولى زيد تثنياً في عمل اللام فصارت لعل والباء في
من اللغات المذكورة فرغ عليه فتم ما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرح
في بيان حروف العطف فقال فصل حروف العطف عشرة الواو والقائمة و
حتى وأو وما بكسر الهمزة وأمر ولا وبل ولكن الخفيفة فالاربعة الأولى القاء للتفسير
والأول جمع الأولى وهي الواو إلى حتى للجمع أي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو للجمع مطلقاً أي من غير تقييد بترتيب
أو قران أو تراخ أو تدرج وأما قدم الواو لصلتها في باب العطف ولكن بالجمع مطلقاً

النحوي يوافق طائفة

كذلك

حروف العطف

جاء في زيد وعمرو أي صدر الجميع عنها سواء كان زيد المعطوف عليه متقدما في
 الجملی او كان عمرو والمعطوف متقدما فيقال الله تعا واخوالو الباب سجدوا وقولوا
 حطة وفي موضع اخر وقولوا حطة واخوالو الباب سجدوا الفاعل للترتيب بلا
 مهلة أي بلا تراخ بين المعطوف والمعطوف عليه لها حقيقة نحو قام زيد فقمر
 وهذا انما يقال اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في القيام على عمرو المعطوف
 وكان هو متاخرا في عز زيد بلا مهلة أي مع وصل عادة نحو قوله تعا نحن خلقنا
 العلقة مصففة فخلقنا المصففة عظاما ماء اكثر من اللحم ماء فتصير الارض
 محضرة ونحو للترتيب بمهلة أي بتراخ وبلا وصل نحو دخل زيد ثم خالدی شرح
 دخل خالد في البلاد وهذا اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في الدخول في البلاد
 وبينها مهلة أي ويكون بين المعطوف والمعطوف عليه تراخ وقد يجئ ثم لمجد التعظيم نحو قول
 كرمك اذراك فأیوم الزین وقمر كلاسوف تعلمون وقد يجئ ناشئة عند
 الاخفش نحو قوله تعالى شمر تاب عليهم ليتوبوا وقيل انها بمعنى اللام وحده كتم امثلة
 في للترتيب والمهلة الا ان مهلتها أي مهلة حتى اقل من مهلة ثم يكون حتى متوسطا بين
 الفاعل ثم وش شرط حتى ان يكون معطوفا أي معطوف حتى الخلاف في المعطوف عليه
 لكونها للغاية اتفق النحاة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون معطوفا داخل في المعطوف
 عليه حقيقة حتى غير الصباح ولا ينصب في قولك تمت البأرحة حتى الصباح قال النحوي
 ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا قبلها او ما دل عليه ما قبلها واما
 الجارة فلا كثر ون على تجوز كون ما بعد ما متصلا باخر جزءا قبلها كقمت
 البأرحة حتى الصباح انتهى كلامه وهذا التصريح يوجب ان يكون ما بعد حتى العاطفة
 جزءا قبلها حقيقة ولا يكفيها الجزئية الاعتبارية وبأنه يجوز في تمت البأرحة حتى
 الصباح ان يكون فيه حتى عاطفة ويكون الصباح منصوبا وانما الخلاف في جواز جزؤه
 في جاز عند الجمهور ون السيار في مع جماعة وهي أي حتى تفيد قوة في المعطوف نحو
 مات الناس حتى الانبياء وقدم الجيت حتى الامير وتفيد ضعفا في المعطوف نحو قدم
 الحاج حتى المشاة أي قدم ركبان الحاج حتى رجالتهم واو واما امر ثلثتها اے
 ثلثتها المحروف مشتركة في كونها الثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور حال كونها

بانها وانا

مقصود

لا یبید ای غیر معین فی علم المتکلم و کتفی المصربا قتل متکلا بد منه فلم یقل و
 الامور و کذا فعل فی غیر موضع من هذا المختصر حیث قال الکلام و اظن کما تنیز و اذا
 تنازع الفعلان نحو مرت برجل او امرأة ای مرتت بواحد منها من غیر تعیین و
 هذا فی أو التي للشک و اما الحق للتفصیل کما فی التفتیة التي لان یام فانها للسبعین
 فی علم المتکلم لانه یجوز ان یکون مقصودا ان یتیز المعین المشترك بین جمیع هذه
 الحروف للثلاثة بخلاف التفصیل لان یام فانها لا یجربان فی أمر و یجوز سقط ما قیل
 من ان یاجاءت لكل الامور فی قوله تعالی لا یطعم من هم ایشما أو کفؤ و الا انه عن تقدیر
 التسلیم کان کلاما فی المعنی المشتركة بین الحروف الثلاثة فانه غیر جار فی أمر و اما
 ما اجاب به بعضهم من انما فی الیة لکرمة مستعملة لاحد الامرین علی ما هو الاصل فیها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحاد لیهما فی سیاق النفي فلا یدفع الاشتباه لانهما وان
 كانت واقعة لاحد الامرین و الصوم لزم من دخول النفي لکتابها لیست لاحد
 الامرین لا یبید فی علم المتکلم وقد یجیى او یعنی الی و لا کما مر و یجوز بل نحو قوله تعالی
 و اسئلک الی یا اة الف اؤیزید و کما اشار الی الفرق بینا قوا و یعدا شتر کما فی
 المعنی بقوله و اما انما یکون حرف عطف انما عطفه انما ای اما العاطفة انما اخرى و انما یلزم
 ذلك تنبیها من اول الامر علی ثبوت الحكم لاحد الامرین بحواله انما زوج و اقا و یجوز
 بتقدم امره علی او نحو زید اما کاتب او اقی و یجوز ان لا یتقدم امره علی او نحو زید کاتب و
 اقی ثم یقل امره علی المعطوف علیه و دخول الواو علیه یوجبها لیهما لیست بحرف عطف
 کما ذهب الیه ابو علی الفارسی و القطع بکونهما للشک مثل او یوجب انهما حرف عطف کما
 ذهب الیه الجمهور ثم اشار الی تحقیق معنی امر للفرق بینها و یبذل و اما بقوله و امر علی قسمین
 احدهما متصل و هو ای امر المتصلة و تد کیر الضمیر باعتبار ما ذکره لا ان تد تد غیر
 حقیقیه فای حرف یسال بها ای بناد الحرف الضمیر المجر و ترجع الی ما باعتبار المعنی عن
 تعیین احدا الامرین و الحلال السائل بها یعلم ثبوت احدهما ای احدا الامرین حال
 کونه مبهما ای غیر معین فی علمه بخلاف او و اما ای وهذا متلبس بها لفتهما فاق
 السائل بهما ای با و اما لا یعلم ثبوت احدهما ای احدا الامرین اصلا لا معینا
 و لامبهما و تستعمل ای امر المتصلة بثلاث شل شرط الاول ان یقع قبلها

رميت

اي قبل امر المتصلة همزة اي همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة
في الاستفهام والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمرا وتقديرا
كقول الشاعر شعري لعمرى ما درى وان كنت داريا - يسبح رميت البحر ام يثان
اي ايستج بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثاني ان يليها
المتصلة اي يقع بعدها لفظ مثل ما اي مثل لفظي الهمزة اي يقع بعد الهمزة افعه اذا كان

بعلا الهمزة اسم مفرد فكذا يكون بعد اسم مفرد كما قرئ مثالا وان كان بعد الهمزة
فعل اي جملة فعلية فكذا يكون بعد ها اي يكون بعد فعل نحو اقام زيد مقعدا وكان اذا
كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذا يكون بعدا في جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمرا
بخلاف او واما فانه لا يلزم فيها ان يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة واذا كان كذلك
فلا يقال ارايت زيد ام عمرا بعد الفعل بعدا في مقابلة الهمزة لان امر في هذا
التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسم ويلى الهمزة فعل فلا
يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هن اما ذهب اليه المصرح وهو ما اختاره

تعيين

الشيخ ابن حاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر المعنى
اذ المعنى ارايت زيدا ام ارايت عمرا والا وجد ان يقال زيد ارايت ام عمرا الا زيد امن اول
الامر بات المطلوب تعينت احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمرا بخبر الهمزة الرفع الشد وذو
الشرط الثالث ان يكون احدهما من المستويين حقيقة اي ثابتا عند المتكلم
مبهما وانما يكون الاستفهام من المتكلم عن المخاطب عن التعيين اي عن طلب تعيين
احدهما المستويين بعد التحقق مما عند الذاي فلا جلا لها لطلب التعيين بعد العلم
بثبوت احدهما المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب امر اي جواب هذا القول اي
ما يسأل بها بالتعيين اي بتعيين احدهما المستويين لان الاستفهام عند دون نعم او لا لعدم

اقادتها بالتعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرا فاجابه اي جواب هذا القول بتعيين
احدهما يقال في الجواب زيد او عمرا ولا يقال نعم او لا بخلافه وانما يسأل باو واما مع الهمزة
فاذا قيل اجاءك زيدا وعمرا او جاءك زيد ما عمرا يصح جوابها بنعم او لا لان المطلوب
بالسؤال ان احدهما لا يعينه جاءك والثاني منقطعة وهو يكون بمعنى بل مع الهمزة اي
للضرب عن القل والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجي للجرم الاضراب ان كان ما بعد

مقطوعاً به كقوله تعالى أمرنا أخيراً فمن هن الذي هو هيئت إذا لم ينع للاستهفام ههنا
أو كان ما بعد هـ مضمراً على حرف الاستفهام كقوله تعذر أم هل تستوي لظلمت والقور كما
رايت شجراً أي صورة من بعيد قلت بعد ثبوتها أنها أي الشجر وتأنيت الضمير باعتبار
الصورة لا بل على سبيل القطع أي على وجه اليقين لا تلك الأرائيم اعتقدت أنها بل
بلا شك ثم حصل لك شك أنها أي الشجر شاة لأنك واقريت منها علمت أنها
ليست بأبل واجرعت عن الأخبار فقلت بعلمك في كونها أبل أم هي شاة تقصد
الاعراض عن الأخبار الأولى وهو أنها لا بل ولا استنباط أي لا ابتدأ بسؤال
آخر وهو أنها شاة معناها أي معنى قولك أم هي شاة بل هي شاة أم شيء آخر وأعرض
على قولهم لا بل أم هي شاة بأنه عطف لا نشاء على إيجاب وقد تفقوا على عدم جواز
هذا العطف وأجيب بأنه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف لا نشاء على الإيجاب وقية
نظر لا تميزم على هذا أن لا يكون أم المنقطعة من حروف العطف بل يكون من استنباط
الكل في عدلها منها فالصواب أن جوابه بعض الفضل حيث قال يجوز عطف لا نشاء على
الأخبار يتأويل القصة ويجوز عطف قصة على قصة ستماني مقام الأضراب وأعلم أن المنقطعة
لا تستعمل إلا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله أنها لا بل أم هي شاة أو الاستفهام نحو
أعندك زيد أم عمر وسألت أو لا مفعول فيه لقوله سألت أي زماناً سابقاً ووقتاً تاهياً
من حصول زيد ثم اضريت عن ذلك السؤال الأول وإن اخذت أي شئت في السؤال الآخر
عن حصول عمر ولا ويل ولكن جسيماً أي جميع هذه الخبر الثلاثة مشتركة في كونها
لثبوت الحكم لأحد الأمرين معاً أي حال كون ذلك لأحد معينا عند المتكلم أم لا
فلنفع ما وجب أي ثبت من الحكم الأول أي المعطوف عليه عز الثاني أي المعطوف فيكون
الحكم ههنا ثابتاً للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاء زيد لا عمر فلا لا يعطف على الثاني
الإيجاب فلا يجوز أن يقال ما جاء زيد لا عمر ولا يجوز معها إظهار الفاعل نحو ما جاء زيد
لا جاء عمر لثلاث يشتهر بالذم ولا يعطف به إلا الاسم والعطف على المضارع بها تأخر ما
وقعت بعد غير في تأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين وقتب للأضرب بل لا عرض
عز الأول موجبا كان أو منفياً ينع لصرح الحكم عز الأول إثبات الثاني على عكس نحو
جاء زيد بل عمر ومعناه بل جاء عمر أي المنسوب اليه الجعي وهو عمر ونحو ما جاء زيد

بل عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر و ج يكون بل للاضراب عن نفي محيي زيد
الى اثبات محيي عمر ومعناه عند ملير بل ما جاء عمر وهي حينئذ يكون لبيبا ومن
نسبت اليه عدم المحيي في عطف الجمل بمعنى ترك الازولي ولاخذ في الثابتة نحو قولنا
أمر يقولون انكره بل هو المحي من كرك ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات فلا
يجوز ان يقال اقام زيد بل عمر ولكن الاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك المظنون
هنا واولها اي لكن النفي فلا يستعمل بل نه لا نه للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
ويكون النفي اقبلها نحو ما جاء في زيد لكن عمر جاء و بعد ها نحو اقام بكره لكن خالد لم يتم
تفصيل المقامات لكن في عطف المفرد على المفرد لزمان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
لكن عمر جاء وما رايت احد الكن عمر ارايت وهي ج نقيضة لا فتكون لا اثبات ما نفي ولا ال
واو عطف الجمل على الجملة لزمان يكون النفي قبلها و بعد ها وهي ج مثل بل في
اثنائها بعد النفي ولا يجاب بنفي ما بعد ها نحو ما جاء في زيد لكن عمر قد جاء وجاء زيد لكن
عمر المحيي ففي جميع الصور لا تستعمل لكن دون النفي ثم افرغ من بيان حروف العطف في ج
في بيان حروف التنبيه فقال فصل حروف والتنبيه ثلثة قل بعض المحققين الظاهر انها
ليست حروف المعاني بل هي ضروا وضعت لغرض التنبيه قال ليق ان تجعل من قبيل حروف
الزيادة الآ بفتح الهزة وتخفيف اللام واقا بفتح الهزة وتخفيف الميم وها وضعت وهذه الثلثة
لتنبيه المخاطب وايضا ظه قبل شرح عن الكلام لئلا يفوته اي المخاطب في من الكلام
الذي يليه المتكلم اليه ولا يعقل عنه ويتمك في ذهنه ولذلك
سميت هذه الحروف حروف للتنبيه لان كونها في حروف الا في صل الكلام سواها المتصلة
باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واقا اذا فصل بينها وبينها واسم الاشارة
فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى انتم اوردوا الاصل انتم هو اوله قالوا وما
لا تنحلان الا على الجملة لانها وضعت لتأكيد وضهور الجملة تفهم بها الكلام لا يقاظ السامع
اول تنبيه عليه فلان خلا الا على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا انهم
هم المفسدون وكقول الشاعر تدعرا والذلي انكبي واخصمك والذلي * امات
واخيه والذلي امره الا كثر البيت لا في لصر لهدى في يقسم بالله تع واقا للتنبيه فالواو
للقسم والباقي من الكلام صلوات الموصولات ولا يستشهدا على ما للتنبيه دخلت الجملة

حروف التنبيه

الاسمية و فعلية نحو الال لا تفعل و اما لا تقرب و الثالث اى الحرف الثالث من حروف
التنبيه و هو هاء تدخل على الجملة مثل الود ما اسمية نحو هازيد قائم او فعلية نحو هاء
افعل كذا او المفرد اى تدخل على المفرد الذى يكون اسما لاشارة نحو هذا و هو كذا و كذا هذا و هاتان
هذه الحرف و ثلثتها تدخل على الجمل كلها تدخل ها خاصة على المفردات من اسماء
الاشارة و ثمرتها فرغ عن بيان حروف التنبيه شرع فى بيان حروف النداء فقال
فصل حروف النداء خمسة يا و ايا و هيا و اى و الهنزة المفتوحة فأتى بقول الهنزة و سكون
الياء و الهنزة المفتوحة يستعملان للمقربى لنداء القريب و يا و هيا يستعملان للبعيد
اى لنداء البعيد و يا اعمها اى اعم جميع حروف النداء كما شرع بقوله اى يقع للقريب بل بعيد
وفى بعض النسخ و يا لها و للمتوسط فان قلت ينبغى ج ان لا يقال يا الله و يا رب
لا لله تعالى اقرب اليه من جمل اللوريد قلت اما ذكر يا فى اسم الله سبحانه
استقصا من القائل و استبعاد العزم فان القبول تم اعلم ان يا كما انتم اعمها
بحسب المعنى كذا كذا اعمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوف و قد اوردت كورة و
لا يحذف من حروف النداء غيرها و لا ينادى اسم الله تعالى و اسم المستغاث الا بها
و لا يندب الا بها او يواد و قد مر احكام المنادى فى قسم الاسماء لا تعاد بغير ما فرغ
من بيان حروف النداء شرع فى بيان حروف الايجاب فقال **فصل**
حروف الايجاب ستة نعم و سلى و اى بكسر الهمزة و سكون الياء و اجل بفتح
و سكون اللام و جابر بكسر الراء و قد فتح و ان بكسر الهمزة و تشديد اللام انتم فنع
اربع لغات فتح النون و العيز و ه المشهورة و فتح النون و كسر العيز و كسر النون و
العيز و انهم يقبلون العيز المفتوحة حاء و قلت يركب كلاما بقره لتشبهت مضمون
مشتا كان الكلام السابق او منفيما استنفها ما كان او خبرا نهي فى جوابا فامر زيد معنى قلنا
وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بل يفتخر بايجاب ما نفى قبله اى يا شارب و نون
الكلام السابق يعنى انها تنقص نفيا سا بقا و نصيرة اثباتا سواء كان ذلك النفى استنفها ما
اى متصلا باداة الاستفهام كقوله تعالى استى برتكلم قالوا بلى فمعنى بلى فى باب
استى برتكلم بل انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام اى زيد و
ينبغى ان يعلم ان كان المراد بالايجاب فى قوله حروف الايجاب النفى السابق لا يشمل

حروف النداء

حروف الايجاب

نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقريب ما سبق مثبتا كان او منقيا وان كان المراد
 به اثبات ما قبلها اي تقريبا قبلها او تنبيها ثباتا كان او نفيلا لا يشمل بكلي لانها
 ليست لهذا المعزولي هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان اشمل واي للاثبات بعد الاستنهام وذهب بعضهم الى انها
 تأتي لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف لما
 ذكره المصنف والشيخ ابن المحاجر ويلزمها القسري لاستعمال الاعم القسري
 غير ان يعرج بفعل القسم بعد ها كما اذا قيل هل كان كذا قلت في جوابه اي والله ولا
 يقال اي اقسمت والله وجام اي الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
 قبله ها التنبيه نحو اي ها الله ذل انه حينئذ حجر وركا لا يربلنا بتها مناب الجاروني
 اي ها الله اذا كان مخرجا عن ها التنبيه ثلثا وجملا احد ها حذف الياء
 لا لتقاء الساكنين والثاني في فتح الياء وليد فتح اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث لجمع
 بين الساكنين ميانة في المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من التصريك والحق
 وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حد ها لكونها في كمنين اجراء لهم كمنين
 فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حد ها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل وجيز
 وان ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منقيا
 فلا يقع بعد الاستنهام كما اذا قيل جاعزيد قلت في جوابه اجل او جيزا وان اس
 اصداقت في هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان
 نعم في الاستنهام احسن وجيز في الخبر وقيل ان جيز لا سرقسم للعرب فيقال جيز
 لا فعلان كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراض والقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
 ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن زبير حين جاءه ابي فسأله شيئا فلم يعطه
 فقال الاطرب لعن الله ناقة حلتني اليك فقال ابن زبير جوا بلاق وراكبها اي
 لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ عزيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
 فصل حروف الزيادة سبعون وان وقا ولا ورو والياء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير
 به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعن قسامين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
 بالزيادة ابل بعض انها حيث وقعت كانت زائدة بل هما قسامين بالزيادة ابل من شأنها

ف حروف الزيادة

ان تزداد بمعنى انه اذا زيد زيادة حرف في الكلام زيدت حروف منها وهذا مقتضى خبره
 لزيادة وتسمى حروف الصلته ايضا والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد والقصاحة
 او كلاهما او غير ذلك فان يكسب الهمة وسكوز النون والفاء للتفسير تزا
 زيادة حاصلته مع ما التافية كذا في التأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وكهل الحشان
 شعر وان قد حثت ^{بعضها} بمقالتي ^{بعضها} بمقالتي ^{بعضها} بمقالتي ^{بعضها} بمقالتي وقال
 بعضهم انها من التافية دخلت عليها ما التافية لتأكيد النفي هذا ضعيف لكرهتهم اجتماع
 حروفه نصليتين بمعنى واحد لهذا لا يجوز ان يقال ان تزيدي ولا ياء الترحيل وتزاد ان مع ما
 المصدرية قليلة نحو انظر ما ان يجلس الاميرى عد جالس الاميرى وكن اتزاد ان مع ما
 الاسمية كقوله تعالى وقد مكثناهم فكل ان مكثناهم وفيه ومع الالتهيب نحو الان قلم
 زيد وتزاد ان مع ما التينية نحو ما ان جلست جلست وان بفتح الهمة وسكوز النون
 تزداد زيادة حاصلته مع ما كذا في قوله تعالى فكل ان جاء البشير قال في الضار ان قد
 تكون صلة ما نحو فلما ان جاء البشير وقد تكو ذلك في قوله تعالى فكل ان جاء البشير قال في الضار ان قد
 الله اي لا يعذبهم فجعل لواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع
 ان لم يبد كروية وتزاد ان بيزول والقسم المقدم عليها نحو والله ان لو قسمت قمت وتزاد ان مع
 كاف للتشبيه قليلا نحو قوله كان ظبيته وما تزداد زيادة حاصلته مع اذا ومنه واتي واتي و
 ايان واتي واتي شرطيات اي حال كوز هذه الكلمات ادوات الشرط وقيدها حذرا عما اذا
 لم تكن شرطيات فان ما تزداد مقمما وارجاع استعمالها على وجهها كما تقول اذا ما صحت
 صحت ولكن البواق نحو متى ما تخرج اخرج وايا ما تضر يضر قال الله تعالى ايا ما تنهوا
 فله الاسماء المحسنى وايا ما تجلبس اجلبس وقوله تعالى ايا ما تزينت وما تنهاتك
 وكما تنهاتك وينرم في فعل ايمانون التأكيد فاليكوال الفعل ولي بالتأكيد من حيث
 انه المقصود من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بلا تون التأكيد قليلا وتزاد ما بعد
 بعض حروف الجر سماعا نحو قوله تعالى في ما حجة من الله وعمما قليل وميتا
 خطيبا ايتهم اخرجوا واسما قال وبعد بعض حروف الجر لا انها تزداد
 بعد جميع حروف الجر وجماد زيادة ما مع المتعدي فله نحو قوله تعالى ما اكلوا تطيقون ونحو غيبت
 من غيبا جرم وفي ان بعد حروف الجر والمضارع كجرورة والمجرور بعد هابل

له وهو قطعة من الشعر والببيت تمامه
 ان تزداد بمعنى انه اذا زيد زيادة حرف في الكلام زيدت حروف منها وهذا مقتضى خبره
 لزيادة وتسمى حروف الصلته ايضا والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد والقصاحة
 او كلاهما او غير ذلك فان يكسب الهمة وسكوز النون والفاء للتفسير تزا
 زيادة حاصلته مع ما التافية كذا في التأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وكهل الحشان
 شعر وان قد حثت ^{بعضها} بمقالتي ^{بعضها} بمقالتي ^{بعضها} بمقالتي ^{بعضها} بمقالتي وقال
 بعضهم انها من التافية دخلت عليها ما التافية لتأكيد النفي هذا ضعيف لكرهتهم اجتماع
 حروفه نصليتين بمعنى واحد لهذا لا يجوز ان يقال ان تزيدي ولا ياء الترحيل وتزاد ان مع ما
 المصدرية قليلة نحو انظر ما ان يجلس الاميرى عد جالس الاميرى وكن اتزاد ان مع ما
 الاسمية كقوله تعالى وقد مكثناهم فكل ان مكثناهم وفيه ومع الالتهيب نحو الان قلم
 زيد وتزاد ان مع ما التينية نحو ما ان جلست جلست وان بفتح الهمة وسكوز النون
 تزداد زيادة حاصلته مع ما كذا في قوله تعالى فكل ان جاء البشير قال في الضار ان قد
 تكون صلة ما نحو فلما ان جاء البشير وقد تكو ذلك في قوله تعالى فكل ان جاء البشير قال في الضار ان قد
 الله اي لا يعذبهم فجعل لواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع
 ان لم يبد كروية وتزاد ان بيزول والقسم المقدم عليها نحو والله ان لو قسمت قمت وتزاد ان مع
 كاف للتشبيه قليلا نحو قوله كان ظبيته وما تزداد زيادة حاصلته مع اذا ومنه واتي واتي و
 ايان واتي واتي شرطيات اي حال كوز هذه الكلمات ادوات الشرط وقيدها حذرا عما اذا
 لم تكن شرطيات فان ما تزداد مقمما وارجاع استعمالها على وجهها كما تقول اذا ما صحت
 صحت ولكن البواق نحو متى ما تخرج اخرج وايا ما تضر يضر قال الله تعالى ايا ما تنهوا
 فله الاسماء المحسنى وايا ما تجلبس اجلبس وقوله تعالى ايا ما تزينت وما تنهاتك
 وكما تنهاتك وينرم في فعل ايمانون التأكيد فاليكوال الفعل ولي بالتأكيد من حيث
 انه المقصود من الحروف ونحو ما تقسم اقسام بلا تون التأكيد قليلا وتزاد ما بعد
 بعض حروف الجر سماعا نحو قوله تعالى في ما حجة من الله وعمما قليل وميتا
 خطيبا ايتهم اخرجوا واسما قال وبعد بعض حروف الجر لا انها تزداد
 بعد جميع حروف الجر وجماد زيادة ما مع المتعدي فله نحو قوله تعالى ما اكلوا تطيقون ونحو غيبت
 من غيبا جرم وفي ان بعد حروف الجر والمضارع كجرورة والمجرور بعد هابل

لعل من
الثالث كانه ما زار
وكلمة غير مضان
الى جرم اخطيت
من غير جرم

التفسير
حرف

منه ولا تزداد زيادة حاصله مع الواو اي مع واو العطف الكائنة بعد النفي سواء كان النفي
لفظا نحو ما جاء في زيد ولا لحمز أو معنى نحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ
فان الغير بمعنى لا النافية ولكن استراد لا بعد المذمى نحو لا تضرب زيدا أو لاعمرا وتزاد لا
بعد ان المصلا رية نحو قوله تعالى فَاَمْتَعَكَ ان لا تسجد وتزاد لا قبل القسم على قلة
وان اكثر مما يات قبل القسم الذي كان جوابه نفيًا للاشعار بآيات جوابه نفي لا والله لا يفعل
نحو قوله تعالى لَا أَقْسَمُ بمعنى القسم والستر في زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى
عن القسم فذكر ذلك في صورة نفي لقسم وجاء زيادتها مع المضاف على الشرط في قوله
في بيير لا نحو رِسْرِي وَمَا شَعَرْتُ ما نحو الهلاك اي فلا تترك في بئر الهلاك سرك وما علم واما معنى
الباء واللام فقد مر ذكرها اي ذكر زيادتها في حروف الجر على التفصيل فلا تغيدها لولا ان كان زيادة
بين والياء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خضرت زيادتها بالذ كرو لم يتركز زيادة الكاف ان ما
الكافة عن الصل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكن اما الا انهم لم يجعلوها من الحروف
الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كفا ما حقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل الكافة وكذا
حيث واذا عن الاضافة وتصحيح كونها ما جازين ثم لما فرغ من شرح الزيادة شرع في بيان حرفي
التفسير فقال فصل حرف التفسير سقط نون التنبيه لانه اضافة اي بفتح الهزنة وسكون الياء وان
بفتح الهزنة وسكون النون فاعلم ان اعرابها بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال
المجربى ويعرب بالمفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكي اي عاطفة وفيه نظر لان
ما بعدها يبيّن ما قبلها والعطف يقتضى المغاظة فأتى بنفس مبها مطلقا سواء كان مفعلا كما
تقول في تفسير قوله تعالى وَاسْأَلِ الْقُرْبَىٰ إِنَّمَا إِلَهُ الْبَنِيَّةِ او جملة كما تقول في تفسير يُطْعِمُ
بالضراى مات وان اسمها يفسر به اي بلفظ ان فعل مغلب مع الفعل كالأمر للنداء والكتلة
وهو ذلك فلا يقع بعد حرف القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وَأَدْنَىٰ أَن
يَأْتِيَهُمْ وامر تان اتم وكتبت اليهان اكثر من الفعل الواقع بعد لان يكون مفعوله العا
هو تفسير مقدّر في الغالب بمعنى قوله تعالى وَأَدْنَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ اي ناديناك بشئى او بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المقدر وهو شئى او بلفظ وقد يكون مفعول
العام وتفسيره مفعول نحو قوله تعالى وَأَوْجِبْ لِي إِكْرَامًا يُوسَىٰ ان في قوله فاذ لم يفسر ان الفعل قد
القول ولا القول الصريح فلا يقال قد نله ان التنب اذ هو اي قلت لفظ الصريح لا معنى اي معنى

وَأَتَى قَوْلَهُمَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمَرَ رَبِّي بِهِ أَنْ أَعْبُدُ وَآتَى اللَّهُ تَفْسِيرًا لِلْأَمْرِ الْقَوْلُ وَتَبَيَّنَ
 أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْكَلِمَةِ الْمَقْدَرِ قَلِيصَةٌ مِنْ صِلَتِهَا قَبْلَهَا بِلَيْتِمُ الْكَلِمَةِ بِدَنْدَةٍ لَا يَخْتِجُ مِنْ هَيْئَةٍ
 لِلتَّفْسِيرِ لِيُجِبَهُمُ الْمَقْدَرُ وَقَوْلُهُ تَعْرُفٌ وَأَجْرٌ مَعْنَى أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَ أَنْ فِيهِ مَقْدَرٌ لِقَوْلِهِ
 قَوْلِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَيْرٌ مِنَ الْمَقْدَرِ وَالْمَقْدَرُ مَا يَعْقِلُ سَمْعًا أَوْ مَنَاقِبًا لِحُجُوزِهَا بِفَسْرٍ بِهَا
 مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَمَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَلَفْظُ الْقَوْلِ الصَّرِيحُ وَقَالَ ابْنُ الْمَالِكِ الْغَالِبُ فِي
 أَيْ أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرًا لِلغَيْرِ مَعْنَى تَعْرُفٌ أَوْ عَزِيْبَانِ حُرُوفٍ لِتَفْسِيرِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ حُرُوفِ
 الْمَصْدَرِ وَقَالَ فَصَلَّ حُرُوفَ الْمَصْدَرِ أَيْ الْحُرُوفَ الَّتِي تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ وَالْإِضَافَةُ
 بَادِي فِي مَلَاسِيَةِ ثَلَاثَةٍ وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَكِّيًّا وَفِي حُرُوفِ الْمَصْدَرِ مَا وَأَنَّ بَعْدَ الْهَمْزِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ
 وَأَنَّ بَعْدَ الْهَمْزِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ وَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ أَيْ يَخْتَصُّنَ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ
 فَاتِّمَامًا لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِيهَا إِلَّا عِلْمًا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرُوعِ مَا كَقَوْلِهِمَا تَعْرُفٌ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ
 بِمَا رَحَّبَتْ أَيْ بِرَحْبَتِهَا بِضَمِّ الرَّاءِ مَصْدَرٌ رَحِبَ عَلَى زَنْ كَرَمًا وَمَعْنَاهُ الْإِتْسَاعُ
 وَقَوْلُ الشَّاعِرِ تَعْرُفٌ يُسِيرُ لِكُلِّ حَيْثُ أَذْهَبَ النَّيَابُ وَكَانَ ذَهَابًا كَقَوْلِهِمَا يَا أَيُّهَا بِنْتُ
 وَأَنَّ لِحُوقُولِهِ تَعَالَى فَمَا كَانَ جَوَابَ تَوْجِيهِ الْأَنْ قَالَ الْوَاوِ أَيْ قَوْلُهُمْ وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ أَيْ يَخْتَصُّ
 الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ فَاتِّمَامًا لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِيهَا عِلْمًا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمَا تَعْرُفٌ أَنْ كَرَمًا
 قَالَهُمْ أَيْ قِيَامَتُكَ لَوْ فِي مَعْنَاهُ أَنْ أَمَكَنَ لِحُوقُولِهِ عَجَبِي فِي أَنْ زَيْدٌ أَحْمَدٌ أَيْ نُكُوَّةٌ زَيْدٌ لَكِنَّ تَعَالَى
 قَدَّرَتْ لَكُونَ لِحُوقُولِهِ تَعْرُفٌ وَكَوَأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَوْ قَلَمٍ أَيْ لَوْ نَبَيْتُ كَوْرًا فِي الْأَرْضِ
 وَهَذَا عِنْدَ سَبِيحِيَّةٍ وَأَجَازٍ غَيْرُهُ بَعْدَ الْمَصْدَرِ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ يَضَعُ قَدْرًا لِعِلْمِهَا بِأَنَّهَا
 أَتَتْ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْفُوفَةً وَلَمْ تَلْحَقْ بِهَا مَا الْكَافَةُ وَإِنَّمَا إِذَا خَفَّتْ أَوْ لَقَّتْ وَيَجُوزُ
 فِيهَا الْاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ ثُمَّ مَا أَوْ عَزِيْبَانِ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ شَرْعٍ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّخْفِيفِ فَقَالَ
 فَصَلَّ حُرُوفَ التَّخْفِيفِ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَخْفِيفِ الْفِعْلِ تَخْفِيفُ أَرْبَعَةٌ هَلَا وَالْأَوَّلُ وَالْوَالِدُ
 لَهَا أَيْ هَذِهِ الْحُرُوفُ صَدْرُ الْكَلِمَاتِ تَدُلُّ عَلَى تَخْفِيفِهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلِمَاتِ فَجِبَالُ الْمَصْدَرِ بِهَا لِيُعْلَمَ
 فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَوْنُ الْكَلِمَةِ مِنْ ذَلِكَ وَمَعْنَاهَا أَيْ مَعْنَى هَذِهِ الْحُرُوفِ حَثٌّ وَطَلَبٌ عَلَى الْفِعْلِ
 أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَصْرُوحِ هَذَا تَأْتِي كُلُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ مَا تَأْتِيْنَا بِالْمَدْعَى وَمَعْنَاهَا
 لَوْ مَوْجِبِي لِي تَنْدِيمٌ وَتَوْجِيحٌ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ حَتَّى تَخْلُ عَلَى الْمَاضِي لِحُوقُولِهِ تَعْرُفٌ زَيْدٌ
 وَجِنْدٌ أَيْ حَيْثُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي لَا يَكُونُ مَعْنَاهَا تَخْفِيفًا إِلَّا بِاعْتِبَارِهَا وَأَمَّا هُنَّ

المصدر
حروف

حروف التخصيص
تكون الكلام من ذلك التخصيص

الفعل ولا تدخل حروف التخصیض الا على الفعل لان التخصیض والحیث انما يتعلو بالالفعل
 ثم ذلك الفعل ان كان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان
 وقع بعد هاءى حروف التخصیض اسم فباضه ارفع على فهو معمول باضه ارفع بعد كما تقول
 لضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب
 بفعل مضمير بعد هلا قال الرضى اذا وقع الظرف بعد هاء فهو منصوب بفعل بعد هلا بفعل
 مقدر بعد هاء لتو شعمهم فى الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرتهنى يوم الجمعة فى منصوب
 بزرتنى وقد جاء الا سميت بعد هاء للضرورة كقول الشاعر شعرا
 يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فرب لا نفس ليلى شفيها
 وجميعها اى حروف التخصیض من كية من الحروف غير جزؤها التاني حروف النفي فى جميعها الجز
 الاول حروف الشرط فى بعضها هو لو ولو ما او حروف الاستفهام فى بعضها هو هلا او حروف المصدا
 فى بعضها هو لا ولا ولا معنى اخر سوى التخصیض وهو اى ذلك المعنى فتتبع الجملة الثانية
 لوجود الجملة الاولى نحو لو ارحمك هلك عمر اى لو ارحمك موجودا هلك عمر فبالتبع بالوجود
 ثم الفارق بين لو لا هذا وبين لو لا حرف التخصیض انك اذا قلت لو لا ضربت زيدا هلا هلا
 واذا قلت لو لا هلا لم يتم حتى لم يحتمى بقولك هلك عمر حينئذ اى حينئذ كان لو لا المنص
 الاخر محتاج الى الجملة التى تليها اى اولى الجملة التى تليها اسمية تليها او لو كانت
 الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا يقدر رخبا المبتدأ الذى بعد لو لا الامتناعية
 كما هو من هب البصر وينو اذ على قول الكسائى فالاسم بعد هاء فاعل لفعل مقدر كفى
 لو اذ على هلك عمر فهو على هذا وان محتاج الى الجملة التى تليها اسمية وقيل الفراء
 لو لا هى رافعة للاسم الذى بعدها ثم ما فرغ عن بيان حروف التخصیض شرعا فى بيان حروف
 التوقع ففصل حروف التوقع قد سميت بحروف التوقع لانه يحتمى بالتوقع الاضمار
 فى اى قدا اذا دخلت فى الماضى تكون لتقريب الماضى الى الحال نحو قد ركب الامير اى
 قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولا جل ذلك اى ولا ان قد فى الماضى
 لتقريبه الى الحال سميت بحروف التوقع ايضا كما سميت بحروف التوقع ولهذا اى ولا جل انها
 لتقريب الماضى الى الحال تلزم اى قد فى الماضى مع الماضى ليصل الى الماضى ان تقع
 لان الماضى الواقع كالاسم على زمان الفعل لانك اذا قلت جلد فزيد قد ركب بوه كان

من حروف التوقع

الركوب مقدر مآ على الجيبي وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالترمت قلا القربة
الحال لتقرب به الى زمان الحال فتشرك ما هما حكما لان القرب من الشيء في حكم المقارب لانه ذلك
لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يفقد ما تال الشيخ وقد لد في يوم
كنا وقد قال خلال اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا العدم القرب حتى استما
قد لا يت ويل وقد شحى قد في الماضي للتاكيد بمراد عز تقرب اذا كان ما دخل عليه
قد جوابا للمزيسال ويقول هل قام زيد تفوز جوابا له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على مضارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد
يصدق وان الجواد قد لا يخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله
ان يزيئ منكم لو اذ او قد يجي قد في المضارع للتحقيق بمراد عز من التقليل
كقوله تعالى يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينهما اي بين قد وبين الفعل اي وبين
فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد كرمى بيت ساهرا وقد يحذف الفعل
بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر ثم عرفنا الترحل غير ان
رما بنا ما نزل برحالتنا وكان قد نى وكان قد لتلبيت للنا بعة وقوله اذ قيل
ما جز على وزن علم بمعنى قرب ويروى ايف معناه واحداى قولي تحالنا الا ان الابل
التي يسير عليها تنزل اي تنهب برحالتنا فكان الشا نازها ذهبت برحالتنا الصخرة منها
على الرحال ثم لما فرغ عن بيان حرف التوق فرغ في بيان والاستفهام فقال فصل حرف الاستفهام
وهل واما اي لهذا من الحرفين صد الكلام لهما تدخلا على احد انواع الكلام وهو الاستفهام
فوجب التصدير بهما ليعلم اقل الامرات الكلام من ذلك النوع تدخلان اي وهما
تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو اريد قائم في جملة الاسمية وهل قام زيد في
الجملة الفعلية وقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها اي دخول الحرف
وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها
على الفعلية اكثر اذا استفهام بالفعل اذ في الاسم ولهذا كان تقد ير الاسم بعد
الهيئة فاعلا اذا كان بعد ما فعل احسن من تقد برة مبتدأ كما تقول زيد قائم ثم
الاطن يبين ما يكون الهيئة به اكثر التصرف في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهيئة في
مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي ربة احوال تدخل

وكان
حرف الاستفهام

الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو ازيد اضرب ولا يجوز ان يقال هل ييد اضرب والثالث
 ان تستعمل الهمزة لانكار نحو اضرب زيد وهو محوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا
 وهو محوك والثالث ان تستعمل مع ام المتصلة نحو ازيد عندك امر عمر ولا يجوز ان
 يقال هل زيد عندك امر عمر والرابع ان تدخل الهمزة على حروف العطف نحو اذ من
 كان واكثر كان واكثر اذ اما وقر ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم تكن بمعنى الهمزة
 اما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتهما
 اياها ولا تستعمل هل في هذه المواضع اى المواضع الاربعة المذكورة اذ في الموضع الاول
 فلون هل في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقول تعال هل انى على الان شى اى قد فى اذ
 وجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق وملت اليه ولم تصل بغيره اذ اذا لم تجد
 الفعل بعدها فصيرت ذاهلة عنه فلا يقر هل زيد خرج وهل زيد اضرب كما يقر هل زيد
 خرج وقد زيد اضرب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم دخول الفعل ههنا كما قال في الموضع الثالث
 فلا ت هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واقا فى الموضع الثالث فلا يختصا صل المتصلة
 بالهمزة لكونها الاصل واقا فى الموضع الرابع فلا ت الهمزة اصل فى الاستفهام كما مر نفا وكونها
 اخص من هل ولذا كانت التيق بكثرة الاستعمال فعلم ما ذكرنا الهمزة اعم تصرفا فى الاستعمال
 هل تالى ما يتبعه من وجوب دخول الهمزة فى المواضع الاربعة المذكورة وهى اشارة بقوله ههنا فى
 مسألة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هل بحث اى كلامه وبیان بوجوب دخول الهمزة واستعمالها
 فى تلك المواضع دون هل بعد استراكمها فى كونها فى الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
 الى المداخل التى تكون هل مختصة بها فانها تختص بالحكام ومواضع من الكلام لا يوجد دخول الهمزة
 فيها بغير حروف العطف قد تدخل على هل وز الهمزة كقوله تعال هل انتم شاكرون
 وهل يمانك الا القوم الفاسقون ويقرب منه اذ تقول ان كرمك فهل تكرمنى اقول
 هل تكرمنى وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الى ويحيى هل وسائر كلام الاستفهام بعدام ولا
 الهمزة بعدها قال الرضى وتختص هل بحكميز دون الهمزة وهما كونها للتقرير فى الاشياء كقول تعال
 هل ثوب الكفار اى لم يثوب وقوله ههنا بنك فهل جزيتك يا عمر واقادها فائدتها
 حتى جائن يجه بعد ههنا لا قصد الايجاب كقول تعال هل جزاء الاحسان الا الا حسام
 وان تدخل لباء المؤكدة للنفي فى خبر المبتدأ الذى بعد نحو هل زيد بقا ثم علم من ههنا ان

لك وهو كونا
 بمعنى قد المختصة
 بالفعل مولوى
 غلام مولوى
 على وانت انت
 مولوى غلام مولوى
 مع كونا
 اشارة للاستفهام
 مولوى غلام مولوى
 على كونا
 مولوى غلام مولوى
 اى ما بين كلامين
 مولوى غلام مولوى
 (۲۹۰)

الشروط
حروف

في كل ثمانية اكثر تقهراً فالاستعمال من الصحة فيكون كل واحد منهما اعلم من الآخر ووجهه ان
 عن بيان حرف الاستفهام شرع في بيان حرف الشرط فقال فصل حروف الشرط ثلثة
 ان بكسر الهنزة وسكون النون ولو واما بفتح الهنزة لها اي هذه الحروف فصلها الكلام اذ كرنا
 فيما سبق ويدخل كل واحد منهما اي من تلك الحروف على الجملتين اسميتين كانتا وفعليتين
 او مختلفتين لا يفتي ان هذا التعميم لا يستقيم في ان و لو حيث لا يجوز دخولها على
 الجملتين اسميتين بل يجب دخولهما على الجملتين الفعليتين وهو ينافي
 قوله فيما بعد ويلزمها الفعل لفظاً او تقديراً فان الاستقبال وان دخلت الماضي
 على الماضي وان هذا للوصول نحو ان زرتني اكرمتك واما قولهم
 ان اكرمتي اليوم قد اكرمتك من عمول علمه ان اكرمتي اليوم يكون نسباً للاخبارين لك و
 لولمضه وان دخلت على المضارع نحو لو نورد في الكرمك قال الله تعالى لو يطيعكم في كثير
 من القرى لعنتهم اي لو تمت في الجهد الهلاك وقد تجيء بمعنى ان نحو قوله تعالى ولا مة
 مؤمنة حتى يبرهنوا كبريتهم ولو انجبتكم وقد تجيء بمعنى ان التا صبة نحو قوله تعالى
 لو تدعون قبيحاً فهوون ولا غير نظير في القرآن ويلزمها اي لا تدخل الفعل سواء كان لفظاً كما
 نظيره او تقديراً نحو ان انت زارني فانا اكرمتك تقدير ان كنت زارني فانا اكرمتك فلما حان
 الفعل صابها الضمير المتصل منفصلاً قال الله تعالى وان احدكم من المشركين استنبح اذ استنبحك
 احد ولو انتم تملكون اي دلو تملكون واحد وانتم فروعا وانها اعلان لفعلين محذوفين
 يفتسهما الفعل تظاهرة علم ان الاستعمال الا في الامور المشكوكه المحتملة كما من نظير ولا تقهر
 انيتك اذ طلعت الشمس ان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها ليس من الامور المشكوكه
 المحتملة وانما يقال انيتك اذ طلعت الشمس ان اذا استعمل في الامور المقطوعة بها طلوع
 الشمس ولو تدل على في الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيها الهمة الا الله للسنه
 فان لو ههنا تدل على انتفاء الساب بسبب ان تعدد الالهة منتفٍ واستعمالها بهذا المعنى
 هو الكثير المتعارف وقد تجيء لاثبات الثاني على تقدير وجود الاول وعدمه نحو نعم
 العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان نفي العصيان لازم لنفي الخوف كما هو لازم
 لوجود الخوف ونحو لو اتيتني لا اكرمتك اي لا اكرمي اياك ثابت سواء اكرمتني او اهنتني
 واذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم اي القسم على الشرط يجب ان يكون الفعل الذي

لما ان اكرمتني
 اليوم قد اكرمتك
 على ان اكرمتك امس
 على الكافية
 ولو
 فلا يوصل
 على انهما زبيد
 فتنه اذ صرح

علیه حرف الشرط ما ضیاً سواء كان الماضی لفظاً نحو والله ان انیتنی لا کرمتک
 او معنی بان یدخل لعمد علی المضارع نحو والله ان لم تاتنی لا یهجرک تک انما کوجب ان یکون
 من دخول حرف الشرط ما ضیاً لانه انما امتنع عملها فی الجواب بوقوع جواباً للقسم کونه
 ما ضیاً فی الشرط لئلا یعمل فیما یضرب لیتوافق فی عدم العمل حیثین ای حیثاً اذا کان القسم
 فی اول الکلام وتقدم علی الشرط تکرر الجملة الثانية فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاء الشرط
 لانه یلزم ان یکون الجواب محزناً وفاقاً و غیر محزناً وهو مستحیل وتكون فی المعنی جواباً للقسم
 الشرط جیباً اما کونه جواباً للقسم فذکر الیهین علیها کونه جزءاً للشرط فذکره و غیره ظاهراً
 بالشرط فلذلک ای فلاجل ان الجملة الثانية تکرر حیثین فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاء الشرط
 وجب فیها ای فی الجملة الثانية ما یجوز جواب القسم من اللام ونحوها ای نحو اللام من ان اذا
 کان جواب القسم جملة موجبة وما لا اذا کان جواب القسم جملة منفية کما رأیت ذلک
 فی التکلیف الذکر وینو انما اذا وقع القسم فی وسط الکلام تقدم الشرط او غیره علی جاز
 ان یتبرر القسم بان یکون جواباً لای القسم ویلزم ان یکون الشرط ما ضیاً نحو ان تبتنی
 والله لا شیء وجا ان یلتقی بجعل الجواب جواباً للشرط ولم یجوز ان یکون الشرط ما ضیاً کما یصیر
 القسم یعنی نحو ان تاتنی والله ان تک واما التفصیل ما ذکره جملاً نحو قول تعریفهم شقی
 وسعیده واما الذین سعدوا فی الجنة واما الذین شقوا فی النار الا انهم لم
 یلزموا تعدد ما تقوله تعریفاً ما الذین فی قلوبهم زینغ الا ینه حیث لم یدل کلاماً انهم لکنوا
 ینهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم انوا الراسخون فی تقدر واما الراسخون فی العلم وینهم
 انما غیری لائمة اصلاً لفظاً ولا تقدر یرا ویدل علی ذلک صحت ان ینقر اما انما فقد فعلت
 هذا ویستکت وقد تكون اما التفصیل ما اجل فی الذکر ویکون معلوماً عند المخاطب
 بواسطة نقل الخبر وقد تكون للاستینان من غیر ان ینقرها بحال کما فی الواقعة
 فی اوائل الکتاب قال الرضی قد یحذف اما لکثرة الاستعمال وانما یطرر ذلک لانه
 کان ما بعدھا الفاء واصل وھیاً وما قبلها منصوباً او مفسراً به فلا ینقال زیلاً فضررت
 ولا یرید ان یضرب به بتقدیراً ما فتاد وقع فی توجیهه اقا فی اوائل الکتاب من قولهم سعدت
 بتقدیراً ما فمن عدم تعدد التقدير کما ینبغی وینجب فی جوابها هذا جواب سؤال مقدر و
 السؤال ظاهر ای فی جواب اما الفاء وینجب ایضاً ان یکون الاصل سبباً للثانوی فانما وجب العلم

له کلامه انما اول ذلک
 الصورین فی التفصیل
 او علی غلظ او علی
 وجه علی فانه
 الصوره لا یلزم
 کذا راجعاً لاسم
 فیه و انما التفصیل
 موافقاً لظاهر السؤال

فی جوابه و سببیه الاول للثانی لان ذلك یحکم بكونها كامة الشرط و بدلیت لعل ذلك
 ولم یحکم بكون اذا و حیث للشرط مع انه یقال حیث زید لقینت فاما اكرمه و لا و انظار
 كثیرة فی القرآن لعن من زومها بل جعلوها حیزاً یجئ بالفاء ظرفین حیث یجئ فی الشرط و یجئ
 ان یحذف فعلها ای فعل آقا الذی دخلت فی علی مع ان القطار یلغ ای بشرط من فعل ای
 مع ان یلغ علی الفعل ذلك ای و جوب حذف فعلها لیکون حذف الفعل تنبیهاً علی ان المقصود
 من التفصیل بها ای بآما حکم الاسم الواقع بعد ای بعد آقا الالفعل نحو آما زید
 فمنطلق تقدیر ای تقدیر هذا الكلام من ایکن من شیء فزید منطلق عن الفعل لانه
 هو الشرط و هو یكون حذفاً ایضاً بالجاء المحرور هو من شیء و اقیم آما مقام مهما حتی یقی
 آما فزید منطلق و لما لم ییناسب دخول حرف الشرط علی فاء الجزاء نقلوا ای النجاة الفاء علی
 الجزء الثانی و هو منطلق و وضعوا الجزء الاول و هو زید بین آما و الفاء عوضاً عن الفعل
 المحذوف لئلا یلزم التوالی بین و ینزح فی الشرط و الجزء فصلاً و آما زید منطلق
 ثم ذلك الجزء ای الجزء الاول و هو الاسم الواقع بعد هاتان كان صلحاً
 للابتداء ای لكونه مبتدأ بان لم یکن ظرفاً و ای ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله و الا ای وان
 لم یکن ذلك الجزء صالحاً للابتداء بان كان ظرفاً فاعمله ای فاعمل ذلك الجزء مما یتكون بعد
 الفاء نحو آما یوم الجمعة فزید منطلق منطلق عاملاً یوم الجمعة ناصب له علی لظرفیة تعلم
 ان النجاة اختلقت فی ان الاسم الواقع بعد آما هل هو جزء من حیز جوابها أم لا فذهب ببویه
 الی آته جزء مما فی حیز جوابها مطلقاً سواء كان فوعاً او منصوباً و سواء كان بعد الفاء الجزاء
 التقدیماً و لا و هو المختار عند المتأخرین حیث التزموا بالذکر و ذهب ابو العباس المتزدد الی آته
 لیس جزء مما فی حیز جوابها مطلقاً سواء و جرداً یعنی التقديم او لا امتناع عمل من فوع جزوا
 فیما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف و سواء كان فوعاً نحو آما زید منطلق تقدیر یومها ذکر
 یوم فی یوم انطلق فهو منطلق او منصوباً نحو آما یوم الجمعة فزید منطلق تقدیر یومها ذکر
 یوم الجمعة فزید منطلق و هذا مرد و كذا الیما ان نصب فی الاول بتقدیر و ذکر و الرفع و الثانی
 بتقدیر حصل الایة غیر جائز اتفاقاً و ذهب المازنی فی المآلة ان كان جائزاً للتقدم علی جوابها
 بان لم یوجد ما ینع التقديم فهو من قبیل القسم الاول و الا فهو من قبیل القسم الثانی یعنی آته
 لیجزع مما فی حیز جوابها بل هو معمول الفعل المحذوف و نحو آما یوم الجمعة فان زید منطلق

افردة

الاسماء

لا تمناع عمل ما بعد ها فيما قبلها كونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن شيئا حو الشرط
 شرع في بيان حرف الرفع فقال فصل حرف الرفع كلاً وضعت لرفع المتكلم وردعه اى
 منع عايتكلم به تقول لمن قال لك فلات يبعضك كلاً اى ليس الامر كذلك دعاً الى تنبيهنا
 على الخطأ كقولنا فيقول رقي اها انزل كلاً اى لا يكلم هذا الكلام فانه اى الامر ليس
 كذلك اى كما تقول لا لله سبحانه قد يوسع في المذنب اعلى من ان يكرمه من الكفار قد يرضى
 على من يكرمه من الانبياء والصالحين لا استطاع هذا اى وضع كلاً لرفع المتكلم وردعه
 اذا جلت بعد الخبر كما مرفوعاً تجي كلاً بعد اطر بضمها اذا جاءت بعد الخبر ومثله تكون الرفع
 الاجابة كما اذا قيل لا الضرب ضرب يليل فقلت كلاً اى لا افعل هذا قط نفياً لاجابة الضرب ليزيد
 وقد تجي كلاً بمعنى حقاً والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل ان كقولنا كلاً سوت
 تعلمون اى حقاوح اى حين اذا جلت كلاً بمعنى حقا تكون كلاً اسماً لا حرفاً ويبنى
 كلاً حال كونه اسماً وان كان الاصل في الاسم لا عراب لكونه اى لكون كلاً هذا مشابهاً
 لكلاً حال كونه حرفاً والفظاومعنى لمناسبة معناه فانك ترفع به المخاطب عما يتكلم به حقيقة
 لضده وقيل فائله الكسائي ومن تابعه تكون كلاً اذا كان بمعنى حقا حرفاً ايضاً كما اذا لم
 يكن بمعنى حقا كما نبتا بمعنى ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة لتحقيق من الجملة قوله
 كلاً ان الانسان ليظغي بمعنى ان وكلاً في قوله تعالى ثم يظن ان اريد كلاً انه كان
 لا يتنا عيناً ايحتمل الوجهين كونها للرفع وبمعنى حقا نعم لما فرغ عن بيان حرف الرفع
 شرع في بيان تاء التانيث الساكنة فقال فصل تاء التانيث الساكنة دون التجرئة
 لاختصاصها بالاسم فلو لم يقيد ها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن
 هذه التاء ليحصل الفرق بينهما بين تاء الاسماء او لكونها حرفاً واصلاً بالسكون والمواد
 بسكون التاهان تكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالاعراض فلا يرد
 تاء نحو قلت انا ساكنة في الاصل متحركة بالاعراض وهو النقاء الساكنين وانما انحصرت لوجهها
 بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما التحقت هذه التاء الماضية لتلك الملائكة انزل
 الامر على تانيث ما استلبيه الفعل تحقيقاً وتزيلاً كما في كجمع المنزلة منزلة النور وسواء كان ما
 استلبيه لفعل فاعلاً نحو حضرت هند على صيغة المفعول لم يسم فاعلاً نحو حضرت هند
 على صيغة المجرول سبق بيان مواضع وجوب الحاقها بالحركات وجواز الحاقها في فصلها

تمام التانيث الساكنة

اشا عليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي التاء وجوال الحاقها في خصال لقها
 فلا تبيدها اذا الحقتها اي التاء الساكنة حرف ساكن واقع بعد ها اي بعد التاء وفيه اشارة الى
 انه لو حقتها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب تحريك ذلك الساكن وجب تحريكها
 اي التاء بالكسرة بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لرفع التقاء الساكنين ثم وجب تحريكها
 بالكسرة لان الساكن اذا حرك بالكسرة لا زال الكسر اصل فتحريك الساكن لان الكسر لغيره يناسب
 العدم وهو المشكون نحو قد قامت الضلوة فان التاء التي فيها اذا حقتها اللام حركت بالكسرة كما
 كان ههنا سوال وهو ان يقع اذا حرك واحد الساكنين لا تتقاها فانما وجب ردها المحذوف عند
 تحريك التانيه لان علة الحذف وهو التقاء الساكنين فان قلت بتحريك التانيه
 وجب ردها حين فليرد الالف في مثل رمت المرأة عند تحريك التاء بعد ما كانت
 الالف عن وقتها لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها
 اي حركه التاء لا توجب ردها اي حرف حذف ذلك الحرف لاجل سكونها اي لاجل سكون
 التاء فلا يقال رمت المرأة برت الالف المحذوفه بالتقاء الساكنين وانما لا توجب
 حركتها ردها المحذوف لان حركتها اي حركه التاء عارضة لا اصلية واقعة لرفع التقاء الساكنين
 هي التاء وساكن يحقها والعارضه لعدوم فهي تكون في حكم السكون اذ كل حركة يحصل امر عارض
 فهي في حكم السكون وجه تحقيق اجتماع الساكنين في رمت المرأة وهو علة الحذف فلم يرد الالف فيه
 لهذا الورد الواو في قل نحو عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفه في قل لا لتقاء الساكنين
 الواو واللام لان حركه اللام حصلت بامر عارض وهي رفع التقاء الساكنين فيكون في حكم
 السكون بخلاف قول او قولك حيث يرد الواو فيها عند تحريك اللام لان حركه اللام في
 الهمل قد حصلت في الاول بانفعال ضمير الفاعل فيه في الثاني يا تفصل نون التاكيد به
 كل واحد من ضمير الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي تفصل كل منها بها
 فلا يكون حركه اللام فيها بالعارضه وانما حذفت الالف في عا تا ورا تا وانما حصلت حركه
 التاء فيها بانفعال الفاعل لان العاطيه من نفس الكلمة لانها تحتها البيان ان فاعلها
 مؤنث بخلاف اللام والنون في قول او قولك لانته من نفس الكلمة فانما هي لجمع فلا يرد
 من قول او قولك ردي الالف في محذوف عا تا ورا تا واذا كان كذلك فقوله اي قول
 العرب المرأتان رما تا برت الالف المحذوفه لا لتقاء الساكنين ضعيف اما الحاق علامة التثنية

والجمعين لجمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهراً اليديل على ان ما اسند اليه الفعل مثله كان او مجموعاً من كرا كان او مؤنثاً كالحق تاء التانيث لذل كضعيف لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما زيدان بل الحاق زيد بالحاق زيدين وقاموا زيدان بالحاق الواو في جمع المذكر فممن النسب بالحاق التوز في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل ضميراً فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان قاما وزيدان وقاموا والنسبة ممن وينقدها بالحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك العلامات ضمائر لانه لا يلزم الازماد اي ضمائر الفاعل قبله لذكوري قبله من غير فاعل بل تكون حرفاً هي علامات دالة من اول الامل في الحقت بالفعل على المعوال لفاعل مذكور به مثني او مجموعاً من كرا او مؤنثاً كداء التانيث الساكنة فانها ليست بضمير كما ضمير يث بحركات الثلاث لانها لو كانت ضميراً لزم حذوها عند مجيء الفاعل لظاهر الاضمار بل لاجواز قولنا ظهرت هند فالمتروم مثله لان بطلان الالزام يوجب بطلان الملزوم بل هي حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل انما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها لانها اسم اشار الى العلامة حروف في لغة ضعيفة تتعاليبان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لانتقاء الساكنين نحو زيد والقاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نوزونين ولان ولم يكن زناً شرها قيده بقوله تتبع حركة اخر الكلمة لاجرا حاعنه لان هذه النونات تكون او اخر تلك الكلمات ولم تكن تتابع حركاتها واخرها وانما ادراج الحركة دون ان يقول تتبع اخر الكلمة تنبيهها على ان التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط الحرفين وقيل في وجه ادراجها من ان المتبادر من معناها الاخر نحو قولها به مزغير يتخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين وفيه نظير المتبادر ههنا نحو قولها به مزغير يتخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلية اعم مزان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى والمراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاضرات الضاد وليس اخر الكلمة حقيقةً وادحماً بل اثره تنوين لكنه ينتهي اليه التكلم وانما قلنا اخر الكلمة ولم يقل اخر ال اسم ليتناول تنوين الترتيم في الفعل والاسم

الحق كونه تامة

النون

ففيه

لالتأكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة نحو اضربن فاتها نون ساكنة تتبع حركة الخیر
الكلمة لكنها التأكيد الفعل فلا تكون تنويناً ولا في قوله لا لتأكيد الفعل حرف نفی دخلت على
فعل مقدر دل عليه قوله لتأكيد لانه جار وفجر وضمعلتو بفعل لفظاً او تقدیراً وهو حجة
وقعت صفة للتنوين تقدیراً لا تكون التنوين الساكنة لتأكيد الفعل او حرف عطف
والمعطوف محذوف تقدیراً التنوين نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا نون ساكنة
تلتحق الاخر لتأكيد الفعل وهي ای التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام التي يمكن
وهو ما ی التنوين یبدل على ان الاسم ای الاسم الذي یبدل عليه هذا التنوين
متكلم في رسمه في مقتضی الاسمیتا ای انه منصرف ویسمى تنوين الضرف ایضاً
لفصله بين المنصرف والمتنوع نحو زيد ورجل قد توهم ان التنوين في مثل رجل للتكدير
وهذا غلط الا ترى انك لو سميت احد برجل وثوب او طر وجعلته علماً لقی التنوين
على حاله ولو كان للتكدير لم یثبت في الموضع الذي ینتغير بل لوله فيه فعلم بذلك ان
هذا التنوين للتكثیر والثانی ای القسم الثانی من تلك الاقسام للتكثیر وهو ما
ای تنوين یبدل على ان الاسم الذي یبدل عليه نكرة او معرفة فيكون تنوين التكثیر هو لفظ
بين النكرة والمعرفة فحوصه واما بغير السكون متواتراً ای اسكت سکوتاً في وقت قائل
الصراح تنوين صبه للقرینین الوصل والوقف فنوناً فمقتضی كلامه ثبوت قسمین
للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف قال الرضی تنوين التكثیر مختصة بالصوت
واسم الفعل نحو سبغ يصبه واما صبه بالسكون غیر منون واما عقبة بالسكون
مع انه لا یمكن ان یكون بالسكون لتخصیص الصور الخاطیة بالسكون فهذه
بمنزلة الاعمال فیلغی ان یُرْفی ولا یُقر فمعناه ای معناه صبه بالسكون
استکبری السکوت الان ای اسكت السکوت الذي تعرفه الان اعلم انه لا یمكن
طلب الشيء في زمان والحال والا لكان طلباً لما یمتنع امتناعاً طولاً ینفخ الامر عنه ولا یفرد المخاطب
لا یمكن من المخاطب الاقل منه ففي قوله اسكت السکوت الان مسلحة بمعناه اسكت السکوت
متصلاً بالان والثالث ای القسم الثالث من تلك الاقسام للعرض وهو ما ای تنوين یوزعها
عن المضاف اليه اذا تحقت بلاسم لتعاقبها على اثر الكلمة نحو حیثین وساکتین ویومین
ای حیثان كان كذا حیثین مضاف الی الی وادوات مضاف الی الجملة بعد هاء فلما حذفت الجملة

ومنه

تخفيفاً المحقت التنوين بأن يكون عوضاً عن المضاف الي وهو الجملة المحذوفة وعلى هذا
القياس سَاعَتَيْن وَيَوْمَيْنِ اى سَاعَةً اِذْ كَانَ لَكَ وَيَوْمًا اِذْ كَانَ كَذَا او الرَّابِعُ اى الْقِسْمُ
الرَّابِعُ مِنْ تِلْكَ الْاَقْسَامِ لِلْمُقَابَلَةِ وَهُوَ التَّنْوِينُ الَّذِى تَدْخُلُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ التَّسْلِيمَاتِ
فَاِنَّ التَّنْوِينَ فِيهَا بِمُقَابَلَةِ التَّنُونِ فِي مَسْمُومِ وَالْفَتْحِ التَّاءِ فِيهَا عِلَّةٌ لِلجَمْعِ كَاَنَّ الْوَاوَ عِلَّةٌ لِلجَمْعِ فِي
مَسْمُومِ وَلِيسَ هَذَا التَّنْوِينُ تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ كَمَا تَرَاهُمْ بَعْضُهُمْ وَلَا تَنْوِينُ التَّكْوِينِ لِثَبوتِهِ فِي الْعِلْمِ الْمُنْتَفِعَةِ
مِنْ التَّنْصُوفِ وَلَا تَنْوِينُ الْعَوَضِ الْمَضَافِ لِلسَّلَامِ الْمَعْنَى غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا تَنْوِينُ التَّرْتِيمِ لِجَمِيعِهِ
فِي الْاَحْرَاقِ اِيَّاتِ وَالْمَصَارِيحِ فَلَمْ يَثْبُورْ اِلَّا كونه لِلْمُقَابَلَةِ وَهَذِهِ الرَّبْعَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ اَقْسَامِ التَّنْوِينِ
تُخْتَصُّ بِالْاِسْمِ قَدْ عُرِفَتْ وَجَدَّ اِخْتِصَامُهَا فِي بَيَانِ عِلْمَاتِ الْاِسْمِ فِي هَذَا الْكَلَامِ اِشَارَةٌ اِلَى
اَنَّ الْقِسْمَ الْخَامِسَ لِلتَّرْتِيمِ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْاِسْمِ بَلْ هُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْاِسْمِ وَالْفِعْلِ اَلْقِسْمُ
الْخَامِسُ مِنْ تِلْكَ الْاَقْسَامِ لِلتَّرْتِيمِ وَهُوَ الَّذِى يَلْحَقُ بِالْاَحْرَاقِ اِيَّاتِ وَانْصَابُ الْمَضَافِ اِى
اِخْرَاقُ اَنْصَابِ اِيَّاتِ التَّنْوِينِ الَّتِى جَعَلَتْ مَصَارِيحَ وَذَلِكَ لِتَحْسِينِ الْاِنْشَادِ فَمِى تَنْوِينِ التَّرْتِيمِ حَسْرَةُ الْغِنَاءِ
بِهِ مَرْقَالٌ سَمِي بِدِرَاقٍ فِيهِ تَرْتِيمٌ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَى مَا قُلْنَا نَقُولُ الشَّاعِرُ وَهُوَ جَرِيحٌ اَقْبَلُ لِلْوَمْرِ
عَاذِلٌ وَالْعَتَابِيُّ دَرٌّ وَفَوْزِيٌّ اِنْ اَصْبَيْتُ لَقَدْ اَصَابَ بَرٌّ وَكَقَوْلِهِ اِى قَوْلُ الشَّاعِرِ وَهُوَ رُوِيَّةٌ
يَا اَبَتَا عَاذِلِكَ اَوْ عَسَا كَرٌّ قَقَوْلُهُ يَا اَبَتَا مَنَادٌ مَهْضَا اِلَى اِيْلَةِ التَّكْوِينِ التَّاءِ وَالْفِعْلِ عَوَضِ عَنْ اِيْلَةِ عَاذِلِكَ بِعَنْ
لَعَاذِلِكَ وَعَسَاكَ عَطْفٌ عَلَيْهِ خَيْرٌ لِهَلْ وَعَسَى مُحَمَّدٌ فَطَلَّقَ يِرْعَاكَ تَجِدُ زَقًا اَوْ عَسَاكَ نَجِدُ وَالْقَوْلُ الْاَوَّلُ
مِثَالُ تَنْوِينِ التَّرْتِيمِ الَّذِى يَدْخُلُ لِاِسْمِ وَالْفِعْلِ الْاِخْرَاقِ اِيَّاتِ مِثَالُ التَّنْوِينِ الَّذِى يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ
يَلْحَقُ الْاِخْرَاقِ مِثَالُ تَنْوِينِ التَّرْتِيمِ الَّذِى يَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ قَوْلُ جَرِيحٌ فَمِنْ اِيْلَانِ تَرْتِيمِ هَلْ تَرْتِيمِ اَنْ تَنْوِينِ
التَّرْتِيمِ لَمْ يَوْضَعْ لِعَنْ مِثَالِ اِيْلَانِ وَضَعْ لِعَرْضِ التَّرْتِيمِ وَلِيسَ مَعْنَاهُ التَّرْتِيمُ كَمَا كَانَ حَرُوفُ التَّهْمِي لَمْ تَوْضَعْ لِعَنْ مِنْ
لِلْعَانِ بَلْ وَضَعْ لِعَرْضِ التَّرْتِيمِ فَقِي ذَكَرَ التَّرْتِيمَ فِي اِتِّصَالِ الْحَرْفِ وَالَّتِى هِيَ مِنْ اَقْسَامِ الْكَلِمَةِ الَّتِى فِيهَا
الْمَوْضِعُ مَسَاحَةٌ وَكَذَلِكَ اَسَاثُ التَّنْوِينَاتِ فِي اِعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ فِي بَعْضِ تَسَاخُحِ اِذَا ظَاهَرَ اَنَّ تَنْوِينِ
الْعَوَضِ وَضَعْ لِعَرْضِ التَّعْوِيزِ وَتَنْوِينِ الْمُقَابَلَةِ وَضَعْتَ لِعَرْضِ الْمُقَابَلَةِ وَجَعَلَ لَتَنْوِينِ
دَا اَعْلَى اَلْجَمْعِيَّةِ كَالنُّونِ بَعِيدٌ فَقِي قَوْلُ الْمَهْضَةِ الْاِثْنَالْتِ لِلْعَوَضِ وَالرَّابِعِ لِلْمُقَابَلَةِ وَالْاِخْرَاقِ اِيَّاتِ
مُسَاعَدَةً حَيْثُ اِبْرَزَ الْعَوَضُ الْمُقَابَلَةَ فِي مَعْرِضِ الْمَوْضُوعِ لَهُ وَقَدْ يَحْتَمِلُ اَنَّ التَّنْوِينِ عَلَى سَبِيلِ
الْوَجُوبِ مِثَالُ الْعَاذِلِ اِذَا كَانَ اِى الْعِلْمِ مَوْصُوفًا بِاَبْرَاقِ اِيْلَةِ حَالِ كَوْنِ الْاِبْنِ وَالْاِبْنَةُ مَضَافًا اِلَى الْعِلْمِ
اِخْرَاقِ اِيْلَانِ بَعْضِ وَهَذَا اِبْنَةُ بَكَرٍ وَآبَتُهَا حُنَّ وَالتَّنْوِينِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ

يدخل

لطول اللفظ وكون العلم ثقيلًا وكثرة الاستعمال وتجنّب الفلز خاصة في الكتابة فصل
 للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تجوز الفلز حيث مكّان
 موصوفة لا يتناسب بالبنت وفي هذا الكلام إشارة إلى أن اللفظ كان صفة لغير العلم نحو قام
 رجل ابن عمي ولم يكن صفة نحو زيد بن بكر وكان العلم موصوفًا لغير العلم نحو قام زيد ابن عمي
 لم يجز والتنويز في جميع هذه الصور كذا التنويز الينة فيما ذكر لان حكمها حكم اللفظ
 هنرهما كما مرّ في شرح عربان التنوين شرح في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد أي النون الذي يقبل التأكيد بتحصيل المطور هي نون وضعت لتأكيد
 الامور والمضارع اذا كان في اي في المضارع طلب لا نون لهذا النون الا ما كان مطلوباً
 وهي باؤه قد اى بمقابلة قل التي وضعت لتأكيد الماضي كما ان قد وضعت لتأكيد الماضي
 كذلك هذا النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه هي اي نون التأكيد على
 ضربين احدهما خفيفة اى ساكنة ابدلاً نحو اضربن قد ضربها على الثقيلة لانها جزو من الثقيلة
 لان مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنيّة والاصل في البناء
 هو السكون والثاني ثقيلة اى مشددة وهي بلغة في التأكيد من الخفيفة وهي اي الثقيلة
 مفتوحة للخفتان لم يكن قبلها اي قبل الثقيلة الف مطلقاً نحو اضربن ومكسورة عطف
 على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربن
 او كانت زائدة في جمع المؤنث نحو اضربنات لمشايرتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد
 الالف صوره وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد التخفيف وتدخل اي نون التأكيد
 خفيفة كانت او ثقيلة في الامور في اخر الامر مطلقاً معلوماً كالوجه ولا حاضر ان غائباً
 قيل لم تدخل نون التأكيد في اخر الامر مع انها مرسو والمعاني كحرقة النصف ولا استغناء القسم
 وعملها مصدر الكلام فيمنع ان يدخل في دل اللفظ انما لا تدخل نون التأكيد في فعل الامر لانها
 لم تدخل في الاول بلزم لا ابتداء بالسكون لانها مشابهة بالتنوين ومحلها اخر الكلمة ولا يدخل في
 متاعاً عن المؤنث كما بدأ لان الحروف المذكورة لها مصدر الكلام ولا انقضاء بخلاف النون فانها
 تتصل باخر الكلمة دائماً وفي النون ولا استغناء القسم والتميم العرضه انما لا تدخل نون التأكيد في
 هذه المواضع الخمسة من الاصل الى العرضه ولا اجازة وانما دخل نون التأكيد في هذه المواضع
 في كل منها اي من تلك المواضع طلباً اي لان معنى الطلب موجود في كل احد منها اينما سبب كمدل

نون التأكيد

اي نون التثنية والاشتمال

فلذا دخلت عليه لتأكيد الطلب وجود الطلب في الامر النهي والاستفهام فظاهر اما في التثنية والجمع
فلازما بمنزلة الامر على نون التأكيد تدخل في المنع وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها
له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضربون تشد بيد النون
في الاستفهام وكنت تضربون تشد بيد النون في التثنية والجمع تشد بيد النون في العوض وقد
تدخل اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والاف نون التأكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا
اي دخولها واجبا اذا كان جواب القسم مثبتا كما قد تدخل نون التأكيد في جواب القسم جوبا لوقوع
القسم على ما يكون مطلوب باوجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فاذا ارادوا في لغوهم ان يكونوا اخر القسم
عن معنى التأكيد كما لا يخفى اوله اي اول القسم منه من التأكيد نحو والله لا نقبل ان تشد بيد
النون في القسم واعلم انه اي الشان يخرج ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كما انقلبت في جمع
المذكر فانيا كان واحدا نحو اضربون تشد بيد النون او جضم ما قبل نون التأكيد هتا كيد اي ضم
ما قبلها على الواو المحذوفة في ضمير الاجتماع الساكنين وهم حرف العلة واول نون التأكيد الاكتفاء
بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها لان مثل هذا من اجتماع الساكنين كما في نون التثنية
لان الاول حرف مد والثاني مد ثم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في ضميرين
عن اتصال نون التأكيد به لانه فاعل حذف الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوفة
لان الدال عليها وهو الضمة موجود فكانه لم يحذف هذا كما انما في صلواتكم يصح مقولوا كما
فلا يعد تركا كفاية بالقل المكنز والكفاية عنه كافية وبهم في لا تخشون لاطلوه ويحبس
ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد مطلقا في الواو المحذوفة نحو اضربون تشد بيد النون وانما
وجب كسها ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة في اجتماع الساكنين وهم حرف العلة
واول نون التأكيد وانما لم يبق الياء على حالها لان مثل هذا من اجتماع الساكنين
كما في نون التثنية طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التأكيد فيما هو اي فيما
على جمع المذكر والمخاطبة وهو المفعول المذكور غائبا كما لا يخفى واذا كانت مضافة لجمع المثنى
مطلقا او جوفية فتح ما قبلها في المفعول لان له لوضوح ما قبلها لا التثنية لجمع المذكر
لو كسر ما قبلها لا التثنية لوضوح المخاطبة ولو سكت الياء في اجتماع الساكنين فليكن غير
الفتح تعين الفتح لان نون التأكيد كلمة براسها انضمت الى اخرى ومن عادتهم انهم
اذا ركبو كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر لان الفتح اخف الحركات

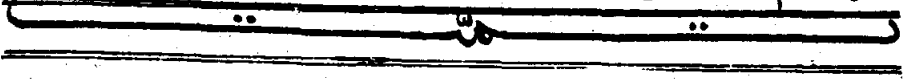
مع انه

ولن اغتصوا النون المشددة للتحفة واما وجوب فتح ما قبلها في المثناة وجمع الموءنث فلا بد
ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح وفي حكم العدم لانهما غير حاجز حصين
لاجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون المراد بنا الفتح من قوله ويجز الفتح فيما عملها اعم
من ان يكون حقيقة كما في نحو ضرب يات او حكما كما في اضر بنات وانما لا يحذف الالف في
المثناة لئلا يلتبس بالواحد ولتحفة الالف وزيدت الالف في جمع الموءنث قبل اللزواي
قبل نون التأكيد لكونها اجتماع ثلاث نونات احد هاتون الضهير والثاني نونا التأكيد
المدغم والمدغم فيه لاق النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاث يوجب الثقل لموجب
للاذغم فكيف اجتماع الامثال فزيدت الف الفاصلة دفعا للثقل والالف اخف حروف
الرواثة فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضهير مع ان تدفع اجتماع ثلاث
نونات لا تمالك استعانة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمعة الموءنث ولما تجاز دخول
نون الخفيفة في ما لخل الثقيلة الا في الموضوعين فان الثقيلة تدخل فيها دون الخفيفة
اشكالها بيانها والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية اصلا اي سواء كانت تثنية المدغم
او الموءنث ولا تدخل ايضا في جمع الموءنث فلا يقال اذهبان ولا اذهبتان وانما لا تدخل
الخفيفة في هذا الموضوعين لانه اي الشأن لو حركت النون اي النون الخفيفة لم
تبق خفيفة فلم تكن على الاصل اي على اصلها وان ابقيتها ساكنة على الاصل لزم
التقاء الساكنين على الالف والنون على غير حدة وهو غير حسن توضيح هذا المقام ان
النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع الموءنث يلزم احد المحظورين وهو اتمام ربك
النون الخفيفة واما ابقاء على السكون لا سبيل الا الاول لان وضع النون الخفيفة
على السكون فتحركها يخرج عن الوضع الاصل مع حصول اللبس والى الثاني لان التثنية
اجتماع الساكنين على غير حدة اي غير محل جواز التقاء الساكنين وذلك غير جائز واما
عبر عنه بقوله وهو غير حسن كفاؤا بادني مابه يكنتفي ولا يمكن حذف احد هما لانه
التقاء الساكنين لانه يلزم الالتباس بالفتح على تقدير حذف الالف فلم يكن حينئذ
لا تصال النون فائنة اذ وجودها يؤدي الى عدمها واما التقاء الساكنين على حدة وهو ان
يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو آية
اصلا كما بينت عند فتحة حركة الباء الاولى اذ دخلت في الثانية لان المد في الحرفين منزلة

فكان الساكن اول في قول
عدهم كما

التحرير فكان الساكن الاول منفر كما ولاق المدغم لا يستقل بالتلفظ يعلم يكن ملفوظا
 الابتدعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت
 برد على هذا نحو اضربون فان اصله اضربوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقع
 اضربون لانه اجتمع الساكنان فيه على حدة وكذا نحو اضربوا اضربوا فينبغي ان لا يجزئ
 الواو من الاقل والياء من الثاني كما هو الشأن في اضربوا قلت قلت قولك التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
 مع الضمير للماض فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصور تميز لان التقاء الساكنين ليس
 في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشترنا اليه انما فرق بين الواو والياء وبين الواو مع
 القياس التسوية بينهما بالحد فالات الالف لوحده فت من الالف التيسر بالمفرج كما هو عند الوقوع
 في جمع المؤنث لوحده فت الالف يلزم الوقوع فيما مر منه هو اجتماع النونات مع خفة الالف و
 استثقل الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على ما
 غير نون النحوي واما على من هب فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحكم
 للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر والات الذي في الالف بمنزلة الحركة
 بخفة المدّة كقراءة من قرء ومجئى بسكون الياء في قوله تعالى وَمَجِئَ رَبِّي الْعَالَمِينَ
 لا شريك له وبين انك امرت وانا اولى المسلمين بهذا وان الفراغ من تأليف
 شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفق لتمامه بفضل واعانته
 على جمعه بكرمه وكثر لى امرى باذنه وعظم امرى واتاني عسولى بجوده وجاه بما وليتني
 والصلوة والسلام على نبيه المبعوث بمجملته وعلى الراضحابه المخصوصين بكراماته
 اللهم متع طالبيه بفوائده وزيت قاصد به بفوائده وارضوا الراغبين اليه من مقاصده
 والمرحومين ان يدعوا بالخير والغفران عسى ان يختموا الله سبحانه بالسعادة مع الايمان

١٠٧





جملہ حقوق دائمی بحق ناشر باضابطہ محفوظ ہیں

بسم اللہ الرحمن الرحیم

وما توفیق الا باللہ

زجاجۃ العوامل فی تراکیب شرح مائتہ عامل

تالیف

ملا حفظ الرحمن حنفی

مدرس جامعہ مخزن العلوم خان پور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان 543841